الإمارة الكسادية
في حضرموت

الإمارة الكسادية
في حضرموت

تأليف

سامي ناصر مرجان ناصر

حقوق هذه الطبعة محفوظة لـ

الجمهورية اليمنية / عدن

هاتف (٠٠٩٦٧/٢/٣٩٧٧٧٦) فاكس (٠٠٩٦٧/٢/٣٩٧٧٧٥)

Email: drwfaq@gmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الايداع في المكتبة الوطنية/ عدن

٧٩١/ ٢٠١١م

تنويه

أصل هذا الكتاب دراسة علمية نال بها الباحث درجة الماجستير
قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة حضرموت، المكلا، عام ٢٠١٠م ١٤٣١هـ

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عِمرَان: ٢٦].

الإهداء

إلى من أحني لهما هامتي بعد الله تعالى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما؛ لأن لهما الفضل في رعايتي وتربيتي وتعليمي، ثم إلى زوجتي الغالية وإخوتي على وقوفهم إلى جانبي في إعداد هذه الرسالة.

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، والحمدلله الذي بفضله ومساعدته تمكنت من إنجاز هذه الرسالة كما يقتضي الواجب أيضاً أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد داود على تفضله بالإشراف العلمي على هذه الرسالة ورعايتها بحرص وخلق إنساني رفيع، فقد كانت لآرائه السديدة وتوجيهاته العلمية الرصينة فائدة كبيرة في إعداد هذه الرسالة إذ لم يقتصر دوره على الإشراف العلمي فحسب، وإنما كان مرشداً ومتابعاً دقيقاً لكل ما يتعلق بهذه الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء، ونسأله سبحانه أن يطيل في عمره ويمنحه الصحة والعافية ويحفظه ذخراً للدارسين والباحثين في مجال التاريخ.

كما يتوجه الباحث بالشكر الجزيل والتقدير الكبير للأستاذ الدكتور/ سيد مصطفى سالم أستاذ التاريخ اليمني الحديث على تفضله بتقويم هذه الرسالة ورئاسة لجنة مناقشتها العلمية، وتحمله متاعب السفر إلى حضرموت بالرغم من مشاغله العلمية الكثيرة متمنياً له إقامة سعيدة فيها وعودة حميدة إن شاء الله.

كما أتوجه أيضاً بالشكر والتقدير الجزيلين للأستاذ المشارك الدكتور/ عبدالله سعيد الجعيدي على تكرمه بتقويم هذه الرسالة والقبول بعضوية لجنة مناقشتها العلمية، فضلاً عن قيامه بتزويد الباحث بالعديد من المصادر والمراجع التي ساعدت الباحث كثيراً في إعداد هذه الرسالة، ويبدي الباحث استعداده للأخذ بالملاحظات العلمية للجنة

المناقشة والعمل بها فجزاكم الله وأطال الله في أعماركم جميعاً.

ومن الوفاء أيضاً التقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لرئيس وأعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بكلية التربية المكلا الذين حرصوا على مساعدتي بالرأي والرعاية والتوجيه في أثناء دراستي الجامعية وفي السنة التمهيدية لنيل درجة الماجستير.

ولا بد في هذا المقام من التوجه أيضاً بالشكر والثناء الحسن إلى عمادة كلية التربية المكلا، وإلى المسؤولين والعاملين في المكتبة السلطانية بالمكلا، ومكتبة الأحقاف بتريم،

والهيئة العامة للآثار والمتاحف بسيئون، والمركز الوطني للوثائق بسيئون، ومكتب إدارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء ممثلاً بالمدير العام الأستاذ الدكتور محمد أحمد فلهوم، لتعاونهما معي في إنجاز هذه الرسالة وفي تزويدي بمادتها العلمية.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ عبدالرحمن عبدالكريم الملاحي الذي بذل قصارى جهده في مساعدتي بفتح مكتبته الخاصة والتي حصلت منها على معلومات كثيرة أفدتُ منها في إعداد هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل عوض سالم غريبان الذي بذل الكثير من وقته لمساعدتي في تصويب هذه الرسالة لغوياً.

والشكر موصول لكل من سهل مهمتي العلمية وقدم المساعدة والعون في استكمال هذه الرسالة من أفراد وهيئات حكومية وغير حكومية.

أسأل الله التوفيق الذي إذا حالفني فهو بفضله تعالى، وإذا جانبني فهو من جهدي واجتهادي المتواضعَيْن.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً من تاريخ حضرموت الحديث في سياق التاريخ العام لليمن وهو موضوع الإمارة الكسادية في حضرموت والتي هي إحدى الإمارات اليافعية الهامة التي أقيمت في حضرموت، بل وتعد أول إمارة يافعية تكونت في حضرموت وأطول الكيانات السياسية اليافعية عمراً فيها، حيث استمرت مائة وثمانين عاماً (١١١٥-١٢٩٩هـ/ ١٧٠٣-١٨٨١م).

كما يعود إلى هذه الإمارة أيضاً الفضل في تحويل المكلا من (خيصة) أي مأوى ومكان لحماية وحفظ قوارب الصيادين إلى مدينة وعاصمة للإمارة الكسادية، ثم أصبحت عاصمة للدولة القعيطية وعاصمة لحضرموت بأكملها وأكبر مدينة فيها، وقد تم اختيار الإمارة الكسادية موضوعاً للدراسة للأسباب والعوامل الآتية:-

١- أن هذه الإمارة لم تنل حقها من البحث والدراسة التاريخية إذ لا توجد دراسة علمية أكاديمية ومتكاملة عن تاريخ هذه الإمارة، فضلاً عن أن موضوع هذه الدراسة يندرج في إطار استكمال الدراسات التاريخية للدول التي نشأت في حضرموت خاصة وبلاد اليمن عامة .

٢- أن الدراسات التاريخية السابقة ركزت اهتمامها على جانب واحد من تاريخ هذه الإمارة وهو ما يتعلق بالصراع الكسادي - القعيطي، أو ما يتعلق بجوانب من تاريخ مدينة المكلا عاصمة

الإمارة الكسادية، ولم تتعرض لبقية الجوانب الأخرى من تاريخ هذه الإمارة إلا قليلاً .

٣- اهتمام الباحث بدراسة تاريخ هذه الإمارة وعلاقتها بالإمارات والسلطنات الأخرى بقصد سد الثغرات الناقصة في تاريخ هذه الإمارة وتوضيح دورها الهام في تاريخ حضرموت السياسي الحديث .

٤- أن اختلاف الباحثين والدارسين في تحليل وتقويم بعض الجوانب المتعلقة بتاريخ هذه الإمارة يستدعي التعمق في دراسة تاريخها وتوضيح الغموض والاختلافات الموجودة في تلك الكتابات.

٥- تبين هذه الدراسة أيضاً الأهمية الاستراتيجية لموقع الإمارة الكسادية وتكشف مكائد ودسائس السياسة الاستعمارية البريطانية لتعزيز نفوذها في هذا الموقع لحماية مصالحها وخطوط مواصلاتها البحرية إلى الشرق وعلى رأسها الهند (درة التاج البريطاني) .

٦- تتبع هذه الدراسة تاريخ مدينة المكلا وتطورها في عهد الإمارة الكسادية وتحويلها من مأوى لقوارب الصيادين إلى عاصمة للإمارة الكسادية .

٧- أن هذه الدراسة ستدفع الباحثين إلى الاهتمام بدراسة بقية الإمارات الأخرى التي نشأت في حضرموت أو في غيرها من المناطق اليمنية الأخرى على طريق التوثيق العام للتاريخ اليمني .

٨- تقدم هذه الدراسة إضافة علمية تساهم في رفد المكتبة اليمنية بمعلومات كثيرة وهامة تلبي حاجة الباحثين والدارسين في تاريخ

الإمارة الكسادية بشكلٍ خاص، وتاريخ حضرموت الحديث السياسي بشكل عام.

وقد قسمت مواضيع هذه الدراسة إلى ستة فصول وخمسة عشر مبحثاً، تتوزع إلى تقسيمات أخرى فرعية، ولم تكن المباحث متساوية ولكن الرسالة تشكل بكل فصولها ومباحثها وتقسيماتها وحدة موضوعية متكاملة، مع الاستفادة في ذلك أيضاً من الهامش قدر الإمكان في رفد المعلومة بإضافة أو إضاءة مفيدة لعلها تضفي وضوحاً للسياق المعني بالإشارة.

يتناول الفصل الأول من الدراسة الوجود اليافعي في حضرموت، ويتوزع على ثلاثة مباحث يهتم المبحث الأول بدراسة قبيلة يافع وموطنها وأهم مدنها وقراها، بينما يتناول المبحث الثاني الوجود اليافعي في حضرموت، أما المبحث الثالث فيناقش الصراع الإمامي - اليافعي على حضرموت وسيطرة الأفخاذ اليافعية عليها.

ويتناول الفصل الثاني بالدراسة تأسيس ونشوء الإمارة الكسادية في المكلا، ويتكون من ثلاثة مباحث يتناول الأول منها مدينة المكلا وتسميتها وموقعها والوضع فيها قبل وبعد استيلاء الكساديين عليها، في حين يتتبع المبحث الثاني الإجراءات الكسادية؛ لإقرار الأمن والنظام في المكلا وتنظيم السلطة السياسية والإدارية والمالية فيها وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية، أما المبحث الثالث فيبين دور الأمراء الكساديين في بناء وتقوية الإمارة الكسادية.

ويتناول الفصل الثالث علاقة الإمارة الكسادية بالقوى السياسية والقبلية الحاكمة في حضرموت، ويحتوي على مبحثين فقط يناقش

المبحث الأول علاقة الإمارة الكسادية بالإمارتين البريكية في الشحر والعولقية في الصداع بحضرموت الساحل، بينما يناقش المبحث الثاني علاقة الإمارة الكسادية بالدولة الكثيرية وبمشيخة العمودي في وادي دوعن بحضرموت الداخل.

ويناقش الفصل الرابع النـزاع الكسادي - القعيطي واستفادة بريطانيا من ذلك بالتدخل في شؤون حضرموت، حيث يتناول المبحث الأول الموقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية بعد سيطرة الكثيري على مدينة الشحر والقضاء على الإمارة البريكية فيها، ويتناول المبحث الثاني الاهتمام البريطاني بساحل حضرموت والتدخل البريطاني في النـزاع الكسادي - القعيطي.

ويتعلق الفصل الخامس بتفاقم النـزاع الكسادي - القعيطي والموقف البريطاني من ذلك ويتوزع على مبحثين، ناقش المبحث الأول تفاقم النـزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء الجمعدار القعيطي على بروم، ويناقش أيضاً الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي، بينما يتناول المبحث الثاني التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء الإمارة الكسادية.

أما الفصل السادس فيتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية في الإمارة الكسادية، ويشمل ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الكسادية وأهم الأنشطة الاقتصادية فيها، وخصص المبحث الثاني للأوضاع الاجتماعية في الإمارة الكسادية ويتحدث أيضاً عن العادات الاجتماعية في الإمارة الكسادية، أما المبحث الثالث فيتناول المظاهر العمرانية في الإمارة

الكسادية، في حين حوت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة.

كانت ندرة الوثائق المتعلقة بتاريخ الإمارة الكسادية أهم مشكلة واجهت الباحث في إعداد هذه الدراسة إذ لا يوجد شيء من وثائق وأرشيف الإمارة الكسادية ومن المحتمل أنها تعرضت للتلف المتعمد لأسباب سياسية، أو للإهمال والتلف غير المتعمد لعدم تقدير أهميتها العلمية من الناحية التاريخية.

وبالرغم من ذلك اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على بقايا المخلفات الأثرية للإمارة الكسادية، وعلى مجموعة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في وجهات نظر حولها.

كما اعتمد الباحث أيضاً على بعض الوثائق البريطانية المحفوظة في المكتبات البريطانية في لندن، وقد قامت السيدة داروين إنجرامس، وابنتها ليلى إنجرامس بنشرها في لندن عام ١٩٩٣م في عدة مجلدات، وقد احتوت على معلومات وافرة عن حضرموت في الفترة ١٨٦٩ - ١٩٠١م وعلى وجه الخصوص المجلد الثالث والرابع الذي تناول فترة النزاع الكسادي - القعيطي، وهي عبارة عن مجموعة من التقارير التي يبعث بها المقيمون السياسيون البريطانيون في عدن إلى حكومة الهند البريطانية، بالإضافة إلى بعض الرسائل الأخرى المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين في كل من عدن والهند من جهة ومع بعض الحكام المحليين من جهة ثانية في حضرموت.

كما اعتمد الباحث أيضاً على مجموعة من المخطوطات وأهمها (بضائع التابوت في نتف من تاريخ حضرموت) ومخطوط (إدام القوت)، وهما للعلامة عبدالرحمن بن عبيداللاه السقاف مفتي الديار الحضرمية، واستفاد الباحث أيضاً من مخطوط العلامة سالم بن محمد بن سالم بن حميد الكندي المتوفى في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م بعنوان (تاريخ حضرموت المسمى بالعدة المفيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة)، والتي قام بتحقيقها عبدالله محمد الحبشي، والتي بالرغم من اعتمادها على السرد التاريخي إلا أنها قدمت معلومات تاريخية هامة عن الإمارة الكسادية، كما اعتمد الباحث أيضاً على مخطوط (نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية) للعلامة محمد بن عبدالله بن أبي بكر باحسن جمل الليل العلوي، المتوفى في عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م، وإلى جانب ذلك استفاد الباحث أيضاً من مخطوط (المذكرة التاريخية) لمؤلفها أحمد عبدالرحمن الملاحي.

ومن المؤلفات التاريخية التي اعتمدت عليها الدراسة كتاب (في سبيل الحكم) لمؤلفه محمد عبدالقادر بامطرف، وكتاب (قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت) للدكتور محمد عبدالكريم عكاشة، وتكمن أهمية هذين المرجعين في احتوائهما على عدد من الوثائق الخاصة بالنزاع الكسادي - القعيطي، وتطرقا إلى مناقشة هذا النزاع وأسبابه ونتائجه، كما استفاد الباحث أيضاً من كتاب (المكلا عروس البحر الحضرمية) لمؤلفيه سالم عمر الخضر وعبده بن بدر، والذي تضمن دراسة اقتصادية واجتماعية وسياسية لمدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية، ومن المراجع الأخرى التي

استعان بها الباحث في إعداد هذه الدراسة (صفحات من التاريخ الحضرمي) لمؤلفه سعيد عوض باوزير، و(تاريخ حضرموت السياسي) لصلاح عبدالقادر البكري، و(الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حضرموت) لمؤلفه الدكتور عبدالله سعيد الجعيدي، وكتاب (رحله إلى يافع) للشيخ أحمد محسن الناخبي، وغيرها من المراجع الأخرى المسجلة في قائمة المصادر والمراجع.

ومن الرسائل العلمية التي استفاد منها الباحث أيضاً في هذا الشأن أطروحة الدكتوراه للدكتور عبدالله سعيد الجعيدي بعنوان (السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت ٨١٤-١٢٤٣هـ/ ١٤١١-١٧٣٠م)، وأطروحة الدكتوراه للدكتور صادق عمر أحمد مكنون بعنوان (أثر هارولد إنجرامز في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حضرموت ١٩١٤-١٩٣٤م)، ورسالة الماجستير لخالد حسن الجوهي بعنوان (إمارة آل بن بريك في الشحر)، ورسالة ماجستير للدكتور عبدالله سعيد باحاج بعنوان (موانئ اليمن وخليج عدن دراسة جغرافية) فضلاً عن اعتماد الباحث على بعض المجلات منها مجلة اليمن بحوث ودراسات الصادرة عن مركز الدراسات اليمنية جامعة عدن.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى عدم تمكن الباحث من الاطلاع على وثائق كسادية بحوزة أفراد من الأسرة الكسادية لعدم تجاوبهم مع الباحث بهذا الشأن، ونأمل أن نحصل عليها مستقبلاً للاستفادة العلمية منها.

ويطمح الباحث في أن تكون هذه الرسالة إضافة علمية في تاريخ بلادنا الحديث تسهم في تحقيق رؤية تاريخية موضوعية للوقائع

والأحداث التي شهدتها حضرموت في عهد الإمارة الكسادية، وقد حرص الباحث على الابتعاد بهذه الدراسة عن التحيز والتعصب، وحاول الالتزام بالأسلوب العلمي والطريقة الموضوعية في التحليل والنقد والتقويم، ونسأل الله العون والتوفيق في ذلك وبالله الاعتماد.

الفصل الأول

الوجود اليافعي في حضرموت

المبحث الأول: قبيلة يافع وموطنها وأهم مدنها وقراها:

- أولاً: قبيلة يافع.
- ثانياً: موطن قبيلة يافع .
- ثالثاً: أهم المدن والقرى اليافعية.

المبحث الثاني: الوجود اليافعي في حضرموت:

- أولاً: أسباب القدوم اليافعي إلى حضرموت .
- ثانياً: بداية الوجود اليافعي في حضرموت .
- ثالثاً: الأفخاذ اليافعية التي استقرت في حضرموت.

المبحث الثالث: الصراع الإمامي - اليافعي على حضرموت وسيطرة الأفخاذ اليافعية عليها:

- أولاً: سيطرة الدولة القاسمية الزيدية على حضرموت .
- ثانياً: الصراع القاسمي اليافعي وأثره على حضرموت .
- ثالثاً: ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت وأثره عليها.
- رابعاً: تصدي السلطان عمر بن جعفر الكثيري وابنه لازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت.
- خامساً: سيطرة الأفخاذ اليافعية على حضرموت.

المبحث الأول

قبيلة يافع وموطنها وأهم مدنها وقراها

أولاً: قبيلة يافع:

يرجع بعض المؤرخين من أمثال الناخبي وحمزة لقمان وابن عبيدالله السقاف نسب قبيلة يافع إلى إحدى القبائل السبئية التي تفرقت عقب انهيار سد مأرب[١] في عام ٤٥٠ - ٤٥١م تقريباً[٢] حيث استوطنت قبيلة يافع المنطقة التي سميت بعد ذلك باسمها، وتنسب قبيلة يافع إلى يافع بن قاول بن زيد بن ناعتة بن شرحبيل بن زيد بن يريم ذي رعين (الأكبر)[٣] بن سهل بن زيد الجمهور بن عمرو بن حيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل، ويصل هذا النسب إلى حمير ابن سبأ[٤]، ومن تسمية هذا الشخص حملت القبيلة هذا الاسم.

---

(١) **لقمان**: حمزة علي، تاريخ القبائل اليمنية، ج ١، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥م، ص١٨٢ .

(٢) سالم: السيد عبدالعزيز، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص١٢٣، ١٢٤ .

(٣) المقحفي: إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء ١٩٨٥م، ص٧٥٣. شرف الدين أحمد حسين: دراسات في أنساب القبائل اليمنية، ١٩٨٥، ص١٠١. الناخبي: عبدالله بن أحمد بن محسن، رحلة إلى يافع أو يافع في أدوار التاريخ، ١٩٩٠م، ص٣٤. بن همام: خالد عبدالملك حسين، ملخص عن تاريخ يافع حضرموت، المكلا، ٢٠٠٨م ص٣ .

(٤) انظر مشجرة أنساب يافع في الملحق رقم (١٢) ص٤٤٠.

إن البحث في البنية الاجتماعية والسياسية لقبيلة يافع ليس بالأمر اليسير بحكم كبر حجمها، وضخامة عددها، وتعقيدات بنيتها الاجتماعية، واختلاف تقسيماتها سياسياً، فتتكون بلاد يافع منذ القرن العاشر للهجرة من سلطنتين هما سلطنة يافع العليا وتشمل المكاتب الآتية: الضبي، البُعْسي، الحضرمي، أهل الشيخ علي، أهل الَحدْ، المفلحي، والموسطة، وسلطنة يافع السفلى وتشمل المكاتب الآتية: يهر، اليزيدي، كلد، مشألة، الناخبي، أهل عفيف، السعدي، كما توجد بعض المشيخات المستقلة عن هاتين السلطنتين مثل مشيخة المفلحي، مشيخة الخلاقي[١].

تنقسم قبيلة يافع إلى يافع العليا ويافع السفلى، وينضوي تحت كل منهما عدد من المكاتب التي تتفرع إلى أفخاذ وبيوت وأسر، ويوجد اختلاف بين المؤرخين حول عدد هذه المكاتب وفروعها الأساسية والثانوية[٢] للأسباب المذكورة سابقاً والمتمثلة بدرجة رئيسية في طبيعة هذه القبيلة وكبر حجمها، وفيما يتعلق بسلطنة يافع العليا (بني مالك) فهي تتكون من عدد من المكاتب أهمها المكاتب الآتية:

١- مكتب الضبي ويشمل الأفخاذ والفروع الآتية: الصلاحي،

(١) الموسوعة اليمنية: المجلد الرابع (ك - ي) مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ص٣١٩٧.

(٢) قسم المؤرخ صلاح عبدالقادر البكري يافع إلى أربعة مكاتب، وقسمها حمزة لقمان إلى سبعة مكاتب، وخالد عبدالملك حسين بن همام جعلها عشرة مكاتب، ويرى الباحث أن هذه التقسيمات أسهمت في تكرار بعض الأفخاذ والفروع في بعض المكاتب.

الشرفي، الطفي، السعيدي، الصرافي، السلفي، عاطف جابر[١] .

٢- مكتب البُعسي: ويشمل فخذي الحوري، السييلي[٢] .

٣- مكتب الحضرمي: وينضوي تحته أفخاذ السياني، البلحاي، الثلثي، المرفدي .

٤- مكتب أهل الشيخ علي: ويضم أهل أحمد، أهل علي، أهل حسين .

٥- مكتب أهل الَحدْ: ويشمل الأفخاذ الآتية: الداؤودي، الجابري، الشيوهي، الحصين، الجوهري، الحيدي، الفردي، والبكري .

٦- مكتب المفلحي: وينقسم إلى مكتبين الأول مكتب المفلحي (الأعلى) ويتفرع إلى قسمين يضم القسم الأول مجموعة السليماني، الدهرشي، والذرحاني، وينقسم القسم الثاني إلى مجموعة النعماني، أهل يونس، المنفري، الحريبي، اليسلمي، المشألي[٣].

وأما المكتب الثاني فهو مكتب المفلحي (الأسفل) الذي ينقسم أيضاً إلى قسمين هما أهل مسلم، وأهل خلّه، ويتفرع أهل مسلم إلى الفروع الآتية: أهل سعيد، وأهل سريب، أهل الجوت، بيت الشمري، بيت القويعي، عيال علي صالح، عيال حسين ناصر، عيال الدحامي، عيال الحاج، عيال قاسم سعيد، العرن، في

(١) لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، ص٢٠٨.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٠٩.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٠٣ - ٢١٣.

حين يتكون القسم الآخر من مكتب المفلحي الأسفل من الفقيري، الحيدري، المحرمي، العجلمي، التدوي، الأجبور، أهل صلاح، أهل أبوبكر، أهل سكنه، أهل المنصوب، أهل العليي، أهل الأعمور، أهل بن عبادي، أهل الحصن، أهل حبة، أهل عامر، عيال منصر، عيال محمد الحداد، عيال محمد شيخ، عيال الجوباني[١].

٧- مكتب الموسطة: ويتكون من الأفخاذ الآتية: الخلاقي، العلسي، الرَيْوي، القعيطي، السعدي، السعيدي، الجرادي، الرشيدي، الحوثري، العيروى، العيسائي، الحنشي، الفلاحي، النجدي، القدحي، عُلْوَّان[٢].

وهناك من المؤرخين من يلحق بمكتب الموسطة الأفخاذ الآتية:

الداؤودي، القريضي، الأردف، العنقدي، الرباط، القرعي، السيل، بني ضبيان[٣].

أما سلطنة يافع السفلى (بني قاصد)[٤] فتقسم إلى سبعة مكاتب،

---

(١) لقمان/ تاريخ القبائل اليمنية، المرجع السابق: ص ٢١٤، ٢١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٠٦ - ٢٠٨.

(٣) البكري: صلاح عبدالقادر، حضرموت وعدن وإمارات الجنوب العربي، مكتبة الإرشاد، جدة، مطبعة المدني،
المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٦٠م، ص٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) بنو قاصد: تدعى يافع السفلى ببني قاصد (بحرف الصاد)، إلا أن الهمداني ذكرها في (صفة جزيرة العرب) بيافع بني قاسد (بحرف السين)، وفي لغة جنوب الجزيرة العربية القديمة تعني قاسد قائداً حربياً قبلياً غير نظامي. لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، المرجع السابق، ص١٨٥.

وينضوي تحت هذه المكاتب عدد من الأفخاذ ومن هذه المكاتب ما يأتي:

١- مكتب يهر: وهو من أكبر مكاتب يافع السفلى ويضم يهر (حمير سبأ)، ويهر (الخموسي[١] بن قحطان)، وتتفرع من يهر (حمير سبأ) أفخاذ الربيعي، حميري الوادي، حميري الجبل، حميري الوسطى، العرى، العلوي.
وأما يهر الخموسي فتنضوي تحته أفخاذ العمري، المحرمي، ظبهي، الشجي، مسلمي العبدلي، ومسلمي العاطفي[٢].

٢- مكتب اليزيدي: ويضم أفخاذ التلبي، الحمائي، الكبابي، السلفي، النفاجي[٣].

٣- مكتب كلد: ويضم أفخاذ العطوي أو آل عطية، الرهوي، السنيدي، آل بن عاطف العليا، آل بن عاطف السفلى، الطالبي، المنجدي، اليوسفي، المنصري، البوبكري، العلوي الجلادي، العمري، الجريري، السعيدي .

٤- مكتب مشألة (مشألي): وتنضوي تحته الأفخاذ الآتية: أهل تام، أهل بن مفلح، أهل سالم، أهل سعد، بوطالب.

٥- مكتب الناخبي: ويضم أفخاذ الآتية: آل القحيم، آل الكهالي، آل الشقي، آل نسر، آل عمار، آل بن ناجي، آل علايه، آل منصور، آل مرشد، آل الكسادي، الغُبْران، بني عصر[٤].

---

(١) الخموسي مفرد خميس بلغة المسند وتعني الجيش.
(٢) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٢٨٨.
(٣) شهاب: حسن صالح، يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، عدن، ٢٠٠١م، ص٢٨.
(٤) المرجع نفسه، ص٢٥ - ٢٧.

٦- مكتب أهل عفيف: ويتكون من أفخاذ أهل حمد بن علي، أهل سيف بن علي، أهل محسن بن علي، أهل أبوبكر بن غالب، أهل علي بن غالب، أهل عبدالكريم، أهل أحمد بن ناصر[١].

٧- مكتب السعدي: ويضم أفخاذ البارعي، الوعلاني، الأحمري، العامري، التامي، العمري، المحمدي، الذوادي، القبيلة[٢].

ثانياً: موطن قبيلة يافع:

تقع بلاد يافع في الشمال الشرقي لمدينة عدن وتحديداً في المنطقة المعروفة باسم [سرو حمير[٣]، ويحدها من الشمال رداع، ومن الجنوب منطقة أبين وهي بلاد قبيلة الفضلي، ومنطقة أحور وهي بلاد قبيلة العوالق (باكازم)[٤]، ويحدها من جهة الشرق البيضاء وبلاد قبيلة بني ضبيان، ومن الغرب مناطق الشعيب وحالمين وردفان وبلاد الحواشب[٥].

تتكون جغرافية بلاد يافع من منطقة جبلية صخرية صلبة ترتفع عن مستوى سطح البحر بنحو **٢٢٠٠** قدم، وهي من المناطق الجبلية العالية في جنوب اليمن، ويعد جبل (ثمر) الجبل الأعلى فيه، إذ يرتفع عن

---

(١) لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، المرجع السابق، ص٢٠٢.

(٢) شهاب: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، المرجع السابق، ص٢٧، ٢٨.

(٣) سرو حمير: السرو الشرف، والسرو من الجبل ما ارتفع عن مجرى السيل وانحدر من غلظ الجبل. نقلاً عن محمد علي الأكوع الحوالي. اليمن الخضراء مهد الحضارة، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة صنعاء، ٢٠٠٤م، ص١١٠.

(٤) الحموي: شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، المجلد الرابع، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ص٤٩٣.

(٥) شهاب: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، المرجع السابق، ص٨.

مستوى سطح البحر بنحو ٢٥٠٠ قدم[١]، حيث يلعب عامل الارتفاع دوراً مهماً في اعتدال درجة الحرارة وفي سقوط الأمطار الموسمية الصيفية على بلاد يافع عندما تصطدم الرياح الموسمية الغربية المحملة ببخار الماء بهذه المرتفعات الجبلية تنحدر منها مياه هذه الأمطار مخترقة الأودية التي تتخلل هذه المرتفعات الجبلية، ومن أهمها وادي حطيب الذي يتصل بوادي حمرة عند نهايته ليصب في وادي بنا الذي يروي أراضي منطقة أبين بالمياه في مواسم سقوط الأمطار.

كانت قبيلة يافع كغيرها من قبائل المناطق اليمنية الأخرى تستفيد من الظروف الطبيعية لبلادها ومن مياه الأمطار في ري أراضيها الزراعية التي تنتج محاصيل زراعية يختلف بعضها عن محاصيل بقية المناطق اليمنية الأخرى المماثلة لها في الظروف الطبيعية، ويعد الورس[٢] والبن[٣] من أهم المحاصيل الزراعية في بلاد يافع، كما اعتمد سكان بلاد يافع أيضاً على مياه الآبار الجوفية في ري بعض المحاصيل الزراعية في فترة انقطاع مياه الأمطار عن بلادهم[٤]،

(١) الموسوعة اليمنية: المرجع السابق، ص٣١٩٧.

(٢) الورس: صباغ أحمر تزين النساء به وجوههن فيساعد على زيادة بياض البشرة، كما يستخدم كدواء مسهل للبطن ولقتل الديدان فيها. شهاب: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، المرجع السابق، ص١٤. الشرفي: علي صالح، مقابلة شخصية أجراها الباحث، وهو أحد ملاك محلات المعطارة في مدينة المكلا بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

(٣) البن: يعتبر من أجود أنواع البن في اليمن، ويمتاز بمذاقه الخاص عن بقية أصناف البن الأخرى فهو أكثر حلاوة منها وذو لون أحمر، الشرفي: المرجع نفسه.

(٤) شهاب: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، المرجع السابق، ص١٤. البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٢٧٩ - ٢٨١.

وبالإضافة إلى محصولي الورس والبن فإنه تزرع في بلاد يافع محاصيل أخرى وأهمها الحبوب، والفواكه، والبرسيم[١]. . . . إلخ، وامتهن سكان بلاد يافع مهن أخرى كتربية الماشية، والدواجن، وإنتاج السمن والزيوت، ومهنة الاحتطاب[٢].

ثالثاً: أهم المدن والقرى اليافعية:

توجد في بلاد يافع بعض المدن التي أسهمت في تكوين تاريخ بلاد يافع وإن اختلفت أدوارها ومن هذه المدن ما يأتي:

أ) مدينة خنفر:

تقع على سفح جبل خنفر الذي يبلغ ارتفاعه ٧٠ متراً تقريباً عن سطح البحر، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى خنفر بن سبأ الأصغر[٣]، ومنها خرج علي بن الفضل الذي قام بنشر الدعوة الفاطمية الشيعية في اليمن واحتل صنعاء وأجزاء كبيرة من اليمن معلناً استقلاله عن الخلافة العباسية في بغداد ثم عن الدولة الفاطمية في مصر متخذاً من (المذيخرة) عاصمة لدولته عام ٢٩٤هـ/ ٩٠٦م[٤].

وكانت مدينة خنفر في عصر دولة حمير محطة عسكرية قوية، ويوجد مكان مدينة خنفر اليوم مدينة جعار التي تعتبر مركز النشاط

(١) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق: ص ٢٨٠.
(٢) الكاف: سقاف علي، حضرموت عبر أربعة عشر قرن، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٣. لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، ص١٨٢، ١٨٣.
(٣) لقمان: المرجع نفسه: ص ١٨٢.
(٤) الفقي: عصام الدين عبدالرؤوف، اليمن في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، ١٩٨٢م، ص١٣٥.

التجاري والزراعي في أبين، كما أنها العاصمة الإدارية ليافع السفلى التي توجد فيها منطقة يافع ومناطق قبلية أخرى.

ب) مدينة خيلة:

تقع في منطقة الحد من يافع العليا، ويسكنها آل عبدالرحمن بن عمر وآل عبدالقادر بن عمر، وهي حرم آمن لكل من يلجأ إليها لضمان سلامة حياته ما دام مقيماً فيها؛ لأن الأعراف والتقاليد القبلية اليافعية تمنع القتل فيها أو الاعتداء على اللاجئين إليها.

ج) مدينة بني بكر:

وتسمى أيضاً (بنيبك) وتقع في منطقة الحد على سهل جبلي مسطح وتتخلله أودية صغيرة يزرع فيها القات والذرة والفاكهة، وتعتبر من أكثر مدن يافع العليا من حيث السكان، وهي أحد مراكز الإمداد البشري لقبيلة يافع بالمقاتلين حيث بلغ عددهم عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م ثمانمائة مقاتل[١].

د) مدينة القارة:

تقع مدينة القارة على مسافة ٩٠ ميلاً تقريباً إلى الشرق من مدينة عدن، وقد كانت عاصمة لبلاد يافع، ولذلك فإن جميع قبيلة يافع السفلى والعليا يسلمون (الكيلة العشرية)[٢] لحكام القارة، كما أنها

---

(١) لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، المرجع السابق، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) الكيلة العشرية: تعني الكيلة العاشرة من المحاصيل الزراعية أو العاشرة بمكيال (الكأس)، فصاحب الموسطة وهي من مشيخات يافع العليا كان يسلم الكأس للقارة أي أنه كان يدفع العشور للقارة.

تعتبر مقراً لسلاطين آل عفيف (بني قاصد)، بالإضافة إلى أن مدينة القارة اعتبرت حرماً آمناً لكل من يلجأ إليها، وقد جاءت حرمتها لوجود الطبل النحاسي (طبل الحرب عند يافع)[١]، ولوجود ضريح أحد الأولياء الصالحين[٢].

(١) الطبل النحاسي: يعتبر طبل الحرب عند قبيلة يافع ويمثل رمزاً لوحدتها فعلى ضرباته تقبل كل قبائل يافع من كل ناحية سواء في الحرب أو في الملمات.

(٢) لقمان: تاريخ القبائل اليمنية، المرجع السابق: ص ١٦٩. شهابة: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة، المرجع السابق: ص ١٨-٢١.

المبحث الثاني

الوجود اليافعي في حضرموت

أولاً: أسباب القدوم اليافعي إلى حضرموت:

تعد هجرة الأفخاذ اليافعية إلى حضرموت من أكبر الهجرات اليمنية، بل وتعتبر أكبر هجرة إلى حضرموت في العصر الحديث حيث مثلت أهمية كبيرة في التاريخ السياسي الحديث لحضرموت، بل وكان لها أثر عميق على مجرى الأوضاع السياسية فيها، وهناك أسباب عديدة دفعت مجاميع كبيرة من الأفخاذ اليافعية إلى ترك موطنها الأصلي والاستقرار في حضرموت، وقد أشار المؤرخ عبدالله أحمد الناخبي إلى بعض تلك الأسباب والمتمثلة فيما يأتي:

أ) الحروب التي خاضتها الأفخاذ اليافعية فيما بينها البين في بلادها لأسباب عديدة واضطرار أعداد كبيرة من المنهزمين فيها إلى الهجرة نحو أنحاء متفرقة من شبه الجزيرة العربية حيث نزل بعضهم في الإحساء والقطيف ومنها تفرقوا إلى عمان، كما نزل البعض الآخر منهم وهم القحّاطون إلى مدينة الشحر في حضرموت.

ب) ازدياد عدد السكان في بلاد يافع وعدم قدرة هذه البلاد على توفير الغذاء الكافي لهم بسبب قلة الأراضي الزراعية فيها واعتمادهم على مياه الأمطار القليلة في زراعتها.

ج) التجارة مع بقية المناطق اليمنية ولا سيما مع حضرموت التي كانت سوقاً لحاصلات اليمن ومنها يافع .

د) التجنيد في جيوش السلطنات والإمارات في حضرموت للحصول على لقمة العيش[١].

ويرى الباحث أنه كانت توجد أسباب أخرى دفعت أفخاذاً يافعية إلى ترك موطنها الأصلي والانتقال إلى حضرموت منها:

١- الاستفادة من خيرات حضرموت وثرواتها واتخاذها منفذاً للهجرة إلى الهند وجنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا.
٢- طموح بعض الأفخاذ اليافعية في الاستيلاء على السلطة السياسية في حضرموت وتكوين إمارات خاصة بها فيها.
٣- خضوع العديد من الأفخاذ اليافعية لتأثيرات بعض الأسر العلوية في حضرموت كأسرة آل الشيخ أبي بكر بن سالم في عينات وآل العطاس في حريضة[٢].

ثانياً: بداية الوجود اليافعي في حضرموت:

تعددت آراء المؤرخين واختلفت استنتاجاتهم حول تاريخ بداية الوجود اليافعي في حضرموت حيث ظهرت لهم في ذلك أربعة آراء متباينة هي:

الرأي الأول: يرى القائلون به أن بداية الوجود اليافعي في حضرموت يعود إلى عهد الملك الحميري سيف بن ذي يزن الذي قاد حركة المقاومة اليمنية لتحرير اليمن بمساعدة الفرس من الاحتلال

---

(١) الناخبي: عبدالله بن أحمد بن محسن، رحلة إلى يافع أو يافع في أدوار التاريخ، الطبعة الأولى، شركة دار الطباعة والنشر، جدة، السعودية، ١٤١٠هـ، ص٨٨.
(٢) انظر: ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت، ص١٥.

الحبشي (٥٢٥ - ٥٦٧م)، وكانت بداية استقرارهم في منطقة القطن[١] بوادي حضرموت، حيث استطاعت قبيلة يافع أن تقيم تحالفات ومعاهدات حسن جوار مع القبائل المجاورة لمنطقة القطن واندمجوا وأصبحوا جزءاً منها ولم يحتفظوا بأنسابهم[٢].

الرأي الثاني: يرجع أصحاب هذا الرأي بداية الوجود اليافعي في حضرموت إلى عام (٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م) عندما جاءت إلى الشحر جماعة من يافع بزعامة الشيخ مبارك الكلدي[٣] على إثر خصومة وحرب مع إخوانهم في عدن عندما دخلها المجاهد شمس الدين بن علي الطاهري وأجبر آل الكلدي الموجودين فيها على الرحيل منها خلال ثلاثة أيام وبذلك تفرق آل الكلدي إلى مناطق مختلفة حيث هاجر بعضهم إلى بربرة وزيلع في الصومال، بينما اتجه البعض منهم إلى مدينة الشحر في حضرموت[٤]، وفي رأينا أن قدومهم إلى الشحر كان لغرض طلب

---

(١) القطن: مدينة في وادي حضرموت تقع في ملتقى سيول الأودية الرئيسية كوادي العين، ووادي دوعن، ووادي عمد، وتمتد من منطقة بروج غرباً إلى العنين شرقاً.

(٢) بامطرف: محمد عبدالقادر، الشهداء السبعة، عدن ١٩٨٣م، ص٢٦. زيدان: جرجي، تاريخ العرب قبل الإسلام، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، بدون تاريخ، ص١٣٢ - ١٣٦. الناخبي: عبدالله بن أحمد بن محسن، الكوكب اللامع فيما أهمل من تاريخ يافع، جدة، ١٩٩٩م، ص١٤، ١٥، ٢٠.

(٣) كان آل الكلدي جنود عند السلطان المسعود الأيوبي في عدن إلا أنهم قد استأثروا بالحكم من دونه ولم ينقادوا له مما جعله يغادر مدينة عدن خوفاً منهم، وقد رفضوا قبول الحكم الطاهري على عدن، بينما رحب آل أحمد بن علي بالطاهريين وتعاونوا معهم في السيطرة على عدن.

(٤) الحامد: صالح بن علي، تاريخ حضرموت، ج٢، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٣م، ص٥٧١، ٥٧٢.

المساعدة من حاكمها محمد بن سعيد بن فارس الكندي المكنى (أبو دجانة) الذي كان في عداء مع الطاهريين في عدن، واستطاعوا بالفعل إقناعه لإرسال حملة عسكرية إلى عدن في عام ٨٦٢هـ/ ١٤٥٧م إلا أنها باءت بالفشل، وبالتالي عودة آل كلد مرة أخرى إلى مدينة الشحر.

الرأي الثالث: يرى أن بداية الوجود اليافعي في حضرموت يعود إلى عهد السلطان بدر بن عبدالله الكثيري المكنى (بوطويرق[١] الذي جلب في عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م) عدداً من رجال قبيلة يافع[٢]؛ لغرض الاستعانة بهم في صراعه مع خصومه ومنافسيه من داخل الأسرة الكثيرية وغيرهم على السلطة والنفوذ في حضرموت ففي شهر ذي الحجة عام (٩٢٥هـ/ ١٥١٩م) توجه السلطان بدر بوطويرق إلى اليمن للاستعانة بالإمام الزيدي في صنعاء كي يمده بجيش يساعده لتعزيز سلطته في حضرموت حين أمره الإمام بالبقاء لديه ليشاهد وفود القبائل القادمة من المناطق اليمنية المختلفة للتهنئة فيختار منها القبيلة المناسبة لهذا الغرض، وعندما شاهد وفود القبائل في العيد نالت إعجابه قبيلة يافع فاختار منها خمسة آلاف مقاتل وسار بهم إلى حضرموت متخذاً

(١) وهو بدر بن عبدالله بن جعفر بن بدر الكثيري المكنى (أبو طويرق) والذي حكم الدولة الكثيرية في الفترة (٩٢٢/ ٩٧٦هـ ـ ١٥١٦/ ١٥٦٨م)، وللمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية راجع كتاب عبدالحكيم صالح عبدالله العامري، (السلطان بدر عبدالله بن جعفر الكثيري)، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ٢٠٠٦م.

(٢) القعيطي: غالب بن عوض، تأملات عن تاريخ حضرموت قبل الإسلام وفي فجره، جدة، ١٩٩٦م، ص٥٣.

منهم جنوداً في جيش الدولة الكثيرية[١]، استدل أصحاب هذا الرأي بأبيات من الشعر منسوبة إلى الشيخ سعد السويني[٢] قال فيها:

راسي ضرب من حنة المدافع لا حل لك يا بدر جبت يافع
ذولا لغتهم تشبه الضفادع

كما قال الشاعر سعد السويني أبياتاً أخرى يصف فيها يافع:

عارضت يافع نافذين حدرا[٣] وجوههم مثل التراب غبرا
عسى لهم نذقه إلى سقطرا والأرض تصفو برها وبحرا
علقتنا في شوك ما تبرا[٤]

أما أصحاب **الرأي الرابع**: فيرجعون بداية الوجود اليافعي في

---

(١) الملاحي: أحمد عبدالرحمن، المذكرة التاريخية، مخطوط نسخة مصورة لدى الدكتور عبدالله سعيد الجعيدي، ص١٦. السقاف: عبدالله، التاريخ الحضرمي السياسي، مجلة (النهضة الحضرمية)، مصر، العدد (الثامن)، ربيع ثاني، ١٣٥٢هـ، ص٤، ٥.

(٢) هو سعد بن علي بامذحج توفي عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) بعد أن أصيب في معركة (باجلحبان) التي دارت بين السلطان بدر بن عبدالله بن علي بن عمر الكثيري وآل يماني في عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، وكان في جيش بدر فرقة من المقاتلين اليافعيين.

(٣) حدرا: قسم أهل وادي حضرموت الوادي إلى قسمين علوا وهو ما ارتفع من وادي حضرموت باتجاه دوعن، وحدرا تعني ما انحدر من الوادي وتشمل سيئون وتريم.

(٤) السقاف: عبدالرحمن بن عبيدالله، مخطوط بضائع التابوت، ج٢، نسخة مصورة لدى الدكتور حسن صالح الغلام، ص١٢٩. الناخبي: الكوكب اللامع، المرجع السابق، ص٣١.

حضرموت إلى عهد السلطان بدر بن محمد المردوف[١] الذي استنجد بقبيلة يافع لمحاربة السلطان عمر بن جعفر الكثيري الذي اعتنق المذهب الزيدي، وكان مزوداً بكتاب من منصب آل الشيخ أبي بكر بن سالم بـ(عينات) علي بن أحمد بن علي بن سالم بن أحمد بن حسين بن الشيخ أبي بكر بن سالم الزعيم الروحي لقبيلة يافع، وقد لبت قبيلة يافع ذلك النداء وقدم منها ستة آلاف مقاتل إلى حضرموت[٢]، وكان ذلك في سنة (١١١٦هـ/ ١٧٠٤م)[٣].

وبتحليل هذه الآراء الأربعة المتباينة للمؤرخين حول تاريخ بداية الوجود اليافعي في حضرموت والتدقيق بنظرة فاحصة في الأحداث التاريخية لتلك الفترات فإن الباحث يميل إلى ترجيح الرأي الأول الذي يرجع بداية الوجود اليافعي في حضرموت إلى عهد الملك الحميري سيف بن ذي يزن حيث إن الظهور اليافعي في حضرموت حصل على شكل جماعات استقرت في منطقة الريضة بالقطن وعقدت تحالفات ومعاهدات مع القبائل الحضرمية المجاورة لها، وأصبح وضع هذه

---

(١) السلطان بدر المردوف: هو السلطان بدر بن محمد المردوف بن بدر بن عمر أبي طويرق تولى السلطنة الكثيرية سنة (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) بعد السلطان علي بن بدر، وشهدت فترة حكمه محناً عصيبة عاشتها حضرموت حيث سادت فيها سلطة قبيلة يافع، وانتفضت البلاد كلها ضد حكمه، وكانت وفاته في سنة (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م). وللمزيد من المعلومات راجع كتاب (الدولة الكثيرية) لمحمد بن هاشم، تريم للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م ص١١٦ - ١٢٠.

(٢) انظر: ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت، ص١٥ - ١٧.

(٣) السقاف: بضائع التابوت، المرجع السابق، ص١٢٧ - ١٢٩. بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق ١١٨.

الجماعات كوضع القبائل الحضرمية لها ما لها وعليها ما عليها؛ بمعنى أن وجود هذه الجماعات اليافعية في منطقة القطن يمثل بداية الوجود والاستقرار اليافعي في حضرموت، وإن كان تأثيرها في تلك الفترة محدوداً جداً إلا أننا نعتبر ذلك بداية الوجود والاستقرار اليافعي، وبداية التدخل في شؤون حضرموت وقبائلها، كما أن الأخذ بهذا الرأي لا ينفي حصول بعض الهجرات اليافعية إلى حضرموت قبل هذا التاريخ مثل بقية المناطق اليمنية الأخرى التي شهدت هجرات داخلية مختلفة على مر العصور، ولكنه كان وجود لأفراد يتوزعون في مناطق مختلفة من حضرموت ولم يكن لهم تأثير على الأوضاع السياسية في حضرموت، كما أن المصادر والمراجع المتاحة لم تشر إلى قيام يافع بعقد أي معاهدات أو تحالفات مع القبائل الحضرمية قبل تلك الفترة التاريخية، وفيما يختص بالرأي القائل بأن بداية الوجود اليافعي في حضرموت يعود إلى التاريخ الذي هاجرت فيه جماعة من آل الكلدي إلى الشحر في سنة (٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م) فإن الباحث يرى بأن القائلين بهذا الرأي قد جانبوا الصواب، ولكن هذه الهجرة كانت واحدة من الهجرات اليافعية إلى حضرموت، وأنها كانت هجرة قليلة العدد لفرع من الفخذ الكلدي الذي كان موجوداً في عدن فضلاً عن أنه من الثابت تاريخياً أن الوجود اليافعي في حضرموت قد حصل قبل تلك الفترة.

وأما الذين يرون بأن السلطان بدر أبوطويرق هو الذي جلب الأفخاذ اليافعية إلى حضرموت واستدلوا على ذلك بأبيات الشعر التي سبقت الإشارة إليها والمنسوبة إلى الشاعر سعد السويني فلعل الأمر قد التبس عليهم كما يرى المؤرخ أحمد عبدالله الناخبي وأن الأبيات لا

تدل على تنبؤ، بل تدل على مشاهدة لقبيلة يافع، فوجوه قبيلة يافع ليست مثل التراب ولكنها فائقة في الجمال، كما أن الأبيات وصفت لهجة يافع، ولهجتهم تختلف عن لهجة يافع الحضارم ولكنها عربية[١]، كما أن الشاعر سعد السويني كان موجوداً في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وقبيلة يافع لها وجود في حضرموت ولهجتها اللهجة الحضرمية ولا وجود للمدافع والبندقية، وشأنهم شأن الحضارم في التجارة والزراعة وحماية أماكنهم بقوة السلاح المتوفرة في ذلك الوقت[٢]، ولذلك فإن ما استدلت به هذه المجموعة غير صحيح؛ لأن الأبيات كما يرى المؤرخ الناخبي لا يصح نسبتها إلى الشاعر سعد السويني؛ لأنه لم يشاهد يافع الجبل الذين يطلق عليهم يافع الأغراب[٣]، ونفس الوقت لم يخلق السلطان أبو طويرق بعدُ، ولا تدل الأبيات على التنبؤ، فإذن الأبيات ليست للشاعر سعد السويني، ولكنها لشاعر آخر عاش عند ظهور البندقية[٤]، ويبدو أن هذه الأبيات

(١) الناخبي: الكوكب اللامع، المرجع السابق، ص٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص٣١.

(٣) يقسم سكان حضرموت يافع إلى قسمين: الأول يطلق عليهم يافع (التلد) وهم الذين قدموا إلى حضرموت قبل استقدام بدر المردوف لجماعة من يافع وأصبحوا يمثلون جزءاً من قبائل حضرموت لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، أما يافع (الغُربة) بـ(ضم الغين) فهو تحريف حضرمي لكلمة (الغرباء) وهم الذين استقدمهم السلطان بدر المردوف الكثيري من جبل يافع في مطلع القرن الثاني عشر للهجرة، الثامن عشر للميلاد كجنود في جيشه.

(٤) ظهور البندقية في حضرموت كان في عهد السلطان بدر أبي طويرق الذي جلب الجند العثمانيين وأدخلهم في جيشه سنة (٩٢٦هـ/ ١٥١٩م)، وسميت بندق (أبو فتيلة)، كما سميت بندق (الروم)، وكان يطلق حينذاك اسم (الروم) على العثمانيين. بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص٥٩، ٦٠.

قيلت في زمن بدر المردوف الذي جلب مجاميع كبيرة من يافع الأغراب إلى حضرموت في أوائل القرن الثاني عشر الهجري أي الثامن عشر للميلاد[١].

وأما الرأي الأخير والقائل بأن الوجود اليافعي في حضرموت يعود إلى عهد السلطان بدر المردوف فالباحث يرى أنه لا يمثل بداية للوجود اليافعي في حضرموت؛ لأن وصول هذه الجماعات إليها كانت في فترة متأخرة عام (١١١٩هـ/ ١٧٠٨م) وكان هدفها هو حسم الصراع بين السلطان بدر المردوف والسلطان عمر بن جعفر وأن هناك هجرات كثيرة سبقتها إلى حضرموت.

ثالثاً: الأفخاذ اليافعية التي استقرت في حضرموت:

سبقت الإشارة إلى هجرة القبيلة اليافعية إلى حضرموت وبداية الوجود والاستقرار فيها حيث توزعت في أنحاء متفرقة من حضرموت واستوطنت فيها، وقد انضوت هذه الأفخاذ تحت رئاسة ثلاثة مكاتب رئيسية هي:

أ) **مكتب يافع الضبي**: ويضم عدداً من الأفخاذ اليافعية؛ وهي فخذ آل الشيخ علي هرهرة، وفخذ السرائي الذي يتكون من آل المصلي، وآل بن عاطف جابر، وآل بن علي سواد، وآل البطل، وآل بو حزام، وآل العبادي، كما يضم المكتب أيضاً فخذ آل الشرفي والذي يشمل فروع آل مساوي، آل عبدان، آل شعموطي، آل عبدالملك، آل بو طلحة، آل الدوشي، وفخذ السيبلي الذي يضم فروع

(١) بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص ٣١.

آل الفضلي، آل بن داعر، الشهابي، كما يضم هذا المكتب أيضاً أفخاذ الحضرمي، المرفدي، آل الشاؤوش، فيما يضم فخذ البكري فروع آل عز الدين، آل الحقبي، آل بن نسر، آل موجر، آل الدريبي، آل ضيف، وينضوي تحت لواء هذا المكتب أيضاً فخذ العيدي (بكسر العين) وهم آل الجحوشي، آل مثنى، وفخذ الطفي الذي يضم فروع آل عفيف، الزغلدي، آل بن صادق، ويضم مكتب الضبي في حضرموت أفخاذ آل داؤود، آل المفلحي، آل الفردي[١].

ب) **مكتب الموسطة في حضرموت**: ويضم هذا المكتب عددا مًن الأفخاذ اليافعية منها فخذ الحوثري الذي يضم آل بن علي الحاج، آل الجهوري، آل بن علي ناجي، فخذ السعيدي الذي يضم، آل بن علي جابر، آل بن جابر أحمد، وفخذ القعيطي الذي ينضوي تحته فروع آل الأحمدي، الحدادي، آل بوبك، آل بن مدشل، آل بن جحلان، آل الريوي، آل الدهري، آل حمود مبارك، آل مخارش، آل النقيب، كما يضم المكتب أيضاً فخذ الخلاقي، ومن فروعه آل الرباكي، آل بن معمر، آل بن علي عوض، وفخذ البعسي الذي يتكون من آل غرامة، آل بن طويرق، آل بن زياد، آل بن حطبين، آل الضباعي، آل بن هشام، كما يضم مكتب الموسطة في حضرموت أيضاً آل العيسائي[٢]،

---

(١) البطاطي: عبدالخالق بن عبدالله بن صالح، إثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت، جدة، يناير ١٩٨٩م، ص٩١، بن همام: خالد عبدالملك حسين، ملخص عن تاريخ يافع حضرموت، المرجع السابق، ص٩، ١٠.

(٢) العيسائي: يطلق على معظم آل العيسائي في حضرموت اسم الموسطي رأساً إلى المكتب.

آل الحريبي، آل الرشيدي، آل الحمري، آل الداؤودي[١].

ج) **مكتب يافع بني قاصد في حضرموت**: ويضم هذا المكتب عدداً من الأفخاذ اليافعية منها فخذ اليزيدي ومن فروعه آل البطاطي، آل البياني، آل بن جحنون، آل بن فليس، آل الصهيبي، آل بن طوق، آل بن جرهوم، آل بن محمد معوضة، وفخذ الجهري والذي يتكون من آل الحريبي، آل الشنظوري، وآل الحميري، وفخذ السعدي ويضم فروع بن حنش، بن ناجي، بن جحاف، بن محسن جابر، وفخذ الناخبي الذي يعتبر من أكبر الأفخاذ اليافعية في مكتب يافع (بني قاصد) في حضرموت ويضم هذا الفخذ فروع آل الكسادي، آل معوضة، آل بن عبدالقادر، آل همام، آل لحمان، آل الريدماني، آل بريك، آل قحطان، آل بن بريك، آل الذيباني، كما يضم هذا المكتب أيضاً فخذ الكلدي[٢].

❀ ❀ ❀

(١) الشاطري: محمد بن أحمد، أدوار التاريخ الحضرمي، المدينة المنورة ١٩٩٤م، ص٣٧٤. الملاحي: المذكرة التاريخية، مصدر سابق ص٤٧، ٤٨. بن همام: [ملخص تاريخ يافع، المرجع السابق]، ص١٠، ١١.

(٢) ابن همام: المرجع نفسه، ص١١. الشاطري: المرجع نفسه، ص٣٧٤. البطاطي: إثبات ما ليس مثبوت، المرجع السابق، ص٩٣.

المبحث الثالث

الصراع الإمامي - اليافعي على حضرموت وسيطرة الأفخاذ اليافعية عليها

أولاً: سيطرة الدولة القاسمية الزيدية على حضرموت:

كانت الدولة الكثيرية تحكم حضرموت غير أن الأمور فيها أخذت في الاضطراب بسبب التنافس على الحكم بين سلاطينها مما دفع البعض منهم إلى الاستعانة بقوى من خارج حضرموت، فلجأ السلطان بدر بن عمر الكثيري إلى أئمة اليمن الذين كانوا يتطلعون لمد نفوذهم على حضرموت، ووجد ابن أخيه بدر بن عبدالله بن عمر في ذلك فرصة سانحة للوصول إلى عرش الدولة الكثيرية ووجه إلى عمه اتهاماً باعتناق المذهب الزيدي[١].

وفي عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م استولى السلطان بدر بن عبدالله بن عمر على الحكم في الدولة الكثيرية وسجن عمه وابنه المردوف في حصن (مريمة) فأرسل الإمام المتوكل على الله إسماعيل كتاباً يأمر فيه بدر بن عبدالله بإطلاق سراح عمه فأجابه إلى ذلك، وأرسل له كتاباً في عام ١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م معلناً له عن الولاء والطاعة[٢].

---

(١) كان السلطان بدر بن عبدالله يهدف من وراء ذلك إلى كسب ود أهل حضرموت الذين يعتنقون المذهب السني الشافعي وتنفيرهم من سلطانهم في محاولة منه لإذكاء الصراع المذهبي، ولعلمه بعدم قبول أهل حضرموت لاعتناق سلطانهم المذهب الزيدي الشيعي.

(٢) باحنان: محمد علي بن عوض، جواهر تاريخ الأحقاف، ج٢، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٠٨.

في عام ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م أرسل الإمام المتوكل رسالة مع القاضي شرف الدين الحيمي طالباً من السلطان بدر بن عبدالله أخذ البيعة له وتمكين القاضي الحيمي من إقامة أمور الشريعة الإسلامية في حضرموت، وفي هذه الأثناء كان السلطان قد عين عمه بدر والياً على ظفار، ثم نشب الخلاف بين بدر بن عمر وابن أخيه مرة أخرى حول ملكية إحدى المزارع في ظفار، وتدخل فيه الإمام المتوكل وجعل ظفار خالصة لبدر بن عمر، إلا أن بدر بن عبدالله تآمر مع أخيه جعفر للاستيلاء على ظفار عام (١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م) فالتجأ عمه إلى الإمام الذي كتب إلى بدر بن عبدالله فأجابه أنه لم يكن على علم بما حدث لعمه، فقرر الإمام بأنه لا فائدة من بقاء السلطان الكثيري تحت النفوذ الزيدي[١].

في ١٥شوال عام ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م أرسل الإمام المتوكل على الله إسماعيل جيشاً تحت قيادة أحمد بن الحسن الصفي؛ وذلك لإخضاع حضرموت وظفار وتأديب السلطان بدر بن عبدالله الكثيري، حيث وصل هذا الجيش إلى حضرموت في شوال عام ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م وقد عُرف عند أهل حضرموت باسم (سيل الليل)[٢] لقوته

(١) باوزير: سعيد عوض، صفحات من التاريخ الحضرمي، مكتبة الثقافة، عدن، بدون تاريخ، ص١٦٢ - ١٦٤.

(٢) سيل الليل: اسم أطلقه عمر بن عبدالرحمن العطاس شاهد عيان على حملة (الصفي)، ويعني هذا التعبير في حضرموت الغربية كارثة اجتماعية أو طبيعية. رودينوف ميخائيل: عادات وتقاليد حضرموت الغربية، جامعة عدن، ٢٠٠٣م، ص٦٧.

وبطشه وكثرة غزواته ليلاً[١].

خرج الجيش الإمامي إلى حضرموت[٢] بطريق خولان مأرب وبيحان وبلاد العوالق حتى وصل إلى وادي حجر حيث واجهته العديد من المصاعب والمتاعب لوعورة الطريق ونفاد المؤن، ولما وصل الجيش الإمامي إلى عقبة (بامسدوس) والتي كانت ترابط بها فرقة من الجيش الكثيري اشتبكوا معها واستطاع الجيش الإمامي من التقدم بعد هزيمة آل كثير، وذلك بمساعدة آل العمودي حكام دوعن الذين قدموا المؤن للجيش الإمامي نكاية بآل كثير أعدائهم[٣].

بعد أن اجتاز الجيش الإمامي عقبة (بامسدوس) تقدم جهة مدينة الهجرين، وكانت قد انضمت إليه قبائل نوح من أهالي حجر واصطدم الجيش الإمامي بآل بن محفوظ من كندة الذين طلبوا العون من قبيلة نهد إلا أن المساعدات قد وصلت بعد أن حسمت المعركة لصالح الجيش الإمامي في الهجرين[٤].

---

(١) بامؤمن: كرامة مبارك سليمان، الفكر والمجتمع في حضرموت، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠١م، ص٣٠٢.

(٢) انظر الملحق رقم (١٦) خريطة توضح سير حملة (الصفي) إلى حضرموت، ص٤٤٤.

(٣) المشهور: أبو بكر العدني بن علي أبي بكر، الطرف الأحور في تاريخ مخلاف أحور، مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث، عدن، ٢٠٠٧م ص١٠٢. مقبل: سيف علي، وحدة اليمن تاريخياً، بيروت، ١٩٨٧م ص٧٦.

(٤) أشار السقاف بأن أهل الهجرين طلبوا الأمان من جيش الإمام كما سلمت منطقة سدبة وحورة وهينن دون مقاومة تذكر، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه السقاف غير منطقي ويجافي الحقائق فقد قاومت قبيلة آل بن محفوظ هذا =

ثم واصل الجيش زحفه إلى هينن وفيها دارت معركة مع جيش السلطان بدر بن عبدالله الكثيري، وقد انتهت بهزيمة الجيش الكثيري وانسحابه إلى مدينة شبام، فتابعت القوات الإمامية تقدمها نحو مدينة شبام واستولت عليها، ثم ألقت القبض على السلطان الكثيري وأرسلته إلى الإمام المتوكل إسماعيل، وتم فرض المذهب الزيدي على أهل حضرموت، وبذلك خضعت حضرموت لحكم الدولة المركزية القاسمية إلا أن الإمام سمح للسلطان بدر بن عبدالله بالعودة إلى حضرموت وظل يحكم الدولة الكثيرية إلى أن وافته المنية في عام ١٠٧٣هـ/ ١٦٦٢م[1]، وتولى بعد وفاته السلطان بدر بن محمد المردوف والذي دخلت في عهده الدولة الكثيرية مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث حيث شهدت صراعاً بين قوتين قادمتين من خارج حضرموت.

= الجيش الإمامي، كذلك المقاومة التي أبدتها القوة الكثيرية المرابطة في عقبة (بامسدوس)، وفي معركة هينن وطلب المساعدات من قبيلة نهد، وهذه المقاومة نابعة من معرفة أهل حضرموت بأساليب البطش والنهب والسلب والقتل التي يتبعها الجيش الإمامي، ولربما قصد مؤرخنا السقاف أن طلب الأمان كان بعد الاستيلاء على هذه المناطق. إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، دار المنهاج، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٦٨.

(١) العبدلي: أحمد فضل، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص١٣٠. باعلوي: محمد بن أبي بكر، عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، مكتبة الإرشاد صنعاء، ٢٠٠٣م، ص٣٠٠. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢ ص٨٥. مقبل: وحدة اليمن تاريخياً، المرجع السابق، ص٧٦. بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص٩٩، ١٠٠.

ثانياً: الصراع القاسمي - اليافعي وأثره على حضرموت:

استعانت القوى القبلية في حضرموت بقبيلة يافع لمساعدتها في الانفصال عن الدولة المركزية عندما برزت قبيلة يافع قائدة للنضال ضد الإمامة الزيدية في المناطق الجنوبية من اليمن، وتمكنت من تحرير بلاد يافع وأبين والانفصال في عام ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م[١] عن الدولة القاسمية في صنعاء والمعروفة بـ(الدولة المركزية)، وبذلك دخلت حضرموت دائرة الصراع اليافعي- القاسمي، وقد ساعد قبيلة يافع على مناهضة السلطة المركزية في صنعاء عوامل عديدة منها تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة القاسمية، وضعف الأئمة الذين حكموا الدولة المركزية، وتعدد مدعي الإمامة، بالإضافة إلى ضعف الدولة القاسمية وانتشار التمرد والانتفاضات في أراضيها حيث شكلت انتصارات قبيلة يافع على الدولة القاسمية حافزاً شجع القبائل الحضرمية على الانفصال عن الدولة المركزية وبدأت تتطلع إلى الاستقلال بمساعدة قبيلة يافع، ولكن هذه التطلعات أدخلت حضرموت في حالة من الفوضى والصراعات وانعدام الأمن والاستقرار فيها، وتأثرت به الدولة الكثيرية تأثراً عميقاً، بل برز ذلك بشكل واضح داخل الأسرة الكثيرية التي انقسمت إلى فريقين؛ الفريق الأول يؤيد تبعية حضرموت للإمامة الزيدية، والفريق الآخر

(١) عراسي: شفيقة، الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن وأثرها في تغلغل النفوذ الأجنبي (١٥٠٠ - ١٨٠٠م)، مجلة (سبأ)، جامعة عدن، العدد (الرابع)، أكتوبر ١٩٨٨م، ص٨٣.

يؤيد سلطة يافع في حضرموت[١].

ولما كان الوجود اليافعي في حضرموت قبل السيطرة عليها ينحصر في المجندين من يافع في جيش الدولة الكثيرية بدرجة رئيسية، فإنه لم يكن لهذا الوجود دور يذكر في الحياة السياسية بحضرموت؛ لأن الدولة الكثيرية كانت لا تزال حتى تلك الفترة قوية ولم تبدأ الخلافات داخل الأسرة الكثيرية بعد، فضلاً عن أن القوة اليافعية في حضرموت لا تمتلك في ذلك الوقت القوة الكافية التي تمكنها من السيطرة على مجريات الأحداث في الدولة الكثيرية، ولكن عندما بدأ التصدع والانقسام داخل الأسرة الكثيرية[٢] في فترة خضوع حضرموت للدولة القاسمية، بدأت هذه الدولة في التفكير بإعادة النظر في سياستها تجاه حضرموت لكي تحتفظ على الأقل بسلطتها الاسمية عليها، تجلى ذلك في قيام الإمام المهدي محمد بن أحمد بن الحسن[٣] في عام

(١) الجعيدي: عبدالله سعيد سليمان، السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت (١٤١١ - ١٧٣٠م)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٣م، ص١٧٦.

(٢) بدأ الانقسام داخل الأسرة الكثيرية يشتد بشكل أكثر منذ عهد السلطان بدر بن محمد (المردوف) (١١٠٧ - ١١٢٠هـ/ ١٦٩٥ - ١٧٠٨م) حيث نافسه على الحكم السلطان عيسى بن بدر والسلطان عمر بن جعفر بن علي وكونا جبهة موحدة ضد السلطان الرسمي بدر بن محمد (المردوف) حتى تمكن السلطان عيسى من الاستقلال بحكم سيئون. انظر الجعيدي، السلطنة الكثيرية الأولى، ص١٧٨.

(٣) هو الإمام المهدي محمد بن أحمد بن الحسن (١٠٩٨ - ١١٣٠هـ/ ١٦٨٦ - ١٧١٧م) صاحب الدعوات الثلاث، لقب نفسه في البداية بـ(الناصر)، ثم (الهادي)، ثم (المهدي)، اشتغل خلال فترة حكمه الطويلة بمحاولات تثبيت الدولة القاسمية في مناطق اليمن الأعلى.

١١١١هـ/ ١٦٩٩م بإرسال وفد يحمل رسائل إلى حضرموت يطالب فيها سادة حضرموت وفضلاءها بالسمع والطاعة للإمام، وقد حظي الوفد بحسن الاستقبال والترحاب في حضرموت، ولكن دون العمل بالتعليمات التي كان يحملها[١].

ومما لا شك فيه أن الأئمة حاولوا استعادة نفوذهم الاسمي على حضرموت، كما أن الضعف والانقسام داخل البيت الكثيري جعل بعض سلاطين آل كثير يعمدون إلى زيادة عدد الجنود اليافعيين في جيوشهم حيث سعى كل منهم إلى تعزيز قواته، ولكن دون إدراك منهم لخطورة الخطوة التي أقدموا عليها ودون حساب للنتائج التي سوف تترتب عليها حيث ظهرت قوة جديدة في حضرموت وأخذت تنمو نمواً سريعاً في ظل غياب سلطة الدولة الكثيرية وبدأت هذه القوة اليافعية الجديدة تسيطر على مجريات الأحداث في حضرموت شيئاً فشيئاً.

ثالثاً: ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت وأثره عليها:

سبقت الإشارة إلى قيام سلاطين آل كثير بالاعتماد على الأفخاذ اليافعية للاستفادة منها في تعزيز نفوذهم بحضرموت وذلك بتجنيدهم في الجيش الكثيري؛ لأن قبيلة يافع مشهود لها بالشجاعة والاستبسال في ميادين القتال والحروب التي خاضتها ضد الإمامة الزيدية فضلاً عن ارتباطاتها التاريخية القديمة بحضرموت منذ استوطنتها وعقدت تحالفات ومعاهدات مع القبائل الحضرمية المجاورة للأماكن التي استوطنتها واندمجت اجتماعياً بها، ولذلك فإن طلب مجندين من يافع

(١) الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٧٧، ١٧٨.

إلى حضرموت سيلقى قبولاً من سكانها.

لم تقف العلاقات اليافعية بحضرموت عند هذه الحدود والروابط التاريخية وإنما تعدتها إلى الناحية الدينية التي تعتبر من أقوى الارتباطات في المجتمعات المختلفة، ومما يدلل على ذلك أنه في عام ١١١٣هـ/ ١٧٠١م جاء إلى حضرموت قادماً من بلاد يافع الشيخ عمر ابن صالح بن هرهرة بصحبة خمسين فرداً من أفراد قبيلة يافع كان الغرض الظاهر من ذلك هو زيارة منصب عينات الشيخ أبوبكر بن سالم الذي نصب عمر بن صالح بن هرهرة مصلحاً اجتماعياً ومرشداً دينياً لقبيلة يافع العليا قبل أن يتوفى الشيخ أبوبكر بن سالم في عام ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م[١].

وبحكم الروابط التاريخية والدينية لقبيلة يافع في حضرموت فإنه من الطبيعي أن تستجيب قبيلة يافع لنداءات الحضارم وإخوانهم من قبيلة يافع المستوطنين في حضرموت في صراعهم مع الإمامة الزيدية، ولا سيما إذا جاءت هذه النداءات من آل الشيخ أبي بكر بن سالم منصب عينات الذين تربطهم علاقات روحية حميمة بقبيلة يافع، وكان من أسباب استعانة الدولة الكثيرية بقبيلة يافع هو أن حضرموت كانت حينذاك واقعة تحت سيطرة الإمامة الزيدية التي قامت بفرض المذهب الزيدي على سكان حضرموت الذين يدينون بالمذهب السني الشافعي، ومن وجهة نظر الباحث لم يكن الصراع المذهبي هو الدافع الوحيد لقيام قبيلة يافع بتقديم العون والمساعدة لأهل حضرموت وإنقاذهم من

(١) باحنان: جواهر تاريخ الأحقاف، المرجع السابق، ص٢١٢، ٢١٣.

اضطهاد الإمامة الزيدية لهم، وإنما كانت لقبيلة يافع طموحات ومشاريع سياسية في حضرموت هدفها الاستيلاء على السلطة، وإقامة كيانات سياسية يافعية فيها، والاستفادة من ثرواتها وإيراداتها المالية.

وانطلاقاً من ذلك قام الشيخ علي بن أحمد بن سالم مندوب آل الشيخ أبي بكر بن سالم في عينات بحث قبيلة يافع في بلادها على القدوم إلى حضرموت؛ لإنقاذ سكانها الحضارم ويافع من الاضطهاد الذي يتعرضون له من قبل الإمامة الزيدية والسلطان عمر بن جعفر الكثيري[١].

كان من أسباب استجابة قبيلة يافع لنداء آل الشيخ أبي بكر بعينات تفاقم الصراعات داخل الأسرة الكثيرية، فعندما تفاقمت تلك الصراعات قام السلطان بدر بن محمد المردوف في أواخر عام ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م باستقدام ستة آلاف مقاتل من بلاد يافع إلى حضرموت، وعند وصولهم إلى وادي دوعن انضم إليهم الشيخ حسين بن مطهر العمودي وأخوه محمد ومعهما ثلاثمائة شخص من أتباعهم، كما وصل إلى عقبة الجحي بدوعن ألف مقاتل من آل العمودي والحالكة وآل باهبري وغيرهم، وكان غرض العمودي من وقوفه إلى جانب المقاتلين القادمين من بلاد يافع هو الحصول على بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها من قبل في وادي دوعن، بعد ذلك اتجهت القوة اليافعية بقيادة الأمير عمر بن صالح بن هرهرة والسلطان

(١) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٩٦. بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١١٨.

بدر المردوف إلى منطقة (بحران)[١] في طريقها إلى مدينة شبام[٢].

كان السلطان عمر بن جعفر الكثيري موجوداً في مدينة الشحر عندما وصلت إليه الأنباء بوصول القوة اليافعية إلى حضرموت فغادرها إلى سيئون حيث قام بحشد أربعة آلاف مقاتل من آل كثير والمجندين من الزيود، وسار بهم إلى منطقة (بحران).

وقبل أن تبدأ المعركة بينهما حصلت حرب نفسية عن طريق الرسائل المتبادلة بينهما فقد أرسل الأمير عمر بن صالح بن هرهرة خطاباً إلى السلطان عمر بن جعفر الكثيري يبلغه فيه بأن الغرض من قدومه إلى حضرموت ليس لمحاربة الدولة الكثيرية وإنما لتخليص حضرموت من وطأة النفوذ الزيدي، فرد عليه السلطان عمر بن جعفر الكثيري بأنه لن يسمح ليافع ولا لغيرهم بالتدخل في شؤون حضرموت، وأخبره بأنه سيأتي إلى (بحران) للقضاء على يافع، كما حوت رسالته أيضاً على بعض عبارات المبالغة والتحدي والاستفزاز والاستعداد للمواجهة[٣]، وبهذا الرد أغلق السلطان عمر بن جعفر الكثيري باب حل الخلاف بالطرق السلمية، بل وتضمن رده على ذلك

(١) بحران: موضع معروف بالكسر في وادي حضرموت، و هي أرض منبسطة لا توجد بها تلال أو صخور أو أشجار وتقع على مقربة من منطقة سدبة. السقاف: إدام القوت، المرجع السابق، ص٤٦٢.

(٢) البكري: صلاح عبدالقادر، في شرق اليمن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٥٥م، ص٩٦، ٩٧. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨١.

(٣) البكري: المرجع نفسه، ص٩٦، ٩٧.

بعض العبارات التي كانت بمثابة إعلان الحرب على القوة اليافعية القادمة إلى حضرموت.

ويتبين من ذلك أن السلطان عمر بن جعفر الكثيري كان يتوجس خيفة من كثرة أعداد وعدة هذه القوة العسكرية التي انضم إليها أعداؤه آل العمودي وغيرهم من الأفخاذ القبلية السيبانية في وادي دوعن.

ويرى الباحث أن تخوف السلطان الكثيري من القوة العسكرية اليافعية الجديدة كان في محله فقد كان السلطان عمر بن جعفر الكثيري يخشى أن تسيطر هذه القوة الجديدة على حضرموت وتستولي على السلطة فيها بعد القضاء على نفوذ الإمامة الزيدية فيها وهو ما حصل بعد ذلك بالفعل.

لم يتأخر الأمير عمر بن صالح بن هرهرة بالرد على تحديات واستفزازات السلطان عمر بن جعفر؛ بل جاء رده سريعاً ويحمل في طياته العديد من عبارات التهديد والوعيد بحسم المعركة بينهما يوم الغد الخميس في (بحران)، وجهز الأمير عمر بن هرهرة جيشه لخوض المعركة حيث قام بتقسيم قواته إلى ثلاث فرق عسكرية هجومية وتعيين قيادات عليها، أما الفرقة الرابعة فقد تكونت من آل العمودي.

وأما السلطان عمر بن جعفر الكثيري فقد قام بتجميع قواته وحشدها لمقاومة القوة اليافعية، وقد تكون جيش السلطان في الغالب من الشنافر[1] وآل تميم وأشراف الجوف بقيادة عمر بن علي بن بدر بن عبدالله الكثيري وبجانبه أحد عبيد الإمام ويدعى (ياقوت)، ونزل

(١) تحالف قبلي يضم آل كثير، وآل العامري، وآل الجابري، وآل باجري.

السلطان عمر بن جعفر على مقربة من جيشه ليرفع الروح المعنوية لجنوده[١].

في ١٠ محرم سنة ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م وقعت المعركة بين الجيشين في (بحران) استخدمت فيها الأسلحة النارية، والخناجر، والسيوف[٢]، واستمرت حتى غروب الشمس من نفس اليوم، بعدها انسحبت قوات السلطان عمر بن جعفر من ساحة المعركة مخلفة وراءها عدداً كبيراً من القتلى[٣]والجرحى وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر غنمتها قوات السلطان بدر بن محمد المردوف والقوات اليافعية.

ثم واصلت القوات زحفها نحو مدينة شبام حيث استقبلها أهلها وآل الشيخ أبوبكر بن سالم الذين جاءوا لهذا الغرض من عينات، وكان من نتائج معركة (بحران) هو القضاء على نفوذ الإمامة الزيدية في حضرموت واختفاء آثارها فيها نهائياً[٤]، وبهذا تم استبدال النفوذ الزيدي بالنفوذ اليافعي الذي أخذ يتغلغل في الدولة الكثيرية حتى بسط سيطرته على حضرموت.

---

(١) البكري، في شرف اليمن، المرجع السابق، ص٩٧، ٩٨، السقاف: بضائع التابوت. ص٩٧، ٩٨. السقاف: بضائع التابوت، المرجع السابق، ج٢ ص١٣٣، ١٣٤.

(٢) بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٢٠. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٣) بلغ عدد القتلى في جيش السلطان عمر بن جعفر الكثيري حوالي مئتي قتيل تقريباً.

(٤) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٩٧.

رابعاً: تصدي السلطان عمر بن جعفر الكثيري وابنه للنفوذ اليافعي في حضرموت:

أدت معركة (بحران) إلى تنامي النفوذ اليافعي في حضرموت، وإضعاف نفوذ السلطان عمر بن جعفر الكثيري، الذي كان يتصدى للنفوذ اليافعي المتزايد في بلاده، ولكنه كان في البداية يلجأ أحياناً إلى التحالف مع القوى اليافعية المتنفذة في حضرموت عندما تقتضي المصلحة؛ لذلك فقد كان يستفيد منهم بتجنيدهم مقاتلين في جيشه عندما تنشب الصراعات داخل الأسرة الكثيرية التي كانت تقع تحت تأثير السادة العلويين المؤيدين للوجود اليافعي في حضرموت، بل ويفضلونه على الوجود الزيدي(١).

استخدم السلطان عمر بن جعفر الكثيري في التصدي للنفوذ اليافعي المتزايد في حضرموت أسلوب تأليب القبائل الحضرمية على الوجود اليافعي في بلادها، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير عندما حرض عليهم قبيلة الحموم(٢) وبعض من المشايخ آل العمودي، ولم

---

(١) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٥٦. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٥.

(٢) الحموم: تنسب إلى حمير بن سبأ، ومنازلهم في شرقي الشحر والمشقاص حتى البحر، وتنقسم إلى عدد من البيوت منها بيت علي ويسكنون العُليب وغيل بن يمين، ومن فرع آل حبريش في بيت علي يتم اختيار شيخ الحموم، كما تضم أيضاً بيت غراب الذين يقطنون في الديس الشرقية والحامي، وبيت عمر وبيت شنين ويسكنون الديس الشرقية، وبيت قرزات الذين يقطنون غيل بن يمين، كما ينضوي تحتها أيضاً بيت اليميني وبيت سعيد بالواسط، والعجيلي والجامحة وبيت ثَعْين بأودية المشقاص ما بين الريدة وقصيعر، وبيت الشرخة وهم من أتباع العلييي، وبيت السماسيح، وبيت زين، والباحسن. المقحفي: معجم =

يكتف بذلك بل قام أيضاً بشن الهجمات الخاطفة لانتزاع بعض المواقع المهمة التي كانت تسيطر عليها القوى اليافعية في حضرموت، ولإحكام قبضته عليها، وبهذين الأسلوبين استطاع السلطان عمر بن جعفر بالفعل الدخول إلى مدينة سيئون في رمضان عام ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م بعد انحياز قائد الحماية اليافعية فيها إلى جانبه، وربما تم ذلك بالاتفاق المسبق بينهما، ولا سيما أن السلطان بدر المردوف لم يلبِّ مطالبات يافع بزيادة مخصصاتهم الشهرية، واجه السلطان عمر بن جعفر بعد ذلك مشكلة الوفاء بالتزاماته المالية التي يدفعها لقبيلة الحموم الموالية له[١] .

وعندما جاءت إلى حضرموت في عام ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م أعداد جديدة وكبيرة من قبيلة يافع في إطار قدوم يافع إلى حضرموت نشب خلاف بين السلطان عمر بن جعفر الكثيري وبين هذه الأعداد اليافعية الجديدة القادمة إلى حضرموت بقصد الانخراط في صفوف الجيش الكثيري، وكان السلطان يعارض تجنيد كل هذه الأعداد في جيشه لعدم قدرته على تحمل نفقاتها؛ ولأن ذلك لا يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية للدولة الكثيرية، فضلاً عن أن هذا السلطان كان لا يرغب في زيادة أعداد المجندين من يافع في حضرموت، ولكن تم حل هذا

= البلدان والقبائل اليمنية، المرجع السابق، ص٥٠٨. الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٥٦، ٣٥٧.

(١) الكندي: سالم بن محمد بن سالم بن حميد، مخطوط تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، ج ١، صنعاء، ٢٠٠٣ م، ص٢٦٦ - ٢٦٨. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٤.

الخلاف بتدخل السادة آل الشيخ أبي بكر بن سالم الذين كانوا يحرصون دائماً على إرضاء الطرفين، وقد نص الحل على عودة جزء من القوة اليافعية الجديدة القادمة إلى حضرموت إلى بلادها، مع التزام السلطان عمر بن جعفر بتحمل تكاليف رحلة العودة، أما بقية القوة فيتم تسجيلهم في الجيش الكثيري على أن يتم تفريقهم في مناطق مختلفة من حضرموت، مع امتناعهم عن القيام بأعمال السلب والنهب فيها[١].

ومما سبق يتضح أن الوجود اليافعي في حضرموت قد تعزز فيها بفعل العوامل الآتية:

١- الصراعات والانقسامات الأسرية داخل الدولة الكثيرية.
٢- الصراعات السياسية في حضرموت.
٣- تأييد السادة (العلويين) من آل الشيخ أبي بكر بن سالم في عينات للوجود اليافعي في حضرموت .
٤- تميز قبيلة يافع بالشجاعة والجلد والاستبسال، والقدرة على القتال في مختلف الظروف والأوضاع وعلى توحيد مواقفهم في التصدي للأخطار التي تواجههم .
٥- تدخلات الإمامة الزيدية المباشرة في شؤون الدولة الكثيرية، ومحاولاتهم المستمرة لإحكام سيطرتهم على حضرموت[٢] .

وخوفاً من النفوذ اليافعي المتنامي في حضرموت طلب السلطان

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٢٧٧، ٢٧٨. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص ١٨٤..
(٢) الجعيدي: المرجع نفسه، ص١٨٥.

عمر بن جعفر الكثيري في عام (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م) من الإمام المهدي في صنعاء إسناده بعدد من الجنود يحقق بهم التوازن العسكري في حضرموت مع القوة اليافعية، ويقلص بهم نفوذها المتنامي، واستجاب الإمام المهدي لذلك الطلب، وقام بإرسال قوة عسكرية إلى حضرموت تتكون من ثلاثمائة جندي من قبائل حاشد وبكيل، ونحو مائة من عرب الشام[١]، ومائة أخرى من توابع الإمام، ومائة وخمسين فرداً من قبائل أخرى، وكان معظم أفراد هذه القوة مزودين بالبنادق[٢].

لقد تمكنت هذه القوة التي بعثها الإمام المهدي من دخول مدينة الشحر التي كان يحكمها آل بن عياش من يافع[٣] في جمادى الأولى عام (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م) بدون قتال وانضم إليها الجنود اليافعيون الموجودون في الشحر[٤] لعدم مقدرتهم على الوقوف في وجه القوة الإمامية، وكذلك بسبب الدعاية التي سبقت وصول القوات الإمامية للشحر فخلقت حالة من الذعر والخوف والترقب[٥] إلا أن الخلافات والحساسيات برزت بعد ذلك بين الفريقين، ومارست يافع عمليات السلب والنهب للضغط على السلطان عمر بن جعفر لإخراج قوات الإمامة الزيدية من حضرموت بعد نشوب التنافر بين القوتين والتنافس

(١) عرب الشام: تعني الجهات الشمالية لأهل صنعاء ونواحيها صعدة وما إليها.
(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج١، ص٢٧٧. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٥.
(٣) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١٧٢.
(٤) البكري: صلاح عبدالقادر، تاريخ حضرموت السياسي ج١، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٠٩. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٦.
(٥) البكري: المرجع نفسه، ص١٠٩.

فيما بينها للاستيلاء على حضرموت.

وبوفاة السلطان بدر بن محمد المردوف في عام (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م) خلفه في حكم الدولة الكثيرية عمر بن جعفر الكثيري الذي أظهر العداء السافر للوجود اليافعي في حضرموت[١] وذلك بعد قيام بعض القوى اليافعية بتقوية نفوذهم من خلال استيلائهم على بعض الحصون المهمة في حضرموت، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى إحساس هذه القوى بالخوف من القوى القبلية المحلية وقوات الإمامة الزيدية الموجودة في حضرموت، وبذلك تردت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حضرموت وانتشرت الفوضى فيها، وأخذت القوى اليافعية تنافس السلطان عمر بن جعفر الكثيري على السلطة والنفوذ في حضرموت، ولمواجهة هذه الوضعية رأى السلطان عمر بن جعفر أنه بحاجة إلى قوة عسكرية أخرى تسانده في صراعه مع القوة اليافعية في حضرموت، ولاستعادة السلطان مركزه السياسي عاد السلطان مرة أخرى إلى استخدام سياسة التوازنات السياسية داخل الدولة الكثيرية، ولتحقيق ذلك استعان في عام (١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) بقوات من قبيلتي العوالق والواحدي بلغ تعدادها حوالي ثمانمائة مقاتل، وجندهم كقوة عسكرية جديدة في جيشه[٢]، وكان من أسباب اختيار المجندين من هاتين القبيلتين أنهما كانتا

(١) باحنان: جواهر تاريخ الأحقاف، المرجع السابق، ص٢١٣. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٧.
بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٣٠.
(٢) بن هاشم: المرجع نفسه، ص١٣٠.

قادرتين على استخدام السلاح الناري، وأن بلادهم قريبة بل ومجاورة لحضرموت، فضلاً عن أنهم لن يشكلوا أي خطر على الدولة الكثيرية لقلة عددهم ناهيك عن أنها لا يوجد لها أنصار في حضرموت وهو ما سيسهل للدولة الكثيرية التخلص منها إذا ما أرادت ذلك وشعرت بالخطر منها.

وبعد وصول القوات العولقية والواحدية إلى منطقة هينن في عام (١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) أدرك السادة العلويون مخاطر قدوم هذه القوة العسكرية إلى حضرموت لذلك توقفت هذه القوة في هينن بتدخل السادة العلويين في الأمر لإنهاء الصراع الذي كان قائماً بين السلطان عمر بن جعفر الكثيري والقوى اليافعية المتنفذة في حضرموت، وكان السادة العلويون ينطلقون في ذلك من حرصهم على نفوذهم في حضرموت وخوفهم من تدخلات القوة العولقية والواحدية في الشؤون الداخلية لحضرموت والسيطرة عليها، وانطلاقاً من ذلك تمكن السيد حسين بن عمر العطاس من تقريب وجهات النظر بين الجانبين وإقناعهم بتوقيع صلح ينهي الخلاف بينهما وقد نص على ما يأتي:

١- تبعية اليافعيين في حضرموت للسلطنة الكثيرية.
٢- تقليل رواتب الجنود اليافعيين.
٣- عودة كل الأحزاب (القوى العسكرية) إلى أراضيها.[١]

لقد وافق كلا الطرفين على ذلك ولكل طرف منهما أسبابه التي جعلته يقبل بنود هذا الصلح، فقد قبل السلطان عمر بن جعفر الكثيري

(١) بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٣٠.

بهذا الصلح استجابة لنصائح السادة العلويين، فضلاً عن أن هذا الصلح يقلل من نفقات الجنود اليافعيين ويخفف من الأعباء المالية على الدولة الكثيرية[١]، ولربما أن السلطان عمر بن جعفر لم يكن مستعداً في تلك الفترة لهذه المواجهة العسكرية، وأنه أدرك بأن القوة العولقية والواحدية لا يمكنها إلحاق الهزيمة بالقوة اليافعية الموجودة في حضرموت، ولذلك آثر قبول الصلح على المواجهة والحرب.

أما القوة اليافعية العسكرية في حضرموت فقد قبلت بذلك الصلح للأسباب الآتية:

١- عدم وجود كيان سياسي يافعي معين في حضرموت الداخل، وإنما كان انتماءات المجندين فيها إلى رؤسائهم القبليين.
٢- إدراك يافع أن السلطان عمر بن جعفر لا يمتلك القوة الكافية لفرض بنود الصلح[٢] لاعتماده في جيشه على يافع أو على دعم القبائل من خارج حضرموت ويكون وجودها في حضرموت مؤقتاً .
٣- أن المجندين من يافع كانوا يشكلون في تلك الفترة جزءاً كبيراً من قوات الدولة الكثيرية .
٤- تخوف القوى اليافعية في حضرموت من سيطرة القوى العولقية والواحدية على حضرموت.
٥- أن القوة العسكرية اليافعية لا تمتلك الإمكانيات الكافية لمواجهة السلطان عمر بن جعفر الكثيري وحلفائه من العوالق والواحدي.

(١) الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٨٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٨٨.

بعد توقيع الصلح هدأت الأوضاع مؤقتاً في حضرموت، ولكن أخذ كل طرف منهما يعمل على تعزيز نفوذه بالسيطرة على الحصون والمواقع المهمة في حضرموت، وعندما ضاق السلطان عمر بن جعفر الكثيري من ذلك وشعر بالخطر اليافعي طلب في عام (١١٢٩هـ/ ١٧١٦م) مرة أخرى من الدولة المركزية في صنعاء التي كانت ناقمة على قبيلة يافع مساعدته بإرسال قوات عسكرية إلى حضرموت لتدعيم سلطته وسلطة الدولة المركزية فيها، وعند وصول هذه القوات إلى حضرموت[١] استولت على مدينة الشحر[٢]، ثم توجهت بعد ذلك إلى حضرموت الداخل وعندما وصلوا إلى عقبة وادي العين طلب منهم السلطان عمر بن جعفر الانتظار فيها، ولكنهم لم يستجيبوا لذلك فانحدروا إلى وادي العين مدفوعين بنشوة النصر الذي حققوه لاستيلائهم على مدينة الشحر، ولكن هذه القوة العسكرية تعرضت للإبادة عن بكرة أبيها على أيدي قبيلة نهد التي اتحدت ضدها وأحاطت بها من كل جانب وقد تألم السلطان عمر بن جعفر الكثيري لما حدث واعتذر للإمام الزيدي طالباً منه العفو والمسامحة، وكان من

(١) ذكر صلاح عبدالقادر البكري في تاريخ حضرموت السياسي أن هذه القوة العسكرية تكونت من أربعمائة مقاتل من أبطال دهم، وكان عليهم السلطان عمر ابن جعفر.

(٢) اتجهت الحملة كما يرى الباحث عن طريق البحر إلى مدينة الشحر مباشرة، ثم نزلت إلى حضرموت الداخل، ولعل اتجاهها مباشرة لمدينة الشحر يعود إلى وجود قوات يافعية فيها، كما أن الشحر تعتبر منفذ حضرموت البحري الرئيسي على الخارج وهو من أملاك الدولة الكثيرية حيث طردت بعض الأفخاذ اليافعية منها السلطان عمر بن جعفر الكثيري في عام ١١١٨هـ.

المتوقع أن يرسل الإمام جيشاً إلى حضرموت للانتقام مما حصل لقواته فيها إلا أنه لم يفعل ذلك؛ لأنه كان في ذلك الوقت مشغولاً بالفتن الداخلية في بلاد اليمن[١].

وبالرغم من ذلك استمر السلطان عمر بن جعفر في سياسته الرافضة لتنامي النفوذ اليافعي في حضرموت، وقام بمحاولات عديدة لتقليصه، منها قيامه في شهر ربيع الأول سنة (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م) بمحاصرة مدينة تريم والحصون اليافعية فيها حيث تمكن من السيطرة على بعض الديار اليافعية وصادر ممتلكات أصحابها إلا أنه فشل في إرغام المحاصرين في الحصون اليافعية على الاستسلام، ولما اشتدت الضائقة على الناس وعلى المحاصرين في تريم وفي الحصون اليافعية بل وعلى السلطان عمر بن جعفر نفسه طلب من السادة العلويين التوسط في ذلك حيث أثمرت تلك الوساطة على فك ذلك الحصار وعودة الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، وكانت هذه آخر المحاولات التي قام بها السلطان عمر بن جعفر لتقليص النفوذ اليافعي في حضرموت والذي أخذ يتعزز بشكل أكبر مما كان عليه في السابق مؤثراً بذلك على الدولة الكثيرية تأثيراً كبيراً حتى أنه خلق لدى سكان حضرموت قناعات بصعوبة التخلص من الوجود اليافعي في حضرموت[٢].

ظل التغلغل اليافعي في حضرموت مستمراً بعد أن باءت كل

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١١٠.
(٢) ابن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٣١. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٩٠.

المحاولات التي بذلها السلطان عمر بن جعفر لتقليصه بالفشل أمام صمود القوى اليافعية وتمسكها بحق البقاء في حضرموت، وتحقيق طموحاتها السياسية المتمثلة في السيطرة على السلطة السياسية في حضرموت، وإقامة كيانات يافعية فيها.

بعد ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت بدأ نفوذ الدولة الكثيرية يتقلص بخطى سريعة، وبدأ مع ذلك العدّ التنازلي لها، وبعد وفاة السلطان عمر بن جعفر خلفه أخوه علي بن جعفر إلا أنه لم يكن كسلفه السلطان عمر، ولم تذكر له أي محاولات لتقليص النفوذ اليافعي في حضرموت، واستمر الحال من تغلغل للنفوذ اليافعي في الدولة الكثيرية إلى أن تولى السلطان جعفر بن عمر[١] الدولة الكثيرية حيث اتبع سياسة أبيه في تقليص النفوذ اليافعي في حضرموت محاولاً بذلك استعادة مجد الدولة الكثيرية من يافع، ولهذا السبب خاض في عام (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م) معركة (الغطيل) والتي انهزم فيها[٢]، وكانت هذه آخر محاولة بذلها سلاطين الدولة الكثيرية لتقليص النفوذ اليافعي في

(١) السلطان جعفر بن عمر بن علي بن عبدالله بن عمر بن بدر أبي طويرق تولى الحكم بعد عمه علي بن جعفر وتميز بالعدل، ولم تشر المراجع والمصادر التي وقفنا عليها إلى تاريخ توليه الحكم مثل غيره من سلاطين الدولة الكثيرية وخاصة بعد السلطان محمد (المردوف) (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م) حيث يبدو أن أمر الدولة الكثيرية خرج عن نطاق التعاقب الفعلي للسلاطين إلى جهود فردية لناشطين من الأسرة الحاكمة.

(٢) الكثيري: خالد حسين عمر بن بدر، آل كثير أصولهم وفروعهم، سيئون، ٢٠٠٨م، ص٨٤. البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٩٩. بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٣٨، ١٣٩. الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٩.

حضرموت، وقد مثلت هذه المعركة من وجهة نظر الباحث البداية الحقيقية لأُفول نجم الدولة الكثيرية من الوجود واكتفائها بالسيطرة على بعض المدن والقرى والحصون المتناثرة في حضرموت.

خامساً: سيطرة الأفخاذ اليافعية على حضرموت:

واجهت الدولة الكثيرية العديد من المتاعب والصعاب بعد موقعة (الغطيل)؛ لأنها فقدت الكثير من المواقع التي كانت تسيطر عليها في السابق، وتسببت في ترسيخ أقدام القوى اليافعية في حضرموت، كما يعود ذلك إلى الحروب العديدة التي خاضتها في مراحل مختلفة والتي استنزفت مواردها البشرية والاقتصادية، وكان للصراعات داخل الأسرة الكثيرية دور فعّال في إخفاقها، وفي لجوء حكامها إلى الاعتماد على القوى الخارجية لتحقيق التوازنات العسكرية في الدولة الكثيرية عن طريق الاستعانة تارة بالإمامة الزيدية في صنعاء وأخرى بقبيلة يافع وثالثة بقوات عولقية وواحدية من دون إدراك لمخاطر هذه السياسية على الدولة الكثيرية، وقد ترتب عن ذلك فيما بعد وقوع حضرموت كلها تحت سيطرة الأفخاذ اليافعية التي أصبحت تتحكم في إدارة شؤون البلاد.

كان من نتائج تلك السياسة الخاطئة انحصار الصراع في حضرموت بين الدولة الكثيرية والأفخاذ اليافعية ولا سيما بعد انشغال دولة الأئمة الزيدية في صنعاء بصراعاتها الداخلية التي سلبتها القدرة على التدخل في شؤون حضرموت منذ أن تم إبادة القوة الإمامية من قِبَل قبيلة نهد بعد انحدارها من عقبة وادي العين سنة (١١٢٩هـ/ ١٧١٦م).

وكان من نتائج هذه الصراعات أنها أدت إلى تجزئة حضرموت سياسياً وجغرافياً، فبعد أن كانت تشكل دولة واحدة هي الدولة الكثيرية التي امتد نفوذها إلى ظفار في عمان شرقاً، وإلى شبوة غرباً تقسمت بعد ذلك إلى كيانات سياسية عديدة عرفت باسم (حكومات الطوائف القبلية)[١]، وحصلت عمليات سلب ونهب، وارتفعت أسعار المواد الغذائية وشحت في كثير من مناطق حضرموت[٢].

وبانتهاء الدولة الكثيرية في القرن الثاني عشر الهجري الموافق القرن الثامن عشر للميلاد سيطرت حكومات الطوائف اليافعية على داخل وساحل حضرموت، ومن أهم هذه الطوائف التي سيطرت على حضرموت:

١- فخذ آل الضبي، واستأثروا بحكم مدينة سيئون.
٢- آل النقيب، واستولوا على تريس .
٣- الموسطة، استولوا على الحكم في مدينة شبام .
٤- بنو بكر، وحكموا منطقة مريمة .
٥- آل اليزيدي، استأثروا بحكم الهجرين .
٦- مدينة تريم، كانت تنازع السلطة فيها ثلاثة أفخاذ يافعية وهي آل غرامة في حارتي المجف والسوق، وآل عبدالقادر بالنويدرة، وآل همام بالخليف[٣] .

---

(١) الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٩٢.
(٢) مكاتبات: طاهر بن الحسين، مخطوط رقم (١٨٩٢)، مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم، ص١٢١، ١٥٥.
(٣) الجعيدي: السلطنة الكثيرية الأولى، المرجع السابق، ص١٩١. باحنان: جواهر تاريخ الأحقاف، المرجع السابق، ج٢، ص٢١٥.

أما في ساحل حضرموت فقد سيطرت كل حامية يافعية متمركزة في الساحل على السلطة في المكان الذي كانت تتمركز فيه وانفردت بالحكم، وقد عرفت تلك الحاميات اليافعية (بالمكاتب السبعة) وهي:

١- مكتب آل النشادي في قرية عرف إحدى قرى مدينة الشحر.
٢- مكتب آل البطاطي في حارة الرملة بمدينة الشحر .
٣- مكتب ابن عاطف جابر في حارة الجزيرة بمدينة الشحر .
٤- مكتب ابن معوضة في حارة الخور في مدينة الشحر .
٥- مكتب آل الشيخ علي بن هرهرة في قرية تبالة .
٦- مكتب آل بريك في حصن خرد وفي القسم الشرقي من مدينة الشحر المعروف بـ(رباط بن جوبان) .
٧- مكتب آل كساد في قريتي الديس والحامي[١].

واستطاعت بعض هذه الحاميات أن تؤسس لها إمارات ودويلات، وتمكنت من القضاء على نفوذ الدولة الكثيرية في المناطق التي تتواجد فيها هذه المكاتب مثل إمارة آل بن بريك في مدينة الشحر، وإمارة آل الكسادي في مدينة المكلا وبروم والحامي والديس الشرقية.

(١) بامطرف: محمد عبدالقادر، المختصر في تاريخ حضرموت العام، دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا ٢٠٠١م، ص٨٩.

الفصل الثاني

تأسيس ونشوء الإمارة الكسادية في المكلا

المبحث الأول: مدينة المكلا:

- أولاً: تسمية المكلا
- ثانياً: موقع المكلا
- ثالثاً: المكلا قبل استيلاء الكسادي عليها
- رابعاً: استيلاء الكسادي على المكلا وتأسيس الإمارة الكسادية فيها.

المبحث الثاني: اهتمام الكسادي بالمكلا:

- أولاً: الإجراءات الكسادية لإقرار الأمن وتنظيم السلطة السياسية في المكلا.
- ثانياً: الاهتمام الكسادي بتنظيم موارد الإمارة.
- ثالثاً: الاهتمام الكسادي بحماية المكلا وعمرانها.

المبحث الثالث: دور أبرز الأمراء الكساديين في تأسيس وبناء الإمارة الكسادية:

- أولاً: عهد النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي.
- ثانياً: عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي.
- ثالثاً: عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي.
- رابعاً: عهد النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

المبحث الأول

مدينة المكلا

أولاً: تسمية المكلا:

تعددت آراء المؤرخين حول أصل تسمية المكلا بهذا الاسم حيث يرجع البعض في هذه التسمية إلى الأصل اللغوي لكلمة (المكلا)، وتعني الحراسة ومنها تأتي كلمة (كلأه) أي حرسه وحماه كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم[١] بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِۗ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأنبياء: ٤٢][٢]، ويرى الأستاذ الخنبشي بأن الكلاء والمكلا تعني مرفأ السفن، وفي التهذيب : الكَلَّاءُ بالمدّ : مكانٌ تُرْفَأُ فيه السُّفُن وهو ساحلُ كلِّ نهرٍ كالمُكَلِأ مهموزٌ مقصورٌ، وكلأتُ تكلِئة أي إذا أتيت مكاناً فيه حماية من الرياح، والموضع يطلق عليه مُكلأ وكلاءُ، ومن ذلك تبين أن كلمة (مكلأ)

---

(١) يَكْلَؤُكُمْ: تعني يحفظكم و يحرسكم. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، مختصر تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، المجلد الثاني، تحقيق: محمد علي الصابوني، والدكتور صالح رضا، الطبعة الأولى، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠٣هـ، ص٦٥. ابن كثير: إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المجلد الثالث، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ، ص١٨٨.

(٢) القرآن الكريم: سورة الأنبياء، الآية ٤٢. الخنبشي: سالم أحمد، حارات المكلا، دار حضرموت للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م، ص١٤.

بالهمزة معناها مرفأ السفن الذي تحتمي فيه من الرياح، واستخدمت هذه اللفظة مقصورة بجعل الهمزة ألفاً من آخرها حسب ما جاء في التهذيب بهذا المعنى[١].

وهناك من يشير إلى أن تسمية المكلا بهذا الاسم جاء لوجود مراعي بها تنبت فيها أنواع من الكلأ تأكله الإبل والأغنام، ثم صرف اسمها من المكلأ إلى المكلا[٢].

كما أطلق على مدينة المكلا أسماء عديدة منها (الخيصة) وهو اسم حمل مدلولات عديدة فهي تعني عند أهل الساحل الحضرمي الفرضة (أي الميناء الصغير)[٣]، كما أنها اسم يطلق على المنطقة التي توجد بها (سبخة) أي ملوحة في تربتها، وتكون على ساحل البحر[٤].

أما في اللهجة المحلية فهي تعني ذلك الجزء الوعر من الساحل الذي لا تغطيه مياه الأمواج عند اصطدامها باليابسة فضلاً عن أن (الخيصة) تعني أيضاً موضع الأكواخ الخاصة بحفظ أدوات الصيادين[٥].

---

(١) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص ١٤. الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق: عبدالستار أحمد فرج، سلسلة التراث العربي رقم (٦)، الكويت ١٩٦٥م، ، ص٤٠٢ - ٤٠٨.

(٢) باحاج: عبدالله سعيد، موانئ اليمن وخليج عدن دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٢م، ص٢١٦.

(٣) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٠.

(٤) الخنبشي: المرجع السابق، ص١٥.

(٥) الخضر: سالم عمر، وبن بدر: عبده عبدالله، المكلا عروس البحر الحضرمية، صنعاء، ١٩٩٥م، ص٢٨.

ومن أسماء مدينة المكلا أيضاً (السوق) وقد سميت بذلك؛ لأنها كانت تشكل مركزاً تجارياً مهماً لتبادل السلع[١].

كما سميت مدينة المكلا أيضاً بـ(المكنّة)[٢]، و(بندر يعقوب)[٣]، وبالنظر في كل هذه الأسماء وفي الأصل اللغوي لاسم المكلا يتبين أن الظروف الطبيعية والموقع الجغرافي لمدينة المكلا وميناءها هي التي فرضت كل هذه التسميات عليها، وتعني في الغالب مرفأ السفن وملاذها عند اضطراب مياه البحر في فصل الخريف.

ثانياً: موقع المكلا:

تقع مدينة المكلا على بعد ٢٥٠ ميلاً تقريباً شرقي مدينة عدن، وتطل مباشرة على ساحل بحر العرب، ويحتضن الأحياء القديمة منها من الناحية الشمالية (جبل قارات)[٤]، والذي يطلق عليه سكان المكلا اسم (القارة)، والذي يكسبها حصانة طبيعية.

---

(١) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص١٥.

(٢) المكنّة: حصل تحريف في هذا الاسم حيث قلبت نونها لاماً فقالوا: (المكلا)، كما أطلقوا على الغنم اسم (الغلم). الملاحي: المذكرة التاريخية، المصدر السابق، ص٢٥٢. الناخبي: عبدالله بن أحمد، حضرموت فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب، جدة، ١٩٩٩م، ص٦٤.

(٣) بندر يعقوب: هو يعقوب بن يوسف الذي يوجد ضريحه في مقبرة شرق المكلا، جاء إليها من بغداد، ووافته المنية قرب المكلا، ودفن فيها سنة ٥٥٣هـ/ ١١٥٨م، باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٩٧ - ٩٨.

(٤) جبل قارات: يقع خلف مدينة المكلا، ويمثل حماية لها من جهة الشمال، ويبلغ ارتفاعه ٢٠٠ قدم تقريباً، ويعرف عند الأهالي بجبل القارة.

ومن حيث الموقع الفلكي تقع مدينة المكلا بين دائرة عرض ٣٢° و ١٤° وخط طول ١٠°و٤٩°[١]، وهناك تفاوت يسير في بعض الخرائط[٢] بهذا الشأن.

ثالثاً: المكلا قبل استيلاء الكسادي عليها:

ذكر المؤرخ عبدالله بن أحمد الناخبي أن الملك الحميري (سيف بن ذي يزن) نزل بجيشه الفارسي الذي أتى به لاسترجاع بلاده من الأحباش بها، ودلل على ذلك بمجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها لإثبات وجود مدينة المكلا منذ ذلك العهد وأهمها:-

أ- أن (سيف بن ذي يزن) قد خطط للهجوم على اليمن من عدة جهات براً وبحراً، وجعل المكلا مركزاً لقيادته، واستدل على ذلك بما وجد من آثار حوافر الخيل في منطقة الديس بالمكلا، وهذا من نتائج حفريات البعثة المصرية التي زارت حضرموت، وقد كانت هذه المنطقة عبارة عن غابة ظليلة بالأشجار، ولذلك فإنه يجوز أن (سيف بن ذي يزن) قد اختار المكلا مرفأ مناسباً لرسوّ سفنه فيها[٣].

---

(١) ثابت: عبدالرقيب سعيد، ويوسف: عبدالحكيم محمد، استخدام الأرض في محافظة حضرموت، بحث مقدم إلى الندوة العلمية كلية التربية المكلا، ١٩٨٧م، ص١٢.

(٢) تقع بين دائرة عرض (٥١٣- ٥٥٠- ٥١٤) أي أربع عشرة درجة، وخمسين دقيقة، وثلاث عشرة ثانية، وخط طول (٤٤ - ١٤- ٤٧) أي سبع وأربعين درجة، وأربع عشرة دقيقة، وأربع وأربعين ثانية. الحداد: علوي بن طاهر بن عبدالله بن طه، الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها، تريم، ٢٠٠٥م، ص٢٥.

(٣) حضرموت فصول في الدول والأعلام، المرجع السابق، ص٦٤.

ب- وجود منابع للمياه بالقرب من مدينة المكلا في المكان المسمى (باكز يبور)، ولا يعلم من الذي حفر هذه المنابع وغرس حولها الأشجار، وإن كانت المياه تجري على وجه الأرض ولا سيما في منطقة وادي سقم والبقرين وتزداد في مواسم الأمطار، ولذلك فإن كلمة (باكز يبور) قد تكون محرفة من «باغ سابور» الذي كان اسماً شائعاً في جيش الملك الحميري (سيف بن ذي يزن)، فـ(الباغ) معناه الحديقة، و(سابور) اسم يطلق على كثير من رجالات الفرس، وفي العهود المتأخرة كانت عمارة البقرين على يد جماعة من الشحر يقال أنهم آل باقرين[١].

ج- أن (سيف بن ذي يزن) جعل المعتقل لأسرى الحرب الأحباش في وادي حجر، ومن المحتمل أنه نقل إلى هذا الوادي النساء والصبيان الصغار من الأحباش، وهؤلاء هم يشكلون اليوم غالبية المستخدمين في فلاحة الأرض من منابع هذا الوادي حتى مصبه، وهؤلاء معرفون في أغلب مناطق حضرموت بـ(الحجور)[٢].

د- ورد في التاريخ اسم لميناء في ساحل حضرموت يقال له (مثوب) نزل فيه جيش (سيف بن ذي يزن)، ويقع هذا الميناء بالقرب من المكلا، كما جاء ذكر (رأس المزربان) بالقرب من المكلا أيضاً، ولعله المسمى الآن بـ(الرأس) شرق المكلا، وهذا الاسم معروف في الجيش الفارسي، ومن المحتمل أن يكون ابنه الذي

(١) رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٨٦، ١٨٧.
(٢) حضرموت فصول في الدول والأعلام، المرجع السابق، ص٦٥.

تولى إدارة اليمن فيما بعد[١].

ويتفق الباحث مع بعض الاستنتاجات التي توصل إليها المؤرخ الناخبي مثل وجود المكلا منذ عهد الملك الحميري (سيف بن ذي يزن) كمنطقة على الخارطة الجغرافية، ولكنها لم تكن لها أي أهمية أو دور يذكر في تلك الفترة، ولا نستبعد أن يكون وجودها أقدم من ذلك الزمن، كما أن الباحث لا ينفي ما ذهب إليه المؤرخ الناخبي من أن (سيف بن ذي يزن) قد نزل بجيشه بها لذكر ميناء (مثوب) الذي يقع في ساحل حضرموت، و(رأس المزربان)، وما توصلت إليه البعثة المصرية للآثار، ولكن أن يكون (سيف بن ذي يزن) قد اتخذها مركزاً لقيادة جيشه فلا يبدو الأمر منطقياً؛ وذلك لبعد المكلا عن ساحة المعركة مع الأحباش في اليمن، ولعل المؤرخ الناخبي قد قصد بذلك أن (سيف بن ذي يزن) اتخذها مركزاً لإنزال وتجميع القوات الفارسية عند وصوله إليها.

والجدير بالإشارة إليه هو ورود ذكر المكلا في أواخر القرن الرابع الهجري الموافق القرن العاشر الميلادي، وهو أن الشيخ المنصوري الجعفري (الخبير بشئون البحر) كان يبحر بسفينة من أرض الجعافرة بعُمان إلى المكلا والمناطق المجاورة لها، وكان ذا شخصية قوية مكنته من فرض نفسه على سكان المكلا الصيادين الذين كانوا يحتكمون إليه في قضاياهم وخلافاتهم، ومما يؤيد ذلك وجود آل بكيران الذين ينتهي نسبهم إلى المنصوري، واشتغالهم في مهنة الصيد، وقد ظل هذا

(١) سالم: تاريخ العرب قبل الإسلام، المرجع السابق، ص١٤٧. الناخبي: حضرموت فصول في الدول والأعلام، المرجع السابق، ص ٦٥، ٦٦.

الوضع قائماً على ذلك الحال حتى ضعف المنصوري، وبرزت قبيلة العكابرة[١] وبني حسن[٢] اللتان ادعتا أنهما اشترتا من المنصوري المكلا والأرض الممتدة من منطقة (فلك) شرقاً إلى (العظام)[٣] غرباً[٤].

كما ورد أيضاً ذكر للمكلا في القرن الخامس الهجري عندما اضطرت سفينة شراعية كانت قادمة من الحجاز في طريقها إلى ميناء الشحر إلى الرسوّ في المكلا، وكانت تحمل على ظهرها الشيخ يعقوب ابن يوسف[٥] وأفراد أسرته حيث ألمَّ بالمذكور مرض قبالة ساحل

---

(١) قبيلة العكابرة: هي إحدى بطون قبيلة نوّح، ويتصل نسبها بحمير، وتتكون قبيلة العكابرة من أفخاذ، آل برجف، آل مقبل، آل بازبيدي، آل باراجح، آل سليمان، آل سعيد، الشحتيين، وتسكن فروع هذه القبيلة منحدرات الجبال الجنوبية من المكلا إلى وادي دوعن. الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٥٨. المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، المرجع السابق، ج ٢، ص١١٠٠.

(٢) بنو حسن: فخذ من قبيلة سيبان الحميرية، ويسكنون الجبال القريبة من ساحل البحر، ومن فروعهم آل باخميس، آل باحنحن، آل باضلاع، آل بارعيدة، آل عبدالرحيم (باحاج). الشاطري: المرجع نفسه، ص٣٥٨.

(٣) منطقة تقع في وادي الخربة بساحل حضرموت.

(٤) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٨٩.

(٥) هو الشيخ يعقوب بن يوسف بن علي بن طراد، ولد في مدينة بغداد سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧م، وتوفي والده وهو صبي صغير، فكفله جده علي بن طراد، وكان وزيراً لأحد الخلفاء العباسيين، هاجر من بغداد في عهد الخليفة المقتدي في عام ٥٣١هـ/ ١١٣٦م هرباً من الفتنة، وكان الشيخ عبدالقادر الجيلاني قد أشار عليه بالهجرة إلى أطراف اليمن؛ لأنه أسلم للعرض، وأبعد عن الفتنة، وأخف للمعيشة، وقد اتجه أولاً إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ثم أبحر من =

المكلا؛ فاضطرت السفينة إلى الرسو في المكلا من أجل راحة المريض، وتوفي الشيخ يعقوب بن يوسف - وهو رجل صالح - في المكلا عام (٥٥٣هـ/ ١١٥٨م)، ودفن بجانب الكثيب الأبيض، ومن حينها قامت مقبرة (يعقوب) المشهورة في مدينة المكلا[١]، وبدفن الشيخ يعقوب بن يوسف في المكلا أخذت القبائل المجاورة تنقل موتاها إلى هذه المقبرة لدفنهم بقربه تبركاً به، كما بدأ انتقال بعض السكان من روكب[٢] إلى المكلا، وكانت المكلا حينذاك لا تزال خيصة صغيرة يسكنها بعض الصيادين[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنه ورد ذكر للمكلا في عهد السلطان بدر بن عبدالله الكثيري المكنى (بوطويرق) الذي حكم في الفترة من (٩٠٢هـ - ٩٧٧هـ/ ١٤٩٦م - ١٥٦٩م) بكونها لا تزال خيصة للصيادين تستخدم كملجأ للسفن[٤]، وعندما كانت الدولة الكثيرية تسيطر على الساحل الحضرمي كانت المكلا تابعة لها حتى

= هناك باتجاه حضرموت، وعندما وصل قبالة ساحل المكلا ألم به المرض فاختار النزول فيها إلا أن المنية عاجلته حيث توفي هناك في عام ٥٥٣هـ/ ١١٥٨م. نقلاً عن باوزير: أحمد عوض، شهداء القصر، دار الهمداني، عدن، بدون تاريخ، ص ٢٧. بامطرف: المختصر في تاريخ حضرموت العام، المرجع السابق، ص١١٦.

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٩٩. باوزير: شهداء القصر، المرجع السابق، ص ٢٧. الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص١٦.

(٢) قرية تقع على ساحل بحر العرب شرق مدينة المكلا، وتبعد عنها بحوالي ١٥ كيلومتراً تقريباً.

(٣) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٠.

(٤) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٦١.

نشب الخلاف بين أفراد الأسرة الكثيرية واستنجد سلاطينها بمجاميع من قبيلة يافع لمعاونتهم في الاحتفاظ بالسلطة[١].

في عام (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م) وصل إلى المكلا الجدياني[٢] اليافعي جد آل بكير الأول في حضرموت على ظهر سفينة كانت في طريقها إلى الهند؛ بحثاً عن لقمة العيش[٣]، وعندما نزل الجدياني بساحل المكلا وجد فيها معركة تدور على البر بين بادية المناطق المحيطة بها وحقناً للدماء عرض عليهم وساطته في إنهاء القتال فوافقوا على ذلك وحكموه في الأمر، وتمكن الجدياني من إيقاف القتال وإنهاء النزاع وإبرام الصلح بينهم، ومكافأة له على ذلك واستشعاراً منهم بأهمية بقائه في المكلا عرضوا عليه أن يكون حاكماً عليها، وبأن يحصل على بعض الأموال من الضرائب التي كانت تؤخذ من الصيادين، وقد وافق الجدياني على هذا العرض وأصبح حاكماً للمكلا حتى أزاحه آل كساد منها باستيلائهم عليها فيما بعد[٤]، وظلت المكلا تحت حكم الجدياني قرية صغيرة خاملة الذكر، يرتادها الصيادون الذين كانوا يتخذون من أماكن ينابيع المياه في الجبال المحيطة بها سكناً لهم.

---

(١) طه: جاد، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ١٧٩٨- ١٩٦٣م، دار الفكر العربي، القاهرة ط ٢، بدون تاريخ، ص٢٠٥.

(٢) أشار السقاف في بضائع التابوت أن وصول آل الجدياني كان على شكل جماعي من يافع، وأن كبيرهم الجدياني هو الذي أصبح حاكماً للمكلا فيما بعد.

(٣) زبال: سليم، استطلاع عن مدينة المكلا عاصمة حضرموت ومفتاح جنوب الجزيرة العربية، مجلة العربي، العدد (٧٩) يونيو ١٩٦٥م، ص٧٤.

(٤) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٦٠. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٩٠.

رابعاً: استيلاء الكسادي على المكلا وتأسيس الإمارة الكسادية فيها:

سبق أن تناول البحث في الفصل الأول موضوع سيطرة الأفخاذ اليافعية على حضرموت عقب اضطراب الأوضاع فيها، وذلك على حساب الدولة الكثيرية التي أخذت في الاضمحلال أمام صعود نفوذ الأفخاذ اليافعية منذ القرن الثاني عشر الهجري الموافق القرن الثامن عشر الميلادي عندما سيطرت هذه الأفخاذ على أهم المدن الحضرمية، وكان فخذ آل كساد إحدى تلك الأفخاذ اليافعية التي استطاعت إن تنشأ لها إمارة في ساحل حضرموت.

وقد تعددت روايات المؤرخين واختلفت حول البدايات الأولى لسيطرة آل كساد على المكلا، وكيفية تأسيس إمارتهم بها، وكانت المكلا قبل وصول آل كساد إليها خيصة لبني حسن والعكابرة الموالين للدولة الكثيرية من القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر للهجرة الموافق القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر للميلاد، ومن أهم هذه الروايات ما يأتي:-

أ- الرواية الأولى:-

تذكر هذه الرواية بأن جماعة من آل الجدياني اليافعيين مروا بالمكلا في عام ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م فأعجبهم موقعها وحصانتها فاستوطنوها، وأصبح أمرها بيد رئيسهم يرجعون إليه في كل أمورهم حتى صار حاكماً عليهم، وكان كبير آل كساد وقتئذ واسمه (سالم) موجوداً بالمكلا، فخاف من تنامي الجدياني فقام باغتياله، واستقل بالمكلا، واستمر يحكمها حتى تم اغتياله من قِبل شخص آخر من

أفراد الأسرة الكسادية هو سالم بن أحمد بجحم الكسادي الذي حكم المكلا لمدة عام واحد[١].

ب- الرواية الثانية :-

تشير إلى أن آل كساد نزلوا في تريم، وأن جدهم (ذي ناخب) طلب من أحد أولياء تريم أن يدعو له الله بأن يرزقه بمال يسد حاجة نزلت بهم، فأشار عليهم بالذهاب إلى المكلا للإقامة فيها[٢]، وأن فخذ (ذي ناخب) قد استوطنوا المكلا في أواخر القرن الحادي عشر أو بدايات القرن الثاني عشر للهجرة الموافق القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر للميلاد، حيث أخذ جدهم يمارس التجارة مع تجار نقل البضائع وأصحاب السفن، ويوفر الحماية والأمان لهم ولسفنهم وبضائعهم، وكان يمنح جزءاً من المال لقبيلتي العكابرة وبني حسن، حيث ظل على ذلك الحال حتى قويت شوكته وتعزز وضعه فأصبح أميراً على المكلا[٣].

ج- الرواية الثالثة :-

تذكر هذه الرواية أن آل كساد كانوا جزءاً من الحاميات التي

---

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٦١. عكاشة: محمد عبدالكريم، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩-١٩١٨م، عمان، الأردن، ١٩٨٥م، ص٣٦.

(٢) السقاف: المصدر نفسه، ج ٢، ص١٥٩. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٣٧.

(٣) السقاف: المصدر نفسه، ج ٢، ص١٥٩، ١٦٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٣٧.

يتكون منها جيش الدولة الكثيرية، وكانوا متمركزين في الحامي[١] والديس الشرقية[٢]، وقد سيطروا عليها بعد سقوط الدولة الكثيرية، فكانت حامية الحامي تتكون من عائلة أحمد بن علي الكسادي، وحامية الديس تتكون من عائلة حسن بن صلاح الكسادي.

واشتهر عن آل كساد حبهم للملاحة والتجارة البحرية حيث برز منهم ملاحون وتجار منهم سالم بن صلاح الكسادي[٣]، الذي كان يتردد بسفينته على المكلا للأغراض التجارية حتى طابت له الإقامة بها والاستقرار فيها، ولا سيما وأنه كان محبوباً بين الناس، وبعد وفاته تمكن ابنه أحمد من إنشاء الإمارة الكسادية فيها عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، وهي أول إمارة يافعية تقام في حضرموت[٤].

د- الرواية الرابعة[٥]:-

تفيد هذه الرواية بأن صلاح بن سالم الكسادي كان موجوداً في

(١) الحامي: قرية تقع على ساحل بحر العرب، وتبعد عن مدينة المكلا بحوالي ٩٠ كم، وتتبع إدارياً مديرية الشحر حيث تبعد عنها بحوالي ١٠ أميال تقريباً.

(٢) الديس الشرقية: قرية تقع إلى الشرق من مدينة الشحر، وتبعد عنها بحوالي ٢٠ ميلاً.

(٣) سالم بن صلاح الكسادي: اختلف المؤرخون حول صاحب هذه السفينة فقيل: إنه ليس سالم بن صلاح وإنما هو عبيد بن صلاح، وقيل: إن اسمه محمد بن صلاح، ولكن بالعودة إلى شجرة أنساب الأسرة الكسادية التي حكمت المكلا لم نجد أحداً بهذا الاسم، ولعل الأمر قد اختلط على بعض المؤرخين وأن الشخص هو سالم بن صلاح الكسادي.

(٤) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٩١. بامطرف: المختصر في تاريخ حضرموت العام، المرجع السابق، ص٩، ٩١.
الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، ص٢٩، ٣٠.

(٥) هذه الرواية أخذها المؤرخون عن المعمر الشيخ أحمد بن مرعي بن علي بن ناجي، وقد رواها عنه حسن بن أحمد العطاس المتوفى بالمكلا ١٣٦٤هـ/ ١٩٤١م.

غيل بن يمين، وعندما ازداد شره طرده الشناظير[١] اليافعيون منها، فالتجأ إلى حاكم الشحر علي بن ناجي بن بريك اليافعي[٢]، الذي قام بإيوائه هو وأولاده عبدالحبيب، وعبدالرب، وعبدالنبي[٣]، وكانت لصلاح ابنة جميلة تُدعى (عائشة) استهوت قلب علي بن ناجي فطلب من أبيها يدها مثيراً بذلك استياء بقية أفراد الأسرة البريكية التي كانت تخشى من طموح ومطامع صلاح بن سالم الكسادي في الاستيلاء على السلطة في مدينة الشحر؛ ولهذا السبب اتفقوا على قتل صلاح بن سالم الكسادي والتخلص منه، ولكن علي بن ناجي لم يمكنهم من ذلك فقد قرر السفر إلى المكلا مصطحباً معه عمه صلاح الكسادي وجميع أفراد أسرته، وكانت المكلا تتبع وقتئذ العكابرة وبني حسن، وفي المكلا شيد علي ناجي بن بريك لعمه صلاح الكسادي ولأفراد عائلته حصناً

(١) الشناظير: جمع شنظير وهو الفاحش الغلق من الرجال، الذي يشتم أعراض الناس، وهو لقب أطلق على فئة من العسكر اليافعيين الذين حكموا بعض مناطق حضرموت إبان فترة الفوضى، وكان استقدامهم في مطلع القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر للميلاد في عهد السلطان بدر بن محمد المردوف الكثيري المتوفي سنة (١١٢٠هـ/١٧٠٨م). السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٢.

(٢) علي بن ناجي بن بريك: هو علي بن ناجي بن عمر بن بريك الأول الملقب بـ(القحوم)، حكم الإمارة البريكية من عام (١١٩٣ - ١٢٢٠هـ/ ١٧٧٩ - ١٨٠٥م) بعد وفاة والده، ويعد المؤسس الحقيقي للإمارة البريكية، وشهدت في عهده توسعاً إلى خارج مدينة الشحر. الجوهي: خالد حسن، إمارة آل بن بريك في الشحر، رسالة ماجستير، كلية التربية، المكلا، جامعة حضرموت، ٢٠٠٥م، ص٢٥، ٢٦.

(٣) عبدالنبي: لم تتم الإشارة إليه في شجرة أنساب الأسرة الكسادية الحاكمة للمكلا، وربما يكون اسمه هذا لقباً لأحد أبناء عبدالحبيب الكسادي.

على ساحل البحر سماه (حصن عبدالنبي)، كما عاهد ابن بريك أهل المكلا على نصرة عمه صلاح الكسادي الذي استقر بها واستوطنها وبجهوده تمكن من وضع اللبنات الأولى لتأسيس الإمارة الكسادية فيها[١].

وبالتمعن والتدقيق في مضمون هذه الروايات وما تحويه من تضارب في التفاصيل والتواريخ يمكن من خلالها استنتاج بعض الحقائق حول قيام الإمارة الكسادية وتطورها، ومن هذه الحقائق أن المكلا كانت مأهولة بالسكان قبل قدوم الكسادي إليها، والدليل على ذلك ما ذكرته الروايات السابقة بأن قدوم جد آل كساد إلى المكلا كان يمنح العكابرة وبني حسن جزءاً من الرسوم الجمركية التي يقوم بتحصيلها في المكلا مقابل قيامهم بالحراسة والحماية، وإلى جانب ذلك تشير الروايات إلى صلاحية ميناء المكلا لرسوّ السفن، وقد هيأ هذا بدوره لإقامة إمارة فيها بتوفير المصدر الهام لقيامها، وهو الجانب المالي والتجاري، كما نستخلص من ذلك أيضاً أن أول إمارة يافعية تم تأسيسها في حضرموت هي الإمارة الكسادية في المكلا في أوائل القرن الثاني عشر للهجرة الموافق الثامن عشر للميلاد، ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه المؤرخ عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف في رفض الرواية الرابعة التي أشارت إلى طرد صلاح بن سالم الكسادي من غيل ابن يمين ولجوئه إلى علي بن ناجي بن بريك حاكم الشحر الذي أخذه

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٦٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، المرجع السابق، ص٣٧. السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٢، ١١٣.

معه إلى المكلا وشيّد له حصناً فيها بالتعاهد مع أهلها؛ مما ساعده في إقامة الإمارة الكسادية فيها؛ وذلك لاتفاق الرواية الثانية والثالثة على أن نشأة الإمارة الكسادية كانت في القرن الثاني عشر للهجرة الموافق الثامن عشر للميلاد، كما أن المصادر والمراجع تشير إلى أن حكم علي بن ناجي بن بريك للإمارة البريكية كان من عام (١١٩٣-١٢٢٠هـ/ ١٧٧٩- ١٨٠٥م) ويعتبر هذا التاريخ متأخراً كثيراً على قيام الإمارة الكسادية في المكلا التي نشأت في عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، كما أن تأسيس الإمارة البريكية كان في عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م أي بعد قيام الإمارة الكسادية في المكلا[١] بنصف قرن من الزمان تقريباً.

وأما الرواية الأولى والتي أشارت إلى أن جماعة من آل الجدياني نـزلوا في المكلا وأصبح كبيرهم أميراً عليها، ثم اغتاله كبير آل كساد سالم فإنها من وجهة نظر الباحث لا تتفق مع الحقائق التاريخية التي وردت في المصادر التاريخية حول تأسيس الإمارة الكسادية في القرن الثاني عشر للهجرة الموافق القرن الثامن عشر للميلاد، كما أنها لم تحدد تاريخ اغتيال آل كساد للجدياني وبداية سيطرتهم على المكلا؛ ولذلك فإن الأمر لا يبدو منطقياً بأن يقوم آل كساد في بداية حكمهم باغتيال الجدياني مما يكسبهم عداوة قبيلتي العكابرة وبني حسن الذين كانوا قد دانوا بالولاء والطاعة للجدياني ومنحوه جزءاً من الرسوم الجمركية، ومما يؤيد ما ذهب إليه الباحث في ذلك هو أن الروايات

(١) باحسن: عبدالله بن محمد بن أبي بكر جمل الليل، نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية، ج ٢، مخطوط رقم (٢٢٠١) مكتبة الأحقاف تريم، ص٩٧. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٥٧.

الأخرى لم تشر إلى حدوث أي عداء بين قبيلتي العكابرة وبني حسن وآل كساد بل أفادت بوجود تعاون وثيق بينهما.

وفيما يتعلق بالرواية الثانية والتي أفادت بأن آل كساد نـزلوا في تريم وبناء على نصيحة أحد أوليائها توجهوا إلى المكلا، فالباحث يرى أن بها اضطراباً في تحديد تاريخ وصولهم إلى المكلا، فقد أشارت إلى أنه كان في أواخر القرن الحادي عشر أو بدايات القرن الثاني عشر للهجرة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة التجارة، فالمصادر التاريخية تشير إلى أن المكلا ظلت فترة طويلة من الزمن خيصة للصيادين، وأنها لم تصبح مدينة تجارية إلا في عهد آل الكساد، علاوة على ذلك ذكرها لقيام فخذ (ذي ناخب) بتوفير الحماية للسفن التجارية، فهذا يتنافى مع ما أوردته المصادر التاريخية بأن قبيلتي العكابرة وبني حسن هي من كانت تقوم بتوفير الحراسة والحماية للصيادين وقواربهم منذ أن كانت المكلا خيصة، وأنها استمرت في ذلك حتى سيطرة آل كساد على المكلا حيث ظلوا يدفعون للعكابرة وبني حسن جزءاً من الرسوم الجمركية، فضلاً عن أن المؤرخ السقاف يشير في مخطوطه إدام القوت أيضاً بأن مقدم (ذي ناخب) إلى تريم كان عام ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م ويعتبر هذا تاريخ متأخراً على قيام الإمارة الكسادية.

ويميل الباحث إلى أن الرواية الثالثة التي أشارت إلى أن الحامية الكسادية التي كان مقرها في الديس والحامي هي الأقرب إلى الصواب، لا سيما وأنها لا تحتوي على أي تناقض إذا ما قورنت بالروايات الأخرى، فضلاً على أنها تبدو رواية منطقية؛ لأن الحاميات اليافعية كانت تكون الجيش الكثيري، ثم سيطرت على الحكم في مناطقها بعد ضعف الدولة الكثيرية وسقوطها ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م، كما

أن تأسيس الإمارة الكسادية لم يأت من فراغ وإنما جاء عبر استيطان أفراد من الأسرة الكسادية في مدينة المكلا كانوا يعملون على كسب حب واحترام السكان لهم فيها، وذلك عندما كان سالم بن صلاح الكسادي يتردد في بداية الأمر كربان سفينة تجارية عليها قبل أن ينتقل إليها أفراد من الأسرة الكسادية ويستوطنون فيها، وأنه كان واضع اللبنات الأولى لتأسيس الإمارة الكسادية، ثم جاء من بعده ابنه أحمد الذي أسسها في عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، وهذا الأمر مثبوت في شجرة أنساب حكام الأسرة الكسادية الموجودة في ملاحق هذه الرسالة، حيث وردت أسماء هاتين الشخصيتين كمؤسسين لهذه الإمارة، كما أن المراجع لم تشر إلى نشوء خلافات بين الكسادي وسكان المكلا من العكابرة وبني حسن بل حصل تفاهم واتفاق بين الجانبين، وكسب الكسادي حب واحترام العكابرة وبني حسن وحصولهم على جزء من الضرائب والرسوم الجمركية التي كان يقوم الكسادي بتحصيلها، وذلك اعترافاً منه بحقوقهما القبلية في المكلا، وهذا يدل على حسن سياسة الكسادي وحنكته السياسية في إدارة الأمور، كما أن من دلائل ترجيح هذه الرواية على غيرها من الروايات الأخرى هو أنه لا يوجد تناقض بينها وبين الرواية الأولى والثانية فضلاً عن أن هناك مجموعات من آل الكسادي المنتمين إلى الأسرة الكسادية التي أسست هذه الإمارة في المكلا لا يزالون يسكنون في الحامي والديس الشرقية ويشكلون جزءاً من نسيجها الاجتماعي حتى يومنا هذا، وقد تمت سيطرتهم على الحكم في الحامي والديس الشرقية كحامية عسكرية متواجدة فيها عقب سقوط الدولة الكثيرية في حضرموت.

المبحث الثاني

الاهتمام الكسادي بالمكلا

تمت الإشارة سابقاً بأن المكلا كانت قبل قدوم آل كساد إليها قرية صغيرة ومكاناً لتجمع قوارب الصيادين الذين يقيمون في أكواخها أو في الجبال المحيطة بها، لكنها ظلت بعيدة عن مسرح الأحداث السياسية في حضرموت لفترة طويلة من الزمن لعدم أهميتها من ناحية وقربها من مدينة الشحر بشهرتها التاريخية منذ ما قبل الإسلام وموقعها على الساحل الحضرمي، فضلاً عن أنها تتوسط طرق التجارة البرية التي تربط خط القوافل بين عُمان والمهرة من جهة حضرموت، والأقاليم الغربية حتى عدن من جهة ثانية[١]، كما أن الشحر كانت أيضاً عاصمة للحكومات الحضرمية التي تستقل بشؤون الساحل الحضرمي، ولذلك قدم إليها التجار والعلماء والأدباء للإقامة فيها[٢]، ومن الأسباب التي أدت أيضاً إلى ابتعاد المكلا عن الأحداث السياسية موقعها البعيد عن خط القوافل التجارية والبرية، وطرق تنقل الناس بين مدن وقرى ساحل حضرموت، فضلاً عن انعدام المياه الصالحة للشرب فيها[٣] .

وإذا كانت هذه العوامل قد أسهمت في إبعاد المكلا عن مسرح الأحداث السياسية في حضرموت، فإن هناك عوامل أخرى دفعت بها

(١) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٣٠.
(٢) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ١٦٤.
(٣) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٣١.

نحو التطور في فترة وجيزة قاربت المائة والخمسين عاماً، فقد حدث تغير كبير في الأوضاع السياسية في حضرموت تمثل في اضطراب الأمن، وانعدام الاستقرار، وانتشار الحروب القبلية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وقد نجمت عن كل هذه التغيرات في الأوضاع السياسية أضرار بالغة بالتجارة؛ بأن زادت المكوس الجمركية، وظهرت حركات القرصنة على الطرقات، وانتشرت عمليات السلب والنهب للممتلكات(١)، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بالتجارة البحرية التي اتسعت كثيراً، وحصلت هجرات من حضرموت إلى شرق آسيا والهند وشرق إفريقيا، ترتب على تلك الهجرات أن بدأت حضرموت تعتمد على المنتجات الخارجية القادمة إليها من تلك البلدان، وقد ساهم هذا في أن تفقد الشحر بعضاً من أهميتها التاريخية لمصلحة المكلا(٢).

ومن العوامل التي أسهمت أيضاً في بروز المكلا على مسرح الأحداث السياسية في حضرموت، كان ظهور دويلات العشائر في حضرموت بعد ضعف السلطة المركزية في صنعاء، وانهيار السلطة المحلية في حضرموت ممثلة في السلطنة الكثيرية الأولى، حيث أدت كل هذه الأحداث إلى بروز النزاعات والصراعات بين العشائر في مساعيها لتأسيس كيانات سياسية لها تحتفظ بوجودها وتمارس فيها نفوذها، وفي خضم هذه الأحداث كان لموقع المكلا، وحصانتها الطبيعية، وميناؤها الملائم لرسوّ السفن في معظم فصول السنة دور في اجتذاب السكان إليها وإدخالها في معمعان الأحداث السياسية في

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥.
(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٣١.

حضرموت[١]، وقد قام آل كساد بدور كبير في تطوير المكلا من خلال اهتمامهم بتوفير الأمن والاستقرار، وإنشاء السلطة السياسية فيها، والعناية بالجوانب التجارية والعمرانية.

أولاً: الإجراءات الكسادية لإقرار الأمن وتنظيم السلطة السياسية في المكلا:

استفادت الأسرة الكسادية من الأوضاع السياسية القائمة في حضرموت حينذاك في تثبيت سلطتها في المكلا، فقد كانت المكلا تقع تحت نفوذ قبيلتي العكابرة وبني حسن وفقاً للحقوق القبلية المتعارف عليها في حضرموت، وكانت هاتان القبيلتان تفرضان الضرائب على الصيادين المقيمين فيها، والذين قاموا ببناء أكواخ سكنية لهم فيها ليقطنوها في مواسم صيد الأسماك، وتدريجياً بدأ الناس ينتقلون إلى المكلا للاستقرار فيها بشكل دائم ولا سيما بعد إقامة ضريح الشيخ يعقوب بن يوسف بها، واستيلاء الكسادي عليها، وظل آل كساد يدفعون جزءاً من الضرائب لهاتين القبيلتين بقصد ضمان ولائهم لها وعدم إخلالهم بالأمن والاستقرار في المكلا وضواحيها، ولتعزيز السلطة الكسادية في المكلا قام آل كساد ببناء حصن كبير لهم في المكان الذي كان فيه مبنياً بيت الجدياني، حيث اتخذوا من هذا الحصن[٢] مقراً لإدارة شؤون الإمارة، وتدريجياً انتقلت السلطة إلى أيديهم وقبضوا بزمام الأمور فيها وأصبحوا حكاماً عليها[٣].

---

(١) الخضر وبن بدر، المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) حصن آل كساد: توجد في موقع هذا الحصن حالياً مدرسة ابن خلدون للتعليم الأساسي بجوار مقبرة يعقوب.

(٣) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٠١.

وكان من أهم إنجازات آل كساد السياسية في تلك المرحلة هو تمكنهم من تحويل شكل السلطة السياسية في المكلا من سلطة سياسية تدار وفقاً للأعراف والتقاليد القبلية إلى سلطة سياسية تتوفر فيها بعض مقومات الدولة، وأصبح أبناء الأسرة يتوارثون الحكم ويعملون على تنظيم الجهاز الإداري فيها، حيث قاموا بتعيين مستشارين ومساعدين للنقيب في إدارة الإمارة، وقضاة للفصل في قضايا النزاعات التي تنشب بين المواطنين، كما تم أيضاً تعيين حاكم للسوق، وقادة للجيش، ونواب[١] في بعض مناطق الإمارة.

ومن الإجراءات السياسية التي أسهمت في تعزيز السلطة الكسادية اتخاذ المكلا عاصمة للإمارة الكسادية فازداد الاهتمام بها، وحرص حكامها على تدبير شؤون سكانها، وحماية حقوقهم ومصالحهم، ونشر العدل بينهم[٢]، ولم تقف الإجراءات الكسادية عند هذه الحدود بل قام آل كساد بالعديد من الإصلاحات التي أسهمت في إبراز المكلا وتعزيز الأوضاع فيها مستفيدين في ذلك من الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في حضرموت وبخاصة في مدينة الشحر التي كانت تتنازعها الأفخاذ اليافعية، حيث قام آل كساد بتوسيع نفوذ إمارتهم إلى ضواحي المكلا، والقرى القريبة منها مثل فوَّة، وبروم، والحرشيات،

(١) من النواب الذين عينهم آل كساد على المناطق المختلفة التابعة للإمارة الكسادية ففي دوعن الشيخ صالح بن محمد بن حسين بن مطهر، ثم قائد الجيش مجحم بن علي الكسادي، وفي منطقة ثلة المشايخ آل عمر باعمر، وفي الحامي والديس الشرقية سالم بن أحمد بن عبدالرحمن الكسادي، كما أسند إلى رؤساء القبائل في بقية المناطق حكم مناطقهم مع اعترافهم بالتبعية الاسمية للإمارة الكسادية.

(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٣٨.

وثلة، وقد تم ذلك برضى وموافقة حكام ورؤساء هذه المناطق والتصالح معهم[١]؛ وذلك لضمان ولاء هؤلاء الحكام والرؤساء للإمارة، كما هدف نقباء آل كساد من ذلك أيضاً إلى تأمين الحدود الشمالية للإمارة، وتأمين حاجة المكلا من المياه والمواد الغذائية من هذه المناطق، أما الحكام والرؤساء فقد كانوا يهدفون من وراء إلحاق مناطقهم بالإمارة الكسادية إلى الحصول على بعض الامتيازات المالية والمتمثلة في الإعفاء من بعض المكوس الجمركية في ميناء المكلا وحصولهم على جزء منها، فضلاً عن رغبتهم في البقاء حكاماً وزعماء لمناطقهم.

لم يقف الطموح الكسادي في توسيع الإمارة عند هذه الحدود بل تخطاها إلى مناطق بعيدة ففي عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م أرسلوا حملة إلى وادي دوعن[٢] بقصد توسيع حدود الإمارة[٣]، وتحقيق جملة من المكاسب السياسية والاجتماعية والمالية منها ما يلي:-

(١) الحصول على اعتراف القبائل القريبة من المكلا بالإمارة الكسادية .
(٢) تأمين حدود الإمارة من هجمات تلك القبائل .
(٣) خلق علاقات تجارية مع سكان هذه المناطق تسهم في زيادة الموارد الاقتصادية للإمارة .

---

(١) الخضر وبن بدر، المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص ٣٨.
(٢) للمزيد من المعلومات عن الحملة الكسادية إلى وادي دوعن راجع الفصل الثالث.
(٣) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١٤٥.

(٤) توسيع الرقعة الجغرافية للإمارة الكسادية بفرض سيطرتهم على وادي دوعن.

ثانياً: الاهتمام الكسادي بتنظيم موارد الإمارة الكسادية:

لعب ميناء المكلا الدور الأكبر في تطوير المكلا، وفي رفد خزينة الإمارة الكسادية بالإيرادات المالية التي كانت تجنيها من العائدات الجمركية، ومن أصحاب السفن التي كانت تلجأ إليها للأغراض الأخرى كالتزود بالمياه، والغذاء، وإصلاح العطب فيها، وانطلاقاً من هذه الأهمية عمل الحكام الكساديون على إدخال بعض التحسينات والخدمات المتواضعة التي ساهمت في تحويل طبيعة العمل في الميناء من اصطياد إلى ميناء تجاري يستقبل السفن التجارية، ويقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، ويقدم التسهيلات والخدمات للتجار والمهاجرين من وإلى مناطق حضرموت المختلفة والبلدان المجاورة[١] .

وفي عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب (١٢٥٨- ١٢٦٨هـ/ ١٨٤٢-١٨٥١م) تم تنظيم إجراءات العمل في الميناء، وتنظيم الحياة في المكلا[٢]، وقد تمخض عن كل هذه الإصلاحات زيادة الضرائب، والمكوس الجمركية، وفي عائدات الخدمات المرتبطة بحركة الميناء، وازدياد النشاط التجاري فيه، بحيث شكلت هذه الإيرادات دعامة أساسية لخزينة الإمارة الكسادية ونفقاتها في القرن الثاني عشر للهجرة الموافق أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، حيث بلغ إجمالي دخل

(١) باوزير: خالد سالم، موانئ ساحل حضرموت، مطابع دار الشمال، ١٩٩٦م، ص٤٨.

(٢) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص١٧.

الميناء حينذاك (عشرة آلاف ريال نمساوي شهرياً)[١].

كما اهتم الكساديون أيضاً بطريق التجارة البرية التي ترد إليها من المناطق المحيطة بها وهي بروم، وفوه، والحرشيات، وثلة باعمر، وبذلك أصبحت المكلا مركزاً أساسياً وسوقاً تجارياً مهماً[٢] للبضائع التي ترد إليها من الداخل والخارج، وترفد خزينة الإمارة بالأموال اللازمة للإنفاق على الإمارة.

ومن أجل جذب التجارة والتجار إلى المكلا قام آل كساد بتخفيض الضرائب فيها حتى أصبحت منافساً قوياً لمدينة الشحر، بل واجتذبت إليها الكثير من التجار والسكان الذين جاءوا إليها من مدن وقرى حضرموت الداخل وعدن[٣]، ولا سيما بعد تكوين السلطة السياسية، وتوفير الأمن والاستقرار، وتنظيم الأوضاع فيها، وقد أشار المؤرخ صلاح البكري إلى اهتمام النقيب صلاح بن محمد الكسادي بالمكلا قائلاً بأنه: (بذل أقصى مجهوده في تدبير شؤون الرعايا، والإشراف على مصالحهم العامة، وتنظيم الجيش، وكانت حالة المكلا يومئذٍ أحسن من الشحر وأكثر رخاء وأوفر راحة... إلخ)[٤]، وبذلك انتعشت عمليات البيع والشراء في المكلا وانتقل إليها التجار من الغيل والشحر[٥].

---

(١) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٤٧.
(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٤٠.
(٣) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١٤٥، ١٤٦. باوزير: المرجع نفسه، ص ١٦٨.
(٤) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٤٥، ١٤٦.
(٥) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٥٠.

ثالثاً: الاهتمام الكسادي بحماية المكلا وعمرانها:

كانت المباني القديمة والقريبة من ميناء المكلا وتلك المجاورة لمقبرة وضريح الشيخ يعقوب، والواقعة في اللسان الرملي الممتد في داخل البحر تمثل النواة التي قامت حولها مدينة المكلا، وفي هذه الرقعة من الأرض يوجد حصن الإمارة الكسادية الذي كان مقر الحكم والحكام، ومن أجل توفير الحماية للإمارة وللميناء وللناس وممتلكاتهم قامت الأسرة الكسادية الحاكمة ببناء عدد من القلاع الصغيرة في الجانب الشرقي من الجبل المطل على المكلا(١).

كما أقام الكساديون أيضاً في نهاية الامتداد العمراني من الجهة الغربية من المكلا سوراً يبلغ طوله حوالي (مائة وخمسين متراً)، وارتفاعه (خمسة أمتار)، ويمتد من ساحل البحر إلى أسفل الجبل، وتوجد به بوابة واحدة فقط في الناحية الجنوبية للدخول إلى المكلا والخروج منها، كما أُقيم على السور عدد من أبراج الحراسة لصد أي هجوم على المكلا(٢).

أدت هذه الإجراءات الأمنية وغيرها من الإجراءات الكسادية السابقة إلى إحساس الناس والتجار بالأمن والأمان والاطمئنان على حقوقهم وممتلكاتهم، كما أدى نمو الحركة التجارية في الميناء إلى انتعاش التجارة في المكلا، وقدوم أعداد أخرى جديدة من التجار والعمال إليها للاستقرار فيها، وقد تطلب ذلك بالضرورة توسعاً في

(١) باحاج: موانئ اليمن وخليج عدن، المرجع السابق، ص٢١٦، ٢١٧.
(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٤٩.

العمران ببناء البيوت والمستودعات والمحلات التجارية، وكانت سياسة الإمارة الكسادية تقوم على تشجيع وترغيب التجار والسكان على ذلك بمنحهم مساحات من الأرض مجاناً لبناء المنازل عليها وتخفيض الضرائب والرسوم، ولكن لم يتجاوز التوسع العمراني[١] أكثر من كيلو مترين خلال القرن الثالث عشر الهجري الموافق القرن التاسع عشر الميلادي، ابتداء من القصر (الحصن) الموجود في اللسان باتجاه الغرب عند نهاية المنطقة العمرانية[٢]، ولعل ذلك يعود إلى ضيق المساحة الواقعة بين السلسلة الجبلية المطلة على المكلا وشاطئ البحر.

(١) للمزيد من المعلومات حول الجوانب العمرانية راجع الفصل السادس.
(٢) باحاج: موانئ اليمن وخليج عدن، المرجع السابق، ص٢١٧، ٢١٨.

المبحث الثالث

دور أبرز الأمراء الكساديين في تأسيس وبناء الإمارة الكسادية

تعاقب على حكم الإمارة الكسادية عدد من الأمراء الذين حملوا لقب (النقيب)[١]، وقد دامت هذه الإمارة حوالي (مائة وثمانين عاماً ميلادياً تقريباً)، وقد تولى عرش الإمارة في البداية كبير آل كساد في المكلا واسمه سالم الكسادي، حتى تم اغتياله على يد سالم بن أحمد بجحم الكسادي الذي حكم المكلا حتى وفاته بعد عام واحد من ذلك، حيث خلفه ابنه صلاح؛ لينتقل حكم الإمارة من بعد وفاته إلى ابنه عبدالحبيب[٢] باعتباره الأكبر سناً من إخوانه عبدالرب، وعبدالنبي، وبعد وفاة عبدالحبيب[٣] انتقل حكم الإمارة الكسادية إلى أخيه عبدالرب بن صلاح الذي استمر في الحكم حتى وفاته ١٢٥٨هـ/

(١) لفظ النقيب: هو كالعريف على القوم، والمقدم عليهم، يتعرف وينقب على أخبارهم، والنقيب في اللغة الأمين والكفيل، وقيل: النقيب الرئيس الأكبر، نقلاً عن ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء الرابع عشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص٢٥٢. ويرى الباحث بأن كلمة النقيب تعني (الرئيس الأكبر) أي الأمير على القوم.

(٢) ذكرت بعض الروايات أن من تولى حكم الإمارة الكسادية بعد وفاة صلاح ابنه عبدالرب، ثم عبدالحبيب، ومن وجهة نظر الباحث فإن من تولى الإمارة هو عبدالحبيب، ثم أخوه عبدالرب، ثم حصل النزاع بعد تولي صلاح بن عبدالرب عندما ناصبه العداء ابن عمه محمد بن عبدالحبيب لاعتقاده بأحقيته في الحكم.

(٣) سكتت المصادر والمراجع عن الإشارة إلى فترات من تولوا حكم الإمارة قبل عبدالرب بن صلاح.

١٨٤٢م، ثم انتقل الحكم بعد ذلك إلى ابنه صلاح، إلا أن ابن عمه محمد بن عبدالحبيب الكسادي نازعه في الحكم، وقد انتهى ذلك النزاع بالاحتكام إلى حاكم عدن البريطاني، وفي رأي الباحث أن ذلك يعود للأسباب الآتية:-

١- رغبة الطرفين في كسب ود حاكم عدن وحكومته .
٢- قدرة حاكم عدن البريطاني على فرض حكمه في النزاع على الطرفين .
٣- اعتقاد طرفي النزاع بعدم حيادية القوى السياسية في حضرموت .
٤- أن السياسات البريطانية خلال تلك الفترة تقتضي عدم التوغل في المناطق الداخلية لعدن؛ خوفاً من هجمات القبائل البدوية عليها .

ويبدو للباحث أن حاكم عدن البريطاني حرص على إصدار حكمه لصالح محمد بن عبدالحبيب الكسادي، والذي كان قد سلب منه الحكم عندما تولى عرش الإمارة الكسادية عمه عبدالرب بن صلاح الكسادي بعد وفاة أبيه عبدالحبيب الكسادي؛ لغرض استقرار الأوضاع في الإمارة الكسادية لوقوعها على طريق المواصلات البحرية بين بومباي وعدن، وجدير بالإشارة إليه أن نقول: إن آل عبدالرب تقبلوا الحكم الصادر من حاكم عدن البريطاني ظاهرياً، ولكنهم أخذوا في الباطن يخططون للتخلص من النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي الذي أفشل مخططاتهم واستمر في حكم الإمارة الكسادية حتى وافته المنية عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م، وقام بالأمر من بعده ابنه النقيب صلاح بن محمد الكسادي الذي يعد من أشهر الأمراء الكساديين، وقد استمر في حكم الإمارة الكسادية حتى وفاته عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وانتقل

حكم الإمارة الكسادية إلى ابنه النقيب عمر بن صلاح الكسادي الذي حكم الإمارة لمدة ثماني سنوات حافلة بالمشاكل، وانتهت باستيلاء السلطان القعيطي عليها بمساعدة بريطانيا في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، وإجبار النقيب عمر بن صلاح الكسادي على مغادرة إمارته منفياً إلى زنجبار في شرق إفريقيا[١].

أولاً: عهد النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي:

تولى النقيب عبدالرب بن صلاح بن سالم بن أحمد بن سالم الكسادي حكم الإمارة الكسادية بعد وفاة أخيه الأكبر عبدالحبيب، وقد أشارت المصادر والمراجع إليه عند حديثها عن علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة البريكية[٢]، فذكرت أنه في عهده ساءت العلاقة بين الإمارتين ودخل النقيب عبدالرب في حروب مع الإمارة البريكية بل وخلق لها الكثير من المتاعب، ففي عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م استولى النقيب عبدالرب على مجموعة من السفن التجارية القادمة من سواحل شرق إفريقيا إلى الشحر، مثيراً بذلك غضب واستياء المسؤولين في الإمارة البريكية الذين قرروا الانتقام من الكسادي بتجهيز جيش لمهاجمة مدينة المكلا مقر الإمارة الكسادية، وتحرك جيش الإمارة البريكية من مدينة الشحر بطريق البر حتى وصل إلى الحرشيات -إحدى ضواحي مدينة المكلا من الناحية الشمالية- وفيها التقى الجيش الكسادي حيث دارت معركة بينهما انتهت بهزيمة الجيش الكسادي، وتقدم جيش الإمارة

(١) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٠، ١١١.

(٢) للمزيد من المعلومات عن تفاصيل العلاقات بين الإمارة الكسادية والإمارة البريكية راجع الفصل الثالث.

البريكية نحو مدينة المكلا[١].

ومن ضمن المتاعب التي خلقها النقيب عبدالرب بن صلاح لآل بن بريك هو قيامه أيضاً بتحريض ومساعدة محسن بن جابر بن همام[٢] لاسترجاع مدينة غيل باوزير[٣] من آل بن بريك، حيث دارت بينهما معركة في منطقة (الحدبة) حاقت فيها الهزيمة أيضاً بالجيش الكسادي، ولم يكتف النقيب عبدالرب بذلك بل هاجم مدينة الشحر عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م واشتبك مع آل بن بريك أمام المدينة في معركة (المشراف) التي انتهت أيضاً بهزيمة الجيش الكسادي فيها[٤].

استمر الصراع بين النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي وبين ناجي بن علي بن بريك حتى عام ١٢٤٣هـ/ ١٨١٥م عندما اتفق الطرفان على تحكيم سعيد بن سلطان حاكم مسقط في الصراع القائم بينهما، وهناك توفي الأمير ناجي بن علي[٥]، وتوقفت المباحثات، وعاد النقيب عبدالرب بن صلاح إلى المكلا حيث استمر في حكم الإمارة

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٤. باحسن: نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٢) كان آل همام قد قدموا من تريم إلى الشحر، ثم انتقلوا إلى مدينة غيل باوزير وبنوا منازلهم في الجهة الشمالية منها، ثم فرضوا سيطرتهم وحكمهم على هذه الجهة. نقلاً عن ابن شيخان: سامي محمد، نفحات وعبير من تاريخ غيل باوزير، جدة، السعودية، ٢٠٠٥، ص٥٥.

(٣) غيل باوزير: مدينة زراعية صغيرة تبعد عن المكلا بنحو ٤٣ كم تقريباً.

(٤) باحسن: المصدر نفسه، ج ٢، ص١٩٧، ١٩٨. باوزير: المرجع نفسه، ص١٨٢.

(٥) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٦.

الكسادية حتى وفاته ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، وقد خلفه في حكم الإمارة الكسادية ابنه صلاح الذي تخلى عن الحكم لخصمه الأمير محمد بن عبدالحبيب الكسادي حسب قرار التحكيم الصادر عن الحاكم البريطاني بعدن في الصراع الذي كان دائراً بينهما(١).

ثانياً: عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي:

تولى النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي حكم الإمارة الكسادية في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م بموجب حكم التحكيم الذي سبقت الإشارة إليه، وفي عهده أخذ آل عبدالرب بن صلاح الكسادي الذين خسروا التحكيم يدبرون الدسائس والمكائد لاغتياله، فتظاهر بالنسك والانشغال بالعبادة، لكنه كان يعد العدة لهم في السر للتخلص منهم، ولهذا الغرض اشترى ذمم العبيد الذين كانوا يحرسون باب منزل (آل عبدالرب) حيث هاجمهم هو وأتباعه وهم نائمون فقتل ثلاثة عشر رجلاً منهم ومن الحاشية، في حين هرب الباقون من آل عبدالرب بن صلاح إلى السواحل الإفريقية فارين بأنفسهم، وقد حصل ذلك في السابع والعشرين من رمضان سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م(٢).

كانت المكلا في بداية عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي تتكون من أكواخ غير منظمة، وكان ميناؤها قليل الأهمية إلا أنه في نهاية عهده شهد تحسناً تجارياً ملحوظاً(٣)، وفي عهد النقيب محمد بن

---

(١) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٠، ١١٤.
(٣) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١١٧.

عبدالحبيب تم بناء حافة العبيد[١]، وفي عهده أيضاً حاول العثمانيون في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م[٢] الاستيلاء على المكلا والشحر، كما حاولوا أيضاً احتلال بروم[٣]، إلا أن النقيب محمد تمكن من صدهم عن ذلك، بل وتمكن أيضاً حتى من صد القوات الكثيرية القادمة من حضرموت الداخل لمساندة الحملة العثمانية[٤]في الاستيلاء على ساحل حضرموت، وفي العام التالي طلب النقيب محمد بن عبدالحبيب من الحكومة البريطانية في عدن وضع إمارته تحت الحماية البريطانية خوفاً عليها من النشاط العثماني، ولكنها اعتذرت عن قبول ذلك الطلب[٥]، ولعل ذلك يعود إلى أن السياسة البريطانية في تلك الفترة تقتضي عدم التوغل في المناطق الداخلية البعيدة عن عدن، كما أن الحكومة البريطانية لم تقرر بعد فرض الحماية على ساحل حضرموت، ولم يطل العمر بنقيب المكلا بعد ذلك فقد عاجلته المنية في عام ١٢٦٨هـ/ ٢٦ أبريل ١٨٥١م[٦].

---

(١) سميت حارة العبيد؛ لأن أول بيت بني بها كان مخصصاً لعبيد آل كساد.

(٢) للمزيد من المعلومات حول الحملة العثمانية على الإمارة الكسادية راجع الفصل الثالث.

(٣) بروم ميناء صغير يقع غرب مدينة المكلا بمسافة ٣٠ كم تقريباً، وكان بندراً مشهوراً ومأموناً للسفن الشراعية في فترة الرياح الموسمية حيث كانت تلجأ إليه السفن عند هيجان الرياح واضطراب أمواج البحر، وقد قلّت أهميته بعد إنشاء ميناء المكلا. نقلاً عن السقاف. إدام القوت، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٠٥.

(٥) إنجرامس: دبليو إتش، حضرموت ١٩٣٤ - ١٩٣٥م، تعريب د/ سعيد عبدالخير النوبان، عدن، ٢٠٠١م، ص٣٧.

(٦) بامطرف: محمد عبدالقادر، في سبيل الحكم، عدن، ١٩٨٣م، ص٣٢.

ثالثاً: عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي:

ولد النقيب صلاح بن محمد في عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، وتولى مهام الحكم في الإمارة الكسادية بعد وفاة والده النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي في عام ١٢٦٨هـ/ ٢٧ أبريل ١٨٥١م[١]، ويعد النقيب صلاح أشهر أمراء الأسرة الكسادية التي حكمت الإمارة الكسادية، ولكن المؤرخين اختلفوا في تقييمهم لشخصيته وأعماله حيث انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: يصف النقيب صلاح بن محمد الكسادي بالعدل والإنصاف، وبالسيرة والسلوك الحسن في تعامله مع رعيته[٢]، وأنه

---

(١) با مطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٢٠٣٢. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٢) وردت الكثير من الروايات التي تحكي عن عدل النقيب صلاح، ومن هذه الروايات أن الأمير عمر بن صلاح كان يتاجر في الطعام حتى أطلق عليه الناس لقب (عمر الطعام)، وفي إحدى المرات اشترى حمولة ثلاث سفن من الطعام، وبعد أن ملكها انخفض سعرها، فأراد أن يتراجع عما اشتراه من طعام، فرفع البائع أمره إلى النقيب صلاح بن محمد الكسادي الذي أحال الموضوع إلى عبدالله عجمي خير الله (حاكم السوق المختص) الذي قام باستدعاء عمر بن صلاح الكسادي والبائع؛ للنظر في القضية والفصل فيها، وبعد حضورهما أجلسهما على الأرض سوياً، وهو جالس على كرسي الحكم، وبعد الاستماع لموضوع النزاع أصدر حكمه بصحة البيع وألزم عمر بن صلاح بدفع الثمن للبائع، وكان النقيب صلاح يراقب من بُعد جلسة الحكم بالمنظار من بعيد، وبعد صدور الحكم وانصراف المتخاصمين استدعى النقيب صلاح حاكم السوق، وبعد اطلاعه على نص الحكم قال للحاكم خير الله: «لو حابيت ولدي للقيت الأكثر شراً، ولو أجلسته على الكرسي قبل فرض الحكم أو قمت له لأوجعتك ضرباً». نقلاً عن السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ص٦٩.

كان محباً لأهل العلم، ويتودد إليهم ويتقرب منهم[١]، وكان لا يحتجب عن المظلومين، بل كان يخرج في الليل متنكراً ليتفقد أحوال الرعية، وكان يعفو عن المهربين إذا تعهدوا بالإقلاع عن ذلك [٢].

ويرى **الفريق الثاني**: وهم من السادة العلويين الذين يصفون النقيب صلاح بن محمد الكسادي بقوة الشخصية، ويتهمونه بالظلم والشدة والقسوة[٣]، ولعل ذلك يعود إلى أن النقيب صلاح بن محمد الكسادي قد عين مسئولين مدنيين من غير العلويين، ومن غير الأسرة الكسادية، ومن أناس يتميزون بالعدل والإخلاص والأمانة، ويتمتعون

---

(١) يذكر ابن عبيداللاه السقاف موقعتين تثبتان محبة النقيب صلاح لأهل العلم الأولى وهي أن السيد عمر بن سميط قدم إلى المكلا لمقابلة النقيب صلاح وفي المقابلة تحدث ابن سميط للنقيب صلاح واعظاً إياه في ما سمع عنه من الشدة والقسوة، لكن النقيب صلاح برر استخدامه لها بأنها تعوضه عن الاعتماد على العسكر الذين سوف تضر كثرتهم بالرعية لكثرة نفقاتهم المالية التي سيتم تحصيلها من الرعية، وأن الشدة تزرع هيبة الدولة في نفوس الرعية فيمتنعون عن ارتكاب الجرائم والمخالفات التي تضر الدولة والمواطنين، كما أبدى النقيب صلاح استعداده للتنازل عن حكم المكلا إذ يرى السيد عمر ضرورة لذلك. والحادثة الأخرى هي أن السيد حسن بن صالح البحر رفض مقابلة النقيب صلاح لكن الأخير دخل عليه من غير استئذان وانطرح يبكي بين يديه، فتبين للسيد حسن بن صالح البحر إخلاص النقيب في تحقيق العدل داخل إمارته. نقلاً عن بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص٦٩، ٧٠.

(٢) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) اعتمد أصحاب هذا الرأي على بعض الروايات التي أوردها باحسن في نشر النفحات المسكية، وأخرى وردت عند الكندي في العدة المفيدة، وتعتبر هذه الروايات من وجهة نظرنا روايات متحاملة على النقيب الكسادي ومصدرها السادة العلويون.

باحترام المواطنين.

لكن الباحث يميل إلى تقييم الفريق الأول لشخصية وأعمال النقيب صلاح بن محمد الكسادي الذي فرض الأمن، ونشر العدل بين الناس، وكسب حب واحترام الرعية من سكان المكلا الذين أعانوه على تطويرها وازدهارها، ووقفوا إلى جانبه في الظروف الصعبة، أما فيما يتعلق باستخدامه للشدة والقوة فإن الضرورة تستوجب أحياناً استخدامها؛ لغرس هيبة الدولة في نفوس الناس لمنعهم من الإخلال بالأمن والاستقرار ومن ارتكاب الجرائم ضد المواطنين، وقد تحقق ذلك فعلاً حيث خلت المكلا في عهده من جرائم السرقة وغيرها من الجرائم الأخرى.

أما استخدامه للشدة والقسوة مع المعارضين لحكمه كمعاقبته لبعض أعيان أهل الشحر كما أوردته بعض الروايات فإنما يعود ذلك إلى وقوفهم ضده في الصراع مع السلطان غالب بن محسن الكثيري[1]، ومما سبق يتضح أن النقيب صلاح كان لا يعاقب أحداً

(١) غالب بن محسن الكثيري: ولد غالب بن محسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله الكثيري في بلدة (تاربة) عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، ويعود نسبه إلى السلطان عبدالله عمر بن بدر (بو طويرق)، ولذلك سميت الدولة الكثيرية الثانية بدولة (آل عبدالله)، وتلقى علومه الأولية على يد علماء عصره من السادة العلويين، ثم انخرط في سلك الجندية في شبام أثناء حكم السلطان عمر بن جعفر، ثم هاجر إلى حيدر أباد في الهند ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، واستقر أولاً في بلدة (صولا فور)، ثم غادرها إلى مدينة (حيدر أباد) بحثاً عن الجاه والثروة، وهناك التحق بجيش النظام، وترقّى في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة (الجمعدار)، ثم اشترى بلدة (الغرف) في عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م من قبيلة القرامصة، وكان ذلك =

إلا بذنب ارتكبه، وربما كانت العقوبة أحياناً تفوق حدود الذنب المرتكب؛ لأن النقيب صلاح كان يعمل حينذاك على تثبيت النظام، وهي مرحلة تستوجب استخدام الشدة والقوة، ومهما يكن من الأمر فإن النقيب صلاح تمكن من فرض الأمن والاستقرار والنظام في عاصمته المكلا.

كان النقيب صلاح شخصية سياسية وإدارية محنكة، فقد عمل على تنظيم السلطة السياسية في الإمارة فعيّن الشيخ سليمان بن عوض بن شرف وزيراً للإمارة الكسادية، واحتفظ بعمر بن سالم قيسان في عمله كاتباً للإمارة، وتفادياً لحدوث نـزاع من بعده على عرش الإمارة حرص على تعيين ابنه الأمير عمر ولياً للعهد[١]، كما أسند القضاء في عهده إلى الشيخ أبوبكر محمد بامطرف، وعين عبدالله عجمي خيرالله حاكماً للسوق[٢] للقيام بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الرعايا داخل السوق، ومراقبة المكاييل والموازين والأسعار، وبذلك تشكل من هؤلاء مجلس مصغر لإدارة شؤون الإمارة الكسادية ليرجع إليه النقيب صلاح في كثير من الحالات لأخذ المشورة وتبادل الرأي في الأمور

= بداية لتأسيس الدولة الكثيرية الثانية، ثم مد نفوذه إلى مدينة تريم، وبعدها تم الاستيلاء على سيئون عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م واستمر يحكم الدولة الكثيرية إلى أن توفي في عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٢٥، اليزيدي: ثابت صالح، الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت ١٨٤٥-١٩١٩م، جامعة عدن، دار الثقافة العربية، الشارقة، ٢٠٠٢م، ص٨٥ - ١٢٠.

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٢.

(٢) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١٤٦. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ص٦٩.

الهامة المتعلقة بتدبير شؤون الإمارة.

كما اهتم النقيب صلاح بالتجارة[١] فعمل على تنظيم العمل والإجراءات في ميناء المكلا، ومنح الناس قطعاً من الأرض مجاناً ليبنوا عليها مساكن شخصية لهم، كما قدّم للتجار العديد من التسهيلات الإدارية والجمركية، وشجّع التجار على الانتقال إلى المكلا، وبذلك انتعشت حركة الاستيراد والتصدير فيها، وأخذت ثروة التجار والسكان في الازدياد والنمو السريع[٢]، ومن جانبهم قابل التجار هذه التسهيلات الممنوحة من النقيب صلاح بالوفاء والجميل، حيث شاركوا في تعمير عاصمة الإمارة ببناء البيوت، والمستودعات، والمحلات التجارية، والمساجد، وقد بلغ تفانيهم ووفاؤهم للنقيب صلاح أنهم كانوا يقومون بوضع أموالهم تحت تصرف النقيب صلاح في حالات الشدة والحاجة، ولا سيما عندما تتعرض الإمارة الكسادية للأخطار، ولكن النقيب صلاح كان يعتذر عن قبول ذلك لوجود المال الكافي لديه[٣].

وفي عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي شهدت العاصمة المكلا ازدهاراً تجارياً كبيراً حيث كانت ترد إليها السلع من الداخل والخارج، إلا أن تجارة الرقيق[٤] نمت في عهده بشكل كبير، ولكن بريطانيا تدخلت في الأمر وأجبرت النقيب صلاح وابن بريك حاكم

(١) للمزيد من التفاصيل حول التجارة راجع الفصل السادس.
(٢) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١١٧.
(٣) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٠٤.
(٤) للمزيد من المعلومات عن تجارة الرقيق في عهد آل كساد راجع الفصل السادس.

الشحر على توقيع اتفاقية في عام ١٢٨٠هـ/ ١٤ مايو ١٨٦٣م نصت على إلغاء تجارة العبيد[١]، كما عمل النقيب صلاح على الاهتمام بتشجيع الحرف والصناعات داخل مدينة المكلا وخاصة صناعة السفن[٢] والحرف المرتبطة بها، وفي عهد النقيب اتسعت المدينة وازدادت الحارات اتساعاً[٣] وازدحاماً بالسكان[٤].

كان النقيب صلاح أيضاً شخصية سياسية وعسكرية محنكة، فقد دخل في تحالفات عديدة مع القوى السياسية المختلفة في حضرموت واضعاً مصالح الإمارة الكسادية في المقام الأول، وكانت معظم هذه التحالفات موفقة في تحقيق الأهداف المرجوة منها، واتسمت بالتغير وعدم الثبات، فقد كان يتحالف تارة مع عصبته اليافعية ضد آل كثير، وتارة أخرى يقف إلى جانب آل كثير في التصدي لأبناء عمومته اليافعيين، ويبدو أن الظروف التي كانت تمر بها الإمارة الكسادية وتلك التي تمت فيها هذه التحالفات السياسية والعسكرية هي التي كان لها الدور الحاسم في رسم سياسة التحالفات في هذه الإمارة وفي تحديد خطورة الخصم ونوعية التحالف والحليف.

وفي عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م عقد النقيب صلاح الكسادي تحالفاً مع فخذ الشناظير من يافع لبعوس الذين يسكنون بـ(غيل بن يمين)، وقد

---

(١) طه: جاد، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٥.
(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٥٣.
(٣) للمزيد من المعلومات عن الحرف والصناعات والاتساع العمراني والسكاني راجع الفصل السادس.
(٤) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٩٣.

نصت هذه الاتفاقية على تبعية الشناظير للإمارة الكسادية، والامتناع عن ممارسة تجارة الرقيق، والاحتكام إلى النقيب صلاح الكسادي في الخلافات التي تشب فيما بينهم[١].

كما قام النقيب صلاح بتكليف من والده في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م لمواجهة الحملة العثمانية[٢] التي قصدت ميناء بروم[٣] فصدّها عن تحقيق أهدافها.

كما عقد النقيب صلاح تحالفاً مع السلطان عوض بن عمر القعيطي لانتزاع مدينة الشحر من يد السلطان غالب بن محسن الكثيري الذي استولى عليها عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، وفي نفس العام أيضاً عقد النقيب صلاح تحالفاً آخر مع القعيطي لإخراج آل عمر باعمر من غيل باوزير لتحالفهم مع آل كثير[٤].

ثم حدث انقلاب في استراتيجية التحالف[٥] عندما حصل تصدع في الجبهة اليافعية الكسادية القعيطية بعد فشل حملتها المشتركة على مدينة سيئون في وادي حضرموت في عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، فتباعد

---

(١) اتفاق بين أبوة الشناظير والنقيب صلاح، المركز الوطني للوثائق، سيئون، وثيقة رقم (١٦).

(٢) للمزيد من المعلومات عن الحملة العثمانية على الإمارة الكسادية راجع الفصل الثالث.

(٣) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١٢٩.

(٤) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٥٣، ٧٣. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٩٦.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن التحالفات بين الإمارة الكسادية وحروبها مع القوى المحلية في حضرموت راجع الفصل الثالث.

الحليفان وتقارب العدوان بتحالف الكسادي مع الكثيري لطرد القعيطي من مدينة الشحر[١].

كما اهتم النقيب صلاح بن محمد الكسادي بتوسيع حدود إمارته فأرسل حملة عسكرية إلى وادي دوعن في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م[٢].

كما استفاد من تحالفه مع آل كثير والعوالق بأن أصبحت منطقة (معيان المساجدة)[٣] و(غيضة الريان)[٤] في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م مناطق تابعة للإمارة الكسادية[٥]، إلا أن العمر لم يطل بعد ذلك بالنقيب صلاح فقد وافته المنية في سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م[٦].

رابعاً: عهد النقيب عمر بن صلاح الكسادي:

هو ابن النقيب صلاح بن محمد الكسادي، وكان مولده في عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م[٧]، وقد تولى عرش الإمارة الكسادية يوم وفاة والده

---

(١) بامطرف: المختصر في تاريخ حضرموت العام، المرجع السابق، ص١١٠.
(٢) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٣٦.
(٣) معيان المساجدة: قرية تنسب إلى المشايخ آل المسجدي، وتقع في الشمال من مدينة الشحر، وهي من المناطق الزراعية، ويبدو أن النقيب أراد الاستفادة من محاصيلها الزراعية، ويمكن من خلالها مراقبة تحركات السلطان القعيطي.
(٤) غيضة الريان: منطقة تقع إلى الشرق من المكلا، وتكثر فيها الخضرة عقب سقوط الأمطار، ويقع فيها المطار القديم الذي يحمل اسمه، ولعل الكسادي أراد من استيلائه عليه أن تكون خط دفاع أولي لمدينة المكلا، والاستفادة منها كمنطقة صالحة للرعي والزراعة في وقت سقوط الأمطار.
(٥) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٨.
(٦) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١٣٦.
(٧) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٧٧.

في شهر ربيع الأول ١٢٩٠هـ/ مايو ١٨٧٣م، وكان عمره يومئذ (واحداً وأربعين عاماً)[١]، ولا يقل النقيب عمر عن أبيه في الحزم والإخلاص والتفاني في خدمة شعبه، ولما كان والده قد عيّنه ولياً للعهد في حياته فقد استفاد من فترة احتكاكه بوالده واكتسب خبرات وتجارب في شؤون الحكم والإدارة وقيادة الجيوش[٢]، إلا أن خبرته وتقديره لبعض الأمور لم يكن بمستوى والده[٣]، فضلاً عن أنه تولى عرش الإمارة الكسادية وهي تعاني مشكلات عديدة، فقد كان وادي دوعن يموج بالفتن، وكان نائبه على وادي دوعن مجحم بن علي الكسادي يخوض حرباً ضد القبائل السيبانية فيها، وكان مشايخ آل العمودي أصحاب النفوذ القوي في وادي دوعن ينازعونه أيضاً السلطة في ذلك الوادي، وكان السلطان الكثيري يمدهم بالسلاح والمال، كما أن السلطان عوض بن عمر القعيطي حاكم الشحر كان يدبر للكسادي المتاعب في وادي دوعن وفي المناطق المحيطة بالمكلا، فقد حرض القبائل المحيطة بالمكلا على القيام بأعمال السلب والنهب في الإمارة الكسادية، وبسبب هذه المشاكل والاضطرابات لم يتمكن النقيب عمر بن صلاح الكسادي من الاهتمام بإصلاح الأوضاع السياسية والمالية التي أخذت في التدهور متسببة في إضعاف الإمارة[٤].

وبالرغم من ذلك اهتم النقيب عمر بإنشاء بعض المراصد، وببناء

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ١، ص١٤٥.
(٢) باوزير: سعيد عوض، معالم تاريخ الجزيرة العربية، مصر، ١٩٥٤م، ص٢٧٦.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٧٧.
(٤) المرجع نفسه، ص٧٧.

بعض الحصون بين المكلا والحرشيات[١]، وذلك للدفاع عن مدينة المكلا من الأطماع القعيطية.

لم يمتلك النقيب عمر بن صلاح الكسادي كوالده الحنكة السياسية في إدارة شؤون الإمارة وفي إدارة النـزاع مع السلطان عوض بن عمر القعيطي[٢] ذي الأطماع التوسعية في الممتلكات الكسادية، وكان ظاهر ذلك النـزاع هو مطالبة القعيطي من النقيب عمر بن صلاح الكسادي سداد مبلغ (مائة وستين ألف ريال) استدانها والده صلاح بن محمد من السلطات القعيطية أثناء الحملة العسكرية المشتركة إلى وادي حضرموت[٣].

وفي فترة احتدام الخلاف القعيطي الكسادي توفي وزير الإمارة الكسادية الشيخ سليمان بن عوض بن شرف الذي كان معروفاً بالدهاء والحنكة والإخلاص للنقيب في النصح، وقد حل مكانه في هذا المنصب الرفيع الشيخ سالم بن عمر شماخ، ولكنه لم يكن بنفس الكفاءة والاقتدار، ومما زاد الأمر تعقيداً أن مستشار الإمارة الشيخ عمر قيسان طريح الفراش منذ عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب، ولم يعد يقوى على مزاولة عمله أو القيام بمهامه والتي تكلف بتسييرها الشيخ مبارك باني بأمر من النقيب عمر بن صلاح الكسادي، ولكن إمكانياته العقلية لا ترقى إلى مستوى إمكانيات الشيخ عمر قيسان[٤].

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج ٢، ص٥.
(٢) للمزيد من المعلومات عن النـزاع الكسادي القعيطي راجع الفصل الرابع.
(٣) باوزير: معالم تاريخ الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص٢٧٦. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٢.
(٤) با مطرف: المرجع نفسه، ص ٧٨.

وفي ظل كل هذه الظروف والنـزاعات تشتت جهود النقيب عمر بن صلاح باحثاً عن حليف يقف إلى جانبه في التصدي للأطماع القعيطية في ممتلكاته حتى ولو كان هذا الحليف من أعداء وخصوم الماضي، وانطلاقاً من ذلك تحالف النقيب عمر في جمادى الأولى عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م مع آل كثير الذين أرسلوا له قوات من جيشهم للوقوف إلى جانبه في صراعه مع السلطان القعيطي، وكانت السلطات البريطانية في عدن تراقب عن كثب هذه الأحداث وما سوف يتمخض عنها، إلا أنها في الأخير تدخلت في ذلك النـزاع وانحازت إلى جانب السلطان القعيطي، بل ولجأت إلى استخدام القوة العسكرية لإنهاء الإمارة الكسادية، مما اضطر النقيب عمر بن صلاح إلى التوقيع على شروط التسليم لمدينة المكلا للإنجليز[١]، وغادرها في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م منفياً إلى عدن، وفي السابع من ديسمبر غادر عدن متوجهاً إلى منفاه في زنجبار لاجئاً عند سلطانها برغش بن سعيد الذي استقبله وأحسن معاملته، بل وخصص له راتباً شهرياً يقتات منه، وظل النقيب عمر بن صلاح رافضاً استلام قيمة المكلا التي خصصتها له بريطانيا، كما ظل مطالباً باستعادة بلاده[٢]ولكن دون جدوى، فقد عاش بقية حياته في زنجبار حتى وافته المنية في عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م[٣].

(١) للمزيد من المعلومات عن التدخل البريطاني في النـزاع الكسادي القعيطي وانحيازها إلى جانب السلطان القعيطي، واستخدام السلطات البريطانية للقوة في إنهاء الإمارة الكسادية راجع الفصلين الرابع والخامس.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٤ - ١٥٥.
(٣) المرجع نفسه، ص١٤١ - ١٥٤.

الفصل الثالث

علاقة الإمارة الكسادية بالقوى السياسية والقبلية الحاكمة في حضرموت

المبحث الأول: علاقة الإمارة الكسادية بإمارات الساحل في حضرموت:

- **أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة البريكية اليافعية في مدينة الشحر:**

أ) التحالف اليافعي (الكسادي - البريكي) لصد الهجوم الكثيري على مدينة الشحر في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م.

ب) النزاع الكسادي - البريكي .

- **ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة العولقية في الصداع:**

أ) تأسيس الإمارة العولقية وعلاقتها بالإمارة الكسادية.

ب) التحالف (الكسادي - العولقي - الكثيري) ضد الجمعدار القعيطي .

المبحث الثاني: علاقة الإمارة الكسادية بالقوى الحاكمة في حضرموت الداخل:

- **أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بمشيخة آل العمودي في وادي دوعن.**

- **ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالدولة الكثيرية:**

أ) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) لانتزاع مدينة الشحر وإنهاء الوجود الكثيري فيها.

ب) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) للسيطرة على مدينتي سيئون وتريم.

المبحث الأول

علاقة الإمارة الكسادية بإمارات الساحل في حضرموت

أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة البريكية اليافعية في مدينة الشحر:

أ) التحالف اليافعي (الكسادي - البريكي) لصد الهجوم الكثيري على مدينة الشحر في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م:

سعت الإمارة الكسادية بعد قيامها في عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م جاهدة لإقرار الأمن في مدينة المكلا وضواحيها بعد مد نفوذها إليها حيث عقدت تحالفات مع قبائل المناطق المجاورة لها، وبقيام الإمارة البريكية اليافعية في مدينة الشحر عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م رأى الكساديون فيها مصلحة أمنية لإمارتهم بحكم الروابط القبلية بين الأسرتين اليافعيتين اللتين عقدتا تحالفاً استراتيجياً بينهما في التصدي للهجوم الكثيري المسنود من الدولة العثمانية على مدينة الشحر لانتزاعها من أيدي الأسرة البريكية، ولمواجهة ذلك فرضت الإمارتان الكسادية والبريكية حصاراً اقتصادياً على السلطنة الكثيرية؛ لمنع وصول الإمدادات الغذائية إليها، بقصد تضييق الخناق عليها[١].

وكردّة فعل على ذلك بدأ آل كثير يفكرون في الاستيلاء على حضرموت الساحل للتخلص من هذا الحصار، وللحصول على منفذ

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤.

إلى البحر يساعدهم على التخلص من التبعية التجارية لهاتين الإمارتين، ولا سيما أن مدينة الشحر كانت تابعة للسلطنة الكثيرية، وعاصمة لها، والمنفذ الوحيد لاتصالها بالعالم الخارجي، وعلاوة على ذلك أراد آل كثير من هجومهم على مدينة الشحر الاستفادة من العائدات الجمركية لميناء الشحر.

وتمهيداً لذلك عقد الكثيريون تحالفات مع بعض القبائل الواقعة مناطقها على الطريق إلى مدينة المكلا والشحر لتأمين مرور الجيش الكثيري بها ففي عام ١٢٦٤هـ/١٧٤٨م تحالف الكثيريون مع فخذ العوابثة من قبيلة سيبان، ومع بيت سعيد وبيت قرزات من قبيلة الحموم، حيث نص التحالف على الاعتراف بالتبعية للدولة الكثيرية وأن يكونوا يداً واحدة ضد أعدائهم(١).

وفي عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م اتفق الكثيريون وأنصارهم من السادة العلويين على الاستعانة بالدولة العثمانية؛ لمساعدتهم في بسط النفوذ الكثيري على حضرموت الساحل، ومن أجل هذا الغرض جاءت حملة بحرية عثمانية قوامها حوالي (ثلاثمائة جندي) إلى ساحل المكلا والشحر، وكان الهدف المعلن لهذه الحملة هو وضع الإمارتين الكسادية والبريكية تحت الحماية العثمانية(٢) إلا أن هدفها الحقيقي هو تسهيل مهمة الدولة الكثيرية في السيطرة على مدينتي الشحر والمكلا .

---

(١) الجوهي: إمارة آل بن بريك في الشحر، المرجع السابق، ص٤٢.

(٢) باحسن: نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٢١.

وتمهيداً للهجوم الكثيري على مدينة الشحر والمكلا سيطرت حملة بحرية عثمانية على قرية بروم[١] التابعة للإمارة الكسادية، ومن أجل تثبيت الوجود العثماني في بروم استعانت بـ(أربعمائة مقاتل) من بادية المنطقة المحيطة بالقرية لحمايتها، وبعد ذلك أخذت السفن العثمانية في تعقب السفن التجارية القادمة والمغادرة لميناء المكلا، لكي تشغل الكسادي عن تحرك الحملة الكثيرية على حضرموت الساحل، وعندما شعرت الإمارة الكسادية بالخطر المحيط بها استنجد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي بالإمارة البريكية في مدينة الشحر، وقام أيضاً في ١٠ رمضان عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م بإرسال جيش بقيادة ابنه صلاح لاستعادة قرية بروم فتمكن من انتزاعها وإرغام العثمانيين على مغادرتها[٢] متوجهين إلى ساحل (شرمة)[٣] في شرق مدينة الشحر، أما المقاتلون من رجال القبائل المحيطة بقرية بروم فقد تفرقوا عائدين إلى مناطقهم عندما حاقت الهزيمة بالعثمانيين ويبدو أنهم لم يشاركوا بفعالية في القتال الذي دار بين العثمانيين والكساديين.

وعندما علم آل بن بريك بتوجه الحملة البحرية العثمانية إلى

---

(١) بروم: ميناء يقع على مسافة ثلاثين كيلو متر غرب مدينة المكلا.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٢١. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٢٩.

(٣) شرمة: ثغر ساحلي قديم يقع على ساحل حضرموت إلى الشرق من مدينة الشحر، ولا تزال آثاره باقية إلى اليوم ويطلق عليه الأهالي (خُلفه) بضم الخاء.

(شرمة) خرجوا بـ(مائة وخمسين جندياً) لمقاومتها حيث وصلوا إليها قبل وصول الحملة العثمانية، وفيها كمنوا للقوات العثمانية حتى وصولها إلى ميناء (شرمة) التابع للإمارة الكسادية، وعندما نـزلت إلى البر فاجأتهم قوات الإمارة البريكية الكامنة في تلك المواقع بإطلاق النار عليها وإجبارها على العودة مذعورة إلى سفنها، ثم اتجهت بعد ذلك الحملة العثمانية إلى قرية قصيعر[١] في ١٧ رمضان عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م حيث ظلت متحصنة بها في انتظار وصول الإمدادات الكثيرية من حضرموت الداخل[٢].

وفي إطار الخطة المرسومة بين آل كثير والعثمانيين للاستيلاء على مدينة الشحر وصلت القوات الكثيرية[٣] بكامل أسلحتها في شهر شوال عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م إلى قرية دفيقة[٤] إحدى ضواحي مدينة الشحر في انتظار قدوم القوات العثمانية إليها[٥] من البحر تمهيداً لمهاجمتها، وبذلك أصبحت الإمارة في وضعية صعبة للغاية دفعت الأمير علي

---

(١) قصيعر: قرية ساحلية تقع في شرق الشحر، وتبعد عنها مسافة ٤٢ ميلاً تقريباً.

(٢) باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤، ٢٠٥. الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢١١، ٢١٢. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٢٩، ١٣٠.

(٣) تكونت القوات الكثيرية من قبائل آل كثير، وآل العمودي، ونهد، والصيعر، والعوابثة، والدّينْ.

(٤) دفيقة: قرية صغيرة تقع إلى الشمال من مدينة الشحر، وتبعد عنها بحوالي ميل ونصف تقريباً.

(٥) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٧. البكري: المرجع نفسه، ج١، ص١٣٠.

ناجي بن بريك[١] للاستنجاد بجاره اليافعي النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي حيث التقى الأميران في مدينة غيل باوزير، واتفقا بأن يقدم كل واحد منهما المساعدة للآخر عندما تتعرض مناطقهما لأي هجوم مسلح[٢]، ولمواجهة هذا التحالف انقسمت القوات الكثيرية الموجودة في قرية دفيقة إلى قسمين تمركز أحدها في دفيقة، بينما تمركز القسم الآخر منها في منطقة (مرير)[٣] في انتظار القوات العثمانية التي ستهاجم مدينة الشحر من جهة البحر[٤].

وتأتي استجابة النقيب الكسادي لمطالب الأمير البريكي في رأينا من إدراكه بخطورة التحالف الكثيري العثماني الذي لا يهدد الإمارة

---

(١) علي بن ناجي بن بريك تولى حكم الإمارة البريكية في الشحر عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، ودخل في صراع مع عمه محسن بن حسين بن ناجي على عرش الإمارة البريكية انتهى بانتصاره على عمه، وفي عهده حاول العثمانيون الاستيلاء على مدينة الشحر عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، وبدأ التدخل البريطاني في شؤونها، ثم استولى آل كثير على مدينة الشحر عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، وبعدها رحل إلى أحور في أبين، وعاد إلى مدينة الشحر بعد استعادتها من آل كثير عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، ولكنها أصبحت ملكاً من أملاك عوض بن عمر القعيطي، فرحل الأمير علي بن ناجي إلى الأستانة لطلب المساعدة في استعادة ملكه، ولكن دون جدوى، وكانت وفاته عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م، وبذلك انتهت الآمال في عودة حكم الإمارة البريكية في الشحر. الجوهي: إمارة آل بن بريك في الشحر، المرجع السابق، ص٣٧ - ٥٨.

(٢) باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٥. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٥٣.

(٣) مرير: منطقة تقع إلى الغرب من مدينة الشحر.

(٤) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق ٢١.

البريكية فحسب، وإنما يهدد أيضاً الوجود اليافعي في حضرموت الساحل، كما أن مدينة الشحر كانت بمثابة خط الدفاع الأول عن مدينة المكلا، فضلاً عن أن ميناء شرمة كان تابعاً للأسرة الكسادية، ولذلك سارع بإرسال قوات عسكرية قوامها (خمسمائة جندي) تحت قيادة ابنه صلاح للقيام بدحر القوات الكثيرية وإرغامها على فك الحصار الذي كانت تفرضه على مدينة الشحر[١]، حيث اصطدمت بالقوات الكثيرية المرابطة في (مرير) مستبسلة في القتال حتى تحقق لها النصر على القوة الكثيرية المرابطة في ذلك الموقع[٢]، حيث كان لهذا النصر تأثير كبير على القوات البريكية المتحصنة داخل مدينة الشحر دفعها إلى الخروج من تحصيناتها ومهاجمة القوات الكثيرية المرابطة في قرية دفيقة، كما قامت أيضاً بطرد القوات العثمانية من ميناء شرمة، وأمام هذه الهزائم انسحبت القوات الكثيرية من ساحة المعركة عائدة إلى ديارها في حضرموت الداخل، كما غادرت القوات البحرية العثمانية أيضاً تلك السواحل[٣] دون أن تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها، وبذلك تمكن التحالف الكسادي البريكي من إفشال الهجوم الكثيري الأول على مدينة الشحر.

يُرجع المؤرخ سالم بن محمد بن سالم بن حميد الكندي أسباب فشل الحملة (الكثيرية - العثمانية) في الاستيلاء على مدينة الشحر إلى

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٣٠.
(٢) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٧.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٢٢. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٥٣.

خيانة المقاتلين من قبيلة سيبان الذين اشتركوا إلى جانب الكثيري في الحرب، ثم تركوا مواقعهم في منطقة (مرير) ولجئوا إلى قرية دفيقة للاحتماء بالقوة الكثيرية المرابطة فيها، حيث وصلوا إليهم وهم في حالة نفسية سيئة ناشرين الخوف والذعر بين الجنود الموجودين في قرية دفيقة بتخويفهم من قدوم القوات الكسادية من المكلا لنجدة آل بن بريك في الشحر، متسببين في إضعاف الروح المعنوية والقتالية للقوات الكثيرية وحلفائها، ونتيجة لذلك قرر قادة الحملة وهم إسحاق بن عقيل[١]، وحسن أغات التركي، وعبود بن سالم الكثيري، وقف العمليات العسكرية، وسحب القوات الكثيرية إلى حضرموت الداخل بحجة انعدام الثقة في القبائل المشتركة في الحملة، وأنه لم يعد يعتمد في القتال إلا على المقاتلين من آل كثير فقط، كما يرجع أيضاً ذلك الفشل إلى انسحاب القبائل غير الكثيرية من ساحة المعركة وعودتها إلى مناطقها، وإلى قلة عدد الجنود العثمانيين المشاركين في الحملة، فضلاً عن غرور آل كثير وكبريائهم وثقتهم العالية في تحقيق النصر من

(١) إسحاق بن عقيل بن عمر بن عقيل: عالم سياسي، ولد بمكة، وتوفي بالطائف عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م، وكان والده قد هاجر إلى الحجاز من قرية الصناهج بمنطقة تاربة في مديرية سيئون، ولما اشتد الصراع بين آل كثير ويافع في أواسط القرن الثالث عشر الهجري الموافق التاسع عشر للميلاد كتب إليه بعض أهالي حضرموت يطلبون وساطته عند الدولة العثمانية لنجدتهم حسماً للفوضى والفساد، فعاد إلى حضرموت عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م على رأس حملة عثمانية يرافقها بعض جنود الشريف حسين بن علي بن حيدر الذي كان يحكم تهامة اليمنية نيابة عن العثمانيين وسميت الحملة باسمه. بامطرف: محمد عبدالقادر، الجامع، جامع لشمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، ج١، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٤م، ص١٧٢.

دون الإعداد الكافي لذلك[١]، وهذا يذكرنا بما حصل للمسلمين في يوم حنين في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [التّوبَة: ٢٥].

ولكن يبدو للباحث أيضاً أن العامل الحاسم والرئيس في ذلك الفشل إنما يعود في الأساس إلى صمود الجبهة اليافعية ووقوفها صفاً واحداً في القتال بشجاعة نادرة دفاعاً عن وجودها في حضرموت، وإدراكاً منها بأن الخطر لا يهدد الإمارتين الكسادية والبريكية فقط، وإنما ينذر أيضاً بزوال حكم يافع في حضرموت كلها، كما يرى الباحث أيضاً أن هناك عوامل أخرى ساهمت في فشل تلك الحملة هي:

١- أن توقيت الحملة (الكثيرية - العثمانية) على مدينة الشحر، لم يكن مناسباً؛ لأنها حصلت في فصل الصيف الذي يتميز باضطراب مياه البحر واشتداد العواصف والرياح البحرية التي تعيق اقتراب السفن من السواحل الحضرمية.
٢- أن الحملة (الكثيرية - العثمانية) كانت تتكون من خليط غير متجانس من المقاتلين المنتمين إلى آل كثير، والعثمانيين، والقبائل الحضرمية المختلفة، حيث ساهم ذلك في تفككها عند أول مواجهة لها مع القوات الكسادية.
٣- قلة عدد أفراد الحملة البحرية العثمانية وعدم درايتهم بطبيعة وظروف وأوضاع المنطقة التي جاءوا إليها.

(١) العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢١٧ - ٢١٨.

٤- غياب القيادة الموحدة للحملة (الكثيرية - العثمانية)، وصعوبة التنسيق بينها فالقوات الكثيرية كانت تحت قيادة عبود بن سالم الكثيري، في حين كانت الحملة البحرية العثمانية تحت قيادة إسحاق بن عقيل وحسن أغات التركي.

ب) النزاع الكسادي - البريكي:

كانت العلاقة بين الإمارتين الكسادية والبريكية تقوم على أساس حسن الجوار منذ تأسيس الإمارة البريكية في مدينة الشحر عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م بحكم الانتماء القبلي للأسرتين الحاكمتين في المكلا والشحر إلى قبيلة يافع، ولكن تطورات الأحداث السياسية في حضرموت الساحل ألقت بتبعاتها على تلك العلاقات الأخوية، ودخلت الإمارتان في نزاعات مع بعضهما البعض، وتحولت إلى عداوة عندما سعت كل إمارة منهما للتوسع على حساب الإمارة الأخرى.

بدأت بوادر الاختلاف والشقاق بين الإمارة الكسادية والإمارة البريكية في الظهور على السطح بعد استيلاء الأمير علي ناجي بن بريك على مدينة غيل باوزير[١] وقيامه بطرد حلفائه منها، وهم حاكمها النقيب محسن بن جابر بن همام، وآل عمر باعمر عام ١١٦٥هـ/

(١) كانت مدينة غيل باوزير تخضع خلال تاريخها السياسي الطويل لمن يحكم مدينة الشحر، حيث خضعت قبل استيلاء آل بن بريك عليها للدولة الكثيرية، ثم استقل بها آل همام وآل عمر باعمر بالتعاون مع مشايخ آل باوزير أصحاب النفوذ الروحي فيها، وعندما تكونت إمارة آل بن بريك بالشحر حاولت ضمها إليها والتدخل المباشر في حكمها لكن حاكمها النقيب محسن بن همام وآل عمر باعمر أبدوا معارضة شديدة لذلك وأظهروا العداء لآل بن بريك. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٢.

١٧٥١م، ولم يكن بمقدور النقيب اليافعي محسن بن جابر بن همام مواجهة آل بن بريك بمفرده في استعادة مدينة غيل باوزير، فلجأ إلى النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي مستنجداً به في ذلك(١).

ويرى الباحث أن استعانة النقيب محسن بن جابر بن همام بالنقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي جاءت نتيجة للروابط القبلية بينهما، كما أن الإمارة الكسادية كانت قد ارتبطت بعلاقات حسن الجوار مع حكام مدينة غيل باوزير، ولعل النقيب بن همام كان يدرك أن النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي سوف يلبي طلبه دون تردد لما يمثله الوجود البريكي في مدينة غيل باوزير من خطر على الإمارة الكسادية، وأما عدم استعانة النقيب محسن بن همام بآل كثير فإن ذلك من وجهة نظر الباحث يعود إلى تخوفه من استبدال السيطرة البريكية بالسيطرة الكثيرية، كما أنّ استقدام قوات من حضرموت الداخل يحتاج إلى أموال ونفقات كبيرة لا تسمح بتوفيرها إمكانيات النقيب محسن بن جابر بن همام فضلاً عن أن الاستعانة بآل كثير تتطلب فترة من الوقت لإعداد القوات اللازمة لذلك؛ حيث يستفيد من ذلك آل بن بريك في توطيد أقدامهم في مدينة غيل باوزير.

استجاب النقيب عبدالرب الكسادي لمطالب النقيب محسن بن جابر بن همام يدفعه الخوف من توسع النفوذ البريكي في المناطق المحيطة بالإمارة الكسادية في حضرموت الساحل فضلاً عن اعتقاده

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٨. باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٧. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١١١.

بأن الأطماع البريكية القادمة ستمتد إلى مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية؛ ولذلك حرص على طرد آل بن بريك من مدينة غيل باوزير؛ لكي تكون حاجزاً بين الإمارتين الكسادية والبريكية، ولكي تشكل خط دفاع أول عن مدينة المكلا، ولعل النقيب الكسادي كان يطمح في أن تصبح مدينة غيل باوزير بعد تحريرها من آل بن بريك جزءاً من الإمارة الكسادية لا سيما وأنها تتمتع بموارد زراعية ستشكل رافداً أساسياً لاقتصاد الإمارة الكسادية.

سارع النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي والنقيب محسن بن جابر بن همام في الإعداد لاستعادة مدينة غيل باوزير، وتكوين قوة عسكرية بقيادة النقيب عبدالرب الكسادي متخذين من منطقة الحدبة مكاناً لإعداد وتجهيز هذه القوة العسكرية[١] استعداداً لمواجهة آل بن بريك في غيل باوزير، وعندما علم آل بن بريك بذلك سارعوا في مهاجمة هذه القوة للقضاء عليها في مكان تجمعها قبل استكمال تجهيزها، حيث تمكنوا من إلحاق الهزيمة بها، وقتل النقيب محسن بن همام، والاستيلاء على بعض المؤن والأسلحة التي تركتها القوة الكسادية في الحدبة، وكان من نتائج هذه العملية هو ازدياد العداء بين الإمارتين البريكية والكسادية[٢].

دلت معركة الحدبة على ضعف القوة الكسادية، وعدم قدرتها على

---

(١) الجوهي: إمارة آل بن بريك في الشحر، المرجع السابق، ص٢٧.

(٢) جروان: عدنان أحمد سالم: مدينة غيل باوزير دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، ٢٠٠٦، ص٣٦. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٣٩.

مواجهة القوات البريكية؛ لذلك استقدم النقيب عبدالرب الكسادي قوة عسكرية جديدة من جبل يافع، بلغ عددها حوالي ألف ومائتي جندي؛ لغرض مهاجمة الإمارة البريكية في عقر دارها، حيث توجهت هذه القوة إلى قرية تبالة[١] تمهيداً لمهاجمة مدينة الشحر براً، ولكن الأمير علي بن بريك تمكن من بث الفرقة والشقاق بين أفرادها؛ مما أدى إلى تفرقها ورجوعها إلى مدينة المكلا فاشلة في تحقيق أهدافها من دون الاصطدام بالقوات البريكية[٢].

وبالرغم من الخسائر التي مني بها الكسادي في هذه الأحداث فقد ظل يفكر في الانتقام من حكام الإمارة البريكية بنقل الحرب من المواجهات البرية إلى المواجهات البحرية مستفيداً في ذلك من تفوقهم في هذا المجال، وامتلاكهم أسطولاً من السفن وخبرة ودراية بشؤون البحر؛ بحكم مهارتهم الطويلة الفائقة في الملاحة والتجارة البحرية قبل تأسيس الإمارة الكسادية في المكلا[٣].

بدأت الحرب البحرية ضد الإمارة البريكية في عام ١٢٢٧هـ/

(١) تبالة: إحدى ضواحي مدينة الشحر، وتبعد عنها بحوالي سبعة أميال من ناحية الشمال. بامطرف: الشهداء السبعة، المرجع السابق، ص١٣١.

(٢) باحسن: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٨ .با حسن: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٨. عكاشة: المرجع نفسه، ص٣٩.

(٣) كان آل كساد يملكون عدداً من السفن في قرية الحامي قبل تأسيس الإمارة الكسادية في المكلا، وعمل بعضهم في التجارة، وربابنة لعدد من السفن مثل النقيب محفوظ الكسادي، وعمر بن عبدالله الكسادي، وعبدالله بن عمر الكسادي. فرقة اليمن للفنون البحرية بحضرموت الحامي، مخطوط باليد توجد نسخة منه لدى المؤرخ عبدالرحمن عبدالكريم الملاحي.

١٨١٢م عندما أصدر النقيب عبدالرب الكسادي أوامره للسفن الكسادية باعتراض سفن أهل الشحر القادمة من سواحل إفريقيا الشرقية، حيث تم الاستيلاء عليها بما تحمله من بضائع واقتيادها إلى ميناء المكلا[١].

وكردة فعل على ذلك جهز الأمير علي بن بريك قواته لمهاجمة الإمارة الكسادية في المكلا براً وعندما علم النقيب عبدالرب الكسادي بذلك اتخذ الإجراءات العسكرية لمواجهة ذلك؛ منها إرسال قوة عسكرية إلى الحرشيات[٢] بقيادة أخيه عبدالحبيب، وتحصين دفاعاتها بالجنود والسلاح والعتاد، لكن القوات البريكية تمكنت من مهاجمتها وإلحاق الهزيمة بها وإجبارها على الانسحاب إلى البقرين[٣] والديس[٤][٥]، حيث تعقبتها القوات البريكية واستولت على معاقلها وواصلت زحفها نحو مدينة المكلا، حيث قامت بقطع مياه الشرب الواقعة في البقرين عن مدينة المكلا، ثم تسلقت الجبل المطل على مدينة المكلا واستولت على الحصون المشرفة على المدينة، ومنها قامت بإطلاق نيران مدافعها على حصن النقيب الكسادي مقر الإمارة مثيرة الرعب في المدينة، وحاول النقيب الكسادي وابنه أحمد دحر

(١) باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٨.
(٢) الحرشيات: قرية زراعية صغيرة تقع شمال شرق مدينة المكلا، وتبعد عنها مسافة خمسة أميال.
(٣) البقرين: قرية صغيرة تشكل إحدى ضواحي المكلا، وتقع على مرتفع جبلي شمال مدينة المكلا، وتوجد بها عيون مياه الشرب التي تعتمد عليها مدينة المكلا.
(٤) الديس: قرية زراعية تقع شمال المكلا، وتشكل إحدى ضواحيها الأقرب إليها.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

القوات البريكية من الحصون والجبل المطل على مدينة المكلا لكن محاولاته باءت بالفشل[١]، وظل الكساديون مع قواتهم وأهل المدينة يدافعون عنها؛ لمنع القوات البريكية من الاستيلاء عليها.

وبسبب الحصار البري القوي المفروض على مدينة المكلا وقطع مياه الشرب عنها وتعرضها لضربات المدفعية البريكية من الحصون المطلة عليها لم يعد يوجد أمام الكسادي خيار سوى الاستسلام للقوات البريكية أو الموت دفاعاً عن عاصمته وعن كيانه السياسي في حضرموت ولكن الأضرار التي لحقت بمدينة المكلا وسكانها من المعارك الدائرة فيها وانهيار معنوياتهم دفعت بالنقيب الكسادي إلى الاستعانة بسادة من آل العيدروس ومشائخ من آل باعمر بحكم ما يتمتعون به من احترام وتقدير لدى حكام الإمارتين الكسادية والبريكية للاتصال بالأمير ناجي بن علي بن بريك لوقف القتال وتوقيع صلح بينهما في عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م وكانت أهم بنود هذا الصلح هي:

١- أن يسلم نقيب المكلا إلى الأمير ناجي بن علي بن بريك جميع سفن أهل الشحر التي استولى عليها بما فيها من أموال.
٢- أن يدفع نقيب المكلا الكسادي ضعف قيمة ما أتلفه من الأموال.
٣- أن تعود القوات البريكية إلى مدينة الشحر[٢].

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٤، ١٨٥. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٣١.

(٢) باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠١. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٨. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١١٤. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٥.

إن كل هذه الظروف أجبرت النقيب الكسادي على القبول بهذا الصلح، ويبدو أن السبب الرئيس في ميل النقيب الكسادي للصلح هو مقتل ابنه الأمير أحمد في معركة المحاولة الأخيرة لدحر القوات البريكية من الحصون والجبل المطل على مدينة المكلا، كما أن الخسائر التي تكبدها النقيب الكسادي فرضت عليه الميل للصلح لإنقاذ إمارته من السقوط، ولكي يستفيد من الصلح في التقاط أنفاسه وإصلاح أوضاعه وتجهيز قواته لمواجهة جديدة مع الإمارة البريكية في فترة لاحقة.

أما قبول ناجي بن علي بن بريك لذلك الصلح فيبدو أنه كان استجابة لوساطة الوسطاء ولاسيما آل العيدروس ذوي النفوذ الروحي، فضلاً عن أن بنود الصلح قد شملت كل ما يريده الأمير ابن بريك من إعادة السفن والأموال المنهوبة والتي من أجلها هاجمت القوات البريكية مدينة المكلا، ولربما أراد الأمير ابن بريك بذلك الإبقاء على إمكانية إقامة علاقات طيبة بين الإمارتين بحكم رابطة الدم التي تجمعهما، ويبدو أيضاً أن القناعة قد تولدت لدى الأمير ابن بريك بأن النقيب الكسادي لن يتجرأ مستقبلاً على مهاجمة الإمارة البريكية على الأقل في الوقت القريب لضعف قواته وإمكانياته المادية.

استمر الصلح بين النقيب الكسادي والأمير بن بريك حتى عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م؛ لأن النقيب الكسادي لم ينسَ تلك الأحداث، ولذلك جهز النقيب عبدالرب الكسادي حملة من خمسة آلاف جندي لمهاجمة مدينة الشحر، حيث وصلت إلى قرية تبالة، ثم واصلت سيرها باتجاه الشحر فخرجت قوات آل ابن بريك لمواجهتها، حيث

التقى الجيشان في منطقة المشراف[١] خارج مدينة الشحر ودارت بينهما معركة انهزمت فيها القوات الكسادية وانسحبت بعدها عائدة إلى مدينة المكلا[٢].

ويرى الباحث أن انهزام القوات الكسادية في هذه المعركة يعود بدرجة رئيسية إلى الاستبسال الذي أبداه آل بن بريك في الدفاع عن مدينة الشحر واستعدادهم المسبق لمواجهة الحملة الكسادية لأنهم كانوا يعلمون بقدومها إليهم.

لقد كان لهذه الأحداث نتائج سلبية على اقتصاد الإمارتين، وتعرقلت التجارة، وتوقفت القوافل التجارية عن نقل البضائع من مينائي المكلا والشحر اللذين يزوّدان حضرموت بحاجتها من المؤن الضرورية؛ ولذلك كان لا بد من تدخل العلويين مرة ثانية لحسم النزاعات بين الجانبين، وقد برزت في هذا المجال شخصية دينية ذات نفوذ روحي قوي في وادي حضرموت هو طاهر بن الحسين العلوي[٣]

---

(١) المشراف: سمي بالمشراف؛ لأنه يشرف على مدينة الشحر من جهة الشمال، وهو من المواقع الهامة للمدينة، وقد أُقيم عليه فيما بعد كوت أطلق عليه (كوت المشراف) وهو بناء صغير مخصص لأغراض عسكرية كالمراقبة. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٦٢.

(٢) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١١٤. با وزير: شهداء القصر، المرجع السابق، ص٣٦، ٣٧. الحوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص ٣١، ٣٢.

(٣) طاهر بن الحسين العلوي: عاش في الفترة من (١١٨٤- ١٢٤١هـ / ١٧٧٠- ١٨٢٥م)، وكان مولده في مدينة تريم، ونشأ بها نشأة دينية وحفظ القرآن في طفولته، وفي حدود عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م انتقل مع سائر عائلته إلى مسيلة آل شيخ بوادي حضرموت، وفي عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م بايع لفيف من العلويين =

الذي راسل الجانبين[١] وتوسط في تقريبهما عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م[٢]، حيث حقق بعض النجاحات بتهدئة النزاعات بينهما لفترة زمنية معينة[٣]، ويعود ذلك بالطبع إلى العلاقات الجيدة التي كانت تربط السادة العلويين بحكام الإمارتين الكسادية والبريكية.

بفعل تلك الوساطة هدأت النزاعات في أواخر الثلاثينات من القرن الثالث عشر للهجرة الموافق التاسع عشر للميلاد وتحديداً في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م، وانتعشت الحركة التجارية، وتوفرت البضائع في الأسواق، وعمّ الرخاء، وانخفضت أسعار المواد الغذائية، وتحسنت الحالة المعيشية للمواطنين بفضل الهدوء والاستقرار[٤]، ولكن هذه التهدئة لم تدم طويلاً ففي بداية الأربعينات من نفس القرن الهجري ساءت العلاقات بينهما، وتجددت المناوشات، لكنهما اتفقا على تحكيم سعيد بن سلطان حاكم مسقط، حيث سافر كل طرف منهما مع عدد من أتباعه في عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م إلى مسقط، وقد

= فيها طاهر بن الحسين إماماً للدولة العلوية ولقبوه بناصر الدين، وقد انضمت إليه قبائل آل كثير وآل جابر. الشاطري: المرجع السابق، ص٣٨٩، ٣٩١. بامؤمن: الفكر والمجتمع في حضرموت، المرجع السابق، ٢٠٠، ٢٠١.

(١) يمكن الاطلاع على نص الرسالتين في كتاب (تاريخ الدولة الكثيرية) لمحمد بن هاشم، ص١٦١، ١٦٢.

(٢) ابن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، المرجع السابق، ص١٦١. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٣٢.

(٣) ابن هاشم، المرجع نفسه، ص١٦٢.

(٤) طاهر بن الحسين: مكاتبات، المصدر السابق. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٣٤.

دامت إقامتهم فيها شهراً غير أن المنية عاجلت الأمير ناجي بن علي بن بريك فيها، وتم دفنه في قرية (سداب)، وبذلك توقفت المباحثات، وعاد كل طرف إلى بلاده[١]، ويبدو للباحث أن لجوء النقيب الكسادي والأمير البريكي إلى حاكم مسقط للتحكيم بينهما يعود إلى العلاقات الجيدة التي تربط الإمارتين الكسادية والبريكية بسلطان مسقط، كما أنه لا توجد لسلطان مسقط أية أطماع في ساحل حضرموت، علاوة على انعدام ثقة الكسادي والبريكي في الحكام المحليين بحضرموت.

عقد النقيب الكسادي والأمير علي بن ناجي في عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م اتفاقية الغيل التي نصت على إنهاء الصراع بين الطرفين، وعقد تحالف عسكري بينهما، يدعم بموجبه كل طرف منهما الآخر إذا ما تعرضت أراضيهما لهجمات مسلحة من قوى أخرى معادية لهما[٢].

وظلت العلاقات الكسادية البريكية في شد وجذب إلى أن سيطر آل كثير على مدينة الشحر عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، وعلى إثرها غادر الأمير علي بن ناجي بن بريك المدينة بحراً يرافقه عدد من أفراد أسرته إلى مدينة المكلا، لكن النقيب صلاح الكسادي رفض استقبالهم ولم يسمح لهم بالنـزول في مدينة المكلا؛ لأنه كان ناقماً عليهم لعدم قيامهم بالدفاع المستميت عن مدينة الشحر، واستسلامهم السريع للكثيري قبل وصول النجدات الكسادية والقعيطية إليها؛ لذلك اتجه

(١) باحسن: نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠١. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص١١٥.
(٢) جروان: مدينة غيل باوزير دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، المرجع السابق، ص٣٧.

الأمير ابن بريك إلى عدن طلباً للمساعدة البريطانية، ولكنه عاد إلى الشحر بعد سيطرة القعيطي عليها محاولاً استعادة ملكه عليها، ولكن دون جدوى، فرحل بعد ذلك لطلب المساعدة من بريطانيا إلا أن المنية أدركته في لحج في ٢١ ربيع أول عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وبذلك أسدل الستار على العلاقات الكسادية البريكية[١].

ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة العولقية في الصداع:

أ) تأسيس الإمارة العولقية وعلاقتها بالإمارة الكسادية:

مؤسس الإمارة العولقية هو الجمعدار[٢]عبدالله بن علي العولقي[٣]

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٨٨، ١٨٩. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٧٣. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٥٩.

(٢) الجمعدار (Jamaadar) كلمة هندية تعني رتبة عسكرية تعادل رتبة ملازم ثاني، وتمنح لقائد ألفين أو أكثر من المجندين الحضارم في جيش نظام حيدر أباد المسلم بالهند. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥، ٣٤.

(٣) عبدالله بن علي العولقي: هو أحد المهاجرين من بلاد العوالق إلى حيدر أباد الدكن بالهند، ودخل الجندية في جيش نظام حيدر أباد حيث ترقى فيه إلى رتبة الجمعدارية، وحصل على ثروة كبيرة من المال، ثم دخل في تنافس مع الضابطين الجمعدار عمر بن عوض القعيطي، والجمعدار غالب بن محسن الكثيري في جيش ذلك النظام، حيث امتد ذلك التنافس إلى حضرموت، وسعى كل واحد من هؤلاء الثلاثة إلى تأسيس دولة فيها، هذا التنافس في المهجر انعكس على الأوضاع السياسية في حضرموت بل اتفق العولقي والكثيري على طرد يافع منها، ولكن الجمعدار عبدالله بن علي العولقي توفي في عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م. السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١٥٥، ١٥٧. البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٣١، ١٣٢.

الذي اشترى قرية (الحزم)[١] القريبة من الصداع وهي إحدى ضواحي غيل باوزير من آل بن بريك حكام مدينة الشحر في عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م[٢]، حيث قام ببناء حصنه المعروف بـ(حصن الصداع) فوق تل جبلي مرتفع يكشف مساحات واسعة من حوله، وكان حصناً منيعاً وجميلاً، وفيه قال الشاعر:

سلام ألفين لك يا حصين مبني فوق قارة
بناك العولقي لي ما يعول بالخسارة[٣].

بعد ذلك عمل الجمعدار عبدالله بن علي العولقي على إرسال الأموال من حيدر أباد الدكن إلى حضرموت لبناء المساجد، والسقايات فيها[٤] بقصد كسب ود السكان ولا سيما العلويين لكي يستميلهم إليه في الوقوف إلى جانبه في مشروعه السياسي في حضرموت؛ لأنهم يتمتعون بنفوذ روحي وتأثير قوي فيها، وكان الجمعدار عبدالله العولقي معروفاً بعدائه القوي للوجود اليافعي ليس في الهند فحسب، وإنما أيضاً في حضرموت ولا سيما الجمعدار عوض بن عمر القعيطي حيث كان التنافس بينهما قوياً في جيش حيدر أباد بالهند، وكان الجمعدار العولقي يسعى للقضاء على الوجود اليافعي في حضرموت، واقتسام النفوذ في سواحلها مع السلطان غالب بن محسن

(١) الحزم: إحدى ضواحي غيل باوزير، تقع بين القارة ومعيان المساجدة، ويطلق عليها اليوم اسم (الصداع).
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣١.
(٣) بن عقيل: بدر، أشعار وأحداث حضرموت ٩١٣هـ - ١٣٨٦م، مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والنشر، حضرموت، ١٩٩٨م، ص٢١٨.
(٤) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١٥٥.

الكثيري، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف عمل الجمعدار العولقي على كسب المشايخ (آل عمر باعمر) حكام مدينة غيل باوزير إلى جانبه في هذا الشأن[١].

وكانت للجمعدار العولقي علاقات متينة وقوية بالإمارة الكسادية وخاصة في عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي، ولعل ذلك يعود للعلاقات الودية التي كانت بينهما؛ لأن الجمعدار عبدالله بن علي العولقي كان وصياً على الأمير عمر بن صلاح ابن النقيب صلاح بن محمد الكسادي، وذلك عندما كان ولياً للعهد في الإمارة الكسادية[٢]، إلا أن العلاقات بين النقيب الكسادي والجمعدار عبدالله العولقي ساءت بينهما في عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م وذلك للأسباب الآتية:

١- قيام اليافعيين من أتباع الكسادي والقعيطي بنهب بيوت العوالق الموجودين في مدينة الشحر بعد انتزاعها من أيدي الكثيري عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م.
٢- قيام اليافعيين بقتل إبراهيم بن سعيد بن عبادي وكيل الجمعدار عبدالله العولقي في مدينة الشحر.
٣- قيام اليافعيين عند دخولهم مدينتي الشحر والغيل بإهانة وإذلال بعض أفراد من العوالق، وإجبارهم على إطفاء فتائلهم.
٤- رفض الأمير محسن بن عبدالله العولقي نائب الجمعدار عبدالله في الصداع عن الاستجابة لطلب النقيب الكسادي والجمعدار

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٣٥.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣١.

القعيطي الاجتماع به؛ بحجة أنه يريد أن يحصل أولاً على موافقة الجمعدار عبدالله بن علي العولقي الموجود في الهند على ذلك الاجتماع.

٥- تأييد النقيب صلاح بن محمد الكسادي لأطماع الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الاستيلاء على أملاك العولقي في الصداع[١].

وانطلاقاً من ذلك سعى الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بالتحالف مع النقيب صلاح بن محمد الكسادي للاستيلاء على حصن العوالق في (الحزم) الصداع، ولكن العوالق تحصنوا فيه، ولم يخرجوا منه، وسمحوا للقوات القعيطية والكسادية بالبقاء تحت النخل وإكرامهم، ولم يسمحوا لهم بدخول الحصن لضيافتهم فيه، كما فعل آل كثير في السابق، وذلك خوفاً من قيام اليافعيين بالاستيلاء عليه؛ ولأن دخولهم إلى الحصن يتطلب موافقة من الجمعدار عبدالله بن علي الموجود حينذاك في الهند، وبذلك فشل القعيطي والكسادي في الاستيلاء على أملاك العولقي في هذه المنطقة[٢] .

ب) التحالف (الكسادي - العولقي - الكثيري) ضد الجمعدار القعيطي:

بعد وفاة الجمعدار عبدالله بن علي العولقي في عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م تولى حكم الإمارة العولقية في حضرموت ابنه الأمير محسن

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٢٥٩، ٢٦٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦٢، ٢٦٣.

بن عبدالله بن علي العولقي[١] الذي سعى لإحداث تغييرات طفيفة في سياسة والده بتحالفه مع النقيب الكسادي في مواجهة الأطماع القعيطية في حضرموت الساحل، ومن أجل هذا الغرض كان الأمير العولقي يمد النقيب الكسادي بمبلغ (ستين ألف روبية) سنوياً[٢].

وبعد وفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في ربيع ثاني عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م واحتلال القعيطي لنصف مدينة المكلا، طلب النقيب الكسادي من الأمير العولقي أن يحث آل كثير على تقديم العون والمساعدة للكسادي في إخراج القوات القعيطية من مدينة المكلا[٣]، حيث وجد آل كثير في الطلب الكسادي فرصة سانحة لكسب حليف كان عدواً سابقاً لهم في حضرموت الساحل، فسارعوا لمساندته وتعميق جذور الشقاق والخلاف داخل العصبة اليافعية، بقصد الانتقام من القعيطي والاستفادة من ذلك في مد النفوذ الكثيري إلى حضرموت الساحل، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تكوّن التحالف الثلاثي الكسادي - العولقي - الكثيري متضمناً البنود الآتية:

---

(١) محسن بن عبدالله العولقي: قائد عسكري، ولد بحيدر أباد بالهند، وكانت رتبته العسكرية في جيش حيدر أباد (مقدم جنح)، كما كان صديقاً للنقيب عمر بن صلاح الكسادي، وقد توفي الأمير محسن العولقي في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م. بامطرف: الجامع، المرجع السابق، ج٣، ص٢٧٣.

(٢) بامطرف: الهجرة اليمنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٦ - ٧ عدن ١٩٧٧م، ص٩٥.

(٣) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٣٣٣. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦.

١- أن يقوم آل كثير بتجميع قوات من قبائل حضرموت وإرسالها إلى الصداع.
٢- أن يكون آل كساد والعوالق وآل كثير يداً واحدة على العدو.
٣- يعطى لكل جندي مشارك في هذه القوات راتب شهري قدره (خمسة قروش)[١].

وقد ساعدت على قيام هذا التحالف الثلاثي عوامل مختلفة حيث كان لكل طرف منهم أهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها، فالنقيب الكسادي مثلاً كان بحاجة إلى قوة محلية تسنده في صراعه مع القعيطي الذي يريد انتزاع مدينة المكلا منه، وكان أيضاً لصداقة الأمير محسن العولقي مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي دور في انضمام الكسادي إلى هذا التحالف.

وأما السلطان الكثيري فقد كان يهدف من اشتراكه في هذا التحالف إلى الانتقام من الجمعدار القعيطي الذي انتزع مدينة الشحر من آل كثير وطردهم منها من ناحية، ولإيجاد حليف يقف إلى جانبهم في حربهم المقبلة مع الجمعدار القعيطي من ناحية ثانية، فضلاً عن أن الجمعدار القعيطي كان يدعم قبيلة آل تميم في مدينة تريم ويحرضها على القيام بشن بعض المناوشات ضد آل كثير في حضرموت الداخل.

وفيما يتعلق بانضمام الأمير محسن بن عبدالله العولقي إلى هذا التحالف الثلاثي فيعود إلى علاقته الجيدة بآل كثير، ولعدائه القوي للجمعدار القعيطي، فضلاً عن شكوكه في نوايا الجمعدار القعيطي

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٣٣٥.

وأطماعه في الاستيلاء على الإمارة العولقية في الصداع، ويمكن القول أن الهدف المشترك من تحالف هذه القوى السياسية الثلاث هو إيقاف المطامع القعيطية في السيطرة على حضرموت الساحل والانفراد بها دون منازع لها.

وفي يوم الأحد الموافق ١٥ ذي القعدة عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م حدثت موقعة (المشراف)[١] بين العوالق وآل كثير من جهة وبين القوات القعيطية من جهة ثانية، وانتهت بهزيمة العوالق وآل كثير، لكن القوات المنسحبة من المعركة تجمعت في حزم العوالق بالصداع، وتزامن ذلك مع وصول السلطان منصور بن غالب الكثيري إلى الحزم يرافقه (مئتا مقاتل) فتعززت بذلك قوات التحالف الكسادي - العولقي - الكثيري، ومن أجل ضمان عدم فرار بعض الفصائل الكثيرية من ميدان القتال -كما حدث في موقعة (المشراف) - طلب الكسادي من الكثيري تقديم عدد من الرهائن[٢].

وفي ذي الحجة عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وصل عبدالله بن صالح الكثيري يرافقه حوالي (مائة جندي) إلى مدينة المكلا، حيث تم الاتفاق مع النقيب الكسادي على ما يأتي:

---

(١) للمزيد من المعلومات عن موقعة (المشراف) انظر الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق ج٢، ص٣٣٦، ٣٣٧. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦.

(٢) طلب الكسادي ثلاث عشرة رهينة كثيرية، اثنان من الدولة هما صالح بن مطلق وعلي بن عبدالله بن محسن، واثنان من آل عمر وآل عامر، وثلاثة من الأفخاذ، وأربعة من العوامر، وواحد من آل جابر، وآخر من آل باجري.

١- يتم تسليم الرهائن من آل كثير إلى العوالق في الصداع.
٢- يحصل كل رهينة من قبيلته على مبلغ (خمسة عشر قرشاً) شهرياً.
٣- يصرف لكل جندي مبلغ وقدره (سبعة قروش ونصف) شهرياً من دون النفقات والغذاء.
٤- أن يكون هجوم قوات التحالف الكسادي - العولقي - الكثيري على مدينة الشحر بعد أربعة أشهر[١].

بدأت قوات التحالف في الاستعداد لمهاجمة مدينة الشحر، وكانت خطوتها الأولى في ذلك هي الاستيلاء على حصون مدينة غيل باوزير في عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م وذلك لغرض ضمان استمرار الإمدادات العسكرية وتأمين الجبهة الخلفية للقوات المهاجمة وخط عودتها في حالة الانكسار.

وبالمقابل فكان الجمعدار القعيطي يعد خطته لمواجهة هذا التحالف، حيث قام ببناء حصن في شحير[٢] ليكون خط دفاع أول عن مدينة الشحر، إلا أن قوات التحالف الثلاثي تمكنت من قطع خطوط الاتصال بين مدينة الشحر وشحير، بل ومنعت وصول الإمدادات القعيطية إلى شحير.

وفي شهر ربيع الثاني عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م اتفق الكسادي والعولقي والكثيري على استمرارية التحالف الثلاثي بينهم، والإفراج

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٦ - ٣٣٧. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦.
(٢) شحير: قرية تقع على الساحل بين المكلا والشحر، وتبعد عن مدينة المكلا حوالي ٣٥ كيلو متراً تقريباً.

عن الرهائن من آل كثير استعداداً للهجوم على شحير، وفي نفس الوقت وصلت إلى مدينة المكلا تعزيزات عسكرية جديدة من جبل يافع، كما استمر توافد القبائل[١] من حضرموت الداخل إلى مدينة المكلا والصداع[٢]، وبعد أن أكملت قوات التحالف استعداداتها شنت هجومها على الحصن الذي بناه القعيطي في شحير، وتمت محاصرة الحامية القعيطية الموجودة في داخل الحصن، وجرت بعد ذلك المفاوضات لإخراج أفراد الحامية القعيطية من الحصن حيث اشترط النقيب الكسادي على القعيطي بأن تعود القوات القعيطية إلى الأماكن التي جاءت منها، فيعود أهل حضرموت إلى قراهم، وأهل الجبل إلى بلادهم، وعبيد القعيطي إلى المكلا، ولكن السلطان القعيطي رفض هذه الشروط وقام بإرسال قوة من الشحر قوامها (مائة جندي) لفك الحصار المفروض على الحامية القعيطية في شحير، إلا أن قوات التحالف الثلاثي تصدت لها واستولت على عتادها وتموياتها بعد فرار أفرادها من ميدان المعركة[٣].

بعد فشل المحاولة القعيطية في فك الحصار المفروض على الحامية القعيطية في شحير أرسل السلطان القعيطي في شهر جمادى الأولى عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م سفينة بحرية تحمل مدفعين لاستخدامها في دحر قوات التحالف الثلاثي عن شحير، غير أن آل كثير منعوه من إدخالها إليها،

(١) كان آخر وفود هذه القبائل قبائل نهد والصيعر وآل تميم.
(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٥ - ٣٤٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٤٦. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص٢٨.

ولكن عندما كانت نوبة الحراسة على ساحل البحر من مسؤولية فخذ آل يزيد وآل الناخبي اليافعيين في قوات التحالف سمحوا للقعيطي بإدخال أحد المدافع إلى شحير من دون معرفة قوات التحالف التي فوجئت بقصف مواقعها بالمدافع، ولعل ذلك يعود إلى عدم رغبتهم في الوقوف ضد إخوانهم في العصبة اليافعية ومعاداتهم لآل كثير والعوالق المتحالفين مع النقيب الكسادي والذين يسعون إلى القضاء على الوجود اليافعي في حضرموت، وقد احتمت قوات العوالق بالرمال، في حين حفر آل كثير خندقاً للاحتماء به من ضربات المدفع، ولكن قوات السلطان القعيطي غيرت موقع المدفع لتصل ضرباته إلى مواقع قوات التحالف التي عملت على تغيير موقعها لتجنب ضربات المدافع الموجهة إليها، ولكن الحرب استمرت بينهما حتى أصدر النقيب عمر بن صلاح الكسادي أمراً بانسحاب قوات التحالف من شحير إلى مدينة الغيل[١] بعد تعرض قوات التحالف للخيانة من قبل آل يزيد وآل الناخبي.

وحاولت قوات التحالف الثلاثي في شهر صفر عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م استعادة قرية شحير من القوات القعيطية، فتحركت لهذا الغرض من مدينة الغيل بعد طلوع الفجر، إلا أن الجمعدار عوض بن عمر القعيطي تحرك لملاقاتها خارج شحير حيث دارت معركة بين الجانبين، انتهت بهزيمة قوات التحالف وقتل عدد كبير من أفرادها.

وكان من نتائج ذلك الفشل هو نشوب الخلاف داخل ذلك التحالف بين السلطان منصور بن غالب الكثيري والنقيب عمر بن

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق ج٢، ص٣٤٦. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص١٢٨.

صلاح الكسادي بسبب عدم التزام النقيب عمر الكسادي بوعده للسلطان منصور بن غالب الكثيري بالمجيء إلى منطقة الريان طالباً من السلطان الكثيري القدوم إلى منطقة الحرشيات[١].

تعود هزيمة قوات التحالف في معركة شحير في رأي الباحث إلى الأسباب الآتية:

١- خيانة آل يزيد وآل الناخبي المجندين في الجيش الكسادي ضمن قوات التحالف، بل وكشفوا للقعيطي مواقع تمركز قوات التحالف بحيث أصبحت سهلة المنال وفي مرمى ضربات المدفع القعيطي.
٢- انعدام الثقة بين قيادات التحالف الكسادي - العولقي - الكثيري ونشوب الخلافات بينها.
٣- عدم استخدام قوات التحالف لأسلوب المفاجأة في الهجوم على قرية شحير فقد كانت القوات القعيطية على معرفة تامة بموعد قدوم قوات التحالف إلى شحير فاستعدت لمواجهتها محققة النصر عليها.

بعد معركة شحير تجمعت فلول قوات التحالف في غيل باوزير للدفاع عنها، فأرسل الجمعدار القعيطي قواته إليها في عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م حيث تمكنت من الاستيلاء على الغيل بعد فرار قوات التحالف منها، فقد انسحبت القوات الكسادية إلى الحرشيات، بينما فرت القوات الكثيرية والعولقية إلى (الحزم) بالصداع، وتمترست

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥١. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص ١٢٩.

القوات العولقية في (الحزم)، وطلبت من القوات الكثيرية البقاء إلى جانبها لمواجهة القوات القعيطية، إلا أن الأمير عبود بن سالم الكثيري قد قرر العودة إلى حضرموت الداخل خوفاً من نفاد المؤن في (الحزم) إذا ما فرض السلطان القعيطي الحصار عليهم فيضطرون للاستسلام، ومن المؤكد أن الأمير عبود بن سالم الكثيري كان يدرك تماماً عدم قدرة القوات العولقية والكثيرية في التصدي للقوات القعيطية، ولا سيما بعد فشل قوات التحالف في تحقيق الانتصار في المعارك التي خاضتها مع القوات القعيطية.

أما القوات الكسادية فقد تمركزت في قرية الحرشيات، ولم تشترك في تلك المعركة، ولذلك قرر الأمير عبود بن سالم الكثيري العودة بالقوات الكثيرية إلى حضرموت الداخل، ولم يتخلف من القوات الكثيرية في الأراضي العولقية سوى الجرحى والمرضى[١] لصعوبة نقلهم إلى مناطقهم، وبذلك تركت الإمارة العولقية وأميرها يواجهان مصيرهما المحتوم بعد تخلي الحلفاء عنهما، حيث هاجمت القوات القعيطية في شوال عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م قرية الصداع والحصن واستولت عليهما بعد حصار دام أربعة أشهر تقريباً[٢]، وبذلك اختفت هذه الإمارة نهائياً من الساحة السياسية في حضرموت، ولم يبق من المنافسين للقعيطي في فرض سلطته على حضرموت الساحل سوى الإمارة الكسادية.

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٣، ص٢٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٠.

المبحث الثاني

علاقة الإمارة الكسادية بالقوى الحاكمة في حضرموت الداخل

أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بمشيخة آل العمودي في وادي دوعن:

تقع دوعن في وادي حضرموت، وتتكون من فرعين هما وادي دوعن الأيمن ووادي دوعن الأيسر، ولا توجد فيهما سلطة موحدة قبل استيلاء الكسادي على قرى الرباط، قرية باحميش، حصن باصم، قرن باحكيم، شرق، الخريبة، عورة، القرين، القويرة، حالبون، رحاب، هدون، ولجرات في عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م، بل كانت كل قرية فيها مستقلة عن بقية القرى الأخرى وتخضع لسلطة حكامها وزعاماتها[١]، وفي عهد الشيخ سعيد بن عيسى العمودي[٢] كانت توجد في دوعن سلطة قوية انقادت لها أغلب قرى دوعن؛ لأنه كان يتمتع بنفوذ ديني

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج٢، ص١١. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٦٢.

(٢) اختلف المؤرخون في نسب آل العمودي فيرجع البعض نسبهم إلى الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه، بينما يرجع آخرون نسبهم إلى قبيلة حمير اليمنية، وكان مولد الشيخ سعيد بن عيسى العمودي في سنة ٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م في قرية (قيدون) بدوعن، وتلقى علومه الدينية فيها، بعدها سلك طريق التصوف، وكوّن له نفوذاً روحياً قوياً تحول بمرور الزمن إلى نفوذ سياسي استمر حتى وفاته في قيدون سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، وبعد موته توارث أحفاده هذه المكانة الروحية والسياسية. وللمزيد من المعلومات عن الشيخ سعيد بن عيسى العمودي راجع كتاب باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، ص١٤٩ - ١٥١.

كبير بين السكان، حيث كان الولاة من آل العمودي يتواجدون في الخريبة عاصمة دوعن، وفي قرية بضه وملحقاتها[١].

بعث النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي في عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م برسائل لسكان وادي دوعن من الرباط إلى الهجرين يخبرهم فيها بتعيين الشيخ صالح بن محمد بن حسين بن مطهر العمودي والياً على دوعن[٢]، ويبدو أنه كان يمهد بذلك لإخضاع وادي دوعن لحكم الإمارة الكسادية، وإن كانت تلك السيطرة اسمية إذ لم يعترض أحد من سكان تلك الجهات على ذلك؛ لأن الشيخ صالح بن مطهر العمودي كان يتمتع بنفوذ روحي قوي وباحترام سكان وادي دوعن، وكان هدف الكسادي من تلك الرسائل هو الحصول على موارد اقتصادية جديدة للإمارة الكسادية يعزز بها وضعها السياسي والاقتصادي؛ لأن دوعن كانت مشهورة بخيراتها الزراعية، فضلاً عن أنه كان يسعى أيضاً إلى ضم دوعن إلى إمارته قبل أن تمتد إليها أيادي القوى السياسية الأخرى في حضرموت، ناهيك عن رغبته في تأمين حدود الإمارة الكسادية من الناحية الشمالية.

أدى عدم الاستقرار في وادي دوعن إلى تشجيع النقيب صلاح بن محمد الكسادي فيما بعد إلى التطلع لفرض السيطرة المباشرة عليه واستغلال الصراعات القائمة بين حكام تلك الجهات على تحديد

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج٢، ص١٦.

(٢) رسالة من نقيب المكلا إلى سكان وادي دوعن بحوزة منصب بضة الشيخ عبدالله ابن مطهر العمودي بتاريخ ١٢٣٢هـ.

مناطق النفوذ[١] لتحقيق ذلك الغرض .

ففي ظل تلك الأوضاع لجأ بعض من حكام وادي دوعن إلى النقيب الكسادي يطلبون مساعدته في فرض الأمن والاستقرار في وادي دوعن، واقتنص النقيب الكسادي هذه الفرصة التي كان ينتظرها بفارغ الصبر لتحقيق ما كان يصبو إليه في فرض السيطرة المباشرة على وادي دوعن، حيث بادر في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م بإرسال قوة عسكرية إلى وادي دوعن بقيادة مجحم بن علي الكسادي تمكنت من الاستيلاء على معظم قرى وادي دوعن بما في ذلك العاصمة الخريبة[٢].

استمرت السيطرة الكسادية على وادي دوعن قرابة ثلاث سنوات لم تلق خلالها أي معارضة، ولكن في عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م بدأت أولى المحاولات لإخراج القوات الكسادية من وادي دوعن قام بها سكان الخريبة ورباط باعشن عقب قيام النقيب صلاح بن محمد الكسادي باغتيال الشيخ محمد بن شيخ العمودي[٣] لرفضه الخضوع لسلطة الإمارة الكسادية مثيراً بذلك حفيظة آل العمودي الذين بدأوا يعدون أنفسهم لمواجهة القوات الكسادية في وادي دوعن حيث استنجدوا في ذلك بحلفائهم من القبائل الأخرى، وعندما علم النقيب

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٥.

(٢) بامزعب: محمد علي، قبيلة بلعبيد، دراسة تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية (١٨٦٩- ١٩٦٧م)، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ٢٠٠٧م، ص١٥٧.

(٣) محمد بن شيخ العمودي: هو الشيخ محمد بن شيخ بن منصر كان أميراً بالعرض في العاصمة الخريبة، وقد اغتاله الكسادي مع ستة من أصحابه.

الكسادي بذلك أرسل قوة عسكرية أخرى إلى وادي دوعن هاجمت مواقع آل العمودي ومن كان معهم من القبائل فيها، مما دفع المشايخ آل العمودي إلى الاستعانة بمن تبقى من القبائل الموالية لهم، وحددوا مكاناً للاجتماع في قرية الشعبة بوادي عمد عند زعيمهم أحمد بن عبدالله بدوي العمودي[١]، وقد حضر هذا الاجتماع زعماء قبائل المشاجرة، والدَّين، وبلعبيد، وأجمع رأيهم على محاربة القوات الكسادية وإخراجها من وادي دوعن، وبأن تكون الرئاسة والقيادة في ذلك للشيخ صالح بن عبدالله بن مطهر العمودي، كما انضم إليهم أيضاً الخنابشة وبلحمر من حالكة سيبان وادي دوعن الأيسر[٢]، ولتعزيز قوتهم طلب آل العمودي في ربيع الأول عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م المساعدة من الدولة الكثيرية التي استجابت لذلك بإرسال (ثلاثمائة جندي) إلى وادي دوعن، ولكن هذه القوة الكثيرية سرعان ما عادت أدراجها إلى سيئون بحجة عدم قيام آل العمودي بتوفير النفقات اللازمة لها، وعندما علم الكسادي بذلك سير قوة عسكرية من (مائة وخمسين جندياً) إلى وادي دوعن هاجمت آل العمودي في العاصمة الخريبة[٣] مثيرة بذلك غضب آل العمودي وازدياد إصرارهم على إخراج القوات الكسادية من وادي دوعن.

ولكن بعض الأفخاذ القبلية السيبانية في وادي دوعن رفضت الوقوف إلى جانب آل العمودي وحلفائهم في محاربة القوات الكسادية

---

(١) الناخبي: رحلة إلى يافع، ص٩٤. بامزعب: المرجع نفسه، ص١٥٧.
(٢) الناخبي: المرجع نفسه، ص٩٤.
(٣) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٥.

ومن هؤلاء آل بانخر، وآل باسعد[١]، ولعل ذلك يعود إلى ارتباطهم بعلاقات ودية مع الكسادي.

وعندما علم الكسادي بعزم آل العمودي على محاربته سعى لشق الصف في جبهة آل العمودي بأن حاول احتواء الأمور بإغراء الشيخ أحمد بن عبدالله بدوي العمودي صاحب الشعبة بمبلغ من المال، ولكن بدوي رفض استلام المبلغ، وأقسم بأن يأخذ حمار مجحم مركوباً له وينقل المدفع إلى الشعبة[٢].

كان اجتماع آل العمودي في الشعبة قد وضع تفاصيل خطة إخراج القوات الكسادية من وادي دوعن، حيث وزعت المهام بين القبائل التي ستشارك في تلك الحرب، فكانت مهمة قبيلة بلعبيد والمشاجرة مهاجمة قرية رحاب، وأسندت مهمة الزحف على قرية القرين إلى قبيلتي الدَّينْ والقثم[٣]، ففي عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م نشبت المعارك بين الجانبين حيث تمكنت قبيلتا الدَّين والقثم من السيطرة على قيدون خلال ساعتين فقط، أما الفرقة الأخرى المكونة من قبيلتي بلعبيد والمشاجرة فقد استبسلت في الاستيلاء على قرية رحاب وفقدت حوالي (ثمانين مقاتلاً) من رجالها، وأما خسائر القوات الكسادية في هذه المعركة فكانت تزيد عن (مائة جندي)[٤]، ولعب الجمعدار القعيطي دوراً في دعم آل العمودي والقثم والخامعة بالمال والعتاد[٥]؛ بقصد

(١) آل باسعد وآل بانخر: كلاهما من فرع الحالكة في سيبان.
(٢) الناخبي: القول المختار فيما لآل العمودي من آثار، المرجع السابق، ص٦٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٦٥.
(٤) المرجع نفسه، ص٦٥.
(٥) للمزيد من المعلومات عن الدعم القعيطي للقبائل الدوعنية راجع الفصل الرابع.

إثارة المتاعب للنقيب الكسادي في دوعن حتى يتمكن من السيطرة على مدينة المكلا[١].

بعد وقوع الهزيمة حاول القائد مجحم الكسادي أن يمنع الشيخ أحمد بن عبدالله بدوي من تنفيذ قسمه في أخذ المدفع والحمار إلى الشعبة فحشا المدفع بكمية من البارود وربط الحمار بفوهة المدفع إلا أن جماعة من آل العمودي استطاعوا الوصول إلى الحمار قبل اشتعال البارود[٢].

وبعد ذلك انسحبت القوات الكسادية من وادي دوعن، لتنتهي بذلك السيطرة الكسادية على وادي دوعن، وتم نقل المدفع إلى بضه[٣]، ولا يزال المدفع موجوداً فيها حتى اليوم.

وهناك عوامل عديدة ساعدت على هزيمة القوات الكسادية وإخراجها من وادي دوعن، منها قيام جنود الكسادي بإلحاق الأذى بسكان الخريبة مما دفعهم إلى مطالبة النقيب الكسادي باستبدالهم بالبدو، وكانت هذه حيلة منهم ليتخلصوا من النفوذ الكسادي، ومن العوامل أيضاً قيام النقيب الكسادي بقتل صديقه علي باكريم لانضمامه إلى حلف آل العمودي، واغتياله للشيخ محمد بن شيخ العمودي، كما أن قائد القوات الكسادية في وادي دوعن لم يحسن التعامل مع الأهالي مما جعلهم يثورون ضد الكساديين، فضلاً عن قيام الجمعدار

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١.
(٢) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٣٦. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٢٣.
(٣) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص٢٦٤.

القعيطي بتحريض قبائل دوعن ومدها بالمال والسلاح؛ لإثارة المتاعب للقوات الكسادية في وادي دوعن، ناهيك عن أن الكسادي كان مضطراً لسحب قواته من وادي دوعن لاستخدامها في طرد القوات القعيطية من مدينة المكلا وحصونها، أما العامل الحاسم في خروج القوات الكسادية من وادي دوعن وفشلها في مقاومة آل العمودي فيعود إلى تحالف القبائل مع آل العمودي واستبسالها في القتال وتصميمها على إخراج القوات الكسادية من وادي دوعن.

ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالدولة الكثيرية:

سبقت الإشارة إلى أن تاريخ العلاقات اليافعية الكثيرية يعود إلى فترات سابقة من وصول السلطان بدر (بوطويرق) الكثيري إلى الحكم في حضرموت، بل إلى ما قبل استيلاء آل كثير على مدينة الشحر[١] في عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م وكان آل كساد جنوداً لهذه الدولة[٢].

كانت مدينة الشحر في السابق من أملاك الدولة الكثيرية، وعندما دب الضعف والانهيار فيها سيطرت الأفخاذ اليافعية على أملاكها، فنشأت الإمارة البريكية اليافعية في مدينة الشحر عام (١١٦٥ - ١٢٨٣هـ/ ١٧٥١ - ١٨٦٦م) كما نشأت قبلها الإمارة الكسادية في مدينة المكلا عام (١١١٥ - ١٢٩٩هـ/ ١٧٠٣ - ١٨٨١م)، وبذلك سيطرت هاتان الإمارتان اليافعيتان على موانئ حضرموت الهامة، ففقدت الدولة الكثيرية منافذها البحرية التي كانت تستخدمها في الاتصالات

(١) راجع الفصل الأول الوجود اليافعي في حضرموت.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٤٧.

الخارجية، وفي تصدير واستيراد حاجاتها من السلع الضرورية، والأسلحة، والرقيق.

وعندما فرضت هاتان الإمارتان اليافعيتان الحصار على الدولة الكثيرية لإلحاق الأضرار الاقتصادية بها، قررت الدولة الكثيرية استعادة مدينة الشحر من الأسرة البريكية، والاستيلاء على كل الموانئ الحضرمية، ولتحقيق هذين الهدفين جهز السلطان غالب بن محسن الكثيري حملة عسكرية قوامها (ثلاثة آلاف جندي) تمكن من الاستيلاء على مدينة الشحر والقضاء على الإمارة البريكية فيها عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م[١].

وبعد تحقيق هذا الانتصار السريع والسهل تحرك السلطان الكثيري للاستيلاء على مدينة المكلا لتوجيه ضربة سريعة للإمارة الكسادية قبل أن يستقدم نقيبها الكسادي نجدات عسكرية من جبل يافع[٢]، ولا سيما وأن النقيب الكسادي يدرك إدراكاً تاماً بأن الحملة العسكرية الكثيرية لن تكتفي بالاستيلاء على مدينة الشحر، وإنما ستواصل تقدمها نحو مدينة المكلا للاستيلاء عليها من أجل تصفية الوجود اليافعي من حضرموت الساحل نهائياً.

ففي شهر رجب عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م تحركت من الشحر قوات كثيرية قوامها (ألفا جندي) تقريباً بقيادة السلطان غالب بن محسن

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٩٦. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٧٣.
(٢) عكاشة: المرجع نفسه، ص٧٤.

الكثيري لمهاجمة مدينة المكلا[١]، وفي طريقها إلى المكلا اصطدمت في ٢٠ رجب عام ١٢٨٣هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٦٦م بحامية كسادية من (مائة جندي) كانت مرابطة في قرية الحرشيات إحدى ضواحي مدينة المكلا، ولكن النقيب الكسادي عززها بـ(مائتي جندي) تقريباً، كما وقف آل بن بريك والجمعدار القعيطي إلى جانب الكسادي لإدراكهم عواقب هذه المعركة وخطورتها على الوجود اليافعي في حضرموت الساحل، حدثت أولى الاشتباكات بين الجانبين في جول (الدواعن) شمال شرق جول (مسحة) وانهزمت فيها القوات الكسادية التي انسحبت إلى حصن (خازوق)[٢] حيث استبسلت في الدفاع عن هذا الحصن لمدة ثلاثة أيام على الرغم من قلة عددها، لكنها اضطرت في الأخير لإخلاء الحصن، فسيطرت عليه القوات الكثيرية في ٢٣ رجب عام ١٢٨٣هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٦٦م[٣]، وكان من أهم نتائج هذه المعركة هي:

١- تكبد القوات الكثيرية خسائر بشرية كبيرة بلغت حوالي (مائة جندي) بينما كانت خسائر القوات اليافعية حوالي (اثنين وأربعين) جندياً[٤]

---

(١) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٢٦.

(٢) حصن خازوق: تم بناؤه على تل مرتفع في الحرشيات، ولا تزال أجزاء كبيرة منه باقية إلى اليوم كما هو واضح في الصورة الموجودة في الملحق رقم (٢٥) ص٤٥٣.

(٣) باحسن: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٠. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٧. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٩٦. بامطرف: في سبيل الحكم: المرجع السابق، ص٢٧، ٣٥.

(٤) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٢٦. باوزير: المرجع نفسه، ص١٧٧.

٢- زيادة تماسك الجبهة اليافعية في مواجهة الأطماع الكثيرية للسيطرة على الموانئ الحضرمية وإنهاء الوجود اليافعي في حضرموت الساحل.

٣- اهتمام النقيب الكسادي بتنظيم قواته وتركيزها في منطقة (البقرين) الحصينة التي تتحكم في مدخل مدينة المكلا من جهة الحرشيات لمنع القوات الكثيرية من احتلال مدينة المكلا.

وتعتبر (البقرين) خط دفاع مهمّاً على مدخل مدينة المكلا من الجهة الشمالية، فضلاً عن وجود ينابيع فيها تعتمد عليها مدينة المكلا في الحصول على مياه الشرب، وكان الكثيريون يريدون الاستيلاء عليها لغرض قطع مياه الشرب عن مدينة المكلا لإرغام النقيب الكسادي على الاستسلام، ولكن قبل وصول القوات الكثيرية مرتفعات (البقرين) كانت القوات الكسادية قد سبقتها إليها، حيث دارت بينهما بعد المناوشات بنيران البنادق معركة ضارية بالسلاح الأبيض في صبيحة يوم الأحد ٢٥ رجب عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م[١] صمدت فيها القوات الكسادية أمام الزحف الكثيري ولا سيما بعد وصول القوات التي بعثها الجمعدار عوض بن عمر القعيطي لمساعدة النقيب الكسادي، وكان قوامها حوالي (أربعمائة جندي) من قبائل نهد، وآل تميم، ويافع[٢].

(١) بامطرف: محمد عبدالقادر، المعلم عبدالحق، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٣م، ص٢٨.

(٢) باحسن: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٠. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٧. الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٩٦. بامطرف: في سبيل الحكم: المرجع السابق، ص٢٧، ٣٥.

وباندحار القوات الكثيرية المهاجمة وحلفائها عادت القوات مهزومة إلى مدينة الشحر عن طريق غيل باوزير[١]، وكان أول من فر من ميدان المعركة المجندون من قبيلة العوامر، تلاهم المجندون من آل باجري، ثم لحق بهم المجندون من آل الجابري، ولم يصمد في معركة (البقرين) إلا المجندون من قبيلة آل كثير.

وقد تعرضت الحملة العسكرية الكثيرية على مدينة المكلا للنقد من قبل المعاصرين لها ومن بعض المهتمين بالصراعات السياسية في حضرموت، وكان من أبرز المنتقدين لها الشاعر الشعبي سعيد عبدالحق الدموني، كما يتضح ذلك من أشعاره[٢].

ويبدو أن السلطان غالب بن محسن لم يكن مقتنعاً بشن الهجوم المباغت على مدينة المكلا، وأنه كان يريد أولاً تثبيت الوجود الكثيري في مدينة الشحر أولاً وأخذ الحيطة والحذر لمواجهة الاعتداءات عليها، لا سيما بعد علمه بوصول تعزيزات عسكرية يافعية إلى مدينة المكلا، إلا أن إصرار بعض القادة من آل كثير وفي مقدمتهم عبود بن سالم الكثيري على ذلك فرض عليه خوض غمار هذه الحرب حفاظاً على وحدة الصف الكثيري[٣]، وقد فشلت هذه الحملة للأسباب الآتية:

١- نشوب الخلاف بين القادة العسكريين من آل كثير وبين حلفائهم

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٢، ٢٤٣.
(٢) للمزيد من المعلومات عن أشعار المعلم عبدالحق بهذا الخصوص راجع كتاب بامطرف، المعلم عبدالحق الدموني.
(٣) باوزير: شهداء القصر، المرجع السابق، ص٣٧.

من القبائل الشنفرية الأخرى.

٢- تعجل الكثيري في الهجوم على مدينة المكلا بعد أربعين يوماً من استيلائه على مدينة الشحر، وكان الجدير به تثبيت الوجود الكثيري في مدينة الشحر أولاً وإعطاء القوات الكثيرية فرصة كافية للراحة[١].

٣- تماسك الجبهة اليافعية ووقوفها صفاً واحداً في مواجهة الخطر الكثيري.

٤- فرار قبائل آل باجري، والعامري، والجابري، من ميدان المعركة، وترك القبيلة الكثيرية لوحدها تقاتل القوات اليافعية في الميدان.

٥- تحصن القوات الكسادية في مرتفعات (البقرين) التي تتحكم في مدخل مدينة المكلا من الشمال.

وتعتبر معركة (البقرين) من المعارك الفاصلة في تاريخ الصراع اليافعي - الكثيري في حضرموت لما لها من نتائج مهمة تمثلت ليس في اندحار آل كثير من المكلا فحسب، بل من جميع نواحي حضرموت الساحل، وفي تعزيز تماسك العصبة اليافعية في حضرموت وفي مهجرهم بالهند، حيث بدأ المهاجرون من يافع في الهند بتقديم المعونات المادية، والإمدادات العسكرية للإمارة الكسادية للحفاظ على الوجود اليافعي في حضرموت، كما شكل الانتصار الكسادي على القوات الكثيرية في معركة (البقرين) دافعاً قوياً للقوى اليافعية لاستعادة مدينة الشحر من آل كثير للانفراد بالحكم في حضرموت الساحل، ولم

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٢.

تقف هذه القوى عند هذه الحدود، بل سعت للاستيلاء على حضرموت الداخل والقضاء على الدولة الكثيرية فيها وتوحيد حضرموت كلها تحت السلطة اليافعية.

أ) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) لانتزاع مدينة الشحر وإنهاء الوجود الكثيري فيها:

عمقت نتائج معركة (البقرين) من تماسك الجبهة اليافعية وتوحدها لمواجهة الأخطار التي تهدد وجودها في حضرموت، كما ساهم هذا الانتصار في تقارب القعيطي مع الكسادي وتكوين التحالف الكسادي - القعيطي لاستعادة مدينة الشحر من أيدي آل كثير وطردهم من حضرموت الساحل.

بدأت التحضيرات الأولية لشن الهجوم على مدينة الشحر في اجتماع عقده وجهاء يافع المجندون في نظام حيدر أباد في الهند عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م بزعامة أبناء عمر بن عوض القعيطي، ويبدو أن انعقاد هذا الاجتماع تزامن مع فشل آل كثير في الاستيلاء على مدينة المكلا، وفيه تم الاتفاق على طرد آل كثير من مدينة الشحر ومحاربتهم في حضرموت، ولتنفيذ هذه المهمة كلفوا حسين بن صالح المصلي اليافعي بالسفر إلى حضرموت لنقل ذلك القرار للنقيب صلاح بن محمد الكسادي وليخبره بقدوم أبناء الجمعدار عمر بن عوض القعيطي إلى المكلا لزيارة النقيب الكسادي وليتدارسوا معه خطة انتزاع مدينة الشحر من آل كثير[١]، وكان الكسادي يتوجس خيفة من قدوم قوة يافعية كبيرة

(١) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٩٧.

موالية للجمعدار القعيطي إلى مدينة المكلا، ولكنه لا يستطيع أن يرفض هذه المساعدة؛ لأنه بحاجة ماسة لها في ظل وجود الخطر الكثيري بجوار إمارته وتهديداته المستمرة لها، وكان يرى أن التحالف مع القعيطي سوف يساعده في التخلص من الأطماع الكثيرية، ولكنه قد يعرض إمارته للسيطرة القعيطية إذا ما تطلع القعيطي إلى ذلك، كما أنه لم يكن بمقدور النقيب الكسادي مواجهة القوة الكثيرية لوحده لا سيما وأن القوى الخارجية المتواجدة في المنطقة لن توفر له المساعدات اللازمة في هذا الشأن إذا ما طلب منه ذلك، فالدولة العثمانية كانت حليفاً تاريخياً مهماً للكثيري، كما أنه لا يمكن له الاعتماد على بريطانيا؛ لأنها لم تقدم المساعدة لحليفها ابن بريك في صراعه مع الكثيري، كل هذه الأسباب فرضت عليه قبول العرض القعيطي، ولا سيما بعد سيطرة القعيطي على مدينة شبام وظهوره قوة لا يستهان بها في حضرموت[١].

بعث النقيب صلاح بن محمد الكسادي في الفاتح من شهر شعبان عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م رسالة[٢] إلى زعماء الأسرة القعيطية في حيدر أباد بالهند نقلها لهم المقدم جابر بن سعيد بن علي، ويبدو أنها كانت رداً على رسالة تلقاها النقيب الكسادي من القعيطي بحيدر أباد بتاريخ ٢٧ رجب عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م مفادها أنهم قد أمروا يافع في حضرموت الداخل بالتحرك إلى مدينة المكلا عندما بلغهم نبأ سقوط

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٧٥.
(٢) انظر الملحق رقم (١) نص الرسالة التي بعث بها النقيب الكسادي إلى القعيطي، ص٤١٣.

مدينة الشحر بيد الكثيري، وذلك استجابة لطلب من الأمير علي بن ناجي بن بريك من ناحية، وتلبية لطلب اليافعيين في حضرموت الداخل من ناحية ثانية، وقد تضمنت رسالة النقيب الكسادي أخبار معركتي الحرشيات والبقرين، وكان الجمعدار عوض بن عمر القعيطي يتابع تطورات الأحداث السياسية في حضرموت من دون أن يتدخل فيها، وينتظر الفرصة المواتية لتحقيق ما يصبو إليه، وقد جاءت تلك الفرصة عندما استنجد به النقيب الكسادي وضمن عدم تدخل بريطانيا في ذلك.

لم يكن التدخل القعيطي في هذا الصراع لإنقاذ الإمارة الكسادية فحسب، وإنما لخوف القعيطي من ازدياد نفوذ الدولة الكثيرية في حضرموت بعد سيطرتها على مدينة الشحر فتطرده من مدينة شبام مستقبلاً، كما ألقى الصراع القبلي والسياسي الذي كان قائماً حينذاك في حيدر أباد بين الجمعدار عوض بن عمر القعيطي وبين السلطان غالب بن محسن الكثيري أيضاً بظلاله على كل هذه الأحداث من أجل تحقيق آمال وطموحات القعيطيين في تأسيس دولة لهم في حضرموت تشمل أجزاء كبيرة منها بما في ذلك حضرموت الساحل[١].

بدأ تدارس وإعداد خطة الاستيلاء على مدينة الشحر في حيدر أباد الدكن بالهند، وكان المقترح المطروح هو أن تتكون القوة المهاجمة لمدينة الشحر من حوالي (ثلاثة آلاف جندي) بالتصنيف الآتي:

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣٤ - ٣٧. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٧٧، ٧٨.

١- خمسمائة جندي من الرويلة[١] الأفغان المسرحين من جيش نظام حيدر أباد الدكن بالهند.
٢- مائتا جندي من يافع المسرحين من جيش نظام حيدر أباد الدكن بالهند.
٣- مائتا جندي من يافع التلد والمماليك[٢] في حضرموت الداخل.
٤- مائتا جندي من المماليك الكسادية.
٥- أربعمائة جندي من يافع التابعين للجيش الكسادي.
٦- ألف وخمسمائة جندي من جبل يافع.

وبأن يكون المقترح قابلاً للتعديل حسبما تقتضيه المصلحة العامة[٣].

واجهت عملية تجهيز الحملة اليافعية على مدينة الشحر بعض

---

(١) الرويلة: تحريف حضرمي لكلمة (Rohillay) وهي اسم قبيلة أفغانية مسلمة تسكن بالقرب من الحدود الشمالية للهند، وكان حكام الهند المسلمون يجندون أعداداً من هذه القبيلة في جيوشهم لإخضاع رعاياهم الهندوسيين، وهؤلاء كانوا قوة مدربة على استعمال سلاح المدفعية والقتال المنظم. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣٧، ٣٨.

(٢) المماليك: عرفت حضرموت المماليك والرقيق الأسود المجلوب من شرق إفريقيا منذ زمن طويل، وقد أكثر سلاطين آل كثير منهم، وتبعهم في ذلك الحكام اليافعيون في حضرموت ليكونوا عنصراً مهماً في قواتهم، ويقال لهؤلاء الرقيق أحياناً الحاشية. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٠.
بامطرف: في سبيل الحكم المرجع السابق، ص٣٩. عكاشة: المرجع نفسه، ص٧٩.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص٣٩. عكاشة: ، المرجع نفسه، ص٧٩.

الصعوبات، ولكن الجمعدار عوض بن عمر القعيطي نجح في تذليلها، وفي الاستفادة من الجنود المسرحين من جيش نظام حيدر أباد مستغلاً وجود أخيه صالح بن عمر القعيطي في منصب مدير التعيينات والتسريحات العسكرية في جيش نظام حيدر أباد، حيث قام بتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، ومن أجل تجاوز مشكلة ترحيل الجنود الأفغان قام باستئجار السفن التي نقلتهم إلى ميناء عدن في شكل مجموعات صغيرة تحت مبرر تشغيلهم في أعمال مدنية بمدينة عدن، وقام بتوفير الأموال اللازمة لتسهيل طريقهم إليها بسبب عدم قدرة الكسادي على تحمل تلك النفقات التي تفوق إمكانيات الإمارة الكسادية[١] في تلك الفترة[٢].

وفي ظل تزايد الاهتمام البريطاني بالصراع اليافعي - الكثيري في حضرموت سهلت الحكومة البريطانية في الهند للقعيطي إجراءات نقل الجنود من الهند إلى حضرموت وزودته بالكثير من الأسلحة والعتاد من ترسانتها في عدن[٣][٤]، وتحمل الجمعدار القعيطي كل الأعباء المالية لهذه المهمة دون أن يقدم الكسادي شيئاً من المال في ذلك لتخوف

(١) كان مجمل إيرادات الإمارة الكسادية السنوي من المكلا وبروم ودوعن لا يزيد في تلك الفترة عن (اثنين وسبعين ألف) ريال، ينفق الجزء الأكبر منه على الجند، ويتقاضى النقيب الكسادي جزءاً منه عيناً لا نقداً .عكاشة: قيام السلطنة القعيطية و التغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣٧-٤٠.

(٣) كانت عدن حينذاك تابعة إدارياً لولاية بومباي البريطانية.

(٤) بن دغر: أحمد عبيد، حضرموت والاستعمار البريطاني ١٩٣٧- ١٩٦٧م، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٤.

القعيطي من أن يكون الجانب المالي سبباً للفرقة والاختلاف بينهما فتفشل بذلك خطته التي رسمها في الهند قبل مناقشتها مع النقيب الكسادي ولكنه بالمقابل فرض شرطين مهمين على النقيب الكسادي يضمنان له تحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية في حضرموت أولهما أن تصبح مدينة الشحر ملكاً خالصاً للقعيطي إذا ما نجحت الحملة المشتركة في الاستيلاء عليها، وثانيهما أن يدفع الكسادي حصته من النفقات المماثلة للحصة التي سيتحملها القعيطي على أن يقوم الكسادي بتسديدها على شكل أقساط يتم الاتفاق عليها بينهما[١].

ومن أجل تنفيذ هذه الخطة وتحقيق الأطماع القعيطية فكر الجمعدار القعيطي في إقناع النقيب الكسادي بضرورة توسيع نطاق الحملة العسكرية لتشمل حضرموت الداخل، وبأن تكون مكاسبها مناصفة بينهما، مع تطمين الكسادي وإغرائه بالمكاسب للموافقة على ذلك، بأن يتعهد الجمعدار القعيطي بتقسيط ديونه التي على النقيب صلاح سواء نجحت هذه الحملة أو فشلت، ولهذا الغرض قام القعيطي باستشارة المحامي «لال راتنجي» الهندوكي في مضمون هذه الخطة فنصحه بالاعتماد على نفسه قدر الإمكان في تنفيذها[٢].

وباكتمال شروط تنفيذ خطة الاستيلاء على مدينة الشحر بدأ الإعداد لتنفيذها على أرض الواقع ففي ٢٣ رمضان ١٢٨٣هـ/ ٧ فبراير ١٨٦٦م وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي إلى مدينة المكلا

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٤١. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨١.

لمناقشة تفاصيلها مع النقيب صلاح الكسادي، وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر عقد مقادمة يافع والمماليك الموجودين في مدينة المكلا اجتماعاً بدار الإمارة الكسادية ناقشوا فيه موضوع القضاء على الخطر الكثيري الذي يهدد الوجود اليافعي في حضرموت، وبعد الاجتماع عقد الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي مفاوضات سرية أسفرت عن إبرام تحالف بينهما كانت أهم بنوده هي:

١- أن يكون النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي يداً واحدة في مواجهة أعدائهما.
٢- أن يشترك النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي في حملة عسكرية لانتزاع مدينة الشحر من آل كثير بعدها يتم توجيه حملة عسكرية أخرى مشتركة للقضاء على الوجود الكثيري السياسي في حضرموت الداخل.
٣- أن تكون تكاليف الحرب على آل كثير مناصفة بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، وبأن يدفع كل منهما مبلغاً وقدره (خمسون ألف ريال).
٤- أن تكون مدينة الشحر ومنطقة شرمة من أملاك الجمعدار القعيطي إذا ما نجحت الحملة العسكرية في الاستيلاء عليهما، وإذا ما تم الاستيلاء على مدينة سيئون والمناطق التابعة لها في حضرموت الداخل فيتم تقسيمها بين الطرفين بالتساوي.
٥- أن يرافق النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي الحملة العسكرية على مدينة الشحر، وأن يكون النقيب الكسادي قائداً لحملة حضرموت الداخل ويرافقه الجمعدار القعيطي.

٦- يتعهد الطرفان بعدم مزاولة كل طرف منهما أي عمل يضر بالطرف الآخر.
٧- إعفاء سفن الأسرة القعيطية التي ترسو في الموانئ الكسادية من الرسوم الجمركية.
٨- إلغاء الديون النقدية التي في ذمة النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي للقعيطي مساعدة منه للنقيب الكسادي.
٩- يبدأ العمل بذلك في شهر شوال عام ١٢٨٣هـ/ ١٤ فبراير ١٨٦٦م[١].

من النظرة الدقيقة والفاحصة لبنود هذا التحالف يتضح للباحث أن النقيب الكسادي كان قد اضطر لقبول هذه البنود والتوقيع عليها بعد المحاولة التي قام بها آل كثير للاستيلاء على مدينة المكلا؛ ولأن جل اهتمامه وتفكيره كان ينصب أولاً في إبعاد الخطر الكثيري عن إمارته بأي ثمن لا سيما وأنه شاهد بأم عينيه زوال الإمارة البريكية، فضلاً عن أنه كان لا يرى في ذلك الوقت خطراً من حليفه اليافعي القادم من الهند على إمارته الكسادية.

ويبدو أن النقيب الكسادي قد انخدع أو أساء التقدير في ذلك، ويعتبر التحالف مع القعيطي بالنسبة للكسادي أهون الشرَّين، فقد كان القعيطي يستهدف من بنود هذا التحالف إضعاف حليفه الكسادي واستنزاف موارده الاقتصادية عندما ربط الاستيلاء على مدينة الشحر وطرد آل كثير منها بمحاربة الدولة الكثيرية في عقر دارها مدينة سيئون، كما أن المساعدة بإلغاء ديون النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي

(١) انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (٢)، ص٤١٦.

كانت خدعة أخرى أراد بها القعيطي إغراء وتطمين النقيب الكسادي وإبراز حسن النوايا القعيطية للإمارة الكسادية.

وفي رأي الباحث يعد الجمعدار القعيطي هو المستفيد الأكبر من هذا التحالف؛ لأنه يحقق له أهدافه وطموحاته المرسومة سلفاً في السيطرة على مدينة الشحر ومنطقة شرمة، وتوسيع حدود دولته المحصورة في مدينتي شبام والقطن بحضرموت الداخل إلى حضرموت الساحل، ويحصل على منفذ بحري مهم يستطيع من خلاله استيراد الإمدادات الغذائية والعسكرية دون ضرائب أو رسوم، فضلاً عن أن السيطرة القعيطية على ميناء الشحر ستضعف الدولة الكثيرية في حضرموت الداخل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بفقدانها الكثير من عائداتها الاقتصادية، كما سيساعد ذلك بالطبع القوى اليافعية على فرض حصار اقتصادي على الدولة الكثيرية التي تعتبر منافساً قوياً للجمعدار القعيطي في حضرموت الداخل وتقف عائقاً أمامه لتحقيق طموحاته التوسعية فيها.

وبإبرام هذا التحالف نجح القعيطي في توحيد الجبهة اليافعية في حضرموت وضمن عدم معارضتها له في الاستيلاء على جزء مهم من حضرموت الساحل، ويبدو أن الجمعدار القعيطي قد تعمد وضع هذه الشروط المالية الكبيرة لمعرفته بعدم قدرة الإمارة الكسادية على الوفاء بتلك الالتزامات المالية لما تعانيه من ضعف اقتصادي وعسكري بسبب حروبها وصراعاتها مع القوى السياسية الأخرى في حضرموت والتي كلفتها الكثير من الأموال والرجال.

بدأ التنفيذ الفعلي للخطة العسكرية على أرض الواقع بوصول القوة

والمعدات الحربية إلى مدينة المكلا وبروم من عدن ومن ميناء شقرة في أبين، كما وصلت في نفس الوقت إلى المكلا من القطن قوة قعيطية بقيادة المقدم عمر بن عوض القعيطي والمقدم يسر بن مرسال المحرق، وكان عدد أفراد هذه القوة (مائتين) من يافع في القطن، و(ثلاثمائة) من أحلافهم[١]، ووصل إلى المكلا في نفس الوقت من دوعن النقيب مجحم بن علي الكسادي على رأس فرقة عسكرية قوامها (مائة وخمسون) جندياً، وللتمويه على هذه الخطة من الانكشاف نشر الحليفان الإشاعات بأن القوة العسكرية الجديدة القادمة من الخارج ستذهب إلى مدينة شبام، وأن القوة القادمة إلى مدينة المكلا من القطن جاءت بقصد الترحيب بالجمعدار عوض القعيطي ولمرافقة القوة القادمة من الخارج إلى حضرموت الداخل، وإمعاناً في التمويه والتضليل على آل كثير أرسل النقيب صلاح الكسادي مبعوثاً إلى المقدم محسن بن حيدرة الناخبي قائد حامية دوعن يأمره بتقديم التسهيلات للقوات القعيطية القادمة من المكلا عند مرورها بوادي دوعن في طريقها إلى مدينة شبام، وللتضليل أيضاً اتفق النقيب الكسادي مع بعض البدو وأصحاب الجمال من العوابثة وغيرهم من أفخاذ سيبان على نقل المعدات العسكرية إلى حضرموت الداخل ودفع لبعضهم الأجرة مقدماً، وبأنه سوف يشعرهم في وقت لاحق بموعد إحضار الجمال المطلوبة إلى المكلا لذلك الغرض[٢].

ومن أجل الهجوم على الشحر نشروا في البداية إشاعات أخرى

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢١٧، ٢١٨.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٦.

عن عزم يافع على مهاجمة سيئون بقصد تهيئة الظروف لشن الهجوم على مدينة الشحر ومفاجأة القوات الكثيرية فيها بذلك، كما بثوا أيضاً إشاعات أخرى عن وجود مساعي لعقد صلح مرتقب بين النقيب الكسادي والدولة الكثيرية سيقوم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي فيه بدور الوسيط[١].

كانت العيون الكثيرية في المكلا تراقب وترصد كل ما يدور في مدينة المكلا وتنقل كل هذه الإشاعات إلى السلطان غالب بن محسن الكثيري في الشحر الذي بدأ في اتخاذ الحيطة والحذر تحسباً لأي هجوم يافعي مباغت على المدينة، كما قام أيضاً بعدد من الإجراءات الاحترازية للدفاع عن مدينة الشحر وهي:

١- إعلان التعبئة العامة في مدينة الشحر لصد أي هجوم يافعي مفاجئ عليها مع إبقاء جزء من قواته في مدينة سيئون لمواجهة أي هجوم محتمل عليها .
٢- استقدم بضع مئات من قبيلة الحموم إلى مدينة الشحر للدفاع عنها .
٣- توزيع قواته العسكرية إلى فرق في نواحٍ مختلفة من مدينة الشحر حيث وضع الشنافر في مسيال وادي (سمعون)[٢] لحراسة آبار الشرب للمدينة[٣]، كما وضع قوة عسكرية في (الخور) لمنع أي

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٦.
(٢) يقع مسيال وادي سمعون خارج مدينة الشحر إلى الغرب منها، ويخترق الوادي المدينة إلى البحر، وتقع فيه الآبار المخصصة لمياه الشرب. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص ١٦٢.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، ص ٤٦. اليزيدي: المرجع السابق، ص ١٦١، ١٦٢.

تسلل إلى مدينة الشحر من جهتها الغربية، وكان مهمة المقاتلين الشحابلة هي حراسة مرتفعات مشراف مدينة الشحر، في حين رابطت قوة عسكرية أخرى في قرية (دفيقة).

٤- إقامة بعض الاستحكامات العسكرية في مواضع متفرقة من سور مدينة الشحر القديم[١].

٥- اتخاذ حصن بن عياش[٢] مقراً عاماً للقيادة الكثيرية، ولتأمين الاتصال بين ساحات المدينة والمواقع العسكرية المختلفة، تم تعيين مجموعة من الفرسان للقيام بنقل المعلومات والتعليمات من القيادة إلى المراكز العسكرية المختلفة.

٦- إقامة عدد من نقاط الحراسة في مواقع استراتيجية على (كوم الرملة)[٣] و(قارة البيحاني)[٤] والطرف الشرقي لضاحية المجرف.

٧- احتجاز المهاجرين الحضارم العائدين من إندونيسيا ومعظمهم من قبيلة آل تميم حلفاء السلطان القعيطي لكي لا يدعموه في الحرب[٥].

---

(١) سور الشحر القديم: يمتد من شمال المدينة في شبه زاوية منفرجة تبدأ منه بمحاذاة مسجد (باهارون) وينتهي على مشارف الهضبة الشرقية لمسيال وادي سمعون الذي يخترق المدينة. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٧.

(٢) حصن بن عياش: حصن قديم لابن عياش اليافعي، وعندما أقام آل بن بريك إمارتهم في مدينة الشحر، أنشأ الأمير علي بن ناجي الأول عام ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م حصناً على أنقاض حصن بن عياش في نفس العام. بامطرف: المرجع نفسه، ص٢٥.

(٣) الكوم: الكثبان الرملية التي تقع عليها حارة الرملة بمدينة الشحر.

(٤) البيحاني: حصن قديم للبيحاني اليافعي، ويقع في حارة القرية بمدينة الشحر.

(٥) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٦، ٤٧. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٦٢.

وبالرغم من كل التحركات والاستعدادات العسكرية للقوات الكسادية والقعيطية فقد ظل معرفة الهدف الحقيقي من هذه الحملة محصوراً في عدد قليل من القادة الذين يثق بهم النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي حتى حان موعد مغادرتها إلى مدينة الشحر في ١٤ ذي الحجة عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م حيث غادرتها تحت جنح الظلام[١].

ولكي لا تتسرب أي معلومات عن القوات التي ستغادر مدينة المكلا عن طريق البحر إلى الحامي[٢]، فرض القعيطي حصاراً بحرياً على ميناء (خلف) الذي يقع شرق مدينة المكلا، والذي يبعد عن مينائها مسافة كيلو مترين فقط، كانت مهمة القوة المتجهة إلى الحامي هي التصدي لبدو الحموم لمنعهم من الانضمام إلى القوات الكثيرية في الدفاع عن مدينة الشحر[٣]، وفي ما يتعلق بالقوة البرية الرئيسة فقد اتجهت إلى (زغفة)[٤]، ومنها تحركت في اتجاهين فقد قامت قوة منها بحركة التفافية باتجاه قرية (شكلنـزة)[٥] في الشمال الشرقي لعزل مدينة الشحر وقطع اتصالاتها بحضرموت الداخل، بينما تحركت القوة الثانية في اتجاه الساحل حيث انقسمت عند مشراف المدينة إلى قسمين، اتجه القسم الأول منها إلى الشرق في خط مستقيم، في حين اتجه

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٥.
(٢) تقع على مسافة عشرين ميلاً شرقي مدينة الشحر، وتمتاز بالمياه المعدنية الحارة ومن هنا جاءت التسمية.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٥.
(٤) زغفة: قرية تقع غرب مدينة الشحر، وتبعد عنها مسافة ١٠ أميال.
(٥) شكلنـزة: يطلق هذا الاسم على قرية (الحوة)، وتبعد عن مدينة الشحر بحوالي ١٠ أميال تقريباً إلى الغرب.

الآخر وهو الأكبر اتجاه الشمال لمهاجمة المدينة من الجهة الشمالية الغربية، وكان على رأس هذا القسم النقيب صلاح الكسادي، والجمعدار عوض القعيطي، والنقيب مجحم بن علي الكسادي، والمقدم خيرالله بن رزق الكسادي[١][٢].

عندما علم السلطان غالب بن محسن الكثيري بالتحركات اليافعية وعزمهم على مهاجمة مدينة الشحر، أرسل قافلة عسكرية محملة بالمؤن والذخائر لتعزيز القوات الكثيرية في مدينة الشحر، إلا أن القوات اليافعية بقيادة حسين بن صالح المصلي اعترضتها وهاجمتها في قرية (رشنيت) القريبة من مدينة الشحر، وكانت خسائر آل كثير في هذه المعركة ستة عشر رجلاً بين قتيل وأسير، بينما فقدت يافع فيها أربعة من جنودها فقط[٣].

هاجمت القوات الكسادية والقعيطية مدينة الشحر في فجر يوم ١٩ ذي الحجة عام ١٢٨٣هـ/مايو ١٨٦٦م من كل الاتجاهات، ونزلت فيها أيضاً قوات من البحر، وكان القتال بينهما ضارياً استماتت فيه القوات الكثيرية للدفاع عن مدينة الشحر، وبالمقابل كان إصرار التحالف الكسادي - القعيطي على انتزاعها من الكثيري قوياً، واستمرت المعركة يومين، وانتهت بهزيمة القوات الكثيرية وعودة

(١) انظر إلى الخريطة التوضيحية للزحف العسكري الكسادي - القعيطي على مدينة الشحر في الملحق رقم (١٨) ص٤٤٦.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٨.
(٣) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٦. البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٣٠.

السلطان غالب بن محسن الكثيري بفلول قواته إلى حضرموت الداخل[١]، وبذلك استعادت يافع مدينة الشحر[٢]، وحاقت الهزيمة بالقوات الكثيرية للأسباب الآتية:

١- تباطؤ آل كثير في الاستجابة لنداءات السلطان غالب بن محسن الكثيري بإرسال النجدات العسكرية إلى مدينة الشحر.
٢- انتشار الخوف والهلع في صفوف الجيش الكثيري حيث ترك بعض الجنود مواقعهم وما حولها حتى أصبح السلطان غالب وحيداً في المعركة مع عدد قليل من مماليكه ومواليه.
٣- فرار البدو من المعركة عند بدايتها، وكانوا يشكلون غالبية الجيش الكثيري.
٤- تفوق القوات الكسادية والقعيطية على القوات الكثيرية من حيث العدد والعتاد والتنظيم.

---

(١) وردت روايتان حول خروج السلطان غالب بن محسن إلى حضرموت الداخل، الرواية الأولى لابن عبيداللاه السقاف وأشار فيها إلى أن السلطان غالب بن محسن رفض مغادرة مدينة الشحر، ولكن صهره محمد بن عزان بن عبدات ومن أطاعه من عبيد الدولة حملوا السلطان على ظهورهم وهربوا به. بضائع التابوت: المصدر السابق، ج٣، ص٢٢. وأما الرواية الأخرى فقد أوردها البكري الذي ذكر أن السلطان غالب بن محسن الكثيري خرج متنكراً في زي امرأة مع النساء والأطفال، وأن يافع أطلقت سراح الذين اختبئوا في دار باجمّال في دفيقة وفيهم عبود بن سالم الكثيري وعادوا مكرمين إلى حضرموت الداخل، ويبدو للباحث أن الرواية الأولى هي الأقرب إلى الصواب لما للبكري من ميول يافعية. البكري: المرجع السابق، ص١٣١.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٢٥٦ - ٢٦٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٥.

٥- عدم انصياع آل كثير لآراء العلماء والوجهاء، وميلهم إلى آراء الشباب الذين تنقصهم الخبرة بالحروب وخدعها وتكتيكاتها[١].

ويرى الباحث أن أسباب نجاح هذه الحملة العسكرية توفرت لها قبل تحركها من مدينة المكلا من خلال الإعداد المتقن لها، ولكن السبب الرئيسي لنجاحها في تحقيق أهدافها هو وحدة الجبهة اليافعية وتماسكها وعزمها وتصميمها على طرد آل كثير من الشحر، وقيامها بتوفير المقاتلين المدربين على الحروب وتزويدهم بالذخيرة والأسلحة الحديثة وإنفاق الأموال عليها، وخضوعها لقيادة عسكرية خبيرة بالحروب والمعارك العسكرية حيث يتضح ذلك من خلال اتباع أسلوب التمويه على أهداف الحملة، وتوزيع القوات المشاركة في الهجوم على مدينة الشحر، وحنكة الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في قيادة تلك الحملة العسكرية حيث اعتبر معركة الشحر معركة مصيرية للوجود اليافعي في حضرموت لما تتمتع به هذه المدينة من مزايا تجارية وموارد مالية ستوفر رافداً أساسياً للدولة القعيطية، فضلاً أن الجمعدار القعيطي كان يعتبر تلك المعركة جزءاً من الصراع والتنافس الذي بدأ بين السلطان غالب بن محسن الكثيري والجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الهند ثم امتد إلى حضرموت، ولعل من أهم الأسباب لنجاح التحالف الكسادي - القعيطي في انتزاع مدينة الشحر من الكثيري كان استبسال الكساديين في القتال لإبعاد الخطر الكثيري عن إمارتهم.

وبعد الاستيلاء على الشحر عقد الجمعدار عوض بن عمر القعيطي

---

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٢٥٧، ٢٥٨.

والنقيب صلاح بن محمد الكسادي اجتماعاً في قصر (ناصر)[١] بمدينة الشحر بحضور قادة الوحدات العسكرية ومشاركة بعض الأفراد من أسرة آل بن بريك[٢]، وفيه تم التأكيد بأن مدينة الشحر قد أصبحت ملكاً من أملاك الجمعدار عوض بن عمر القعيطي، وكان ذلك في ٢٨ محرم ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، وبعد ذلك غادر النقيب صلاح بن محمد الكسادي بقواته مدينة الشحر عائداً إلى إمارته في المكلا[٣]

ب) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) للسيطرة على مدينتي سيئون وتريم:

بعد استيلاء الكسادي والقعيطي على مدينة الشحر آلت المدينة للقعيطي وأصبحت ملكاً من أملاكه ومقراً لحكمه، وقبل تثبيت أقدامه فيها غادرها إلى مدينة المكلا حيث وصلها في جمادى الأولى عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م وبرفقته جماعة من مقادمة يافع، وفي مدينة المكلا عقد الحليفان الكسادي والقعيطي اجتماعاً حضره من الجانب الكسادي الأمير عمر بن صلاح ولي عهد النقيب، والوزير سليمان بن عوض بن شرف، والشيخ سالم بن عمر بن قيسان كاتب النقيب الخاص، في حين حضره من الجانب القعيطي الأمير محمد بن عمر القعيطي،

(١) حصن (ناصر) بناه الأمير ناصر بن ناجي بن عمر بن بريك في مدينة الشحر، وسمي باسمه، ثم جعله القعيطيون مقراً لحكمهم بعد انتزاعها من آل كثير.

(٢) هؤلاء الأفراد ظلوا في مدينة الشحر بعد سيطرة آل كثير عليها عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٥٢.

(٣) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٦٦، ٦٧. بامطرف، المرجع نفسه، ص٥٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٦.

والمقدم سالم بن علي بن هرهرة، حيث استمر الاجتماع لعدة أيام تم خلالها مناقشة نتائج الحملة على مدينة الشحر، وتفاصيل الحملة العسكرية التي تقرر القيام بها إلى مدينتي سيئون وتريم[١]، وتوصل الاجتماع إلى توقيع اتفاقية جديدة بينهما في ٦ جمادى الأولى عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م نصت بنودها على الآتي:

١- القيام بحملة عسكرية مشتركة بقيادة النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي على مدينتي سيئون وتريم في حضرموت الداخل.
٢- أن تكون تكاليف هذه الحملة (مائة وعشرين ألف) ريال مناصفة بينهما.
٣- في حالة عدم مقدرة النقيب صلاح بن محمد الكسادي على دفع النصف من تكاليف الحملة يبقى ذلك ديناً عليه يسدده أقساطاً سنوية بمبلغ (ألفي) ريال في السنة بعد انتهاء الحملة العسكرية على حضرموت الداخل.
٤- في حالة حصول قوات التحالف الكسادي - القعيطي على مساعدات مالية من أي جهة أخرى تضم لصالح الطرفين المتحالفين، ثم تخصم من مجموع (المائة والعشرين ألف) ريال[٢] التي هي تكاليف هذه الحرب.

جاءت هذه الاتفاقية تأكيداً للاتفاقية السابقة التي وقعها الطرفان

---

(١) عكاشة: قسم السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ٨٦. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٥.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ٥٢، ٥٣.

الكسادي والقعيطي في ٢٤ رمضان عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م، والتي نصت على ضرورة إرسال حملة عسكرية مشتركة إلى حضرموت الداخل، ولكن الاتفاقية الجديدة ألزمت الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بالاشتراك في قيادة الحملة، وقد جاء هذا التعديل لغرض رفع معنويات الجند المشاركين في الحملة العسكرية على حضرموت الداخل، كما أن وجود الجمعدار القعيطي إلى جانب حليفه النقيب الكسادي سيساعد في حسم وإنجاز الكثير من الأمور التي قد تحتاج إلى البت السريع فيها سواء أثناء تقدم الحملة أو أثناء القتال[١]، وبعد إبرام هذه الاتفاقية عاد الجمعدار القعيطي إلى مدينة الشحر، وبقي الأمير محمد بن عمر القعيطي في مدينة المكلا لبعض الوقت ثم غادرها إلى مدينة القطن[٢].

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية إدراكاً من الحليفين اليافعيين بأن الخطر الكثيري لا يزال يشكل تهديداً للوجود اليافعي في حضرموت، وأن آل كثير لن يألوا جهداً أو فرصة لاستعادة مدينة الشحر، ولن يثنيهم انكسارهم أمام التحالف الكسادي - القعيطي عن ذلك لما لهذه المدينة من أهمية استراتيجية للدولة الكثيرية، فضلاً عن أنها كانت المنفذ البحري الوحيد لها، كما أن انفراد الجمعدار القعيطي بالسيطرة على مدينة الشحر وتوسيع حدود دولته يشكل تهديداً خطيراً للدولة الكثيرية في حضرموت الداخل.

وقد صدقت توقعات التحالف الكسادي- القعيطي في شهر رجب

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٦.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٦.

عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م عندما هاجمت القوات الكثيرية مدينة الشحر، واستولت على أجزاء منها، إلا أن صمود القعيطيين ودفاعهم القوي عنها أحبط ذلك الهجوم عليها[١]، وبهذا الفشل عادت القوات الكثيرية مدحورة إلى مدينة سيئون، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تحدد وقتاً لتنفيذ الحملة الكسادية القعيطية المشتركة على مدينتي سيئون وتريم، إلا أن هذه المحاولة الكثيرية الفاشلة للاستيلاء على مدينة الشحر عجلت تنفيذ هذه الحملة، وكان الجمعدار عوض بن عمر القعيطي أكثر تلهفاً من الكسادي في ذلك مدفوعاً بالأسباب الآتية:

١- رغبة الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في القيام بشن حرب وقائية ضد آل كثير في حضرموت الداخل لتدمير إمكانياتهم المادية والعسكرية وشل حركتهم حتى لا يتجرأوا على مهاجمة مدينة الشحر مرةً أخرى.

٢- شعور الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بالتفوق العسكري على آل كثير بعد نجاحه في صد الحملة الكثيرية الأخيرة على مدينة الشحر.

٣- تشجيع مقادمة يافع للجمعدار عوض بن عمر القعيطي في إرسال حملة عسكرية للقضاء على الدولة الكثيرية في مدينة سيئون.

٤- تخوف الجمعدار عوض بن عمر القعيطي من قيام الكثيري بشن هجوم انتقامي على أملاكه في حضرموت الداخل.

٥- أن الحملة على مدينة سيئون كانت جزءاً من السياسة التوسعية

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٥٤ - ٥٨.

للجمعدار القعيطي لتحقيق أحلامه التي كانت تراوده في حيدر أباد، وتراود أفراد أسرته في مدينتي القطن وشبام في توحيد حضرموت كلها تحت سلطته[١].

٦- رغبة الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في إضعاف حليفه النقيب صلاح بن محمد الكسادي في حضرموت الساحل بإشراكه في هذه الحرب لكي لا تسمح له إمكانياته العسكرية والمادية بالوقوف أمام الأطماع القعيطية في الممتلكات الكسادية مستقبلاً.

وفي خضم نشوة الانتصار انساق الجمعدار عوض بن عمر القعيطي وراء رغباته وأهوائه دون تقييم صحيح للظروف والأوضاع، فقد غابت عن تفكيره بعض الأمور والصعوبات التي ينبغي عليه تذليلها ليضمن نجاح الحملة قبل البدء في تنفيذها؛ منها طول المسافة، وصعوبة الإمداد والتموين، وضعف وسائل النقل، كما أن الجيش الذي سيتحرك من مدينة الشحر لمهاجمة مدينة تريم سوف يمر بعقبة (العرشة)، وهي أراضٍ تقطنها قبيلة الحموم التي تدين بالولاء للكثيري، وتكن العداء الشديد للجمعدار القعيطي[٢]، فضلاً عن وجود العداء والتنافس بين أفخاذ يافع الضبي ويافع الموسطة في مدينتي

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٦. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٨، ٨٩.

(٢) وقفت قبيلة الحموم إلى جانب آل كثير طيلة صراعهم مع يافع، واشتركت معهم في محاولتهم للسيطرة على مدينة الشحر عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، وقتل فيها أفراد من أبرز رجالهم منهم عوض بن سالمين بن حسن بن مجنح العليي، ابن مقدم (بيت علي) من الحموم، وهو الأب الأكبر لكافة البطون الحمومية. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٥٩.

الشحر وشبام، وقد ظهرت هذه المشكلات بوضوح عند توزيع المناصب والمسئوليات والعطاءات الشهرية[١]

أما النقيب الكسادي فقد كانت وجهة نظره مغايرة تماماً لوجهة النظر القعيطية فيما يتعلق بإرسال الحملة العسكرية إلى مدينة سيئون، فقد كان النقيب الكسادي يحبذ التريّث وعدم التعجل في إرسال هذه الحملة، ويعتبر التعجل بها مغامرة عسكرية خاسرة، ويبدو أن النقيب الكسادي اتخذ هذا الموقف؛ لأن جزءًا كبيراً من قواته كانت موجودة في وادي دوعن بسبب توتر علاقاته مع المشايخ آل العمودي وقبيلتي القثم والخامعة[٢]، ثم إن توزيع ما تبقى من قواته بين مدينة المكلا وحضرموت الداخل لن يفيد شيئاً مبدياً أيضاً رغبته في الاحتفاظ بقواته في مدينة المكلا للدفاع عنها[٣]، وكان يرى أيضاً بأن السيطرة على مدينتي سيئون وتريم تتطلب منه قوة عسكرية في المناطق التي سيحصل عليها بموجب تلك الاتفاقية وهو أمر لا طاقة له به[٤].

وكانت وجهة النظر الكسادية تحبذ التريث في الأمر؛ لأنها ترى آل كثير قوة لا يستهان بها، ولا سيما وأن أحداث المعركة سوف تدور على أرضهم، وفي عقر دارهم، وأمام أطفالهم ونسائهم، مما سيدفعهم إلى الاستماتة في القتال دفاعاً عن أعراضهم وأموالهم، كما أنهم أكثر

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٧.
(٢) لقد سبقت الإشارة إلى توتر العلاقات الكسادية - العمودية في تناول علاقة الإمارة الكسادية بمشيخة آل العمودي في وادي دوعن، ص١٠٩
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٦٠.
(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٨٩.

معرفة بطبيعة بلادهم ومسالكها، فضلاً عن أنه ليس من السهل أن يتم تشريدهم من هذه المناطق والاستيلاء عليها مثل ما حدث للأسرة البريكية اليافعية في مدينة الشحر، ولعل الكسادي كان يقلل من حجم المكاسب التي سيحصل عليها من الاستيلاء على مدينتي سيئون وتريم في ظل الديون التي كانت تثقل كاهله من اشتراكه في الحملة على مدينة الشحر، وكانت لديه شكوك في الهدف من هذه الحملة ويتساءل مع نفسه فيما إذا كان هو المقصود من هذه الحملة أم آل كثير[١].

قام النقيب صلاح بن محمد الكسادي بزيارة لمدينة الشحر في الأسبوع الأول من رجب عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م؛ لإقناع الجمعدار القعيطي بتأجيل إرسال الحملة إلى مدينتي سيئون وتريم لدراسة ظروفها، وتوفير متطلباتها من تجهيز وإعداد، وبأن يعمل الجمعدار القعيطي أولاً على تثبيت أقدامه في مدينة الشحر، ثم يسعى إلى كسب قبيلة الحموم إلى جانبه؛ لكي يؤمن طريق التموين والإمدادات إلى حضرموت الداخل، كما تقدم أيضاً باقتراح بديل عن إرسال الحملة إلى مدينتي سيئون وتريم، وهو الاكتفاء بشن الهجمات والمناوشات ضد آل كثير ومشاغلتهم في مناطق معينة وحساسة في حضرموت الداخل لاستنزاف طاقتهم وإمكانياتهم تدريجياً، والعمل أيضاً على تفتيت الجبهة الكثيرية بعزل آل جابر عن الحلف الشنفري، وإشغال آل كثير بحروب قبلية مع آل تميم والمناهيل، وبذلك يتم محاصرة آل كثير

(١) عكاشة قيام السلطنة القعيطية، والتغلغل الإستعماري، المرجع السابق. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٨.

بين قارة (الصناهج)[١] في الشرق، وقرية (الحزم)[٢] في الغرب، مع القيام بسد منفذ وادي (عدم)[٣].

لم تلقَ المقترحات الكسادية قبولاً من الجمعدار القعيطي، وفشلت المحاولات الكسادية لإقناعه بتأجيل الحملة العسكرية على مدينتي سيئون وتريم وعدم مواجهة آل كثير في عقر دارهم، بل كانت لهذه المقترحات نتائج عكسية بأن زادت من إصرار الجمعدار القعيطي على تنفيذها ولو قام بذلك منفرداً مهما كانت التضحيات؛ لأن ذلك يرتبط بتحقيق أهدافه وطموحاته في إقامة دولة قعيطية في حضرموت، ويرى القعيطي بأن تردد الكسادي وتشكيكه في نجاح الحملة يعود إلى كبر سنه[٤]، ولم يكتف الجمعدار القعيطي بذلك بل شرح للنقيب الكسادي عواقب ذلك على مصير الجبهة اليافعية في حضرموت فيما إذا تخلت عن تنفيذ هذه الحملة، ومنها احتمال عودة الهجوم الكثيري على مدينتي الشحر والمكلا، وأن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم حتى لا يتركا لعدوهما الكثيري اختيار المكان والزمان الملائمين لمهاجمتهما، كما أن التأخير يشكل خطورة على الوجود اليافعي في حضرموت، وسيسهل للكثيري القضاء عليهما معاً، ومن ذلك يتضح أن الجمعدار القعيطي لم

(١) قارة الصناهج: تقع في قرية تاربة، وهي قرية قديمة اندثرت وبنيت على أنقاضها قرية كحلان. الصبان: عبدالقادر محمد، تعريفات تاريخية عن وادي حضرموت، سيئون، ٢٠٠٠م، ص٢٦.

(٢) الحزم: إحدى قرى مديرية شبام، وتقع إلى الشرق من مدينة شبام.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٦٢، ٦٣.

(٤) كان النقيب صلاح قد بلغ من العمر ٥٨ عاماً تقريباً، أما الجمعدار عوض بن عمر القعيطي فقد بلغ ٤٣ عاماً.

يترك للنقيب الكسادي أي خيار آخر سوى خيار الموافقة على الاشتراك في هذه الحملة، ويبدو أن موافقة النقيب الكسادي على ذلك كانت تنبع من حرصه على تماسك الجبهة اليافعية، وعلى عدم إحداث الشرخ في العلاقات الكسادية - القعيطية، حيث يبدو ذلك واضحاً في مقترحات النقيب الكسادي التي لم يطلب فيها من الجمعدار القعيطي التخلي عن تسيير هذه الحملة العسكرية، وإنما طلب بتأجيلها والقيام بالإعداد الكامل والضروري لشن الهجوم على مدينتي سيئون وتريم، وتنفيذه متى تهيأت الظروف وحان الوقت المناسب لها.

وعلى أية حال فقد نجح الجمعدار القعيطي في انتزاع موافقة النقيب الكسادي على إرسال الحملة العسكرية من الشحر إلى شبام ثم إلى سيئون، أما القسم الآخر من الحملة بقيادة المقدم علي بن صالح الجهوري، فقد تقرر أن يسلك طريق عقبة (العرشة)، وبأن تكون مهمته الاستيلاء على مدينة تريم، ولأهمية هذه الحملة حشد لها الجمعدار القعيطي الإمكانيات اللازمة من جند وأسلحة وعتاد وتموين حيث بلغ عدد أفرادها (ثلاثة آلاف) جندي[١] تقريباً، كما اشترك فيها النقيب صلاح الكسادي بـ(خمسمائة) جندي من أتباعه[٢].

---

(١) ذكر المؤرخ سعيد عوض باوزير أن عدد قوات التحالف الكسادي القعيطي التي قامت بذلك الهجوم بلغت حوالي (سبعة آلاف) جندي تقريباً، وهذا هو الأقرب إلى الصواب لكثرة الفرق العسكرية المشاركة في الحملة، كما أن اتساع المنطقة الجغرافية يتطلب أعداداً كبيرة من الجنود لمجابهة التحالف الشنفري الذي سكن في مناطق مختلفة من الوادي. باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٦.

كما شاركت في هذه الحملة أيضاً مجموعة من شباب يافع المتحمسين ممن لم يتلقوا التدريب العسكري الكافي للمعركة مدفوعين بنشوة الانتصارات القعيطية - الكسادية على آل كثير في مدينة الشحر، وكان يرافقهم أيضاً بعض رجال القبائل الحضرمية[١] الموالية للحليفين اليافعيين، كما حشد الأمير محمد بن عمر القعيطي الأخ الأكبر للجمعدار عوض قوة يافعية أخرى من ساكني القطن وشبام بمنطقة (العقاد) للمساهمة في الهجوم على مدينة سيئون، حيث تم تزويدهم بالمدافع والأسلحة وبما يحتاجونه من المؤن والذخيرة[٢].

وقبل تحرك الحملة العسكرية إلى مدينة سيئون سبقتها حملة دعائية وحرب إعلامية ونفسية قامت بها قوات التحالف الكسادي - القعيطي بثت من خلالها الإشاعات الدعائية عن إمكانياتها وامتلاكها للمدافع التي تجهض الحوامل ويدمر دويها البيوت، وأن الهدف من هذه الحملة هو اقتلاع الأسرة الكثيرية من جذورها[٣].

تحركت قوات التحالف الكسادي - القعيطي من مدينة الشحر[٤] إلى ريدة الجوهيين، ثم واصلت سيرها غرباً باتجاه أرض الكراديس العوابثة، مروراً بعقبة (الصويغرة)، ثم اتجهت شمالاً على يسار وادي

---

(١) مثل قبيلة نهد وآل تميم.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٩٣. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٦٥.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص١٦٦.

(٤) انظر خارطة توضح خط سير الحملة الكسادية - القعيطية إلى مدينة سيئون وتريم ملحق رقم (١٧) ص٢٢١.

(حبظ)، حتى وصلت عقبة (المقعدة)، ومنها انحدرت إلى وادي (الحاضبة) متخذة طريقها إلى ساحة الجهاورة بمدينة القطن، ثم العنين، حتى وصلت مدينة شبام[١].

تجمعت قوات التحالف الكسادي - القعيطي في مدينة شبام، وفي شهر شعبان من عام ١٢٨٥هـ/ ديسمبر ١٨٦٨م انطلقت من سحيل مدينة شبام صوب مدينة سيئون عاصمة الدولة الكثيرية، حيث قامت الفرقة المكونة من قبائل نهد وآل تميم ويافع الموسطة بمهاجمة دار الهاجري، والمحايل، وقسبل[٢]، بينما كانت مهمة الفرقة الثانية والمكونة من يافع الظبي والقادمين من جبل يافع بقيادة أحمد بن عامر الحضرمي هي اختراق المسيلة، أما الفرقة الثانية من هذه القوات فهم الرويلة الأفغان وكانت مهمتها هي تأمين وسائل المواصلات والمحافظة على خط الرجعة للقوات المهاجمة لمدينة سيئون[٣].

كانت الخطة المرسومة للسيطرة على مدينة سيئون محكمة ومنظمة إلا أن زمام الأمور فلتت من يد القيادة العامة للتحالف الكسادي - القعيطي حيث دب الخلاف بين الجنود وتنازعوا فيما بينهم، وزاد تخاذلهم وساءت النوايا في بعضهم البعض[٤]، وبالرغم من ذلك

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٦٦. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٦٤.

(٢) دار الهاجري والمحايل وقسبل: هي الحصون الدفاعية الغربية لمدينة سيئون.

(٣) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٣٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٩٣.

(٤) باوزير: معالم تاريخ الجزيرة، المرجع السابق، ص٢٩٤.

تقدمت طلائع قوات التحالف إلى مشارف مدينة سيئون حتى وصلت إلى سوم (بن همام)[١]، وكانت قادرة في السيطرة على المدينة لو نفذت الخطة المرسومة لها، ولكن المجندين من يافع الموسطة والذين ينتمي إليهم القعيطي خذلوهم بدافع الحسد والأنانية، زاعمين بأنهم لن يستفيدوا شيئاً من الاستيلاء على مدينة سيئون بل ستؤول إلى يافع الظبي[٢].

لقد أبدى آل كثير استماتة في الدفاع عن بلادهم ومدينتهم ونسائهم وأطفالهم وأموالهم؛ لأن المعركة كانت تعني بالنسبة لهم حياة أو موتاً، كما أن الحرب النفسية والإعلامية التي شنتها قوات التحالف قبل قدومها إلى مدينة سيئون لم تفلح في تحقيق أهدافها في إثارة الخوف والرعب والهلع في صفوف آل كثير بل كانت لها نتائج عكسية بأن أذكت في نفوسهم روح المقاومة والصمود والاستبسال في الدفاع عن بلادهم[٣].

ونتيجة لشراسة المقاومة الكثيرية وفشل القوات المهاجمة في السيطرة على مدينة سيئون، انسحب المجندون من يافع الموسطة من مواقعهم الأمامية لكي لا تلحق بهم الخسائر محدثين بذلك ثغرة في جبهة التحالف استفاد منها آل كثير في شن هجوم على قوات التحالف

---

(١) سوم بن همام: يبعد حوالي ميل ونصف إلى الغرب من سيئون. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٢) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٦٨، ١٦٩.

(٣) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧١. بامطرف: المرجع نفسه، ص١٧٠.

المتقدمة نحو سيئون من الخلف قاطعين بذلك خط الرجعة على مماليك القعيطي وعلى الرويلة الأفغان ومن معهم من القوات؛ بل وأجبروهم على الانسحاب من مواقعهم بعد تكبدهم خسائر فادحة[١] في تلك المعركة، وبذلك فشلت الحملة في الاستيلاء على مدينة سيئون[٢].

أما الحملة العسكرية على مدينة تريم[٣] بقيادة المقدم علي صالح الجهوري فقد اعترضتها قبيلة الحموم بقيادة مقدمها سالمين بن حسن مجنح العليي[٤] بعد أن أوعز للمجندين والمرافقين لها من البدو بالانسحاب منها حيث نصبوا للحملة كميناً وهاجموها بغتة في منطقة (الغلاغيل)[٥] بقصد الاستيلاء على عتادها ومؤنها وذخيرتها أولاً،

(١) بلغت خسائر التحالف الكسادي - القعيطي حوالي سبعين قتيلاً وأكثر من أربعين جريحاً.

(٢) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٣١. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٣) كان عدد القوات في الحملة على مدينة تريم حوالي (ألف وخمسمائة) جندي، نصفهم من يافع، والمماليك، والرويلة الأفغان. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٧٦.

(٤) علم الحموم بخروج الحملة من مدينة الشحر من آل كثير في غيل بن يمين، وذلك عندما ألقى آل جابر القبض على أحد سكان قرية (عرف) التي تقع في شمال الشحر وبحوزته رسائل من قادة الحملة إلى إخوانهم وأنصارهم في قرية (السويري)، وقد حوت هذه الرسائل معلومات هامة عن الحملة، وحددت موعد تحركها من الشحر إلى حضرموت الداخل بيوم الخميس من شهر جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، فخرج آل كثير وأنصارهم من الحموم لمهاجمتهم في (الغلاغيل). الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٥) الغلاغيل: تعرف المعركة أيضاً باسم (الغبيضات) وهي قرية تقع أسفل عقبة العرشة.

ومساعدة حلفائهم آل كثير في هذه الحرب ثانياً، والانتقام من يافع في مقتل مقدم الحموم أثناء محاولة يافع الاستيلاء على مدينة الشحر ثالثاً، وبذلك تمكنت قبيلة الحموم من إلحاق الهزيمة بقوات التحالف الكسادي - القعيطي[١] فحالت بذلك دون مشاركة هذه القوات في محاولة الاستيلاء على مدينة سيئون، وبذلك فشلت هذه الحملة في تحقيق أهدافها؛ لأن قوة كبيرة منها لم تقم بدورها في تلك الحملة، وكان من أهم نتائج معركة (الغلاغيل) هو انسحاب قوات هذه الحملة إلى مدينة الشحر بعد هزيمتها، وقتل قائدها صالح الجهوري وابنه عبدالقوي، و(سبعين) من قبيلة يافع، مقابل (ثلاثين) من آل كثير وأنصارهم، كما نتج عن فشل هذه الحملة أيضاً انسحاب القوات الكسادية - القعيطية من حضرموت الداخل[٢].

ويعود فشل الحملة الكسادية - القعيطية على مدينتي سيئون وتريم إلى الأسباب الآتية:

١- عدم تلقي بعض المجندين في الحملة التدريب الكافي على القتال، ولم تكن لهم تجربة أو دراية سابقة في الحروب وفرارهم من مواقعهم الأمامية في المعركة عندما حصلت المواجهة مع القوات الكثيرية[٣].

٢- ظهور الخلافات التقليدية في صفوف التحالف الكسادي -

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٦٧، ٦٨. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٩٤.
(٢) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٤١.
(٣) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٦٧.

القعيطي بين يافع الموسطة ويافع الظبي بعد سيطرتهم على مدينتي الشحر وشبام حول توزيع المناصب والمسئوليات وتقرير العطاءات الشهرية، كما برز التنافس أيضاً في أثناء المعركة للاستيلاء على مدينة سيئون عندما ترك المجندون من يافع الموسطة مراكزهم الأمامية بحجة أن مدينة سيئون ستعود إلى حكامها من يافع الظبي، حيث كان لذلك نتائج عكسية مكنت آل كثير من ضرب قوات التحالف المهاجمة لمدينة سيئون من الخلف والاستيلاء على هذه المواقع الأمامية[١] .

٣- عدم تنفيذ الجنود الرويلة الأفغان للأوامر والتعليمات العسكرية، وعدم استخدامهم لسلاح المدفعية، ونشوب المشاجرات بينهم تحت تأثير شرب الخمر، فضلاً عن شعورهم بأنهم يخوضون حرباً لا ناقة لهم فيها ولا جمل .

٤- الاستعجال في الإعداد والتجهيز العسكري للحرب وعدم التحضير الكافي لها .

٥- بعد المسافة بين مدينة الشحر ومدينة سيئون مما عرض خطوط الإمدادات والتموين للسلب والنهب[٢] .

٦- عدم مشاركة جزء كبير من قوات التحالف في محاولة الاستيلاء على مدينة سيئون لتعرضها للهجوم من قبيلة الحموم وإجبارها على العودة إلى مدينة الشحر، وقد حرم هذا قوات التحالف من

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٩٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٥، ٩٦. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٨٤، ١٨٥.

مشاركة قوة كبيرة كان يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً وحاسماً في المعركة، وقد ساعد ذلك آل كثير في التصدي للقوات المهاجمة .

٧- عدم قيام النقيب صلاح الكسادي بالدور المطلوب في هذه الحملة، ويعود ذلك كما يبدو إلى تخوفه من امتداد الأطماع القعيطية إلى ممتلكاته في الإمارة الكسادية[١] .

٨- استبسال آل كثير واستماتتهم في الدفاع عن بلادهم؛ لأن المعركة جرت في عقر دارهم.

وبالإجمال يمكن القول بأن مقاومة آل كثير كانت السبب الرئيسي في فشل استيلاء القوات الكسادية - القعيطية على مدينة سيئون، حيث توافدت إليها أعداد كبيرة من رجال المقاومة بدافع الولاء والواجب والشعور بالخطر الداهم عليهم، حيث وقف التحالف الشنفري المكون من آل كثير، وآل جابر، وآل باجري، والعوامر، كتلة واحدة في التصدي للتحالف الكسادي - القعيطي، وبذلك فشلت الحملة وساءت العلاقات الكسادية - القعيطية، وتفكك التحالف اليافعي ودب الخلاف والنزاع بين الحليفين بعد عودة قواتهما إلى حضرموت الساحل.

❀ ❀ ❀

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٣٢.

الفصل الرابع

النزاع الكسادي - القعيطي والتدخل البريطاني في ذلك

المبحث الأول: موقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية:

- أولاً: بدايات النزاع الكسادي - القعيطي:
- ثانياً: أسباب النزاع الكسادي - القعيطي:

أ) المحاولات القعيطية للإضرار بالمصالح الكسادية.

ب) المحاولات القعيطية لتفجير النزاع مع الكسادي.

- ثالثاً: أسباب النزاع من جهة النظر القعيطية:

المبحث الثاني:

- أولاً: الاهتمام البريطاني بحضرموت الساحل.
- ثانياً: التدخل البريطاني في النزاع الكسادي - القعيطي.

المبحث الأول

موقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية

أولاً: بدايات النـــزاع الكسادي - القعيطي:

تمت الإشارة سابقاً إلى التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) في انتزاع مدينة الشحر من آل كثير، ثم مهاجمتهم في عقر دارهم بمدينة سيئون للقضاء نهائياً على دولتهم فيها تمهيداً لاستعادة النفوذ اليافعي في حضرموت.

وكان واضحاً منذ البداية أن هذا التحالف كان يحمل في طياته بذور الخلاف والشقاق بين الحليفين اليافعيين بالرغم من نجاحه في الاستيلاء على مدينة الشحر وانتزاعها من آل كثير عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، إلا أن قيادة التحالف (الكسادي - القعيطي) ارتكبت خطأً فادحاً باستعجالها في مهاجمة آل كثير في عقر دارهم بمدينة سيئون ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، حيث كان الهدف المشترك لقوات التحالف هو القضاء على الوجود الكثيري في حضرموت الداخل، أما الهدف القعيطي الخفي من ذلك فهو تحقيق الأطماع القعيطية الخاصة في فرض سيطرتها على حضرموت الداخل مهما كانت النتيجة، فإذا كانت مكاسب النصر معروفة، فإن مكاسب الهزيمة هي تضييق الخناق على

الكسادي وتوريطه في ديون لا يستطيع تسديدها مما سيتيح للقعيطي فرصة تحقيق أطماعه في الاستيلاء على الإمارة الكسادية التي كانت الخاسر الأكبر في هذا التحالف حيث بلغت ديونها للقعيطي (١٦٠٠٠٠) ريالاً[١].

بعد فشل الحملة القعيطية - الكسادية على مدينة سيئون بدأ الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الإعداد للاستيلاء على مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية؛ بقصد الانفراد بالسيطرة على حضرموت الساحل، وتضييق الخناق على الدولة الكثيرية في حضرموت الداخل، تمهيداً لمهاجمتها مرة ثانية وتحقيق طموحاته في تكوين دولة قعيطية تضم كل أرجاء حضرموت، وهو الغرض الذي خطط له وجلب من أجله الرجال والسلاح والعتاد إلى حضرموت[٢]، وظل الجمعدار القعيطي يتحين الفرصة المواتية لهذا الشأن، وقد جاءت هذه الفرصة عقب وفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في ربيع الأول عام ١٢٩٠هـ/مايو ١٨٧٣م، وتولية ابنه الأمير عمر بن صلاح مكانه، حيث ظهر في عهده الصراع الكسادي - القعيطي جلياً، وبرز بشكل واضح على السطح عندما قام الجمعدار القعيطي بتحريض

(١) الجعيدي: عبدالله سعيد سليمان، الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت ١٩١٨ - ١٩٤٥م، دار الثقافة العربية، الإمارات العربية المتحدة وجامعة عدن، ٢٠٠١م، ص١٨.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٠. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٧٧.

ودعم قبائل وادي دوعن للتمرد على الحكم الكسادي[١]، كما عمل أيضاً على تحريض القبائل المجاورة لمدينة المكلا على القيام بعمليات السلب والنهب لزعزعة الأمن والاستقرار في داخل الإمارة الكسادية[٢].

وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي من حيدر أباد بالهند إلى مدينة المكلا في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨ يوليو ١٨٧٣م، وكان الغرض الواضح والمعلن من هذه الزيارة هو تقديم العزاء للنقيب عمر بن صلاح الكسادي في وفاة والده النقيب صلاح الكسادي[٣]، أما الغرض غير المعلن للزيارة فهو استيفاء الديون القعيطية المستوجبة من النقيب صلاح الكسادي واستغلالها لزيادة رقعة الممتلكات القعيطية في حضرموت على حساب الإمارة الكسادية[٤].

توقع سكان مدينة المكلا أن تكون زيارة الجمعدار القعيطي لمدينة المكلا بادرة خير في انفراج العلاقات (الكسادية - القعيطية) التي ساءت بعد فشل الحليفين في الاستيلاء على مدينة سيئون، وأن تؤدي هذه الزيارة أيضاً إلى تحسين العلاقات بينهما غير أن شيئاً من ذلك لم

(١) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث العلاقات الكسادية مع مشيخة آل العمودي.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٩، ١٣٠، ١٣١.

(٣) العلوي: محمد بن هاشم، رحلة إلى الثغرين المكلا والشحر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ٢٠٠٩م، ص٥٢.

(٤) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٣. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص٧٤.

يحدث قط، فقد ازدادت العلاقات الكسادية - القعيطية سوءاً حينما عاد الجمعدار القعيطي مرة ثانية إلى مدينة المكلا بعد بضعة أيام من مغادرته لها، وكان يرافقه في هذه المرة (خمسمائة) جندي من قواته[١]، قام بإدخالها في غلس الليل، واستولى بها على عدد من المواقع المهمة فيها، وأخذ يطالب النقيب عمر بن صلاح الكسادي بتسديد الديون التي على والده البالغة (١٦٠٠٠٠) ريالاً[٢].

أنكر النقيب الكسادي علمه بهذا الدين إلا أنه اضطر في الأخير تحت الضغوط القعيطية إلى الاعتراف به والالتزام بتسديده خوفاً من قيام القعيطي بالاستيلاء على مدينة المكلا، بل واضطر إلى توقيع اتفاقية مع الجمعدار القعيطي عرفت باتفاقية (المناصفة)[٣] في الثالث من رجب ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م نصت على ما يأتي:

١- أن يبيع النقيب عمر وأخوه النقيب محمد بن صلاح الكسادي لأبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي نصف بندر المكلا وبروم

---

(١) ذكر ابن عبيداللاه السقاف في إدام القوت بأن عدد الجنود الذين قدم بهم الجمعدار عوض بن عمر من مدينة الشحر إلى مدينة المكلا كان (سبعمائة) جندي، تحت مبرر أنه يريد بهم الإصلاح بين الكسادي وقبائل دوعن، ويرى الباحث أن الهدف من العدد الكبير ليس ذلك الغرض، وإنما كان من أجل الاستيلاء على مدينة المكلا ووضع أميرها ونقيبها تحت سياسة الأمر الواقع، أو على أقل تقدير الضغط على النقيب الكسادي للقبول بتوقيع اتفاقية كان قد أعدها مسبقاً وهذا ما دلت عليه الأحداث اللاحقة فيما بعد.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص ٧٤.

(٣) انظر نص اتفاقية المناصفة في الملحق رقم (٤) ص٤٢٤، وقد سميت باتفاقية المناصفة؛ لأنها قضت باقتسام المكلا وبروم مناصفة بين الكسادي والقعيطي.

بمبلغ وقدره (مائتان وأربعون ألف) ريال، يخصم منه (مائة وستون ألف) ريال مقابل ديون للقعيطي في ذمة النقيب صلاح، ويدفع القعيطي للنقيب الكسادي المبلغ المتبقي وقدره (ثمانون ألف) ريال نقداً.

٢- إلغاء بقية الديون الأخرى التي للجمعدار القعيطي على النقيب صلاح الكسادي.

٣- أن يكون النقيب عمر بن صلاح حاكماً لمدينة المكلا بالعدل والشريعة الإسلامية .

٤- في حالة حدوث خلافات بين صيادي الأسماك في المكلا ترد إلى مقادمتهم لحلها، أما النـزاعات بين الرعية فترد إلى القضاء الإسلامي ليفصل فيها، ويتم حل مشاكل السوق من قبل حاكم السوق خيرالله.

٥- على النقيب عمر بن صلاح أن يأخذ مشورة أحد أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي في القضايا المهمة، وفي حالة غيابهم يتم مشاورة وكلائهم، ولا يحق للكسادي إبرام أي اتفاق إلا بعد موافقة القعيطي عليه .

٦- أن يتم تقاسم الحصون والقلاع الدفاعية في مدينة المكلا وبروم بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي .

٧- أن يتم تقاسم إيرادات مدينة المكلا وبروم بالمناصفة عبر عمال يتم تعيينهم من قبل النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي .

٨- لا يحق للنقيب الكسادي لقاء أو مراسلة مندوب الدولة العثمانية أو بريطانيا أو أي دولة أخرى إلا بعد أخذ موافقة القعيطي أو

أحد وكلائه على ذلك[١].

كما قام الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في نفس اليوم أيضاً بإرغام النقيب عمر بن صلاح الكسادي على توقيع اتفاقية أخرى عرفت باسم اتفاقية (التعاون)[٢]، وكان أهم ما جاء فيها هو أن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن تكون بلادهما واحدة وعدوهما واحداً، وبأن لا يعقد النقيب عمر بن صلاح الكسادي أي تحالف مع آل كثير أو العوالق[٣].

ويبدو للباحث أن الهدف القعيطي من إبرام اتفاقية (التعاون) هو تأكيد اتفاقية المناصفة وإبعاد الشكوك حول الطريقة التي تم بها التوقيع عليها، كما كان يهدف منها أيضاً إلى كسب ولاء زعماء قبيلة يافع في مدينة المكلا بحيث تبدو الصورة أمامهم وكأنها اتفاقية أخوة لتعزيز الجبهة اليافعية في حضرموت، ولكن الحقيقة كانت مغايرة لذلك.

ويرى الباحث بأن اتفاقية (المناصفة) كانت غير عادلة؛ لأن المستفيد الأكبر منها هو الجمعدار القعيطي، فقد وضعت الاتفاقية الإمارة الكسادية تحت الإشراف القعيطي، وأصبح النقيب الكسادي تابعاً للجمعدار القعيطي؛ لأن الاتفاقية منعت الكسادي من إقامة أي

---

(١) أيتشيسن: سي - يو - بي - إس، مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند و البلاد المجاورة لها (جنوب اليمن)، المجلد الحادي عشر، ترجمة: أحمد زين عيدروس وسعيد عبدالخير النوبان، دار الهمداني، عدن ١٩٨٤م، ص٢٠٢. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٢.

(٢) انظر نص الاتفاقية ملحق رقم (٥) ص٤٢٨.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٥٧.

علاقات أو اتصالات بأي دولة أجنبية إلا بعد أخذ موافقة الجمعدار القعيطي على ذلك، وبهذا فقَدَ النقيب الكسادي سيادته على بلاده، بل وذهبت الاتفاقية إلى ما هو أبعد من ذلك بأن أعطت الجمعدار القعيطي الحق في مشاركة النقيب الكسادي في الحكم وسمحت له بالسيطرة على نصف مدينة المكلا وبروم، والحصول على نصف إيراداتها، ووضع قوات عسكرية فيهما، وبالإجمال كانت اتفاقية (المناصفة) سبباً رئيسياً لاستمرار النزاع بين الكسادي والقعيطي ومهدتا الطريق للسيطرة القعيطية على الإمارة الكسادية بمساعدة بريطانيا في ذلك.

ويرى الباحث أيضاً أن النقيب الكسادي كان مجبراً على توقيع اتفاقية (المناصفة)، وأن الأمر لا يبدو منطقياً في الروايات القعيطية التي تذكر بأن النقيب الكسادي قد وقّع اتفاقية المناصفة بمحض إرادته؛ لأن توقيع الكسادي على اتفاقية المناصفة كان اضطرارياً للحفاظ على إمارته من السقوط تحت الضغوط العسكرية القعيطية التي تمت الإشارة إليها فيما سبق، ونستدل على ذلك من مجرى الأحداث اللاحقة التي رفض فيها القعيطي أي حلول أخرى في نزاعه مع الكسادي، وكان من المفترض أن يرضى بالحل الذي يستعيد به ديونه، ولكنه كان يريد الاستيلاء على مدينة المكلا، وخاصة وأنه قد خاض في السابق تجربة مناصفة مثلها مع السلطان منصور بن عمر الكثيري باقتسام مدينة شبام في حضرموت الداخل، ولم يستتب له فيها الأمن إلا بعد اغتيال السلطان منصور الكثيري في ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م وخضوع مدينة شبام لليافعيين.

إن غرض الجمعدار القعيطي من إثارة النـزاع مع الكسادي في رأي الباحث هو الانفراد بالسيطرة على مدينة المكلا؛ لأنها مدينة صغيرة ولا تتسع مساحتها لأن تكون تحت حكم دولتين، أما الغرض من مناصفة الكسادي في قرية بروم فهو الحصول على ميناء تلوذ إليه السفن أثناء هبوب الرياح الجنوبية الغربية، ومن الملاحظ على اتفاقية (المناصفة) هو أن معظم بنودها كانت لصالح الجمعدار القعيطي؛ لأن النقيب الكسادي سيتخلى مقابل ذلك عن نصف المكلا وبروم للجمعدار القعيطي.

كان النقيب الكسادي قد طلب النجدة من قبيلة العوالق لمساعدته في صراعه مع الجمعدار القعيطي قبل توقيع اتفاقية (المناصفة) بينهما، وبعد توقيع الاتفاقية ضاق النقيب الكسادي بالنفوذ القعيطي في عاصمته، فأخذ يعد العدة لطرده منها، وفي الخامس من شوال عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م اندلعت الحرب بينهما ودامت ثلاثة أيام كانت فيها الغلبة للنقيب الكسادي بفضل وقوف أهالي مدينة المكلا إلى جانبه ومساعدته في فرض الحصار على الجمعدار القعيطي وقواته مما دفعه إلى الاستسلام والمطالبة بالصلح الذي نص على الشرطين الآتيين:

١- أن يخرج الجمعدار القعيطي مع جنوده بسلاحهم من مدينة المكلا إلى مدينة الشحر.
٢- أن يتنازل الجمعدار القعيطي عن مطالبته بنصف مدينة المكلا وبروم.

كما أراد النقيب الكسادي إرغام الجمعدار القعيطي أيضاً على

التنازل عن ديونه التي لدى الكسادي إلا أن بعض الموالين للجمعدار من وجهاء يافع في مدينة المكلا أقنعوه بالتراجع عن ذلك.

وتنفيذاً لما جاء في هذا الصلح خرج الجمعدار القعيطي وجنوده من مدينة المكلا عن طريق البحر عائدين إلى مدينة الشحر[١]، وبذلك شرب الجمعدار القعيطي من نفس الكأس الذي أسقاه النقيب الكسادي عندما أرغمه على توقيع اتفاقية المناصفة.

ثانياً: أسباب النـــزاع الكسادي - القعيطي:

أ) المحاولات القعيطية للإضرار بالمصالح الكسادية:

يلقي النقيب عمر بن صلاح الكسادي باللائمة على الجمعدار عوض بن عمر القعيطي ويحمله مسؤولية إحداث الشرخ في العلاقات اليافعية، ويعتبره السبب المباشر للخلاف الذي نشأ بينهما لقيامه ببعض الإجراءات المضرة بمصالح الإمارة الكسادية.

ازدادت الأطماع القعيطية في ممتلكات الإمارة الكسادية بعد اعتلاء النقيب عمر بن صلاح الكسادي على عرشها عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وفي وقت كانت تعاني فيه الإمارة من تمردات قبائل وادي دوعن عليها، حيث عمل الجمعدار القعيطي على استغلال هذه الظروف لإضعاف الإمارة الكسادية وتشتيت قواتها حتى يتسنى له تحقيق أحلامه التوسعية في ممتلكاتها، ولهذا السبب قام القعيطي

---

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص٧٤. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٦. الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٥، ٣٣٦.

بتقديم الدعم والمساعدة إلى آل العمودي[١] في وادي دوعن، وحث مقدم الخامعة سعيد باصرة على التمرد وعصيان الإمارة الكسادية[٢] في وادي دوعن وإغلاق الطريق أمام الجيش الكسادي لمنعه من العودة إلى مدينة المكلا مع القيام بمهاجمته والفتك به أثناء عودته إلى مدينة المكلا[٣].

لم تقف المحاولة القعيطية للإضرار بمصالح الإمارة الكسادية عند هذا الحد بل تخطتها إلى القيام بتقديم الدعم المالي لمقادمة قبائل وادي دوعن بصرف المرتبات لهم كما طلب الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر منهم بعد إغرائهم بالمال التقدم بشكوى للقعيطي مضمونها تعرضهم للظلم من الممارسات الكسادية في وادي دوعن ليتمكن من عرضها على مقادمة يافع في مدينتي المكلا والشحر بقصد الحصول على مساعدتهم لقبائل وادي دوعن في صراعها مع الكسادي، ولكن الهدف الحقيقي من ذلك كما يبدو هو كسب موقف مقادمة يافع في مدينة المكلا إلى جانبه في حالة نشوب النزاع مع الكسادي.

استجاب وفد من مقادمة قبائل وادي دوعن لتلك الإغراءات وجاء

---

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٥. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق ص٦٥، ٦٦.

(٢) وقعت الرسالة التي أرسلها القعيطي إلى مقدم الخامعة في يد قائد القوات الكسادية مجحم بن أحمد، فأرسلها إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي الذي طلب من الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر تفسيراً لها فأنكرها واعتبرها مجرد دسيسة وطالب النقيب بعدم تصديقها.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٠.

إلى مدينة الشحر وفد بزعامة الحامدي[١] وآخر من قبائل القشم والخامعة لمقابلة الجمعدار القعيطي من أجل تنفيذ المطالب القعيطية المعادية للإمارة الكسادية في وادي دوعن[٢]، حيث حثهم القعيطي على القيام بالتمرد على الكسادي وتحريض قبائل وادي دوعن[٣] ضد الوجود الكسادي فيه، وكان غرض القعيطي من ذلك هو استنزاف الموارد المالية للإمارة الكسادية بإجبارها على زيادة الإنفاق على قواتها العسكرية في وادي دوعن لإضعافها اقتصادياً، كما عمل القعيطي أيضاً على إضعاف الإمارة الكسادية بتحريض القبائل المحيطة بمدينة المكلا على القيام بعمليات السلب والنهب في ضواحي المكلا لتعكير الأمن وعرقلة نقل التجارة لإلحاق الأضرار بالموارد المالية للإمارة الكسادية[٤].

ب) المحاولات القعيطية لتفجير النزاع مع الكسادي:

تعمد الجمعدار القعيطي منذ قدومه من الهند إلى مدينة المكلا عام ١٢٩٠هـ/ ١٨ يوليو ١٨٧٣م إثارة النزاع مع النقيب الكسادي عندما رفض الاستقبال الرسمي الذي أعده له النقيب الكسادي احتفاءً

(١) هو الشاعر الشعبي المعروف باسم (سالم المردوف الحامدي) من قبيلة الشعفيين المنتمية إلى قبيلة الحامدي سكان الجبال، وكان ضابطاً في جيش حيدر أباد، ويرتبط بالجمعدار عوض بعلاقة الزمالة في الجيش وبصداقة متينة بينهما منذ تلك الفترة.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٦٦.

(٣) للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث.

(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣١.

بقدومه، وبرر ذلك الرفض بأنه جاء للتعزية بوفاة صديقه وحليفه النقيب صلاح الكسادي، وأنه قد أرسل من يخبر النقيب عمر الكسادي بعدم رغبته في إجراء مراسيم الاستقبال له، وبعد ذلك غادر الجمعدار القعيطي مدينة المكلا متجهاً إلى مدينة الشحر[١]، ومنها بعث بعض العلويين وعدداً من ضباط جيشه تحت إمرة قائد قواته عمر بن عوض القعيطي إلى النقيب الكسادي في مدينة المكلا لفتح باب الوساطة والمفاوضات في النـزاع القائم في وادي دوعن بين الكسادي وقبائل ذلك الوادي.

وبعد خمسة أيام تحرك الجمعدار القعيطي من مدينة الشحر على رأس فرقة عسكرية تتكون من (خمسمائة) جندي إلى مدينة المكلا من دون أن يخبر النقيب الكسادي[٢] بمقدمه الذي لم يعلم به الكسادي إلا بعد وصول القوات القعيطية إلى البقرين، وأثار هذا الإجراء حفيظة النقيب عمر الكسادي فأرسل المقدم عبدالحبيب بن علي الكسادي لاستفسار القعيطي عن سبب قدومه المفاجئ مع جنوده إلى البقرين، وتظاهر القعيطي بأنه جاء للتوسط في النـزاع القائم بين الكسادي وقبائل وادي دوعن، لكنه لم يفاتح النقيب الكسادي في ذلك[٣]، وإنما طلب من النقيب الكسادي تسديد الديون التي على والده من نفقات الحملتين المشتركتين على مدينتي الشحر وسيئون[٤] عام ١٢٨٥هـ/

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨١.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٢.
(٤) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث التحالف الكسادي القعيطي لاستعادة الشحر ومحاولة الاستيلاء على مدينة سيئون.

١٨٦٨م، وقد طلب النقيب عمر الكسادي من الجمعدار القعيطي إطلاعه على الحساب الخاص بالمصروفات على الحملتين فردّ عليه القعيطي بأن كل البيانات والمستندات المتعلقة بالمصروفات قد فُقدت ولم يتبقَّ محفوظ منها إلا الأرقام الإجمالية فقط.

وفي أثناء المفاوضات بينهما كلف الجمعدار القعيطي استخباراته العسكرية بجمع معلومات عن عدد القوات الكسادية الموجودة في مدينة المكلا، وإمكانياتها العسكرية، وأماكن تواجدها، كما قام أيضاً بتوزيع جنوده على بعض المواقع الاستراتيجية في المدينة[١]، وبعد أن ثبت أقدامه فيها قام بإرغام النقيب الكسادي تحت تهديد السلاح على بيع نصف مدينة المكلا وبروم وتوقيع اتفاقية (المناصفة) المعروفة[٢].

وبعد اقتسام مدينة المكلا عمدت القوات القعيطية إلى التحرش بالجند الكسادية بقصد إحداث الاضطرابات فيها ليتمكن القعيطي من الاستيلاء عليها، ولم يكن أمام النقيب الكسادي من خيار في مواجهة هذه التحرشات سوى الاستعانة ببعض العقلاء من أهل صور والمهرة الذين وصلوا إلى مدينة المكلا للأغراض التجارية حيث عرضوا على القعيطي استعداد النقيب الكسادي لدفع ما عليه من ديون لإنهاء الخلاف بينهما مقابل ضمانات شخصية مالية وعقارية يقدمها أعيان المكلا وتجارها[٣]، ولكن القعيطي رفض تلك الوساطة؛ لأنها كما يعتقد الباحث ستقضي على طموحاته وأحلامه التي غطاها بستار

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٣، ٨٤.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٤.

المطالبة بالديون للاستيلاء على الإمارة الكسادية.

ثالثاً: أسباب النزاع من جهة النظر القعيطية:

يقدم القعيطي جملة من الأسباب التي أدت إلى حدوث النزاع بينه وبين حليفه النقيب الكسادي وتسببت في تصدع الجبهة اليافعية بعد أن كانت قوية في السابق وموحدة في التصدي للأطماع الكثيرية في حضرموت الساحل، فقد كان الجمعدار القعيطي يرى أن التحالف الثلاثي (الكسادي - القعيطي - العولقي)[١] للسيطرة على مدينة الشحر عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م[٢] كان سبباً رئيسياً لانفراط عقد الوحدة اليافعية وإثارة النزاع مع النقيب الكسادي، وأن الجمعدار القعيطي قد تعرض للإهانة والإذلال من قبل نقيب المكلا وأهلها بعد عودة جنود الكسادي من وادي دوعن حيث عمل النقيب الكسادي على طرد الجمعدار القعيطي من مدينة المكلا بالرغم من أن قدوم القعيطي إليها كان بقصد التوسط في الصلح بين النقيب الكسادي وقبائل وادي دوعن الثائرة، وأن النقيب الكسادي وأهالي مدينة المكلا قد أمعنوا في إهانة الجمعدار القعيطي بذر الرماد من على شرفات المنازل عليه عند خروجه من مدينة المكلا من جهة البحر إلى مدينة الشحر، وأن الإجراءات الكسادية لم تقف عند هذا الحد بل تعدت ذلك إلى القيام بنهب أموال الرعايا القعيطيين في مدينة المكلا، وفرض الحصار البحري على مدينة الشحر، وسد الطرقات المؤدية إليها ملحقين خسائر

(١) للمزيد من المعلومات راجع الفصل الثالث.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٣٥. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٦٣.

مالية كبيرة بالمصالح القعيطية بلغت (١٥٥،٠٠٠) ريالاً، كما نفى الجمعدار القعيطي نفياً قاطعاً قيامه بإجبار الكسادي على توقيع اتفاقية (المناصفة)، وأنه ظل متمسكاً بها ويطالب بتنفيذها[١].

ويرى الباحث أن الحليفين اليافعيين الكسادي والقعيطي قد تطرقا إلى الأسباب المباشرة للنـزاع بينهما، وإلى الأسباب الثانوية التي أسهمت في تأجيج ذلك النـزاع، ولكن الجمعدار القعيطي تجاهل السبب الرئيسي والحقيقي للنـزاع وهو طموح الجمعدار القعيطي في تأسيس دولة قعيطية قوية تضم حضرموت الساحل والداخل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بالقضاء على السلطنة الكثيرية في حضرموت الداخل والإمارة الكسادية في حضرموت الساحل.

وقد اختلفت وتناقضت وجهتا النظر الكسادية والقعيطية حول أسباب النـزاع بينهما إلا أنهما اتفقتا على وجود خلاف بين النقيب الكسادي وقبائل وادي دوعن، وعلى اعتراف النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالدّين الذي على والده للجمعدار القعيطي، وتوقيع الطرفين المتنازعين على اتفاقية (المناصفة)، ولكنهما اختلفا حول كيفية التوقيع على تلك الاتفاقية، فيشير النقيب الكسادي بأنه وقّع تلك الاتفاقية مكرهاً وتحت التهديد القعيطي بالاستيلاء على إمارته، وهو ما يميل إليه الباحث كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن اتفاقية (المناصفة)، في حين يشير الجمعدار القعيطي بأن توقيع النقيب الكسادي على تلك الاتفاقية قد تم بمحض إرادته، ولذلك ظل القعيطي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٣٣.

يطالب بنصف مدينة المكلا وبروم.

ويتضح للباحث أن الأسباب التي أبداها النقيب الكسادي كما يبدو هي الأقرب إلى الصواب وإلا بماذا يفسر عودة الجمعدار القعيطي بصورة مفاجئة إلى مدينة المكلا يرافقه عدد كبير من جنوده دون إشعار الكسادي بذلك، ثم قيامه بتوزيعهم في بعض المواقع الاستراتيجية لمدينة المكلا؟ وبماذا نفسر أيضاً دعم وتحريض القعيطي لقبائل وادي دوعن ضد القوات الكسادية هناك؟ فضلاً عن مطالبته بعد وفاة النقيب صلاح بالديون القعيطية في ظل ظروف مالية عصيبة كانت تعاني منها الإمارة الكسادية، بل ورفض أيضاً التزامات أهل صور والمهرة وتجار المكلا بتسديد تلك الديون، إن كل هذه الأمور والاستفسارات لها جواب واحد فقط هو وجود نوايا قعيطية مبيتة للاستيلاء على مدينة المكلا وتحقيق الأطماع القعيطية في حضرموت على حساب الإمارة الكسادية.

إن الأسباب التي ذكرها الجمعدار القعيطي هي أسباب واهية يخفي خلفها أطماعه غير المعلنة، وهي الاستيلاء على أملاك الإمارة الكسادية، ولا ينكر الباحث تعرض الجمعدار القعيطي للإهانة والإذلال من قبل النقيب الكسادي وأهالي مدينة المكلا أثناء خروجه بجنوده منها، ولكن لا بد في هذا المقام من التساؤل عن السبب في ذلك بالرغم من حسن الاستقبال الذي لاقاه الجمعدار القعيطي من النقيب الكسادي في منطقة البقرين، وبالطبع يعود السبب في ذلك إلى طموح الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على مدينة المكلا وقيامه بإرغام النقيب الكسادي على بيع نصف مدينة المكلا ونصف قرية بروم، وأما

موضوع الدّيون فلم ينكره النقيب الكسادي بل اعترف بها وأبدى استعداده بتسديدها مطالباً بالبيانات الخاصة به للاطلاع عليها، ولكن الرد القعيطي على ذلك لم يكن مقنعاً ولا منطقياً، ألا وهو بادعائه ضياع البيانات والمستندات، ولم يبق منها سوى الحسابات الإجمالية فقط، ويبدو أن الجمعدار القعيطي كان يريد بذلك استفزاز النقيب الكسادي كي يدفعه إلى الامتناع عن دفع الديون ليجد القعيطي في ذلك مبرراً للاستيلاء على الإمارة الكسادية، أما فيما يتعلق بالتحالف الكسادي - العولقي - الكثيري للهجوم على مدينة الشحر فإنه لم يحدث إلا بعد أن ساءت العلاقات الكسادية - القعيطية وظهرت الأطماع القعيطية التوسعية في ممتلكات الإمارة الكسادية بشكل كبير.

المبحث الثاني

أولاً : الاهتمام البريطاني بحضرموت الساحل

بدأ اهتمام بريطانيا بحضرموت الساحل في إطار اهتماماتها الاستعمارية بالمنطقة اليمنية منذ تأسيس شركة (الهند الشرقية البريطانية) في عام ١٠٠٩هـ/ ٣١ ديسمبر ١٦٠٠م، وحصولها على تصريح بإقامة مشروعات تجارية في البلدان الواقعة على الطريق إلى أماكن امتيازاتها في الشرق.

ولكن الاهتمام البريطاني كان مركّزاً على ميناء عدن والمخا بحكم رواج الحركة التجارية فيهما، أما البدايات الأولى للتطلعات البريطانية في حضرموت الساحل فقد تزامنت مع تفكير السلطات البريطانية في الهند في إنشاء محطة لتزويد السفن البريطانية التجارية بالفحم، وخاصة بعد التطور الكبير في صناعة السفن التجارية[١]، حيث اتجهت الأنظار البريطانية نحو ميناء المكلا لوفرة الأيدي العاملة نسبياً فيه؛ ولأنه أقرب إلى بومباي من عدن بمسافة ٢٥٠ ميلاً، فأنشأت فيه مستودعاً للفحم[٢]، حيث غدا ميناء المكلا في حضرموت حينذاك الميناء الأفضل لتحقيق الأهداف البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية.

---

(١) اليزيدي: ثابت صالح عبداللاه، التطورات السياسية في حضرموت ١٩٢٧ - ١٩٦١م، رسالة دكتوراه، مقدمة لمجلس كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٣٣.

(٢) أباظة: فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص١٤٠.

وفي عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م أرسلت بريطانيا الكابتن «أستافورد بيتز ويرث هينـز» (Captain Stafford. B. Heines) للقيام بعملية مسح جغرافي شامل للساحل الجنوبي للجزيرة العربية[١]، حيث وقع اختيار «هينـز» على ميناء المكلا، وخاصة وأن ميناء المكلا قد استخدم كمحطة لتموين البواخر البريطانية بالفحم، غير أن بريطانيا صرفت نظرها فيما بعد عن هذا الميناء؛ بسبب بعده نسبياً عن الطريق البحري التجاري المباشر إلى الهند.

بعد ذلك قامت بريطانيا باحتلال جزيرة سقطرى بعد فشل محاولة شرائها من زعمائها المهرة، ولكنها اضطرت إلى الجلاء عنها عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ لانتشار وباء الكوليرا وسوء الأحوال المناخية فيها[٢]، ثم أخذت في البحث عن مكان آخر مناسب لذلك الغرض.

وفي عام ١٢٥٥هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٩م احتلت بريطانيا مدينة عدن؛ لاستخدامها محطة لتزويد السفن البريطانية بالفحم والمؤن في رحلاتها بين بومباي والسويس، ومنذ ذلك التاريخ زاد الاهتمام البريطاني بمنطقة حضرموت في إطار الاهتمام البريطاني المتزايد بالبلاد العربية في ظل طموحات محمد علي باشا التوسعية في شبه الجزيرة العربية،

---

(١) شمل هذا المسح مسافة خمسمائة ميل تقريباً وقدم معلومات سياسية واقتصادية وافية عن الساحل الجنوبي للجزيرة العربية.

(٢) أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص١٤٣. بن بريك: أحمد محمد، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر، دار الثقافة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠١م، ص١٤٦، ص١٤٧.

مهدداً بذلك المصالح البريطانية في الشرق، لا سيما وأن بعضاً من أعيان حضرموت كانوا قد طالبوا محمد علي باشا بإرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوالها وإعادة الأمن والاستقرار إليها، حيث قام بتجنيد عدد من أبناء حضرموت وعين (ابن قرموص) والياً عليها، إلا أن كل هذه الإجراءات لم تحقق شيئاً على الأرض وبعد وصول قوات محمد علي باشا إلى الخليج واستيلائها على مدينة تعز اليمنية عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م واقترابها من مدينة عدن سارعت بريطانيا إلى احتلال عدن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ثم أجبرت محمد علي باشا على الرحيل من شبه الجزيرة العربية[١] بموجب قرارات مؤتمر لندن لعام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م[٢].

ظلت السلطات البريطانية تراقب عن كثب ما يجري في حضرموت من دون أن تتدخل في الصراعات الدائرة فيها طالما أنها لا تشكل خطراً على المصالح البريطانية في المنطقة، وعندما نشب خلاف في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م داخل الأسرة الكسادية بعد وفاة النقيب عبدالرب وتولية ابن أخيه محمد بن عبدالحبيب الذي انتزع الحكم عنوة من ابن عمه صلاح عبدالرب لجأ أبناء النقيب عبدالرب إلى حاكم عدن الكابتن

(١) للمزيد من المعلومات حول سياسة بريطانيا ضد الوجود المصري في الجزيرة العربية واليمن والخليج العربي راجع كتاب أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المصدر السابق، ص٩٣ - ١٢٩.

(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٢. اليزيدي: التطورات السياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٤. بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص٣٠.

«هينـز» يطالبونه بمساعدتهم في استعادة السلطة مقابل وضع إمارته تحت الحماية البريطانية، ولكن الكابتن «هينـز» أحال الطلب إلى الحكومة البريطانية في الهند التي قررت عدم التدخل[١] في شؤون تلك المناطق؛ لانشغالها بتثبيت أقدامها في مدينة عدن من ناحية، ولأن ذلك سيكلفها الكثير من المال والرجال ويغرس الأحقاد في النفوس.

وبعد المحاولة الكثيرية العثمانية الفاشلة للسيطرة على مدينة المكلا في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م حاول النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي وضع بلاده تحت الحماية البريطانية خوفاً عليها من العثمانيين المتحالفين مع آل كثير، وكان ذلك في عام ١٢٦٨هـ/ يناير ١٨٥١م، ولكن بريطانيا رفضت ذلك الطلب[٢] خوفاً من أن يتسبب توغلها في تلك المناطق إلى إثارة المشاكل مع قبائلها، فضلاً عن بعد موقع مدينة المكلا من خطوط التجارة البريطانية، ناهيك عن أن الاهتمام البريطاني كان في تلك الفترة منصباً على مدينة عدن وتأمين الوجود البريطاني فيها.

وفي عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م تحطمت السفينة البريطانية (جورج أندرسون) في ساحل مدينة الشحر فقدّم الأمير علي بن ناجي بن بريك المساعدة لطاقمها، وقد ولّد هذا الموقف انطباعاً ودياً عند المسؤولين البريطانيين في الهند، كما أشاد حاكم عدن البريطاني (Brigadier William. M. Coghlan) البـريـجـاديـر «ولـيـم مـاركـوس

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٦. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٥١.
(٢) الجوهي: المرجع نفسه، ص٥١.

كوجلان» بالموقف الودي لحكام الشحر والمكلا في تلك العملية، وعندما فكر المسؤولون البريطانيون بعدن إنشاء خط للبرق في عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م نراهم لهذا السبب يقترحون مروره بساحل مدينتي المكلا والشحر غير أن الحكومة البريطانية اختارت لهذا الغرض طريق البحر الأحمر(١).

ثانياً: التدخل البريطاني في النـزاع الكسادي - القعيطي:

في البداية تدخلت بريطانيا تدريجياً في شؤون حضرموت والإمارة الكسادية إلا أنه لم يكن تدخلاً مباشراً، وإنما كان تحت ستار محاربة تجارة الرقيق في المحيط الهندي والبحرين العربي والأحمر والخليج العربي، ففي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م أصدر البرلمان البريطاني قانوناً يمنع السفن البريطانية من نقل الرقيق، ثم أصدرت بريطانيا في عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م قانوناً آخر يحرم الاتجار بالرقيق، ولكن تجارة الرقيق لم تحضر في بريطانيا إلا في عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م(٢)، وكان الهدف البريطاني من إصدار هذه القوانين هو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتمثلة في إبقاء الرقيق في مستعمراتها بإفريقيا كأيدي عاملة رخيصة، والاستفادة منهم في التوغل داخل القارة الإفريقية، وبذلك حصل أسطولها البحري على حق تفتيش السفن المشبوهة بنقل الرقيق في المحيط الهندي والبحر العربي مما أكسب أسطولها قوة في

(١) أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص٣١٤. الجوهي: إمارة آل بن بريك، ص٥١.

(٢) عبدالغني وإبراهيم: عبدالعزيز، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، منشورات مركز دراسات الخليج، بغداد ١٩٧٨م، ص٢٣٩.

ذلك الحين، وتحت شعار محاربة تجارة الرقيق أخذت بريطانيا في ملاحقة ومصادرة السفن العربية لمجرد أن بحارتها كانوا من الزنوج، كما استغلت بريطانيا تلك القوانين للتدخل في شؤون البلدان ومنها حضرموت بإجبار حكامها على إبرام اتفاقيات مع بريطانيا بمنع تجارة الرقيق(١).

في عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م عقدت بريطانيا اتفاقية مع مشيخات الساحل العماني؛ لمنع نقل الرقيق من شرقي إفريقيا(٢)، وفي عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م وقّع سلطان مسقط وزنجبار اتفاقية مع بريطانيا؛ لمنع الاتجار بالرقيق في منطقة الحضر الممتدة من الساحل الشرقي لإفريقيا حتى جزيرة سقطرى(٣)، ثم قامت بريطانيا بتوسيع هذه المعاهدات مع شيوخ رأس الخيمة وأم القيوين عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، كما عقدت في عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م اتفاقية بهذا الشأن مع الدولة العثمانية، ثم مع الدولة الفارسية في عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م سمح فيها للسفن البريطانية بتفتيش السفن ومصادرة ما بها من رقيق(٤) إلا أن كل هذه الاتفاقيات لم تقض على تجارة الرقيق؛ لأنها بقيت رائجة في موانئ حضرموت ومنها ينقل الرقيق إلى إمارات الخليج العربي لارتباطها بحدود برية مع الموانئ

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٢) قاسم: د. جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧م، ج ١، ص٢٠١.
(٣) فيلبس: وندل، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي عمان ١٩٨٣م. ص١٣٧. قاسم: المرجع نفسه ص٢٠٢.
(٤) قاسم: المرجع نفسه، ص١٦٩. الجوهي: إمارة آل بن بريك، المرجع السابق، ص٥٢.

الحضرمية وهو ما دفع بريطانيا إلى الاتجاه نحو السواحل الحضرمية.

ففي عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م زار المقيم السياسي البريطاني بعدن البريجادير «وليم ماركوس كوجلان» (Brigadier William. M. Coghlan) مدينتي المكلا والشحر ولاحظ رواج تجارة الرقيق فيهما حيث كانت مدينة المكلا مركزاً رئيسياً لتجميع الرقيق من الساحل الشرقي لإفريقيا وزنجبار وموانئ الصومال ومنها يتم نقله إلى اليمن وحضرموت والحجاز والخليج العربي[١].

وفي عام ١٢٨٠هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٦٣م أرسلت بريطانيا المقيم السياسي البريجادير «كوجلان» مرة أخرى إلى مدينة المكلا حيث أبدى النقيب الكسادي تخوفه منها، ولكن البريجادير «كوجلان» عمل على طمأنة النقيب الكسادي بأنها زيارة للصداقة ولعقد معاهدة لمنع تجارة الرقيق في الساحل الحضرمي[٢]، وقد نجح «كوجلان» في إبرام معاهدتين لمنع تجارة الرقيق الأولى مع نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي[٣] في عام ١٢٨٠هـ/ ٤ مايو ١٨٦٣م، والثانية مع أمير الشحر علي ناجي بن بريك في عام ١٢٨٠هـ/ ٢٩ يونيو ١٨٦٣م[٤]؛ لأن السلطات البريطانية لم تفكر حتى تلك الفترة التاريخية في التدخل

(1) Ingrams, Doreen, and ingrams Leila, :(ed), Records of Yemen, 1798 - 1960, England, 1993. Volume 3. P. 557.

عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٤.

(٣) انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (٦) ص٤٣٠. وملحق رقم (٩) ص٤٣٧.

(٤) يو أيتشيسين: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند وجنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٠، ٢٠١.

الفعلي والمباشر في شؤون حضرموت لعدم وجود ما يهدد المصالح البريطانية فيها، فضلاً عن أنها كانت موجودة في مدينة عدن القريبة من حضرموت مما يسمح لها بالتدخل المباشر عند الحاجة لذلك، ناهيك عن أنها كانت تسعى لإقامة علاقات جيدة مع حكام حضرموت يجنبها المتاعب التي قد يثيرونها لها إذا ما تدخلت في شؤونهم الداخلية بشكل مباشر(١).

استمرت السلطات البريطانية بعدن تراقب عن كثب تطورات الأحداث اللاحقة في حضرموت الساحل، وبسبب اشتداد الصراع بين الحكام في حضرموت وتدويل النزاع وجدت بريطانيا نفسها منجرة للتدخل في ذلك الصراع، وبدأت بالفعل بالتدخل فيه، ففي عام ١٢٨٤هـ/ يناير ١٨٦٧م طلب رئيس وزراء حيدر أباد في الهند من حكومة بومباي تقديم التسهيلات اللازمة للجمعدار القعيطي في نقل الأسلحة والجنود إلى حضرموت، مما دفع الكثيري إلى طلب المساعدة من الدولة العثمانية التي أرسلت لهذا الغرض سفينة حربية إلى ميناء المكلا والشحر في عام ١٢٨٤هـ/أغسطس ١٨٦٧م، معلنةً حضرموت جزءاً من الدولة العثمانية، وطلبت من الجمعدار القعيطي التخلي عن ميناء الشحر، وعقد هدنة مع الكثيري، إلا أن السلطات البريطانية تدخلت في الأمر واتفقت مع الدولة العثمانية على عدم التدخل في شؤون حضرموت(٢).

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٤.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٤، ١٩٥. عكاشة: المرجع نفسه، ص١٢٢، ١٢٥.

وفي رأي الباحث أن التدخل البريطاني جاء في هذا الشأن للحفاظ على مصالحها الاستعمارية، ولتأمين الطريق التجاري الذي يربط بريطانيا بمستعمراتها في الشرق وعلى رأسها الهند (درة التاج البريطاني)، وكذلك لإبعاد نفوذ أي دولة أجنبية عن حضرموت القريبة من عدن.

رفض النقيب الكسادي المقترح العثماني حتى لا يستبدل جاره القعيطي اليافعي بالكثيري الأكثر طمعاً في الاستيلاء على مدينة المكلا، كما رفض الجمعدار القعيطي أيضاً المقترح العثماني القاضي بتخليه عن الشحر؛ لأنه سيقضي على أحلامه التوسعية في إقامة دولة قعيطية قوية في حضرموت، فضلاً عن أن المقترح جاء من العثمانيين الموالين لخصمهم الكثيري وحلفائه من العلويين في حضرموت، فضلاً عن أن الهدنة في حالة الموافقة عليها لا يمكن لها الصمود في ظل الصراع الداخلي العنيف بين الأمراء في حضرموت، ولارتباط ذلك الصراع بالقوى الأجنبية.

وفي عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م زارت باخرة حربية عثمانية مدينتي المكلا والشحر مثيرة بذلك مخاوف الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي، كما أنها أدت أيضاً إلى ازدياد المخاوف البريطانية من عودة العثمانيين مرة ثانية إلى اليمن؛ لأن بريطانيا لم تكن قد قررت حتى ذلك الحين فرض الحماية البريطانية على مدينتي الشحر والمكلا في حضرموت[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٦.

وفي ظل هذه التطورات وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى التدخل في النزاعات القبلية الدائرة في حضرموت، وذلك عندما طلب نقيب المكلا الكسادي من البريطانيين مساعدته من التهديدات العثمانية لبلاده عقب فشل المحاولة الكثيرية في الاستيلاء على مدينة المكلا عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، وانتقاماً منه لمشاركته إلى جانب الجمعدار القعيطي في محاولة الاستيلاء على سيئون، ونتيجة لذلك أرسل القائم بالأعمال البريطانية في عدن إلى نائب الملك في الهند عام ١٢٨٦هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٩م رسالة يخبره فيها بأن النقيب الكسادي تقدم بشكوى من الزيارات المريبة للسفن الحربية العثمانية لموانئ بلاده، وأن لديه تخوفاً أيضاً من جاره الجمعدار القعيطي مبدياً استعداده لوضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية، وأنه سيضطر إلى طلب المساعدة من الفرنسيين في حالة عدم تلبية طلبه[١].

وتعاملاً مع المطالب والتهديدات الكسادية استدعت بريطانيا في عام ١٢٨٦هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٦٩م السفير العثماني لديها وطلبت منه إيقاف التهديدات العثمانية على الإمارة الكسادية في المكلا، وفي عام ١٢٨٦هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٩م وجهت بريطانيا أيضاً رسالة إلى المقيم البريطاني في عدن أكدت له فيها على ضرورة المحافظة على استقلال الإمارة الكسادية[٢]، وقد جاء ذلك عقب قيام فضل بن علوي بن سهل[٣] بالإعلان في مكة عن عزم السلطان العثماني على إرسال

(1) Ingrams Doreen and Ingrams leila: op, cit,. V. 3. P. 528.

(2) Ingrams Doreen and Ingrams leila: op, cit,. V. 3.. P. 529, 530.

(٣) السيد فضل بن علوي كان يعمل وكيلاً للدولة العثمانية ويدعو إلى بسط =

بارجتين بخارية لمهاجمة مدينتي الشحر والمكلا في حضرموت، وأن تحركهما سيكون بعد موسم الحج عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م[١].

كل هذه الإجراءات العثمانية المتعلقة في مد النفوذ العثماني إلى حضرموت الساحل شجعت السلطات البريطانية في عدن على مد نفوذها إلى حضرموت تدفعها العوامل الآتية:

١- عودة العثمانيين مرة ثانية إلى اليمن عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م .
٢- اختلال التوازنات في العلاقات الأوروبية بقيام بعض الدول الأوروبية الاستعمارية بتعزيز مواقعها في منطقة البحر الأحمر مهددة بذلك الوجود البريطاني في عدن وطرق المواصلات البريطانية إلى الشرق .
٣- تدخل العثمانيين في النزاع القبلي الدائر في حضرموت[٢] .

وبوفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م أخذ النزاع الكسادي - القعيطي منحى آخر وشكّل نقطة تحول رئيسية في سياسة بريطانيا تجاه حضرموت اضطلعت من خلالها بدور الوسيط

= نفوذها على جنوب الجزيرة العربية ومسقط وعمان وكانت له وساطات لدى (الباب العالي) أسفرت عن معونات عسكرية عثمانية للسلطان غالب بن محسن الكثيري، كما كانت له صلة بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي حيث زين له إمكانية بسط نفوذه على إقليم ظفار تحت الرعاية العثمانية. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٣.

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 3, p.529.

(٢) النوبان: سعيد عبدالخير، قصة الإنجليز في حضرموت، مجلة اليمن بحوث ودراسات، العدد الأول، مركز الدراسات اليمنية، جامعة عدن، يناير - يونيو ١٩٨٨م، ص٤٧.

في حل ذلك النـزاع[١].

فعندما احتدم النـزاع بين الكسادي والقعيطي في عام ١٢٩٠هـ/ يناير ١٨٧٣م طلب النقيب عمر الكسادي من الجنرال البريجادير «جوهان شنيدر» (Brigadier Johan w. Schneider) الحاكم البريطاني في عدن المساعدة البريطانية في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي[٢]، وكانت العلاقات الكسادية - القعيطية قد شهدت تدهوراً ملحوظاً، ويقابلها تحسن كبير في العلاقات الكسادية - العولقية - الكثيرية حيث ظهر ذلك جلياً في الحرب التي شنوها على مدينة الشحر لطرد القعيطي منها وإن لم تحقق أهدافها.

وفي عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م وفي إطار مساعي الجمعدار القعيطي للاستيلاء على مدينة المكلا عمل على تكوين أسطول بحري يساعده في تحقيق أهدافه في حضرموت، حيث اشترى لهذا الغرض من بومباي بالهند سفينة (البهلوان)، وبعد تزويدها بالمدافع والذخيرة أرسلها في عام ١٢٩١هـ/ فبراير ١٨٧٤م إلى حضرموت وهي تحمل العلم البريطاني[٣]، وهذا يدل على دعم وتأييد بريطانيا للمشروع القعيطي في حضرموت.

استطاع الجمعدار القعيطي بعد ذلك أن يفرض حصاراً بحرياً على ميناء مدينة المكلا، كما استولت السفن القعيطية أيضاً على بعض

---

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٩٩.

(2) Ingrams Doreen and ingrams Leila, OP, cit, V. 3. P. 503, 504.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥١.

السفن التابعة للجالية الهندية[١] في الميناء وصادرت حمولتها في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م فتدخلت في ذلك السلطات البريطانية في عدن بحجة تبعية هذه السفن لرعاياها الهنود وطلبت من الجمعدار القعيطي دفع التعويضات لأصحابها ومقدارها (ستة آلاف واثنتان وأربعون) روبية هندية[٢]، وعندما استمرت المناوشات البحرية بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي وجهت لهما السلطات البريطانية في عدن إنذاراً حذرتهما فيه من مغبة التعرض للسفن، وأن أي عمل من هذا القبيل يعد شكلاً من أشكال القرصنة، وأنها سوف تتدخل في ذلك إذا ما لزم الأمر[٣]، كما بذل بعض العلويين[٤] محاولات لإصلاح ذات البين بين الطرفين المتنازعين في شوال ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م ولكنهم فشلوا في مساعيهم[٥]، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام الثقة بين الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي من جهة، وبين الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي وبين العلويين من جهة ثانية، فضلاً عن موالاة العلويين لآل كثير وعدم رغبة الجمعدار القعيطي في الصلح؛ لأنه سيقضي على

(١) السفن الراسية في ميناء المكلا التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعدار القعيطي هي (داريا دولت) و(لانكا) و(الخير).

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الإستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٩.

(٤) تمثلت محاولة العلويين للصلح بين الجانبين في قيام السيد سالم بن سقاف بن سقاف بن الشيخ أبوبكر بالالتقاء في المكلا بالنقيب عمر الكسادي وبعضاً من عقال يافع، ثم بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي في الشحر إلا أنه عاد إلى حضرموت الداخل من دون أن يحقق أي نتيجة تذكر.

(٥) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٥٠.

أحلامه التوسعية في حضرموت.

في عام ١٢٩٢هـ/ مارس ١٨٧٥م أحاط النقيب عمر الكسادي الجنرال «شنيدر» المقيم السياسي البريطاني بعدن علماً عن قيام الجمعدار القعيطي بإرسال وكيل من قبله لشراء سفينة من إيطاليا تحمل علم الحكومة الإيطالية طالباً منه بذل جهوده لمنع شراء السفينة، ولكن وكيل الجمعدار القعيطي تمكن من شرائها، وعندما وصلت إلى ميناء عدن عام ١٢٩٢هـ/ أغسطس ١٨٧٥م لإصلاحها والتزود بالفحم كان بحارتها على وشك العصيان لعدم دفع مرتباتهم، حيث قام المقيم السياسي «شنيدر» باحتجازها ولم يسمح لها بمغادرة ميناء عدن إلا بعد التعهد بعدم اشتراكها في النزاع الكسادي - القعيطي وبأن تحول وجهتها إلى بومباي(١).

أدت عمليات الخطف والقرصنة التي مارستها السفن القعيطية والكسادية ضد بعضهما البعض إلى الإضرار بالتجارة في مدينتي المكلا والشحر، ويتضح من مجريات الأحداث أن الجمعدار القعيطي كان متفوقاً على النقيب الكسادي في ذلك مما دفع مجموعة من التجار الذين تضررت مصالحهم من استمرار عمليات القرصنة والحصار إلى التقدم بشكوى إلى الجنرال «شنيدر» في عام ١٢٩٢هـ/ ١٢ أبريل ١٨٧٥م طالبوه فيها بإيقاف اعتداءات السفن القعيطية على سفنهم، وبناءً على ذلك أرسل «شنيدر» في عام ١٢٩٢هـ/ ١٧ أبريل ١٨٧٥م رسالة إلى الجمعدار عوض بن عمر القعيطي أخبره فيها بشكاوى

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٢، ١٥٤.

التجار، كما أرسل الكابتن «برايدو» (Prideau) المساعد الأول للمقيم السياسي أيضاً رسالة أخرى له طالبه فيها بعدم التعرض للمراكب التجارية وهي في طريقها من الهند إلى الخليج العربي وعدن، واستجابة للمطالب البريطانية وافق الجمعدار القعيطي على دفع التعويضات للرعايا الهنود عن السفن المصادرة بضائعها ومقدرها (ستة آلاف واثنتان وأربعون) روبية، كما وافق على إعادة السفينتين اللتين أخذهما من ميناء المكلا وهما (دوريا دولت) و(لانكا) إلى أصحابها مع عدم القيام بمثل هذا العمل مستقبلاً[١].

إن تدخل السلطات البريطانية في النزاع (الكسادي - القعيطي) جاء لأنه كان يشكل تهديداً للمصالح الاستعمارية البريطانية في الشرق؛ ولهذا السبب طلب المقيم البريطاني في حيدر أباد من رئيس وزراء النظام السير«سالار جنج» (Salar jung) عدم تدخل نظام حيدر أباد[٢] في ذلك النزاع، ومعاقبة الجمعدارات المتنافسين في حيدر أباد إذا لم يقطعوا صلاتهم بالأطراف المتنازعة في حضرموت، وطرد كل من يسهم في ذلك النزاع بإرسال الأموال أو الأسلحة إلى حضرموت[٣]، وكان الهدف البريطاني من ذلك - كما يرى الباحث - هو عدم تمكين أي طرف من المتنازعين في حسم الأمور لصالحه في

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٥٤.
(٢) يوجد في حيدر أباد جالية حضرمية ترسل كل مجموعة منها الأموال والأسلحة إلى أقاربها في حضرموت.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٥٤. طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٧.

حضرموت بعيداً عن النفوذ البريطاني؛ لأن ذلك سيشكل فيما بعد عقبة أمام السلطات البريطانية في عدن إذا ما أرادت أن تمد نفوذها إلى حضرموت.

قررت السلطات البريطانية في عدن عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م التدخل لحل النزاع الكسادي القعيطي؛ لإحباط محاولات الوساطة التي يقوم بها شريف مكة في حل ذلك النزاع(١)، ولأن العمليات العسكرية بين الطرفين المتنازعين أخذت تتسع فلم تعد محصورة على البحر فقط، وإنما امتدت إلى البر مما دفع السلطات البريطانية في عدن إلى التفكير في الاستفادة من ذلك النزاع لتحقيق مصالحها الاستعمارية في حضرموت، ولا سيما بعد ما أظهرت تطورات الأحداث تفوقاً واضحاً لصالح الجمعدار القعيطي(٢)، ولذلك أصدرت بريطانيا تعليماتها إلى المقيم السياسي في عدن للتحرك لتسوية النزاع الكسادي - القعيطي، وعلى هذا الأساس سارع المقيم السياسي في عام ١٢٩٣هـ/ سبتمبر ١٨٧٦م بإرسال المترجم صالح جعفر إلى مدينتي المكلا والشحر لدراسة الأوضاع وإمكانية إبرام هدنة بين الطرفين(٣).

وفي نفس العام أعلنت حكومة الهند البريطانية بأنها ستتدخل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٩. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٥.
(٢) سيطرت القوات بمساعدة حلفائها من آل تميم والمناهيل على نصف مدينة تريم في يونيو ١٨٧٦م، واحتلت غيل باوزير ومعيان المساجدة في نوفمبر ١٨٧٦م، كما سيطرت على حصن العوالق أيضاً.
(٣) عكاشة: المرجع نفسه، ص١٥٦.

للتوسط في النزاع في حالة قبول الطرفين بوقف الخصومات بينهما، حيث قام المقيم السياسي «شنيدر» بزيارة ناجحة لمدينتي المكلا والشحر تمكن فيها من إبرام هدنة بين الطرفين لمدة سنتين على أن يقدما خلالها خلافاتهما إلى المقيم السياسي في عدن لحلها[١].

بعد توقيع الهدنة توقفت النزاعات والمعارك العسكرية بين الطرفين، واستعادت حركة التجارة نشاطها من جديد، وغادر آل كثير المقيمون لدى الكسادي مدينة المكلا إلى حضرموت الداخل[٢].

وبعد عام من الهدنة أي في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م طالب الجمعدار القعيطي بالديس الشرقية وشرمة[٣] بحجة أنها من ممتلكاته بموجب الاتفاقية التي بينه وبين النقيب صلاح بن محمد الكسادي في ٢٤ رمضان ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وكان هدفه من ذلك التخلص من تلك الهدنة، ولم يقف عند حدود المطالبة بذلك؛ بل قام باحتلالها مباشرة في عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م[٤].

وبعد ذلك سمحت الحكومة البريطانية للجمعدار القعيطي بالسفر إلى الهند في عام ١٢٩٦هـ/ يناير ١٨٧٨م حيث تمكن من جلب مبلغ من المال قدره (مليون ونصف) روبية إلى حضرموت[٥] للأغراض

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٦.
(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ٣٦٩.
(٣) لم تنص الاتفاقية الكسادية - القعيطية بأن الديس الشرقية والقرن من ممتلكات الجمعدار القعيطي وإنما اقتصرت على مدينة الشحر ومتعلقاتها ومنها شرمة فقط.
(٤) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٠.
(٥) المرجع نفسه، ص١٠١. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٨.

العسكرية مثيراً بذلك مخاوف النقيب الكسادي الذي طلب من سلطان مسقط التوسط في النزاع الدائر بينه وبين الجمعدار القعيطي، وقد جاء ذلك كما يبدو لشعوره بعدم حيادية الحكومة البريطانية في الهند، ولكن السلطات البريطانية منعت سلطان مسقط من ذلك[١]؛ حتى تبعد أي نفوذ أجنبي عن المنطقة، ولأن سلطان مسقط كان يرتبط حينذاك بعلاقات طيبة مع الدولة العثمانية.

وفي عام ١٢٩٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٧٨م وجه النقيب الكسادي خطاباً إلى الجنرال «لوك» (Loch) يرجوه فيه العمل على إنهاء النزاع الكسادي - القعيطي قبل انتهاء فترة الهدنة، كما طلب منه أيضاً الاتصال بحكومة الهند لإبرام هدنة جديدة لمدة سنتين أخريين مع حاكم مدينة الشحر، واستغلال تواجد الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بالهند لتحقيق هذه الهدنة، وقد رد الجنرال «لوك» على ذلك برسالة في تاريخ ١٢٩٥هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٧٨م إلى النقيب الكسادي أشار فيها إلى أنه كتب إلى عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بشأن عقد هدنة جديدة، وأن على النقيب الكسادي الموافقة على الهدنة إذا ما حدثه فيها حاكم الشحر، ثم بعث النقيب الكسادي إلى الجنرال «لوك» برسالة في عام ١٢٩٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٨م أشار فيها إلى موافقته على أي أمر يصدره الجنرال «لوك» بشأن عقد هدنة جديدة، كما أشار بنوع من التملق إلى أنه من المتعلقين بحماية الدولة العظمى، ويقصد بذلك بريطانيا[٢].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٥٩.

تحرك صالح جعفر مندوب الجنرال «لوك» إلى مدينتي المكلا والشحر في عام ١٢٩٦هـ/ نوفمبر ١٨٧٨م لغرض تجديد الهدنة، فوعده الأمير عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بعدم خرق الهدنة والالتزام بها حتى عام ١٢٩٧هـ/ فبراير ١٨٧٩م وعدم القيام بأي عمليات حربية؛ لأن الجمعدار عوض لا يزال في الهند ولم يبد موقفه من تجديد الهدنة، وأما النقيب عمر بن صلاح الكسادي فقد طالب بتمديد الهدنة واعترف بشرعية (الثمانين ألف) ريال فقط، ووافق على تسليم ربع دخله لسداد المبلغ، واعترض بشدة على السماح لأي وكيل للقعيطي بالبقاء في مدينة المكلا[١].

استلم عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر في عام ١٢٩٧هـ/ فبراير ١٨٧٩م رسالة من أخويه صالح وعوض المقيمين بحيدر أباد في الهند يطلبانه فيها المحافظة على الأمن وتقديم قضية النزاع بينهما وبين النقيب الكسادي إلى المقيم السياسي البريطاني بعدن، وذلك بعد أن حصلا على ضمان بحقهما في استئناف الحكم الذي سيصدره حاكم عدن[٢] إذا لم يقتنعا به[٣].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٥٩.

(٢) يعود تخوف الجمعدار عوض وإخوانه صالح وعبدالله أبناء عمر بن عوض القعيطي من تقديم قضية النزاع مع النقيب الكسادي إلى حاكم عدن بسبب وجود أحد كبار الموظفين الهنود بمكتب حاكم عدن واسمه «مير منشي» كان معروفاً بتعاطفه مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي، ولذلك خشي الجمعدار عوض من أن يكون له تأثير على حاكم عدن.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٢.

وفي عام ١٢٩٧هـ/ مارس ١٨٧٩م توجه إلى مدينتي المكلا والشحر المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن الميجور «جود فيلو» (Good. Fellow) حيث قام بجمع المعلومات حول الخلافات المالية بين الطرفين، واقترح عليهما حلاً وسطاً ينص على إعطاء بندر بروم للقعيطي مقابل أن يدفع للنقيب الكسادي (ثمانين ألف) ريال، وإلغاء اتفاقية المناصفة إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من الطرفين[١].

وفي رأي الباحث يعود رفض النقيب الكسادي لهذا المقترح إلى تخوفه من أن يفقده سيادته على بندر بروم، أما الجمعدار فقد رفض المقترح؛ لأنه سيضع حداً لطموحاته التوسعية في الممتلكات الكسادية، فضلاً عن أنه كان يشعر بتفوقه على النقيب الكسادي الذي وقّع له اتفاقية المناصفة وأعطاه الحق في نصف بندر بروم والمكلا، ولهذا لن يرضى بالحصول على بندر بروم فقط؛ لأنه لا يتساوى من حيث إيراداته مع بندر المكلا.

قام المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٧هـ/ مايو ١٨٧٩م بزيارة سريعة إلى مدينتي المكلا والشحر نجح خلالها في إبرام هدنة جديدة بين الجانبين لمدة عام، كما نجح أيضاً في إقناع النقيب الكسادي بالموافقة من حيث المبدأ على مشروع اتفاقية نصت شروطها على ما يأتي:

١- أن يفتح كل طرف ميناءه للطرف الآخر ويقدم التسهيلات للتبادل التجاري.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٠.

٢- أن يتنازل كل طرف عن مطالبه في التعويض من الطرف الآخر.
٣- أن لا يقدّم أي طرف المساعدة لأعداء الطرف الآخر.
٤- أن يتم جمع إيرادات ميناء المكلا عبر مسئولين يعينهم النقيب الكسادي، شريطة موافقة حاكم عدن عليهم مع احتفاظ حاكم عدن بالجزء الذي سيدفع للشحر أي للقعيطي، وقد تلكأ الجمعدار القعيطي في الموافقة على مشروع الاتفاقية[١].

ومن بنود الاتفاقية يتضح للباحث أن السلطات البريطانية قد ضمنت لنفسها حق التدخل المباشر في شؤون الإمارة الكسادي بسيطرتها على الإيرادات في ميناء المكلا تمهيداً لوضعها تحت الحماية البريطانية في الوقت المناسب.

وبالرغم من تجديد الهدنة إلا أن فرصة تحقيق السلام بين المتخاصمين كانت نادرة جداً إلا بتوقيع اتفاقية جديدة تعمل على حل النزاع حلاً جذرياً ونهائياً بينهما؛ لأن النقيب الكسادي يرفض التخلي عن نصف مدينة المكلا وبروم، وفي المقابل كان الجمعدار القعيطي يصر على تطبيق اتفاقية المناصفة.

وأمام تمسك طرفي النزاع بمواقفهما تقدم حاكم عدن البريطاني بمقترح إلى حكومة الهند البريطانية لحل النزاع يقضي بترك طرفي النزاع يتحاربان مع بعضهما البعض من دون تقديم المساعدة لأي منهما، وعندما يتسبب ذلك في إلحاق الدمار والأذى بهما يتدخل حاكم عدن البريطاني؛ للتوفيق بينهما[٢].

---

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٨.
(2) Ingrams Doreen and ingrams Leila of. Cit, V. 4, p531, 532.

أشارت الحكومة البريطانية بأنها سوف تنظر إلى نتائج هذا النـزاع في حالة عدم قبول الطرفين بالتسوية، وأنها سوف تعترف بالطرف المنتصر في هذا النـزاع، ولكنها لن تسمح بقيام أي عمليات حربية في البحر، كما أنها تحتفظ أيضاً لنفسها بحق التدخل في النـزاع إذا رأت ذلك؛ لأن هذا التدخل ضروري[١]، وهكذا تبدو للباحث واضحة أبعاد السياسة البريطانية التي لا تمانع في قيام حرب بين حاكمين عربيين شريطة عدم المساس بمصالحها الاستعمارية.

وجه المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» خطاباً إلى حكومة الهند في عام ١٢٩٧هـ/ ٣ يونيو ١٨٧٩م أشار فيه بأن استمرار النـزاع الكسادي - القعيطي قد يؤدي إلى تدخل العثمانيين أو الفرنسيين أو الإيطاليين للاستيلاء على مدينة المكلا ويقترح لمواجهة هذا الاحتمال وحل النـزاع ثلاثة خيارات هي:

الخيار الأول:

أن يسلم النقيب عمر بن صلاح الكسادي مدينة المكلا للجمعدار عوض بن عمر القعيطي جمعدار الشحر مقابل حصول النقيب الكسادي على راتب شهري يتم الاتفاق عليه وتضمنه الحكومة البريطانية، وتكون قادرة على إجبار جمعدار الشحر على الاستمرار في دفعه بانتظام، وبأن يعقد الجمعدار القعيطي تحالفاً دفاعياً وهجومياً يمنح فيه الحكومة البريطانية الحق في الاستيلاء على كل أو جزء من المنطقة أو مدينتي المكلا والشحر في حالة عدم تنفيذه لهذه الاتفاقية التي يجب أن تقيد

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢٠٩.

الجمعدار القعيطي بعدم البيع أو التنازل عن أي جزء من مدينة الشحر أو المكلا لأية حكومة أو قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وأن هذا الترتيب قد يكون معقولاً لدى جميع الأطراف إلا أنه من المشكوك فيه جداً أن يتنازل النقيب الكسادي عن مدينة المكلا للجمعدار القعيطي.

الخيار الثاني:

أن يتنازل النقيب الكسادي عن نصف مدينة المكلا ونصف الإيرادات من الرسوم الجمركية، وبأن يتم تقسيم الدخول الجمركية بالتساوي بين النقيب الكسادي والجمعدار وهذا قد يؤدي إلى إقرار الأمن والاستقرار داخل مدينة المكلا ويحمي النقيب من عدوان الجمعدار، ويتم تعيين ضابط بريطاني بمرتب (ألف) ريال شهرياً يدفعه النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي بالمناصفة، وبأن يكون هذا الضابط مقيماً في مدينة المكلا، ولكن النقيب الكسادي قد لا يوافق على هذا التنظيم، وحتى إذا وافق مضطراً على ذلك فإن الاحتكاك المباشر بينهما في مدينة صغيرة قد يؤدي إلى صراع مفتوح بينهما ويتعرض الضابط البريطاني للخطر، ولذلك لا بد من توفير قوة بريطانية لحمايته حتى تتمكن الحكومة البريطانية من التدخل في النزاع.

الخيار الثالث:

أن تظل مدينة المكلا في حوزة النقيب الكسادي وتوضع تحت حماية الحكومة البريطانية مقابل أن يدفع سدس دخل إمارته، وأن يلتزم بالتوقيع على نظام معين يدفع بمقتضاه ديون الجمعدار القعيطي على

أقساط منتظمة من هذا الدخل[١].

ويرى الباحث أن الخيارات الثلاثة التي وضعها الجنرال «لوك» لا يمكن أن تمثل حلاً للنـزاع الكسادي القعيطي وإن رضي بها طرفا النـزاع؛ لأنها تمثل حلولاً مؤقتة وجزئية للنـزاع الكسادي - القعيطي الذي سرعان ما يعود إلى الانفجار لأي سبب كان، كما أنها ليست بالخيارات العادلة، فالنقيب الكسادي هو الخاسر من تطبيق أي واحد منها، ولذلك لا يمكن أن يوافق عليها، وحتى في حالة موافقته عليها مجبراً فإن ذلك لن ينهي النـزاع مستقبلاً، أما فيما يتعلق بالجمعدار القعيطي فإن قبوله بأي من الخيارات الثلاثة سيقضي على طموحاته التوسعية في حضرموت.

إن الغرض من هذه الخيارات - في رأي الباحث - هو بسط الحماية البريطانية على سواحل حضرموت والتدخل في شؤون الإمارة الكسادية والدولة القعيطية، ونستدل على ذلك بما جاء في تلك الخيارات، ففي الخيار الأول اشترط على النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي عدم التنازل أو البيع لأي جزء من أراضيهما إلا بعد موافقة بريطانيا، كما منحت بريطانيا لنفسها الحق في الاستيلاء على أي جزء من أراضي الطرفين المتنازعين في حالة عدم تنفيذ الاتفاقية.

أما الخيار الثاني فقد تضمن أيضاً وقوع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية بوجود ضابط بريطاني ترافقه قوة عسكرية هدفها المعلن هو توفير الحماية للضابط البريطاني، ولكنها ستبسط في حقيقة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٢.

الأمر حماية بريطانيا عليها إذا ما تطورت الأحداث بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، كما أن التواجد العسكري البريطاني في مدينة المكلا يعني أيضاً وبطريقة غير مباشرة بأن الضابط البريطاني هو الحاكم الفعلي لمدينة المكلا ويستطيع استخدام هذه القوة للضغط على المتنازعين لتحقيق الأهداف البريطانية في المنطقة.

أما الخيار الثالث فقد ورد الهدف البريطاني فيه واضحاً في وضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية لإبعاد أي نفوذ أجنبي عن حضرموت.

وقد استعرضت حكومة الهند البريطانية مقترحات الجنرال «لوك» واتخذت في ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م القرار رقم (٥٥٠٢) متضمناً النقاط الآتية:

١- أن الخيار الثالث يعتبر تسوية عادلة ومعقولة يجب إقناع الطرفين بقبولها دون تحفظ.
٢- على المقيم السياسي البريطاني أن يقرر التاريخ الذي يجب أن يعيد فيه النقيب الكسادي المبالغ المستحقة للجمعدار القعيطي.
٣- في حالة عدم توصل الطرفين إلى تفاهم مرضي لهما بهذا الشأن فإن على الحكومة البريطانية عدم التدخل في النزاع مع ترك الفريقين يصفيان نزاعاتهما بحسب رغبتهما، وفي حالة قبول أحد الطرفين للشروط المقترحة ويرفضها الطرف الآخر فعلى الحكومة البريطانية الاستعداد للقيام بمنع الحرب في البحر .
٤- عدم السماح لأي من الطرفين بالحصول على معونة من الرجال والمواد الحربية من الهند .

٥- على المقيم السياسي البريطاني في عدن الإبلاغ عن نتائج اتصالاته مع النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، كما أن له حرية التصرف في إدخال أية تعديلات أو تسويات يقبلها الطرفان بحرية[١].

إن قرار حكومة الهند وموافقتها على مقترحات الجنرال «لوك» لحسم النـزاع كان غير منطقي، بالرغم من رغبتها في تنفيذ المقترح الثالث؛ بحجة أنه يحمل شيئاً من العدل لتسوية النـزاع بين الجانبين، ولكن الباحث يرى في ذلك مجافاة للحقيقة؛ لأن المقترح يضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية، وهذا ليس من العدل في شيء، كما أنها تركت المجال مفتوحاً للنـزاع في حالة رفض الطرفين للمقترح وهي سياسة دأبت عليها السلطات البريطانية الاستعمارية للحفاظ على مصالحها عن طريق إضعاف القوى المتنازعة بحيث لا يستطيع أي طرف منهما حسم النـزاع لمصلحته، ويعطيها في نفس الوقت حرية التدخل في شؤون المنطقة والسيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك بسهولة ويسر ودون أي متاعب كثيرة.

ويلاحظ على قرارات حكومة الهند البريطانية أيضاً أنها منحت المقيم السياسي البريطاني في عدن حرية تعديل المقترحات الثلاثة لحل النـزاع، وهذا سيعيق بالطبع عملية التوصل إلى حل عادل للنـزاع في حالة انحياز أو ميل المقيم السياسي في عدن لأحد طرفي النـزاع، ويبدو أن حكومة الهند البريطانية منحت ذلك الحق للمقيم السياسي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٣.

بعد أن ضمنت بأن هذا التعديل لن يمس المصالح الاستعمارية البريطانية في حضرموت.

طلب المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» من حكومة الهند البريطانية في عام ١٢٩٧هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٧٩م توضيح موقفها من النقاط الآتية:

١- هل ستنظر حكومة الهند بارتياح لامتلاك العثمانيين أو الإيطاليين أو الفرنسيين لمدينة المكلا؟
٢- في حالة تنازل النقيب الكسادي عن مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، هل ستفوض حكومة الهند المقيم السياسي البريطاني في عدن لضمان معاش النقيب الكسادي؟
٣- في حالة إعطاء مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، هل الحكومة مستعدة لتكوين تحالف هجومي أو دفاعي مع الجمعدار القعيطي؟
٤- في حالة أن يصبح الجمعدار القعيطي حاكماً لنصف مدينة المكلا، هل ستسمح الحكومة البريطانية لضابط أوروبي بالإقامة في مدينة المكلا لمراقبة إيراداتها ويدفع راتبه الطرفان المتنازعان؟

نقل المقيم السياسي البريطاني في عدن رغبة الكسادي في وضع بلاده تحت الحماية البريطانية مع استعداده للتنازل عن سدس إيراداته، وأن على حكومة الهند البريطانية أن تقرر ما إذا كانت مثل هذه الحماية مقبولة لديها[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٤.

ويبدو للباحث أن المقيم السياسي البريطاني في عدن قد حسم موقفه من ذلك النـزاع في تساؤلاته لحكومة الهند البريطانية والتي يلمح فيها إلى رغبته في الوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي وتقديم المساعدة له وإن لم يفصح عن ذلك صراحة في تلك الاستفسارات، لكنها تشير كلها إلى انحيازه إلى جانب الجمعدار القعيطي، وإلى الإيحاء لحكومة الهند البريطانية في اتخاذ نفس الموقف.

الفصل الخامس

تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي
والموقف البريطاني من ذلك :

المبحث الأول:

- أولاً : تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء القعيطي على بروم.

ثانياً : الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي.

المبحث الثاني: التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء الإمارة الكسادية:

- أولاً : الضغوط البريطانية على الإمارة الكسادية.
- ثانياً : استخدام القوة العسكرية البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية.

المبحث الأول

أولاً: تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء القعيطي على بروم

تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي باتجاه المواجهة العسكرية، ولا سيما بعد ما صمم الجمعدار القعيطي على المضي قدماً في حسم النزاع مع الكسادي عسكرياً، وعندما شعر النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالخطر بعث خطاباً إلى نائب المقيم السياسي بعدن الكولونيل «هنتر» (Hunter) يتساءل فيه عما إذا يوجد في نية السلطات البريطانية القيام باتخاذ أي إجراءات لحسم النزاع، كما أبلغه فيها بالاستعدادات القعيطية لشن الهجوم على الإمارة الكسادية[١].

ومن أجل قطع دابر العدوان القعيطي على الإمارة الكسادية في ظل هذه التطورات بعث النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى المسؤولين البريطانيين في عدن موافقته على المقترح الثالث للجنرال «لوك» والخاص بفرض الحماية البريطانية على الإمارة الكسادية، ويدل هذا بالطبع على ضعف النقيب الكسادي وإدراكه لخطورة الوضع وما تمثله التهديدات القعيطية المتوقعة قريباً على بلاده.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٥.

وبينما كانت السلطات البريطانية تفكر في حل يرضي الطرفين المتنازعين حدثت تطورات جديدة على ساحة المعركة تمثلت في قيام القوات القعيطية بالاستيلاء على بروم في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م عن طريق البحر متسببة في ازدياد تفاقم النزاع بين الجانبين.

كانت الحملة القعيطية التي استولت على بروم تتكون من (خمسمائة) جندي، و(ثلاث) سفن شراعية بقيادة المقدم عبدالخالق الماس وعمر عوض القعيطي، ولم يكن يوجد في بروم حينها من القوات الكسادية إلا عدد قليل من الجنود يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥ جندياً، وكانت معركة غير متكافئة تمكنت خلالها القوات القعيطية من السيطرة على بروم[١]، وقتل توفيق بن سرور شلكاوي[٢] قائد الحامية الكسادية هناك، وكان من عوامل تشجع الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على بروم موقف السلطات البريطانية من استيلاء القعيطي على الديس الشرقية، وشرمة، والقرن، وعدم اعتراضها على ذلك بالرغم من الحظر البريطاني المفروض على العمليات البحرية.

كل هذه الأحداث دفعت النقيب الكسادي إلى طلب المساعدة من آل كثير، وأثارت في نفس الوقت مخاوف بريطانيا من قيام القعيطي بالاستيلاء على مدينة المكلا، ومنعاً لذلك أرسل المقيم السياسي في عدن «لوك» في ٦ ديسمبر من نفس العام بعثة برئاسة صالح جعفر للقيام

---

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٩. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤، ١٠٥.

(٢) توفيق بن سرور شلكاوي هو أحد المماليك الأفارقة التابعين للإمارة الكسادية وكان قائداً للحامية الكسادية في بروم.

بتقصي الحقائق عن تلك الأحداث، وإبرام هدنة بين الطرفين، وتحذير الرعايا البريطانيين الذين يختارون البقاء في مدينة المكلا بتحمل مسؤولية ذلك، مع إبلاغ طرفي النـزاع بأن الحكومة البريطانية لن تسكت عن أي عمليات حربية[١].

قدم صالح جعفر المساعد المحلي للمقيم السياسي البريطاني بعدن في عام ١٢٩٨هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٨٠م تقريره إلى المقيم السياسي البريطاني بعدن الذي أرسل بدوره نتائج هذا التقرير إلى حكومة الهند البريطانية موصياً بقبول الكسادي في بسط الحماية البريطانية على الإمارة الكسادية، وبأن تكون مدتها من خمس إلى سبع سنوات لا تضم خلالها الإمارة الكسادية إلى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار[٢]، كما نوه التقرير إلى النوايا القعيطية للاستيلاء على مدينة المكلا سواء كانت تحت السيطرة الكسادية أو الكثيرية[٣].

وجاء في رسالة أخرى بعث بها المقيم السياسي في عدن «لوك» إلى الإدارة السياسية لحكومة الهند في نفس اليوم أن النقيب الكسادي قد طلب المساعدة من آل كثير، الذين لبوا النداء وقاموا بإرسال (ألف وخمسمائة) جندي تقريباً إلى مدينة المكلا[٤].

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤، ١٠٥. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٥، ١٦٦.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P602.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٦.

(4) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P534.

ويبدو للباحث أن الاستجابة الكثيرية لطلب الكسادي كانت من أجل الحصول على منفذ بحري في الساحل الحضرمي يمكنهم من الاتصال بالعالم الخارجي من ناحية، ولغرض الانتقام من الجمعدار القعيطي الذي طردهم من الشحر من ناحية ثانية.

وفي نفس العام وتحديداً في ١٥ ديسمبر تلقى المقيم السياسي البريطاني في عدن رسالة من النقيب عمر بن صلاح الكسادي يطلب فيها الرد السريع على طلبه الخاص ببسط الحماية البريطانية على بلاده وذلك خلال أسبوعين، وإلا فإنه سوف يجد نفسه مضطراً لتسليم إمارته إلى آل كثير أو العثمانيين أو لسلطان زنجبار أو لأي دولة أجنبية أخرى[١].

إن هذه التحذيرات تعكس في الواقع مخاوف النقيب الكسادي من هجوم محتمل على مدينة المكلا يقوم به الجمعدار القعيطي بعد نجاحه في الاستيلاء على بروم، أما تلويح الكسادي بتسليم إمارته لأي دولة أجنبية فإن هذا يأتي في إطار سياسة دأب الكسادي على التلويح بها سابقاً بقصد الضغط على السلطات البريطانية في عدن للوقوف إلى جانبه في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي، إدراكاً منه بأن بريطانيا لن تسمح بتواجد أي نفوذ أجنبي آخر في حضرموت.

كان النقيب الكسادي يعتقد بأنه سيكسب السلطات البريطانية إلى جانبه في هذا الصراع، وكان متفائلاً أيضاً في الحصول على الحماية البريطانية، ولا سيما بعد الانتصار الذي حققته القوات الكثيرية على

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 9, p.553.

القوات القعيطية في موقعة (التخم)[١] في عام ١٢٩٨هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٨٠م[٢] وتقدمها نحو مدينة المكلا حتى وصلت إلى قرية الحرشيات، حيث طلب منها النقيب الكسادي التوقف فيها خوفاً من قيامها بالاستيلاء على مدينة المكلا.

وبعد ثلاثة أيام بعث النقيب الكسادي برسالة إلى المقيم السياسي في عدن يخبره بتفاصيل معركة (التخم) مثيراً بذلك قلق السلطات البريطانية من خطورة تطورات الأحداث في حضرموت مما اضطرها للتحرك السريع خشية من تفاقمها وخروجها عن نطاق السيطرة البريطانية، ولهذا الغرض بعث المقيم السياسي في عدن في عام ١٢٩٨هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٨٠م مرة ثانية بمندوبه صالح جعفر مزوداً بالتعليمات التي يجب عليه اتخاذها لوقف تطورات الأوضاع السياسية في حضرموت وهي:

---

(١) التخم: أحد الجبال المكونة للتضاريس الجنوبية التي يتألف منها الجول الشمالي الغربي، ويرتفع حوالي (١٧٠٠) قدم فوق مستوى سطح البحر، ويقع على بُعد خمسة أميال تقريباً شمال غرب منطقة (الريان)، وفيه عقبة تسمى بعقبة (التخم) تمر فيها القوافل التجارية بين الحرشيات وغيل باوزير، وقد سميت المعركة بهذه التسمية نسبة إلى ذلك المكان، وكان سببها هو اعتراض قوة قعيطية مكونة من (خمسمائة) مقاتل بقيادة المقدم عمر عوض القعيطي للقوة الكثيرية القادمة من حضرموت الداخل لمساعدة نقيب المكلا الكسادي إلا أن القوة الكثيرية تمكنت من إلحاق الهزيمة بالقوات القعيطية في تلك المعركة، وقتلت قائدها المقدم عمر بن عوض القعيطي. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٨٠.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٩، ٣٨٠. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٦.

١- إيقاف الحرب البحرية بين الطرفين الكسادي والقعيطي.
٢- منع الكسادي من اتخاذ أي قرار لتسليم إمارته إلى أي دولة أجنبية أخرى .
٣- منع القعيطي من تعزيز حامية بروم .
٤- إزالة أي سوء تفاهم قد ينشب بين الكثيري والكسادي .
٥- مصادرة أي قوارب تخترق الحظر البحري البريطاني في سواحل حضرموت .
٦- أن يداري النقيب الكسادي آل كثير إلى أن يصل رد الحكومة البريطانية على الطلب الكسادي بشأن بسط الحماية البريطانية على إمارته .
٧- أن يحاول النقيب الكسادي وآل كثير على طرد القعيطي من بروم .
٨- أن يسمح النقيب الكسادي للرعايا البريطانيين بمغادرة مدينة المكلا[١] .

كان هدف البريطانيين من ذلك هو مخادعة النقيب الكسادي ومنحه الثقة بأن قرار الحكومة البريطانية بشأن النزاع سوف يكون لصالحه، ويستدل الباحث على ذلك من مضمون التعليمات البريطانية لصالح جعفر بتحريض النقيب الكسادي على استعادة بروم، ثم عودة سفينة صالح جعفر إلى عدن تقطر سفينتين شراعيتين قعيطيتين اخترقتا الحظر البريطاني المفروض على العمليات العسكرية في سواحل حضرموت، فضلاً عن قيام البريطانيين أيضاً بإرسال باخرة حربية إلى سواحل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

حضرموت بقيادة الكومندار «بايلس» (Byles)؛ لمراقبة الساحل الحضرمي ولمنع الاعتداءات البحرية، إلا أنها سمحت في نفس الوقت لقائدها بتقديم التسهيلات اللازمة للحامية القعيطية في بروم.[١]

وبناءً على إلحاح النقيب الكسادي بعث الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/ ٧ يناير ١٨٨١م برقية إلى حكومة بومباي يذكر فيها بأن النقيب الكسادي يستعجل الرد على عرضه الخاص بطلب الحماية البريطانية على إمارته، وأشار فيها أيضاً إلى تهديد النقيب بتسليم إمارته إلى العثمانيين أو آل كثير أو سلطان زنجبار، ولذلك سارعت حكومة الهند البريطانية بإصدار أوامرها في ١٠ يناير من نفس العام إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن بتنفيذ قرارها رقم (٥٥٠٢)[٢] المحرر بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م[٣]، وقد جاءت هذه التعليمات من حكومة بومباي عقب تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية على الساحة الحضرمية بعد انتصار الكسادي وآل كثير على القعيطي في موقعة (التخم)، كما أنها جاءت أيضاً رداً على العروض الكسادية المتلاحقة بوضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية وتهديداته باللجوء إلى أي دولة أجنبية أخرى في هذا الشأن وهو ما لا يمكن أن تقبله بريطانيا[٤].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٢) راجع بنود القرار رقم (٥٥٠٢) بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م في الفصل الرابع، ص٢٣٢.

(3) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P602, 603.

(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

وتنفيذاً لأوامر الحكومة البريطانية في بومباي سارع المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» إلى إرسال مساعده الكابتن «هنتر» إلى مدينتي المكلا والشحر؛ ليعرض عليهما قرار الحكومة البريطانية في بومباي ويخبرهما بأنه في حالة رفضهما للقرار فإن الحكومة البريطانية تحتفظ بحق التصرف والعمل بالطريقة التي تراها مناسبة وضرورية، وبعد عودة الكابتن «هنتر» إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١١ يناير ١٨٨١م قدم تقريره إلى المقيم السياسي في عدن، وفيه يشير إلى قبول النقيب الكسادي للاتفاقية، بينما يرفضها عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بالمبررات الآتية:

١- أن القرار لا يتضمن تسوية المطالب القعيطية الخاصة ببيوته وممتلكاته، التي استولى عليها النقيب الكسادي بعد قيامه بطرد القعيطي من مدينة المكلا.
٢- أن القرار لا يراعي التغيرات الجديدة التي حدثت على ساحة الصراع، والتي أصبحت فيها بروم جزءاً من الأملاك القعيطية .
٣- أن الجمعدار القعيطي يريد أن يتشاور مع أخيه الجمعدار عوض بن عمر الموجود في حيدر أباد بالهند بشأن هذه الاتفاقية[١] .

وقد اعترض الكابتن «هنتر» على المبررات التي ساقها القعيطي في رفضه للاتفاقية؛ لأن مطالبة القعيطي بممتلكاته في مدينة المكلا قد سقطت في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م من قبل الحاكم البريطاني في عدن، وأما فيما يتعلق بتغيرات الأوضاع على ساحة الصراع فإن استيلاء القعيطي على بروم قد تم باستخدام القوة العسكرية عن طريق البحر،

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٨، ٢٠٩.

وكان ذلك تحدياً للسلطات البريطانية التي أمرت بوقف العمليات الحربية البحرية[١].

ويرى الباحث أن المبرر الثالث للقعيطي في رفضه الاتفاقية والخاص بأخذ مشورة أخيه عوض بن عمر الموجود في الهند، ما هي إلا حيلة لجأ إليها الجمعدار القعيطي ليتهرب من توقيع الاتفاقية بعد ما فند الكابتن «هنتر» المبررين القعيطيين السابقين، أما الحقيقة فهي أن الجمعدار القعيطي أراد بذلك أن يكسب مزيداً من الوقت في تجهيز قواته لمهاجمة مدينة المكلا ليضع السلطات البريطانية في الأمر الواقع كما فعل في الاستيلاء على بروم، وبذلك لن تجد السلطات البريطانية بداً من الاعتراف به حاكماً على كل الساحل الحضرمي.

وبالرغم من فشل الكابتن «هنتر» في إقناع الجمعدار القعيطي بالموافقة على توقيع اتفاقية لحل النزاع إلا أنه نجح في عقد هدنة جديدة بين الطرفين لمدة خمسة عشر يوماً فقط[٢] وإبقاء السفينة «سيجال» (Sigal) في منطقة بروم لمراقبة الموقف، وفيما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من يناير من نفس العام أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بوقف النزاع بين الجانبين في البر والبحر معاً[٣].

أبدت حكومة الهند البريطانية لحكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٠.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P603.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٠.

٢٥ يناير ١٨٨١م عن رغبتها في معرفة رأي الجنرال «لوك» عما إذا كان التهديد لمدينة الشحر بالسفن الحربية سيمنع عدوانها على نقيب المكلا الكسادي، فكان رده على ذلك هو أنه إذا أمرت الحكومة البريطانية حاكم الشحر بالامتناع عن العدوان البري والبحري على مدينة المكلا، فإن وجود قارب حربي بالقرب من مدينة المكلا سيفرض على القعيطي الإذعان لهذا الأمر(١)، ومن ذلك يبدو واضحاً موقف بريطانيا واهتمامها بمدينة المكلا ورغبتها في عدم وقوعها تحت سيطرة أي قوة أجنبية أخرى تهدد المصالح البريطانية في عدن ومسقط والخليج العربي، ولكنها كانت لا ترى في استيلاء القعيطي عليها خطورة على مصالحها، من ذلك يتضح للباحث أيضاً أن السلطات البريطانية كانت لا تريد إنهاء النزاع الكسادي - القعيطي بل تبقيه قائماً لإضعاف طرفي النزاع لكي تكون فيه حكماً في المستقبل بما يخدم أهدافها ومصالحها في المنطقة.

في عام ١٢٩٩هـ/ ٢٩ يناير ١٨٨١م أرسل المقيم السياسي البريطاني في عدن السفينة (داجمار) (Dagmar) إلى ساحل حضرموت لغرض تمديد الهدنة بين الجانبين المتنازعين لفترة خمسة عشر يوماً أخرى، ولكن السفينة عادت في الخامس من فبراير من نفس العام تحمل معها خبر موافقة الجمعدار القعيطي على تمديد الهدنة لمدة تسعة أيام فقط(٢)، ويبدو أن الوقت قد حان للحكومة البريطانية لكي تتخذ موقفاً واضحاً من النزاع (الكسادي - القعيطي)، حيث ظهر ذلك جلياً

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢١٣، ٢١٤.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧١.

في إلحاح حاكم الهند البريطاني على المقيم السياسي في عدن بأن يحصل على تأكيد من الجمعدار القعيطي بالإذعان لنصائح الحكومة البريطانية والقبول بنصيحتها قبل أن تغامر بسندها له، وكان جواب الجنرال «لوك» على ذلك هو أن الجمعدار القعيطي لا يمانع في عقد معاهدة أو اتحاد فرعي مع بريطانيا[١].

ثانياً: الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي:

أخذت السلطات البريطانية في تغيير موقفها المؤيد للكسادي منذ بداية النـزاع بعد الزيارة التي قام بها الجمعدار عبدالحبيب بن عامر القعيطي ابن عم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي للمسؤولين البريطانيين في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨١م، وكان الغرض من هذه الزيارة هو تنفيذ الخطة التي وضعها مع ابن عمه الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في حيدر أباد والتي تتعلق بإقناع المقيم السياسي في عدن بالوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي في نـزاعه مع الكسادي، حيث تقدم عبدالحبيب بن عامر إلى المقيم السياسي في عدن بمقترحات لحل النـزاع مع آل كساد[٢] وتتضمن النقاط الآتية:

١- أن يقوم الجمعدار القعيطي بشراء مدينة المكلا من النقيب الكسادي مقابل (ثلاثمائة ألف) روبية هندية مضافاً إليها المبلغ السابق وقدره (مائتان وأربعون ألفاً) التي هي الديون القعيطية لدى الكسادي.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٧١. اليزيدي: التطورات السياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤١.

(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٩.

٢- أن يبيع الكسادي مدينة المكلا وبروم بمجموع هذا الثمن للجمعدار القعيطي.
٣- يتعهد عبدالحبيب بن عامر القعيطي بإقناع ابن عمه عبدالله بن عمر حاكم الشحر ونائب الجمعدار في حضرموت بالموافقة على هذا المقترح .
٤- في حالة فشل عبدالحبيب بن عامر في إقناع حاكم الشحر بمقترحاته السابقة فإنه سيقنعه بتنفيذ واحدة من الاتفاقيات الثلاث، التي اقترحها الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م.
٥- توضع مدينتا الشحر والمكلا تحت الحماية البريطانية[١].

لاقت هذه المقترحات استحساناً وقبولاً من المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك»؛ لأنها ستحقق المصالح البريطانية في حضرموت، وانطلاقاً من ذلك وجه الجنرال «لوك» خطابين إلى طرفي النزاع في حضرموت وهما عبدالله بن عمر القعيطي والنقيب عمر بن صلاح الكسادي بشأن الأوضاع في حضرموت.

ففي خطابه إلى القعيطي ذكر له فيه بأنه التقى بعبدالحبيب بن عامر القعيطي، والذي طلب منه الموافقة على إرسال تموين في مراكب من مدينة الشحر إلى الحامية القعيطية في بروم وأنه يوافق على هذا الطلب، وأنه طلب من القائد «بايلس» (Byles) مراقبة تنفيذ الطلب، كما أنه طلب أيضاً من مساعده المحلي صالح جعفر زيارة مدينتي المكلا والشحر للاطلاع على الأوضاع عن كثب.

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٢، ١١٣.

أما فيما يتعلق بالخطاب الذي وجهه إلى النقيب الكسادي فقد ذكر له فيه بأنه طلب من عبدالله بن عمر القعيطي نقل جنوده من بروم إلى مدينة الشحر، وبأن القبطان «بايلس» سوف يشرف على تنفيذ ذلك، وأن صالح جعفر سوف يزور مدينتي المكلا والشحر للاطلاع على الأوضاع عن كثب[١].

من ذلك يتبين أن المقترحات التي قدمها عبدالحبيب بن عامر قد تم وضعها أثناء تواجده في حيدر أباد بالهند بالاتفاق مع ابن عمه الجمعدار عوض بن عمر القعيطي، وهي مقترحات تصب في مصلحة الجمعدار القعيطي وتعزز من سيطرته على الساحل الحضرمي فيما إذا ما تم الأخذ بها من قبل المقيم السياسي في عدن، وأن الغرض من عرض الحماية البريطانية على مدينتي المكلا والشحر ومتعلقاتها كان رداً على العروض المتكررة من النقيب الكسادي بوضع إمارته تحت الحماية البريطانية، وقد وجدت السلطات البريطانية في ذلك فرصة سانحة لفرض حمايتها على الساحل الحضرمي لما أبداه حكامها من تسابق في طلب هذه الحماية، وعلى الرغم من أن الجنرال «لوك» كان حريصاً في خطابه على تطمين طرفي النـزاع وعدم إبداء العداوة لأي منهما، إلا أن الخطابين كانا متناقضين في مضمونهما، ففي خطابه للجمعدار القعيطي سمح له بتعزيز الحامية في بروم بالمؤن، بينما في خطابه إلى النقيب عمر الكسادي أخبره بأنه قد طلب من القعيطي مغادرتها، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الجنرال «لوك» لم يأخذ

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٢، ١٧٣.

بعد موافقة الحكومة البريطانية على هذه المقترحات الجديدة، وأنه كان يتخوف من قيام النقيب الكسادي بتسليم إمارته إلى دولة أجنبية أخرى، ومهما كان الأمر فإنه من الواضح أن المقيم السياسي البريطاني في عدن قد أخذ في الانحياز بموقفه إلى جانب الجمعدار القعيطي.

استجاب المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» للإغراءات القعيطية، ففي عام ١٢٩٩هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٨١م أرسل مساعده صالح جعفر بصحبة عبدالحبيب بن عامر القعيطي إلى حضرموت الساحل لغرض إقناع النقيب الكسادي والجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر للتوقيع على ثلاث اتفاقيات تتضمن حلولاً جديدة صاغها الجنرال «لوك» بالاتفاق مع عبدالحبيب بن عامر وتحمل تاريخاً واحداً وهو ٢٨ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/ الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨١م وهذه الاتفاقيات هي:

- الاتفاقية الأولى وقد نصت على البنود الآتية:

أ) تظل اتفاقية المناصفة سارية المفعول، بأن يكون نصف المكلا وبروم ملكاً من أملاك الجمعدار القعيطي.

ب) تعين الحكومة البريطانية ضابطاً بريطانياً في مدينة المكلا للقيام بالإشراف على تنفيذ اتفاقية المناصفة وبراتب (ألف) روبية هندية يدفعها النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي بالمناصفة بينهما.

ج) عدم السماح للقعيطي بوضع قواته في مدينة المكلا وبروم.

د) يسمح كل طرف في النزاع للطرف الآخر باستخدام موانيه.

هـ) يوافق الطرفان على عدم تأجير أو رهن أو بيع أي جزء من

ممتلكاتهما، وعدم اتصالهما بأي دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية على ذلك.

- الاتفاقية الثانية وقد نصت على البنود الآتية:

أ) يبيع النقيب الكسادي النصف الثاني من مدينة المكلا للجمعدار القعيطي بمبلغ (ثلاثمائة ألف) ريال تسدد على ثلاث دفعات، يتم تسليم الدفعة الأولى من المبلغ ومقدارها (مائة ألف) ريال فور التوقيع على الاتفاقية.

ب) يتم تسليم بقية المبلغ المالي خلال عامين عن طريق المقيم السياسي البريطاني بعدن.

ج) يختار النقيب الكسادي بعد استلامه للمبلغ كاملاً ما بين الإقامة في مدينة المكلا، أو السفر إلى الهند، أو أي مكان آخر يرتضيه.

د) يسمح الجمعدار القعيطي لآل كثير باستخدام ميناء المكلا للأغراض التجارية.

هـ) يتعهد الجمعدار القعيطي بعدم تأجير أو رهن أو بيع أي جزء من أراضيه، وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة أجنبية أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية على ذلك[1].

الاتفاقية الثالثة وقد نصت على البنود الآتية:

أ) إلغاء اتفاقية بيع مدينة المكلا بين النقيب الكسادي

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ١١٣، ١١٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٣، ١٧٤.

والجمعدار القعيطي على أن يسدد النقيب الكسادي الديون القعيطية ومقدارها (مائة وستون ألف) ريال.

ب) يتم تسليم بروم للجمعدار القعيطي مقابل أن يدفع (ثمانين ألف) ريال للنقيب الكسادي.

ج) حرية دخول السفن الكسادية ميناء الشحر، وحرية دخول السفن القعيطية ميناء المكلا.

د) يسدد النقيب الكسادي الديون القعيطية ومقدارها (مائة وستون ألف) ريال من الإيرادات السنوية لمدينة المكلا، وأن يعين النقيب عمر الكسادي لجنة من البانيان الهنود الموجودين في المكلا للإشراف على ضبط الإيرادات.

هـ) يتعهد الطرفان بعدم بيع أوتأجير أو رهن أي جزء من أراضيهما لأي دولة أجنبية أخرى، وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة أجنبية إلا بعد أخذ موافقة الحكومة البريطانية على ذلك[١].

ويرى الباحث أن الاتفاقيات الثلاث التي أعدها الجنرال «لوك» قد حوت جميعها بنوداً لصالح الجمعدار القعيطي، كما أنها تدل أيضاً على اشتراك عبدالحبيب بن عامر القعيطي في صياغتها، وحتى الاتفاقية الثالثة التي يمكن القول بأن النقيب الكسادي قد حصل على بعض الفوائد فيها كإلغاء اتفاقية المناصفة يلاحظ عليها أنها منحت الجمعدار القعيطي مكاسب هامة منها حصوله على قرية بروم التابعة للممتلكات الكسادية، وبذلك حصل الجمعدار القعيطي على ميناء آمن لسفنه

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع نفسه، ص ١١٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، ص ١٧٤.

يمكنها أن تلجأ إليه عند اشتداد الرياح الموسمية، فضلاً عن أنها قلصت أيضاً من مساحة أراضي الإمارة الكسادية التي باتت محصورة في مدينة المكلا وضواحيها، أما الشيء الأهم والخطير في هذه الاتفاقيات الثلاث فهو إجماعها على وضع الساحل الحضرمي كله تحت الحماية البريطانية بتثبيت ذلك في البند الأخير من كل هذه الاتفاقيات، وبذلك ضمنت السلطات البريطانية في هذه الاتفاقيات مصالحها في المنطقة، كما ضمنت أيضاً عدم تدخل أي دولة أجنبية أخرى في شؤون حضرموت مستقبلاً بعد التوقيع عليها.

وقع النقيب الكسادي على الثلاث الاتفاقيات بالرغم من عدم قبوله لها حيث أشار إلى ذلك في رسالة بعث بها إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/ ٢ مارس ١٨٨١م وفيها يذكر بأن توقيعه عليها كان في غير مصلحته، وأنه لم يكن بمقدوره مقاومة القوة البريطانية[١].

ولا شك في أن النقيب عمر بن صلاح الكسادي قد تعرض لضغوطات كثيرة مارسها عليه صالح جعفر مساعد المقيم السياسي في عدن لحمله على قبول الاتفاقيات والتوقيع عليها.

وقد بين النقيب الكسادي دوافع توقيعه على تلك الاتفاقيات وانتقاداته لها في رسالة بعث بها في عام ١٣٠١هـ/ ٢١ مارس ١٨٨٣م من منفاه إلى نائب الملكة البريطانية في الهند جاء فيها ما يلي: «... في شهر فبراير ١٨٨١م قدم إلى المكلا السيد صالح جعفر، المساعد

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P568.

المحلي لحاكم عدن، وطلب مني ومن جمعدار الشحر الإمضاء على مسودات لن تكون ملزمة لي ولا للقعيطي؛ لأن كل مسودة اتفاقية تخالف المسودة الأخرى، وقال أيضاً إن المسودات الثلاث سوف تقدم إلى حاكم عدن للمصادقة عليها، وبعد ذلك ستكون لي حرية قبول أية واحدة منها، وإن الاتفاقية التي أختارها آنذاك سوف تعمل على غرارها اتفاقية نهائية وصحيحة لإمضائي عليها والتزامي بنصوصها، وقال لي فوق ذلك إنه في حالة إمضائي المسودات الثلاث فإن جمعدار الشحر سوف يؤمر بالجلاء عن بندر بروم...»[١]، ويبدو أن النقيب الكسادي كان لا يزال حتى ذلك الوقت منساقاً وراء البريطانيين ويأمل في العودة إلى بلاده، ولكنه وقع فريسة سهلة لإيحاءات المقيم السياسي البريطاني في عدن بانحياز الحكومة البريطانية في الهند إليه بعد هزيمة الجمعدار القعيطي في موقعة (التخم)، ثم قيامه بتحريض النقيب الكسادي لشن الهجوم على القوات القعيطية في بروم مما دفعه للمطالبة بالحماية البريطانية على بلاده لاعتقاده بأن ذلك سيغري البريطانيين على الانحياز إلى جانبه في نزاعه مع الجمعدار القعيطي[٢].

ويتضح للباحث أن النقيب الكسادي قد وقع ضحية مؤامرة خطط لها المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» بالاشتراك مع الجمعدار القعيطي، وعمل على تنفيذها مساعد المقيم السياسي صالح جعفر الذي تعمّد خداع وتضليل النقيب الكسادي بالوعود التي جعلته

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٧، ١١٨.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٥.

أكثر اطمئناناً على إمارته وأكثر ثقة بالسلطات البريطانية للوقوف إلى جانبه في النـزاع مع القعيطي.

أما عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر فقد وقّع على هذه الاتفاقيات في عام ١٢٩٩هـ/ فبراير ١٨٨١م عندما حملها إليه صالح جعفر، بل وكتب المقيم السياسي الجنرال «لوك» خطاباً أبدى فيه موافقته على نقل القوة القعيطية من بروم إلى الشحر، وتسليم بروم إلى القبطان «بايلس»، وأنه قد قام بتوقيع اتفاقية رابعة[١] تمهيدية لمعاهدة الحماية البريطانية وهي اتفاقية لم تقدم بريطانيا مثلها للنقيب الكسادي[٢]، ومن ذلك يتبين انحياز المقيم السياسي البريطاني بعدن إلى جانب الجمعدار القعيطي وخيانته للنقيب الكسادي.

بعث النقيب الكسادي رسالة إلى المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» في ١٨ جمادى الآخرة ١٢٩٩هـ/ ١٩ مارس ١٨٨١م ذكر فيها بأن الجنود القعيطيين قد غادروا من بعض المواقع في بروم، وأكّد فيها أيضاً على التزامه بنصائح الحكومة البريطانية، كما عرض وضع بلاده تحت الحماية البريطانية وأخبره فيها بأن القوات الكثيرية التي جاءت لمساعدته في صراعه مع القعيطي قد غادرت مدينة المكلا إلى مدينة سيئون[٣].

---

(١) نصت الاتفاقية الرابعة على عدم التفريط في أي جزء من الأرض في مدينتي الشحر والمكلا ومتعلقاتهما، وأن يتحصل الجمعدار القعيطي على مخصصات مالية من الحكومة البريطانية.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٧٦.

(3) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P572 - 574.

اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢١٢، ٢١٣.

إن ما جاء في هذه الاتفاقيات وخاصة الاتفاقية الرابعة منها والتي انفرد الجمعدار القعيطي بتوقيعها يعتبر دليلاً على ضلوع السلطات البريطانية في مخطط إنهاء الإمارة الكسادية والوقوف إلى جانب الأطماع القعيطية فيها، والسير باتجاه الأخذ بالاتفاقية الثانية الخاصة ببيع مدينة المكلا وبروم للقعيطي لما فيها من فوائد للمصالح البريطانية، وكان يؤيدها في ذلك المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» الذي مال إلى جانب الجمعدار القعيطي قبل أن تحدد الحكومة البريطانية في الهند موقفها النهائي من النزاع الكسادي - القعيطي ويعود ذلك للأسباب الآتية:

أ- أن الممتلكات الكسادية محصورة في حضرموت الساحل بينما تمتد الممتلكات القعيطية في حضرموت الساحل والداخل.

ب- أن الجمعدار القعيطي يتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة في حيدر أباد بالهند تستطيع بريطانيا تهديده بمصادرتها إذا ما حاول التمرد عليها.

ج- أن الحكومة البريطانية ستتمكن من وضع حد للمعونة التي يقدمها الجمعدار القعيطي للسيد فضل بن علوي في محاولته للاستيلاء على ظفار.

د- أن الحكومة البريطانية ستتمكن من منع أي محاولة للجمعدار القعيطي بوضع نفسه تحت السيادة العثمانية مستقبلاً.

هـ- أن الحكومة البريطانية سوف تتمكن من إبرام معاهدة مع الجمعدار القعيطي لمنع تجارة الرقيق في حضرموت، وهو موضوع لم تنجح بريطانيا فيه مع الكسادي بالرغم من رغبتها

الملحة في ذلك[١].

بررت السلطات البريطانية التغير في سياستها لصالح الجمعدار القعيطي والوقوف إلى جانبه في نـزاعه مع النقيب الكسادي بأن النقيب الكسادي قد طلب من العثمانيين بسط الحماية العثمانية على بلاده، وأن وزارة الخارجية البريطانية ذكرت أيضاً بأنها تلقت خطاباً من وزارة الخارجية العثمانية تطلب فيه السماح للسيد فضل بن علوي بالذهاب إلى مدينة المكلا بوصفه والياً عليها[٢].

ويلاحظ أن السلطات البريطانية لم تبد السبب الحقيقي في انحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي والمتمثل في وضع الساحل الحضرمي كله تحت نفوذها الاستعماري بعد أن ضمنت ذلك رسمياً في الاتفاقية الرابعة التي قدمتها للجمعدار القعيطي وقام بالتوقيع عليها دون أن يعلم بها النقيب الكسادي، فضلاً عن أن مصالح بريطانيا تتطلب بأن تكون حضرموت الساحل كلها تحت سلطة حاكم واحد قوي بدلاً من خضوعها لحاكمين متنازعين.

بعد ذلك قدم المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/٨ مارس ١٨٨١م تقريراً كان من أخطر التقارير التي قدمها إلى حكومة الهند البريطانية عمل فيه على إقناعها برأيه في التخلص من الإمارة الكسادية، وأرفق بالتقرير الاتفاقيات الثلاث والاتفاقية الرابعة التي وقّعها مع الجمعدار القعيطي، ورسالتين تلقاهما من عبدالله بن

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٢، ١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٧.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢١٠.

عمر والنقيب الكسادي، وقد حوى التقرير العديد من القضايا أهمها هي:

١- يبين التقرير الفوائد التي سوف تجنيها الحكومة البريطانية من بيع مدينة المكلا لحاكم الشحر، وأنه بالإمكان التوصل إلى حل عادل وسهل وودي يقضي على الخصومات التي لا يبدو لها حلاً، فضلاً عن أن ذلك سيحسم النزاعات في المنطقة، وسيقيم حكومة راسخة الأركان في حضرموت الساحل تزدهر في ظلها التجارة، وينعم فيها رعايا الحكومة البريطانية والتجار المقيمون في مدينة المكلا حالياً بالأمن والاستقرار بعد أن تعرضت مصالحهم للإضرار، وتجارتهم للضرائب المتلاحقة من قبل النقيب الكسادي وحكمه السيء، الذي عرضهم للخسائر الفادحة، كما أن ذلك سيحول أيضاً دون قيام الدول الأخرى بوضع أقدامها في أراضي البلاد العربية وهو ما ينبغي لبريطانيا مناهضته بشدة[١].

٢- تناول التقرير الفوائد التي سيجنيها النقيب الكسادي من جراء بيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، وهي أنه سيتخلص من ديونه للقعيطي البالغة (١٦٠ ألف) ريال، وسيتمكن من تسديد الديون الكبيرة التي عليه لآل كثير والتجار الآخرين، كما أنه سيتمكن أيضاً من العيش في رفاهية وراحة في المدة المتبقية من حياته، وسيتخلص أيضاً من مركز لم يكن قط لائقاً به فحسب، بل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ١٧٨.

سيتنفس شعبه الصعداء من إزاحة كابوس حكمه الغاشم القائم على الضرائب، وغراماته التي أضرت بالتجار، الذين تعرضوا للسجن في مدينة المكلا بسبب عدم قدرتهم على أدائها[١].

٣- تضمن التقرير تشكيكاً في شخصية النقيب عمر بن صلاح الكسادي والتقليل من قدراته، وقدرات معاونيه في إدارة شؤون الإمارة الكسادية، ونوّه إلى احتمال ظهور مشاكل في حالة قبول الحكومة البريطانية بالعرض الكسادي لإدارة شؤون المكلا لو رفضت بيع المكلا، وأن القبطان «بايلس» قبطان السفينة «سيجال» ذكر بأنه لم يصادف في حياته شخصاً أضعف من نقيب المكلا، الذي لا يقف إلى جانبه فرد واحد من ذوي العقول الراجحة ليسعفه بالنصيحة، وأن محمد بن صلاح شقيق النقيب عمر لا يقل عنه ضعفاً، أما وزيره وقائد قواته فهما عديما الفائدة.

وأنه يرى أيضاً بأن ترتيبات مناصفة المكلا لن يكتب لها النجاح؛ لأن الرجلين الكسادي والقعيطي لا يتمتعان بالمبادئ النزيهة، وأنهما يكرهان بعضهما البعض، ولن تسير الأمور على وئام حتى لو تم تعيين أحد البريطانيين لرعاية شؤونهما، ويرى الجنرال «لوك» أنه ملزم بالموافقة على آراء القبطان «بايلس».

كما أشار «لوك» أيضاً في تقريره إلى أنه ليس هو وحده الذي يرى هذا الرأي، وإنما كل الذين عرفوا عن النقيب ضعفه وتردده وجشعه

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري. المرجع السابق، ص ١٧٨.

ومكره وسلوكه، بل وسلوك وطاقات الأشخاص المحيطين به من الأعوان والمستشارين، وحتى لو تم تعيين ضابط لتطبيق المناصفة بين الطرفين، فإنه قد يصلح الأمور ردحاً من الزمن؛ لأنه سيتغلب على النقيب الكسادي ضعفه وحماقته وسيتصرف بطريقة ترغم الحكومة البريطانية على إزاحته من الإمارة، وبذلك تسقط مدينة المكلا في يد القعيطي من دون أن يجني النقيب الكسادي نفعاً منها يستعين به في الأيام الباقية من حياته[١].

وذكر «لوك» في تقريره أيضاً بأن النقيب شخص طمّاع وخداع ومحب للراحة، وبأنه لن يرفض عرض القعيطي البالغ (ثلاثمائة ألف) ريال، لا سيما وأنه لا يدري إلى أين يتجه للحصول على المال الجاهز الذي سيخلصه من مشكلاته الراهنة ويمده بحياة ناعمة وهانئة.

وأوضح «لوك» أيضاً بأن الأشخاص المحيطين بالنقيب الكسادي ومستشاريه يعلمون تمام العلم أنه إذا تم بيع مدينة المكلا سيفقدون المصدر الذي يدر عليهم بالثروة والقوة والجاه على حساب النقيب ورعاياه، وهؤلاء يعلمون عن النقيب جشعه وضعفه ويوهمونه بأنه بوضعه الصعاب في الطريق سوف يجبر القعيطي على رفع الثمن؛ ولذلك أغروه بكتابة الرسالة البلهاء المرفقة بهذا التقرير، وهم يريدون بذلك تحقيق أغراضهم الشخصية[٢].

٤- لقد أشار تقرير الجنرال «لوك» أيضاً إلى الفوائد التي سوف

(١) بامطرف: المرجع السابق، ص١٢٤. عكاشة: المرجع السابق، ص١٧٨، ١٧٩.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٩.

يحصل عليها القعيطي حاكم الشحر بشرائه مدينة المكلا، حيث سيحقق بذلك حلماً راوده سنين عديدة، وسيحصل أيضاً على ميناء ينفعه في كل فصول السنة، وهي حاجة ملحة لكل تجار الشحر؛ لأنه سيفتح لهم باب التجارة على مصراعيه بين ساحل وداخل حضرموت من جهة، وبين حضرموت والموانئ الواقعة على طول ساحل جنوب شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، مما سيعزز إيرادات القعيطي ويزيد من قوته، كما أن تحالف بريطانيا مع القعيطي سيضع إلى الأبد حداً للصعوبات الناجمة عن تصرفات نقيب المكلا وعن التصرفات البريطانية الناجمة عن تصرفات النقيب الكسادي، وكل ذلك سيجعل الحكم القعيطي يسير سيراً سهلاً، ويحول دون تعرضه للضعف من قبل أية دولة أجنبية[١].

٥- في تقريره أشار الجنرال «لوك» أيضاً إلى الصعوبات التي ستواجه الحكومة البريطانية في حالة قبولها لعرض النقيب الكسادي بإدارة شؤون مدينة المكلا التوفيق في ذلك بين حاكمين يكره كل واحد منهما الآخر كراهية شديدة كاحتمال ظهور صعوبات جديدة قد تحول دون التوصل إلى تسوية للأمور مع احتمال القيام بالأعمال الكيدية المستمرة والخصومات والشكاوي من الجانبين في ظل ضعف النقيب الكسادي وتردده وطباع القعيطي الشديدة الهيجان كل ذلك سوف يقض مضجع الضابط الإداري المسؤول وسيكون غير قادر على إيقافها مما سيزيد الأمور سوءاً على سوء .

(١) بامطرف: المرجع السابق، ص١٢٥. عكاشة: المرجع السابق، ص١٨٠.

أما إذا ما تم تجاهل القعيطي فإنه ربما يلقي بنفسه في أحضان السيد فضل بن علوي ويضع إمارته تحت السيادة العثمانية، كما ستواجه النقيب الكسادي صعوبات في تسديد الدّين الذي عليه وقدره (١٦٠ ألف) ريال، مع احتمال تجدد العداوة بين الجانبين المتناحرين بأي ذريعة كانت مهما كانت تفاهتها.

وانتهى التقرير بحثّ الحكومة البريطانية على اغتنام الفرصة المواتية أمامها لحل المشكلة حلاً دائماً، وذلك بموافقتها على بيع مدينة المكلا لحاكم الشحر، وأما فيما يتعلق بالمخصص المالي السنوي الذي يجب أن تدفعه الحكومة البريطانية لحاكم الشحر، فقد أوصى بأن يكون ذلك في حدود (٣٦٠ ريالاً)، وأن عبدالله بن عمر القعيطي غير ميال إلى تلقي أي مخصص مالي إلا أنه إذا تلقاه ستسهل السيطرة عليه، وإذا اكتفت بريطانيا بعقد حماية معه، فإنها سوف تكون مسؤولة على تنفيذ الاتفاقية التي سوف يبرمها (اتفاقية بيع المكلا)، وأنه من الخير لبريطانيا وضع القعيطي تحت سيطرتها لكي تشرف على قيامه بالتنفيذ الكامل للاتفاقية وترغمه على تنفيذها إذا لزم الأمر[١].

ويعدّ هذا التقرير في رأي الباحث من أخطر التقارير البريطانية في النـزاع الكسادي - القعيطي لاحتوائه على الكثير من المغالطات والافتراءات على النقيب الكسادي، فضلاً عن أنه يكشف حقيقة السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة، وأن منفذيها لا

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٥، ١٢٦. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٠، ١٨١.

يتوانون في إلصاق التهم والأكاذيب بالحكام غير المرغوب فيهم بما يخدم المصالح الاستعمارية، وهي سياسة دأبت القوى الاستعمارية على انتهاجها في مستعمراتها والبلدان الخاضعة لها.

ولا بد في هذا السياق من تفنيد بعض من الافتراءات التي تضمنها تقرير الجنرال «لوك» لإقناع حكومته بتبني وجهة نظره في إنهاء الإمارة الكسادية ببيعها للجمعدار القعيطي، فقد أشار التقرير إلى الفوائد التي ستحصل عليها الحكومة البريطانية إذا ما وافقت على البند الخاص ببيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، حيث ستسيطر على حضرموت الساحل حكومة قوية ستضع حداً للصراع الداخلي في هذه المنطقة وللتدخل الأجنبي في شؤون حضرموت الداخلية من جهة ثانية.

والباحث لا يرى في إنهاء الإمارة الكسادية حلاً نهائياً للنزاع في حضرموت، التي ستبقى أيضاً مقسمة بين دولتين هما الدولة الكثيرية في حضرموت الداخل والدولة القعيطية في حضرموت الساحل وفي أجزاء من حضرموت الداخل، كما أن توحيد حضرموت الساحل تحت سلطة الجمعدار القعيطي هو حل جزئي للصراعات في حضرموت وهو القضاء على الصراع اليافعي في حضرموت الساحل بين الكسادي والقعيطي، وسيبقى الصراع مع الدولة الكثيرية التي انتزع الجمعدار القعيطي منها مدينة شبام في الداخل ومدينة الشحر في الساحل، فضلاً عن أن الدولتين خاضتا حروباً عديدة ضد بعضهما البعض في السابق، ناهيك عن أن أطماع كل دولة منهما في توحيد حضرموت تحت سلطتها وتشابك حدودهما المعقدة كفيلان بعودة الصراع بينهما من جديد في أي لحظة.

أما فيما يتعلق بادعاءات الجنرال «لوك» أن بيع مدينة المكلا للقعيطي سيضع حداً للتدخلات الأجنبية في شؤون حضرموت فهو أيضاً غير صحيح؛ لأن الدولة الكثيرية على ارتباط وثيق بالدولة العثمانية، وأنه من الصعوبة بمكان إيقاف التدخل العثماني في شؤون حضرموت، كما أن هذه العلاقة تؤكد عدم صحة ما ذكره الجنرال «لوك» حول مطالبة القعيطي بالحماية العثمانية؛ لأن الجمعدار القعيطي لا يمكن أن يقدم على هذه المجازفة الخطيرة التي ستدفع بريطانيا نحو الانحياز للنقيب الكسادي، وستتعرض الأملاك القعيطية في حيدر أباد للخطر، وهي أملاك كثيرة كان القعيطي يعتمد عليها كثيراً في تصريف شؤون دولته، وقد تعمد الجنرال «لوك» طرح هذا الموضوع في تقريره لغرض دفع الحكومة البريطانية للموافقة على الاتفاقية الخاصة ببيع مدينة المكلا للقعيطي.

ويرى الباحث أيضاً بأن الجنرال «لوك» قد أخطأ التقدير في تقريره عن الفوائد التي سيحصل عليها الكسادي من جراء بيع بلاده للجمعدار القعيطي، وتعمّد أيضاً تضليل حكومة الهند البريطانية في مزاعمه بأن الكسادي سيقبل التنازل عن إمارته مقابل حصوله على المال الذي سيمكنه أيضاً من تسديد ديونه الأخرى، بل وعمل على تشويه شخصية النقيب الكسادي ونعته بالضعيف الذي يمكن إغراؤه بالمال، ولكن الأيام والأحداث اللاحقة برهنت بأن النقيب الكسادي كان على العكس من ذلك، فقد رفض استلام أي مبلغ من المال مقابل بيع مدينة المكلا، وظل يطالب بريطانيا بإعادته إلى حكم إمارته حتى وافته المنية في عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

وأما فيما يتعلق بالديون فإن الإمارة الكسادية كانت قادرة على تسديدها للقعيطي من إيرادات المكلا، لا سيما وأن التقرير يشير إلى أن إجمالي إيراداتها الشهرية كانت (٦٠٠٠) ريال تخصم منها (٢٠٠٠) ريال مصاريف الجند والمتبقي (٤٠٠٠) ريال، وهذا يعني أن إيرادات المكلا الصافية تبلغ سنوياً (٤٨ ألف) ريال، وأن بإمكان النقيب الكسادي تسديد ديونه على أقساط خلال ثلاث سنوات تقريباً[١].

وفيما يتعلق بالرفاهية التي يدعي الجنرال «لوك» بأن النقيب عمر بن صلاح الكسادي سيعيش فيها إذا ما وافق على بيع بلاده للقعيطي، فهي - في رأي الباحث - غير صحيحة؛ لأن مغادرة النقيب الكسادي لبلاده وسلب أمواله لن يكون ذلك برضاه وإنما سيجبر عليه بالإكراه، ولا يمكن أن توجد رفاهية مع ذلك على الإطلاق.

تؤكد كل هذه الأمور بأن الجنرال «لوك» قد انساق وراء ميوله وميول حكومته الاستعمارية التوسعية في حضرموت؛ ولهذا الغرض ساق من المبررات غير الحقيقية ما يكفي للتدليل على انحيازه الكامل إلى جانب الجمعدار القعيطي، وما يكفي لإقناع الحكومة البريطانية في الهند بتبني ذلك الموقف، مستشهداً في ذلك برأي القبطان «بايلس»، ولم يكتف بذلك بل ساق أيضاً سيلاً من التهم والافتراءات الكاذبة حول شخصية النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وتعدى ذلك إلى أخيه وقائد قواته ومستشاريه حينما وصفهم بأنهم لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة والضيقة، وهي اتهامات ونعوت غير حقيقية؛ لأن الإمارة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٨٣.

الكسادية كانت معروفة بالعدل وحسن الإدارة حيث شهدت مدينة المكلا تحت حكم الإمارة الكسادية نمواً عمرانياً وتجارياً ملحوظاً نمت خلاله إيراداتها بشكل واضح، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً.

إن قيام الجنرال «لوك» بتوجيه الشتائم للنقيب الكسادي والحط من شخصيته يعود إلى فشل الجنرال «لوك» في حل النـزاع الكسادي - القعيطي حلاً عادلاً يرضي الطرفين، ولكي يبرر فشله أمام حكومته عمد إلى كيل الاتهامات للنقيب الكسادي، بالرغم من أنه يشير في تقريره إلى عدم تمتع طرفي النـزاع بالنـزاهة والمبادئ، ولكنه يتحامل في هذا التقرير كثيراً على النقيب الكسادي، علماً بأنه قد سبق له أن قدم تقريراً بتاريخ ١٢٩٦هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٧٨م يتضمن نفس التهم للجمعدار القعيطي، ولكنه تعمد في هذا التقرير الأخير أن يحصر هذه التهم بدرجة رئيسية في النقيب الكسادي؛ لأن الجمعدار القعيطي قدّم الضمانات التي تريدها بريطانيا بتوقيعه على الاتفاقية الرابعة والتزامه بتوقيع معاهدة حماية مع بريطانيا، فضلاً عن أن الجنرال «لوك» كان واقعاً تحت تأثير عبدالحبيب بن عامر القعيطي، الذي شاركه في صياغة مقترحات الحلول للنـزاع الكسادي - القعيطي.

واستناداً على تقرير الجنرال «لوك» اندفعت الحكومة البريطانية نحو المقترح المتعلق ببيع مدينة المكلا وبروم للجمعدار القعيطي.

وفي تاريخ ١٢٩٩هـ/ ٨ مارس ١٨٨١م قدم الجنرال «لوك» تقريراً مفصلاً عن الطريقة التي سيتمكن بها القعيطي من تسديد (ثلاثمائة ألف) الريال التي هي ثمن هذه الصفقة.

قدم الجنرال «لوك» تقريراً بتاريخ ١٢٩٩هـ/ ٢١ مارس ١٨٨١م عرض فيه الموقف المالي للمكلا والشحر، وأشار فيه إلى إمكانية تسديد المبلغ على ثلاثة أقساط قيمة كل قسط منها (مائة ألف) ريال، على أن يُدفَع القسط الأول فور إنجاز عملية البيع، ويُسَدَّد القسطان الآخران في غضون سنتين، وتحدث عن إيرادات المكلا والشحر، فذكر أن الإيرادات المالية للمكلا وبروم ومقاطعاتهما تبلغ (ستة آلاف) ريال شهرياً، ومن المنتظر زيادته إلى (عشرة آلاف) ريال بازدياد حركة التجارة سينفق منها (ألفا) ريال مصاريف للجنود بالمكلا وبروم ومقاطعاتهما، وسيرصد (أربعة آلاف) الريال الباقية لتسديد ثمن المكلا وبروم للكسادي.

أما إيرادات مدينة الشحر فقد حددها بـ(ستة آلاف) ريال شهرياً، يخصم منها (أربعة آلاف) ريال مصاريف للحامية العسكرية الضخمة بالشحر ومتعلقاتها، وسيرصد المبلغ المتبقي من ذلك وقدره (ألفا) ريال لتسديد ثمن المكلا وبروم للكسادي.

وبذلك يصبح إجمالي إيرادات المكلا والشحر هو (ستة آلاف) ريال شهرياً، و(اثنين وسبعين ألف) ريال سنوياً، أما (الثمانية والعشرون ألف) ريال التي هي بقية (مائة ألف) الريال من الدفعة الأولى فسيوفرها القعيطي من إيرادات أخرى أو من المالية القعيطية الخاصة[١].

بعث الجنرال «لوك» خطاباً إلى عبدالله بن عمر القعيطي في عام

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٧، ١٢٨.

١٢٩٩هـ/ ١٣ أبريل ١٨٨١م يخبره فيه بوصول برقية من حكومة الهند البريطانية إلى المقيم السياسي بعدن تطالبه فيه بتوقيع الطرفين على الاتفاقيات الخاصة ببيع مدينة المكلا للقعيطي، وفيه أخبره أيضاً بأنه سيرسل الاتفاقيات المتعلقة بتسديد المبالغ المطلوبة مع الكابتن (هنتر) و«بايلس» وصالح جعفر للتوقيع عليها.

غادر الكابتن (هنتر) إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٠ أبريل ١٨٨١م بعد حصوله على توقيع حاكم الشحر على اتفاقية تسديد المبالغ المطلوبة منه ثمناً للصفقة، بينما رفض النقيب عمر بن صلاح الكسادي اتفاقية البيع لمدينة المكلا، بل ورفض حتى التنازل عن مدينة المكلا لبريطانيا إلا إذا وعدت بعدم تسليمها للجمعدار القعيطي[١].

تسلم المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» رسالة من حكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/ ١٤ أبريل ١٨٨١م تطالبه فيها بالعمل على تنفيذ الاتفاقية المتعلقة ببيع مدينة المكلا وإلزام القعيطي بدفع المبلغ المطلوب ومقداره (ثلاثمائة ألف) ريال، مع إعفاء النقيب الكسادي من ديونه البالغة (مائة وستين ألف) ريال[٢].

عندما علم النقيب عمر بن صلاح الكسادي بما قررته الحكومة البريطانية وهو الأخذ باتفاقية بيع مدينة المكلا للقعيطي سارع في الإبحار إلى عدن مقدماً رفضه للقرار في مقابلات عديدة جرت بينه وبين المقيم السياسي الجنرال «لوك»، الذي حاول إقناع الكسادي

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٤.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P575, 576.

بالموافقة على تلك الاتفاقية متبعاً أساليب الترغيب تارةً والترهيب تارةً أخرى، إلا أن النقيب الكسادي تمسك بموقفه الرافض لبيع بلاده للقعيطي، وتأتي هذه المحاولات من الجنرال «لوك» لإقناع النقيب بالاتفاقية الثانية؛ لأنه سبق له أن أشار في تقرير بتاريخ الثامن من مارس من نفس العام بأن النقيب الكسادي سيكون راضياً بمبلغ (ثلاثمائة ألف) الريال، ولكن الجنرال «لوك» اصطدم الآن بالموقف الصلب للنقيب الكسادي، فخشي أن يؤثر ذلك الرفض على موقف حكومة الهند البريطانية، التي سيكون رفض النقيب لقرارها بمثابة المفاجأة غير السارة لها[١]، ولذلك أرسل الجنرال «لوك» مساعده الكابتن هنتر إلى الهند لمقابلة حاكم ولاية بومباي لشرح موقف النقيب الرافض لقرار الحكومة البريطانية في الهند[٢].

أما عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر فقد وقّع في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨ أبريل ١٨٨١م على إقرار بدفع (مائة ألف) ريال قبل استلامه مدينة المكلا وبروم والالتزام بتسليم خزانة الحكومة البريطانية مبلغ (٨٣٣٤) ريالاً شهرياً، وأنه في حالة عجزه عن الدفع يحق للحكومة البريطانية تعيين وكيل للإشراف على دخل المكلا والشحر وبروم للوفاء بثمن البيع[٣]، وبعد ثمانية أيام من تاريخ توقيع القعيطي

(١) كانت عدن والمناطق المجاورة لها تابعة لولاية بومباي حتى عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م عندما شكلت مفوضية مستقلة بذاتها تتبع حكومة الهند البريطانية، وفي عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م تم فصل عدن ومحمياتها عن الهند، وإعلان عدن مستعمرة للتاج البريطاني تتبع لوزارة المستعمرات البريطانية.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٨، ١٢٩.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٥.

هذا الإقرار وجه النقيب عمر بن صلاح الكسادي خطاباً هاماً إلى الجنرال «لوك» أبلغه فيه بعدم رضائه إطلاقاً على بيع بلاده، وبأنه لا يعهد ببلاده لبريطانيا إلا بشرط عدم تسليمها للقعيطي، وأنه يقبل بواحدة من الاتفاقيتين الأخريين غير اتفاقية البيع، وأنه موافق على دفع مبلغ (خمسمائة ألف) ريال[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٥.

المبحث الثاني

التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء الإمارة الكسادية

أولاً: الضغوط البريطانية على الإمارة الكسادية:

بعد اتخاذ القرار البريطاني النهائي بالتخلص من الإمارة الكسادية مارست السلطات البريطانية بعدن ضغوطاً مختلفة على النقيب الكسادي لإجباره على بيع إمارته للجمعدار القعيطي بطريقة سلمية ودون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتبعت أسلوبي الترغيب والترهيب معاً، وهو أسلوب سبق للكسادي مواجهته بالرفض من قبل بصلابة وتصميم.

وصلت برقية من حكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/ ٩ مايو ١٨٨١م إلى الجنرال «لوك» تفوضه بمساعدة الجمعدار القعيطي - إن كان ضرورياً - لتنفيذ الاتفاقية الثانية الخاصة ببيع مدينة المكلا على أن يحتفظ النقيب الكسادي ببروم، وأن يتم تخفيض قيمة الشراء نسبياً بحيث يتم خصم قيمة بروم من مبلغ (ثلاثمائة ألف) الريال، وبناءً على ذلك أرسل الجنرال «لوك» مساعده صالح جعفر على ظهر السفينة (داجمار) إلى الشحر لتسليم القعيطي رسالة يحثه فيها على تنفيذ اتفاقية البيع دون اللجوء إلى القوة العسكرية - إن أمكن ذلك - والعمل على حماية حقوق وأملاك وأتباع النقيب والرعايا البريطانيين في مدينة المكلا[1].

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٩. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٦.

وفي الوقت الذي سافر فيه صالح جعفر إلى مدينة الشحر أصدر الجنرال «لوك» تعليماته إلى السفينة (دارجون) بفرض حصار على مدينة المكلا وبروم، كما قام أيضاً بطباعة منشورات وإعلانات تم نشرها وتوزيعها في عدن على الجهات ذات الاهتمام بشؤون حضرموت ورد فيها بأن مدينة المكلا وبروم قد أصبحتا ملكاً من أملاك الجمعدار القعيطي، وأنه محظور إرسال أية سفينة إليهما حتى صدور إشعار آخر بهذا الشأن، وكان الهدف من ذلك هو إكراه النقيب عمر بن صلاح الكسادي على الخضوع لقرار بيع مدينة المكلا[١].

كما أن حكومة الهند البريطانية أيضاً اتخذت نفس الموقف، ففي ١٣ مايو أبلغت الجنرال «لوك» بأن التعليمات الصادرة إليه تعطيه الحق في مساعدة الجمعدار القعيطي، وأن عليه القيام بتوضيح ذلك بجلاء للنقيب الكسادي، مع إنذاره بعدم استخدام القوة العسكرية لكي يظل محتفظاً ببروم، وانطلاقاً من ذلك أصدر الجنرال «لوك» تعليماته إلى صالح جعفر بتحقيق الأمور الآتية:

١- إقناع النقيب الكسادي بالتوقيع على اتفاقية تسليم المكلا وبروم للقعيطي حسب الاتفاقية الموقعة في ٢٧ فبراير ١٨٨١م.
٢- إشعار النقيب الكسادي بتسليم مدينة المكلا وبروم إلى الحكومة البريطانية.
٣- أن يبيع الكسادي مدينة المكلا للقعيطي ويحتفظ لنفسه ببروم على أن يخصم مبلغ (ثمانين ألف) ريال من الثمن الإجمالي للبيع وهو

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٢٩،. عكاشة : قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(ثلاثمائة ألف) ريال.

٤- في حالة موافقة النقيب على تسليم مدينة المكلا بسلام وموافقة القعيطي على احتفاظ النقيب الكسادي ببروم، فعلى صالح جعفر أن يحصل على توقيع من الجمعدار القعيطي على اتفاقية يعترف فيها بتبعيته للحكومة البريطانية مقابل تلقيه مخصصات مالية منها، كما تم تفويض صالح جعفر أيضاً بأن يعمل على إقناع القعيطي بامتلاك مدينة المكلا وبروم بالطرق السلمية لكي يكسب سكانها إلى جانبه، وبأن يشرع في تنفيذ اتفاقية البيع بدفع القسط الأول منها.

٥- في حالة رفض النقيب الكسادي للمقترحات الثلاثة الأولى يتم إبلاغه بأن الحكومة البريطانية سوف تمنعه من الاحتفاظ ببروم، وتحرمه أيضاً من الحصول على (المائتين والعشرين ألف) ريال المتبقية من الثمن المقترح لبيع مدينة المكلا[1].

رفض النقيب الكسادي كل هذه الاتفاقيات وغيرها من المقترحات وعادت السفينة (داجمار) إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ٢١ مايو ١٨٨١م، مما يعني فشل المحاولات السلمية لإقناع النقيب الكسادي وميل الجمعدار القعيطي إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ الاتفاقية، ولما كان حاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي لا يمتلك القوة الكافية للاستيلاء على مدينة المكلا وبروم في ذلك الوقت، فقد طلب من الجنرال «لوك» قبل عودة السفينة (داجمار) إلى عدن أن تقوم السلطات

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٦، ١٨٧.

البريطانية بمساعدته في محاصرة النقيب الكسادي من البر والبحر فاقترح عليه الجنرال «لوك» مساعدته بمدافع السفينة (دارجون) ليصبح القعيطي مالكاً لبروم[١].

وجه الجنرال «لوك» خطاباً في عام ١٢٩٩هـ/ ٢٣ مايو ١٨٨١م إلى حكومة الهند أخبرها فيه بأن قائد الباخرة (دارجون) قد وجه إنذاراً للنقيب الكسادي وبدأ بفرض حصار بحري على مدينة المكلا، وأنه سيستمر في ذلك حتى يتمكن الجمعدار القعيطي من الاستيلاء على بروم، كما طلب منها أيضاً عدم الاهتمام بعريضة الاحتجاج المقدمة من تجار مدينة المكلا والتي يعترضون فيها على تسليم المدينة للقعيطي[٢]؛ لأنهم كتبوها كما يبدو بإيعاز من النقيب الكسادي، أو أنها كانت ناتجة عن قلق التجار على مصالحهم التجارية خوفاً من تحول التجارة من مدينة المكلا بعد استيلاء القعيطي عليها إلى مدينة الشحر عاصمة الدولة القعيطية.

عمل حاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي على الإسراع في تلبية الطلبات التي تقدم بها إليه صالح جعفر فبعث برسالة إلى المقيم السياسي في عدن اعترف فيها بتبعيته للحكومة البريطانية، وقام بدفع أول قسط من ثمن صفقة البيع، وفي الرسالة أوضح القعيطي أيضاً بأن الاستيلاء على مدينة المكلا وبروم بطريقة سلمية أمر غير عملي، وأنه لن يقدر على ذلك إلا بمساعدة بحرية بريطانية[٣].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٨.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠.

كما وجه المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» في ٢٧ مايو من نفس العام رسالة إلى منصور بن غالب الكثيري أخبره فيها بأن النقيب الكسادي قد باع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، وأن الحكومة البريطانية قد وافقت على اتفاقية البيع، وذكر له أيضاً بأن النقيب الكسادي قد أغضب السلطات البريطانية بسوء سلوكه، وعلى عكس ذلك كان سلوك القعيطي طيباً مما دفع بريطانيا إلى مساعدته في ذلك، كما طلب الجنرال «لوك» من السلطان منصور عدم تقديم أي مساعدة للكسادي في هذا الشأن، ومن أجل طمأنة آل كثير أشار الجنرال «لوك» إلى وجود بند في الاتفاقية يسمح لهم بحرية الدخول والخروج إلى مدينة المكلا[١].

وفي رأي الباحث يندرج مضمون هذه الرسالة في إطار الافتراءات والأكاذيب البريطانية ضد النقيب الكسادي؛ لأنه رفض أن يبيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، فضلاً عن أنه ليس بسيئ الخلق والسلوك.

ويبدو من ذلك أن الجنرال «لوك» قد دأب على اتباع هذه السياسة لتحقيق هدفه في إنهاء الإمارة الكسادية وتسليمها إلى الجمعدار القعيطي، كما أن هذه الرسالة كانت تهديداً لآل كثير لمنعهم من دعم النقيب الكسادي ومن التدخل في شؤون حضرموت الساحل إذا أرادوا المحافظة والاستمرار في استيراد وتصدير بضائعهم عبر مينائي المكلا والشحر مستقبلاً وتجنيب بلادهم ويلات الحصار الاقتصادي.

بعد قيام عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بدفع (مائة ألف)

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٩.

الريال، التي هي القسط الأول من ثمن بيع مدينة المكلا، وجدت حكومة الهند نفسها مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية بيع مدينة المكلا للقعيطي، كما أوصى الجنرال «لوك» بإعادة القعيطي إلى بروم بمساعدة مدافع البارجة الحربية لعدم مقدرته في الاستيلاء عليها بمفرده؛ لأن قواته العسكرية موزعة في مناطق مختلفة من الدولة القعيطية[١]، أما القوات الكسادية المقدر عددها بـ(ثمانمائة جندي) فهي موزعة بين مدينة المكلا وبروم[٢].

وعندما عادت الباخرة (دارجون) من مدينة المكلا إلى مدينة عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٤ يونيو١٨٨١م قام قبطانها بإبلاغ حاكم عدن باستحالة مواصلة الحصار على مدينة المكلا بسبب هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية[٣].

وفي ١٨ يونيو من نفس العام وجهت حكومة بومباي رسالة إلى المقيم السياسي بعدن لتنفيذ الاتفاقية الثانية من المعاهدات الثلاث، وأشارت فيها إلى أن الأوامر قد صدرت إلى السفن البريطانية بضرورة

---

(١) يبلغ إجمالي القوات القعيطية حوالي (١٧٧٠) جندياً موزعة على النحو الآتي: في مدينة الشحر (١٠٢٠) جندياً، وفي معيان المساجدة وتبالة (١٠٠) جندي، وفي مدينة غيل باوزير (١٥٠) جندياً، أما في شحير وقصيعر فقد بلغ عدد القوات (٢٠٠) جندي مناصفة، وفي الديس الشرقية (٢٠٠) جندي، وفي مراكز أخرى (١٠٠) جندي، يضاف إلى هؤلاء الحامية الموجودة في مدينة شبام والمناطق الأخرى من وادي حضرموت. بامطرف: المرجع السابق، ص١٣٠، ١٣١.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٩، ١٩٠.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص١٣٠.

مساعدة الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على مدينة المكلا وبروم، وذلك من خلال القيام بمحاصرة مدينة المكلا من البحر والبر على أن يتحمل الجمعدار القعيطي ترتيب القوات اللازمة لذلك من جهة البر، وتفرض السفن البريطانية حصاراً بحرياً على مدينة المكلا[١].

كما أن الحكومة البريطانية ستعمل على مساعدة الجمعدار القعيطي للاستيلاء على منطقة بروم بمنع الجنود الكساديين من النزول فيها[٢]، وفي نفس اليوم أيضاً أرسل المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» مساعده الثاني «والش» (Walsh) إلى المنطقة للتأكد من استعداد الجمعدار القعيطي العسكري للمعركة.

وفي السابع والعشرين من يونيو بعث عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر رسالة إلى الجنرال «لوك» يخبره فيها بأنه في حالة لجوء النقيب الكسادي للحرب فإن الجمعدار القعيطي لن يدفع للنقيب الكسادي سوى ثُمن الشراء السابق فقط، وفيها طلب أيضاً مساعدته من جهة البحر للاستيلاء على بروم أولاً، وبعد ذلك سيشعر المقيم السياسي في عدن عن عدد الجنود البريطانيين المطلوبين للاستيلاء على مدينة المكلا.

بعد عودة «والش» في الثلاثين من نفس الشهر أوضح للمقيم السياسي بعدن أن لدى الجمعدار القعيطي (خمسمائة) جندي على أهبة الاستعداد لمهاجمة ممتلكات النقيب الكسادي، ولكن القعيطي لن

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P586, 589.

(2) Ibid. P590.

يصطدم بالنقيب الكسادي ما لم تساعده بارجة حربية لاعتقاده بأن النقيب الكسادي سيسلم إمارته إذا ما رأى البارجة الحربية البريطانية أمامه لعدم قدرته على مقاومتها.

وفي الرابع من يوليو وجه عبدالحبيب بن عبدالله وكيل عبدالله بن عمر القعيطي خطاباً إلى الجنرال «لوك» يطلب فيه مساعدة بريطانيا في الاستيلاء على بروم، وأن مدينة المكلا ستسقط فيما بعد[١].

وفي رأي الباحث تعد خطة الجمعدار القعيطي للاستيلاء على بروم أمراً منطقياً؛ لأن ذلك سوف يساعده على فرض حصار بحري وبري على مدينة المكلا، وفي عزل الحامية الكسادية الموجودة في بروم عن تلك الموجودة في مدينة المكلا، فلا تستطيع حامية المكلا الاشتراك في معركة بروم، مما سيسهل للجمعدار القعيطي الاستيلاء على بروم أولاً، ثم فيما بعد مدينة المكلا، فضلاً عن أن النقيب الكسادي سيفقد دعم قبائل هذه المنطقة بعد استيلاء القعيطي عليها، كما رفع المقيم السياسي بعدن تقريراً شمل أسماء القبائل المتحالفة مع الجمعدار القعيطي[٢].

إن إرغام الكسادي على تفريق جيشه بين مدينة المكلا وبروم كانت

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) وهي قبيلة باحسن، قبيلة العكابرة، قبيلة الحامدي، قبيلة المحمديين، قبيلة الشماسيين، قبيلة باحمران، وقبيلة البهيش، وقُدر عدد هذه القبائل بـ(ألفين وخمسمائة) نفر، والحقيقة أن هذه القبائل كانت تدين بالولاء للنقيب الكسادي، ولكن بعد سيطرة الجمعدار القعيطي على بروم استطاع أن يكسب هذه القبائل إلى جانبه.

خطة قعيطية ذكية كان الهدف منها هو عدم إطالة الحرب وتقليل الخسائر البشرية والمادية في الجبهة اليافعية بحيث تبقى القوات الكسادية التي في المكلا مكانها ولا تغادرها إلى بروم خوفاً من استيلاء القعيطي عليها، كما تبقى أيضاً الحامية الكسادية الموجودة في بروم مكانها ولا تغادرها إلى مدينة المكلا في حالة تعرضها أيضاً للهجوم القعيطي.

في الخامس من شهر يوليو عام ١٨٨١م نقل المقيم السياسي إلى حكومة الهند مطالب الجمعدار القعيطي للزحف على مدينة المكلا وهي:

١- أن تقوم السفن الحربية البريطانية بمساعدته في قطر سفنه الشراعية المسلحة وناقلات جنوده من مدينة الشحر إلى بروم عن طريق البحر.
٢- أن تفرض السفن البريطانية الحصار البحري على مدينة المكلا لمنع وصول أية مساعدة للنقيب الكسادي عن طريق البحر.
٣- أن يقوم الإنجليز بالاستيلاء على بروم وتسليمها بعد ذلك للجمعدار القعيطي.
٤- أن تسمح بريطانيا للقعيطي بالحصول على المال والرجال والعتاد العسكري من الهند[١].

لم يقف الجنرال «لوك» عند هذا الحد، بل أوصى حكومة الهند

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣١. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩١.

البريطانية بتلبية المطالب القعيطية باستثناء المطلب الرابع، ولعل ذلك يعود إلى رغبته في عدم السماح للجمعدار القعيطي بالانفراد في السيطرة على مدينة المكلا دون مساعدة بريطانيا له في ذلك.

وفي ٢٥ رجب عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م بعث النقيب عمر بن صلاح الكسادي رسالة إلى المقيم السياسي الجنرال «لوك» يخبره فيها بعدم رضائه عن بيع بلاده للجمعدار القعيطي ولو كلفه ذلك الرفض حياته ونهاية إمارته وبأن بريطانيا لن تستطيع أن تقهر عزته.

ونتيجة للموقف القوي والثابت الذي أبداه النقيب عمر بن صلاح الكسادي من اتفاقية البيع أخذت بريطانيا في التفكير ملياً في الأمر والقيام بإعادة مراجعة لحساباتها وخططها السياسية المتعلقة بهذا الشأن، حيث اقترحت لذلك تنفيذ الاتفاقية الثالثة بدلاً عن الثانية التي قد أيدتها من قبل، وتنص الاتفاقية الثالثة على إلغاء اتفاقية (المناصفة)، وأن يعيد النقيب الكسادي مبلغ (المائة والستين ألف) ريال إلى الجمعدار القعيطي، وأن تصبح بروم جزءاً من الممتلكات القعيطية مقابل (ثمانين ألف) ريال، وأن يسدد النقيب عمر الكسادي ديونه من إيرادات مدينة المكلا السنوية عبر المقيم السياسي في عدن، وأن يتم تعيين لجنة من الرعايا الهنود البريطانيين لضبط إيرادات المكلا[1].

ولكن السلطات البريطانية أدخلت إلى الاتفاقية الثالثة تعديلاً

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P588, 589.
بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

جديداً يقضي باحتفاظ الجمعدار القعيطي ببروم مما دفع الجانبين الكسادي والقعيطي لرفضها للأسباب الآتية:

١- أن استيلاء القعيطي على بروم قد يكون سبباً في عودة الحروب بينهما.

٢- أن اتصال الحاكم القعيطي في مدينة الشحر ببروم سيكون عن طريق البحر فقط، ولن يكون في جميع فصول السنة بسبب هبوب الرياح الموسمية[١] التي تقطع الاتصالات بين مدينة الشحر وبروم حيث سيؤدي ذلك إلى انقطاع التموينات والتعزيزات العسكرية عن الحامية القعيطية في بروم، ولا بد أن تمر هذه التموينات بالأراضي الكسادية وهذا الأمر يتطلب موافقة النقيب الكسادي.

٣- أن إكراه النقيب في التنازل عن بروم سوف ينتج عنه الاحتكاك بين الجنود الكسادية والقعيطية أثناء مرور التعزيزات والتموينات القعيطية بمدينة المكلا.

٤- أن النقيب الكسادي يستطيع أن يعزل حامية بروم في فصل الخريف عن حامية الشحر.

٥- أن النقيب يستطيع أن يمنع بحارة السفن القعيطية الراسية في ميناء

(١) الرياح الموسمية تعطل حركة السفن الشراعية في يونيو ويوليو وأغسطس من كل عام؛ لأنها تسبب أمواجاً عالية على طول ساحل جنوب بلاد العرب فتلجأ السفن الشراعية الكبيرة إلى الثغور الساحلية الهادئة للاحتماء بها حيث تمكث بها طيلة هذه المدة، ويغادرها بحارتها إلى قراهم تاركين بها بعض البحارة لحراستها، ويعدّ ميناء بروم من أشهر هذه الثغور، وفي بداية شهر سبتمبر يعود البحارة إلى سفنهم ومعظمهم من مدينة الشحر والحامي والديس الشرقية لإعداد سفنهم للسفر إلى البصرة وشرق إفريقيا.

بروم طيلة فصل الخريف من المرور في الأراضي الكسادية أو العودة إلى سفنهم الراسية في ميناء بروم.

٦- أن بمقدور الجمعدار القعيطي إذا تمركز في بروم يستطيع أن يمنع السفن الكسادية من دخول ميناء بروم ومن إنزال البضائع الكسادية بها فيما لو اضطرت تلك السفن إلى دخول بروم تحت وطأة شدة الرياح الجنوبية (الموسمية).

٧- ضرورة ربط هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى فرعية تضمن بقاء العلاقات الكسادية والقعيطية حسنة في ميناء بروم[١].

ظل عبدالله بن عمر القعيطي حاكم مدينة الشحر متمسكاً بموقفه الرافض للاتفاقية الثالثة فتأزمت علاقته بالسلطات البريطانية التي أجرت اتصالات بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي في حيدر أباد في الهند طالبته فيها بإقناع أخيه حاكم الشحر بقبول الاتفاقية الثالثة فأرسل الجمعدار عوض بن عمر ابن عمه عبدالحبيب بن عامر القعيطي الذي اشترك مع الجنرال «لوك» في صياغة بنود الاتفاقيات الثلاث للقيام بالاتصالات بحاكم عدن الذي تربطه به علاقات جيدة مع الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر للتباحث معهما في هذا الموضوع[٢]، ويتبين من هذه الخطوة أن الجمعدار القعيطي كان ذكياً في تصرفه بإرسال عبدالحبيب بن عامر في هذه المهمة؛ لأنه يريد أن يكسب السلطات البريطانية في عدن إلى جانبه من ناحية ولتهدئة التوتر

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩١، ١٩٢.

الذي بدأ يشوب العلاقات البريطانية القعيطية بسبب رفض حاكم الشحر الموافقة على الاتفاقية الثالثة من ناحية ثانية.

تحرك عبدالحبيب بصحبة «والش» على ظهر السفينة (داجمار) إلى مدينة الشحر في عام ١٢٩٩هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٨١م لإقناع عبدالله بن عمر القعيطي لقبول الاتفاقية الثالثة إلا أنه لم ينجح في تحقيق هذه المهمة بل كانت لها ردود فعل سلبية، فقد لجأ عبدالله بن عمر القعيطي إلى توجيه الإنذار لأخيه عوض بن عمر القعيطي بعدم قبول الاتفاقية، وأنه في حالة قبولها فإنه سيذهب إلى مدينة القطن وسيترك مدينة الشحر وشؤونها(١).

بعث الجمعدار عوض القعيطي خطاباً إلى الجنرال «لوك» المقيم السياسي بعدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٨١م يؤكد فيه على أحقيته بأن يحظى بالمساعدة البريطانية استناداً للحيثيات الآتية:

١- دخول الجمعدار القعيطي في الحماية البريطانية.
٢- قبول السلطات البريطانية باتفاقية البيع وشروطها واعتراف المقيم السياسي بالجمعدار القعيطي حاكماً لمدينتي الشحر والمكلا.
٣- استلام السلطات البريطانية لمبلغ (مائة ألف) الريال من القعيطي كدفعة أولى من ثمن بيع مدينة المكلا وبروم.
٤- قيام السلطات البريطانية بمحاصرة مدينة المكلا وبروم.

أبلغ الجنرال «لوك» في الثاني من أغسطس من نفس العام حكومته بفشله في إقناع حاكم مدينة الشحر عبدالله بن عمر القعيطي بالموافقة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٢.

على الاتفاقية الثالثة ونتيجة لذلك وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي من حيدر أباد إلى مدينة الشحر في الأسبوع الأخير من نفس الشهر[١]، وفي عام ١٢٩٩هـ/الأول من سبتمبر ١٨٨١م تلقى الجنرال «لوك» من حكومة الهند برقية حوت التعليمات الآتية:

١- أن يقوم المقيم السياسي بالضغط على القعيطي لقبول الاتفاقية الثالثة.
٢- يعرض المقيم السياسي على القعيطي ملكية بروم قبل إعادة الحصار البحري على مدينة المكلا .
٣- إبلاغ القعيطي بأن حكومة الهند لن تسمح له باستئناف أية عملية بحرية أو برية إذا رفض الاتفاقية الثالثة .
٤- في حالة قبول القعيطي للاتفاقية الثالثة يذهب موظف من إدارة المقيم السياسي في عدن إلى مدينة المكلا لتنفيذها .
٥- في حالة معارضة النقيب الكسادي لذلك يعاد فرض الحصار البحري على مدينة المكلا حتى يتمكن القعيطي من الاستيلاء على بروم[٢] .

وفي هذه الأثناء قام أحد الجنود الكساديين بإطلاق النار على القبطان «هلتن» (Hulton) قائد السفينة الحربية البريطانية (دارجون) التي كانت متواجدة آنذاك في مياه ميناء بروم، غير أن الكابتن «هلتن» لم يصب بأي أذى، وكان قائد الحامية الكسادية في بروم وقت وقوع

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٢.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P607.
بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

الحادثة هو المقدم عبدالحبيب بن عبدالله الكسادي.

وفي عام ١٢٩٩هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٨١م بعثت السلطات البريطانية في عدن بأحد موظفيها إلى مدينة المكلا لتقديم احتجاج إلى النقيب الكسادي على تلك الحادثة التي جاءت متزامنة مع مساعي بريطانيا في تعديل شروط الاتفاقية، وأن ذلك يعد أمراً خطيراً وسيكون موضوع اتصالات مقبلة مع النقيب الكسادي(١)، وبناءً على ذلك قام الجنرال «لوك» في الثاني والعشرين من سبتمبر بتوجيه رسالة إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي تتعلق بشكوى الكابتن «هلتن» من اعتداء القوات الكسادية عليه مع اثنين من الضباط في بروم بتاريخ العاشر من سبتمبر مطالباً بتوضيح أسباب هذا الاعتداء.

وظفت السلطات البريطانية حادثة إطلاق النار على الكابتن «هلتن» في خدمة مصالحها الاستعمارية في تنفيذ سياستها في المنطقة، فعملت على ممارسة الضغوط على الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي لتنفيذ الاتفاقية الثالثة، وأصرت على المضي قدماً في ذلك بالرغم من رفض الكسادي والقعيطي لها منساقة بذلك وراء نصائح ورغبات الجنرال «لوك» ومن خلفه حكومة الهند البريطانية.

بعث الجنرال «لوك» بمساعده «والش» على متن السفينة (داجمار) ترافقها أيضاً السفينة (دراجون) إلى مدينة المكلا عام ١٢٩٩هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١م لإبلاغ النقيب الكسادي تعليمات الحكومة البريطانية، ثم الذهاب إلى مدينة الشحر للحصول على موافقة القعيطي على

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

الاتفاقية الثالثة، وبوصول «والش» إلى مدينة المكلا طلب من النقيب الكسادي مقابلته على متن السفينة (داجمار) إلا أن النقيب الكسادي عرض عليه النـزول إلى مدينة المكلا والاجتماع به فيها[١]، ويتبين من ذلك أن النقيب الكسادي قد فقد الثقة في الحكومة البريطانية، وأنه كان يخشى من قيام «والش» بممارسة الضغوط عليه لقبول الاتفاقية، أو أن يتم إلقاء القبض عليه على ظهر السفينة وإبعاده عن إمارته ليستولي عليها القعيطي.

ظل النقيب الكسادي متمسكاً بموقفه على الرغم من الضغوط البريطانية عليه، أما الجمعدار عوض بن عمر القعيطي فقد تغير موقفه ولم يعد رافضاً لتلك الاتفاقية، ولكنه طلب مهلة مدتها أسبوع واحد للتفكير فيها ولمشاورة أخيه عبدالله في الأمر.

وفي الثاني من أكتوبر من نفس العام عاد «والش» من المكلا حاملاً الرد من النقيب عمر بن صلاح الكسادي ومن الجمعدار عوض بن عمر القعيطي وفيما يتعلق بحادثة إطلاق النار على «هلتن»، فقد أشار «والش» إلى أن النقيب الكسادي قد قدم اعتذاراً مرضياً للكومندار «هلتن» وأنه أعرب عن مودته وصداقته لبريطانيا، وقام بتسليم عبدالحبيب الكسادي قائد حاميته في بروم الذي أطلق النار على الضابط «هلتن» الإنجليزي[٢]، ومن ذلك يتبين للباحث أن النقيب الكسادي كان يهدف من تسليم قائد حاميته في بروم للبريطانيين إلى

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٣، ١٩٤.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P609.

استرضاء بريطانيا وكسب ثقتها لكي تقف إلى جانبه في صراعه مع الجمعدار القعيطي.

أبلغت الحكومة البريطانية المقيم السياسي في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٨١م إيقاف العمل بالاتفاقية الثالثة المعدلة بحجة أن النقيب عمر بن صلاح الكسادي طلب الحماية من الدولة العثمانية، وهدد أيضاً بضم إمارته إلى إقليم ظفار، ولذلك لم يعد النقيب الكسادي يتمتع بعطف بريطانيا، وأن على المقيم السياسي بعدن تقديم المساعدة للجمعدار القعيطي لاحتلال بروم وفي شن هجوم بري وبحري على المكلا خلال مدة لا تتجاوز العشرة أشهر(١).

وتأكيداً لهذا الموقف ذكرت السلطات البريطانية بأن وزارة الخارجية البريطانية تلقت طلباً من وزارة الخارجية العثمانية بالسماح للسيد فضل بن علوي بالذهاب إلى المكلا بوصفه والياً عليها، وأن النقيب الكسادي يعتبر أحد رعاياها، وأنه طلب حماية الدولة العثمانية، وأن الإمارة الكسادية سوف تضم إلى إقليم ظفار الذي يحكمه السيد فضل المذكور باسم الباب العالي(٢).

اتخذت بريطانيا من ذلك ذريعة في تبرير وقوفها إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأن النقيب الكسادي كان قد هدد أكثر من مرة باللجوء إلى العثمانيين، ولم تتخذ السلطات البريطانية حينها أي قرار لإنهاء الإمارة الكسادية؛ لأن الحكومة البريطانية كانت تعرف جيداً

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤١، ١٤٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٧.
(٢) عكاشة: المرجع نفسه، ص١٩٧.

عجز العثمانيين عن القيام بذلك، كما أن الأمر لا يبدو منطقياً أن تتقدم الدولة العثمانية بمثل هذا الطلب للسلطات البريطانية، فضلاً عن أن السلطات العثمانية كانت تدعي بتبعية الجزيرة العربية كلها لسيادتها وليس مدينة المكلا وحدها، وأن ما ذكرته بريطانيا في هذه المسألة كان مجرد ذريعة اتخذتها بريطانيا للوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأنها كانت على معرفة تامة بأن الغرض الكسادي من تكرار ذلك الطلب هو لمنع بريطانيا من الوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي[١] في ذلك الصراع، ناهيك عن أن النقيب الكسادي نفى نفياً قاطعاً أنه طلب الحماية من الدولة العثمانية واتهم البريطانيين باختلاق هذه الذريعة.

ومما يدحض المزاعم البريطانية ويؤكد انحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي في صراعه مع الكسادي الحقائق الآتية:

١- أن الوالي البريطاني المسؤول عن الخليج الفارسي كتب رسالة فحواها أن الوالي في مسقط قد أفاد بأن معالي سيد تركي ينفي أنه فوض وكيله سليمان بن يعقوب أن يدعي شرعيته أو أحقيته على الساحل العربي الممتد حتى المكلا وكان ذلك النفي في عام ١٢٩٧هـ/ يوليو ١٨٧٩م، وبالرغم أن ذلك لا ينسجم وواقع الحال وسوء التفاهم القائم بين العثمانيين والبريطانيين في هذه المنطقة، كون العثمانيين قد أثاروا مسألة السيادة على جنوب غرب الجزيرة العربية منذ عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وأن مذكرة

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٨. ابن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص٣٢.

السيادة العثمانية تثير مسائل في غاية الخطورة، فهي من الناحية النظرية لا تشمل عدن وحدها بل تمتد إلى مسقط وحضرموت؛ ونظراً لأن العثمانيين قد فرضوا سيادتهم على مصر فإن قضية السيادة الكاملة قد أثيرت، أما من الناحية النظرية فإن العثمانيين ليسوا في موقف يساعدهم على تهديد حضرموت ومسقط .

٢- الموقف الشخصي المتحامل الذي أبداه المقيم السياسي والكابتن «والش» تجاه النقيب عمر بن صلاح الكسادي بتعمد الإساءة إليه ونعته بأوصاف غير حقيقية بقصد إقناع الحكومة البريطانية بالوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي.

٣- أن السفن العثمانية التي وصلت إلى حضرموت أرادت الاستيلاء عليها فاصطدمت بالقوات الكسادية في قرية بروم في عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي[١].

٤- هناك اتهام لبريطانيا بأنها قد خدعت النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وأن مبعوث المقيم السياسي قد قام بتحريف الكثير من أقوال النقيب عمر بن صلاح[٢]، وفي ذلك يقول الكندي: إنه قد بلغنا «...أنه لما وصل إلى بندر عدن خانه صالح جعفر، وشهد عليه بأقوال لم تصدر منه...»[٣].

٥- في الوقت الذي كان الإنجليز يتهمون فيه الكسادي بعلاقته مع العثمانيين كان العثمانيون على اتصال بالقعيطي الذي دفع لشريف

---

(١) النوبان: قصة الإنجليز في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٠، ٥١.
(٢) المرجع نفسه، ص٥١.
(٣) العدة المفيدة، المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٣.

مكة مبالغ كي يفشل الحملة العثمانية على حضرموت، الأمر الذي حدا بالسيد فضل علوي بن محمد بن سهل بن عبدالله باعلوي مولى الدويلة أن يوبخ شريف مكة ويبدي استعداده لدفع أكثر مما دفع له الجمعدار القعيطي.

٦- كان النقيب عمر بن صلاح الكسادي مطيعاً للأوامر ومنفذاً لكل التعليمات والتوجيهات التي تلقاها من المقيم السياسي بعدن مباشرة أو عبر مبعوثيه العديدين مثل صالح جعفر، وهذا ما تثبته الرسائل المتبادلة بينه وبين المقيم السياسي بعدن، ومنها الرسالتان التي رفض فيهما تنفيذ التوجيهات البريطانية التي تقضي بتسليم بلاده للجمعدار القعيطي، فضلاً عن أنه فضل مغادرة مدينة المكلا إلى زنجبار وعدم تسليمها للجمعدار القعيطي[١].

ولا شك في أن هناك دوافع أخرى جعلت السلطات البريطانية تغير موقفها من النقيب الكسادي، وهي أنها أرادت أن يكون الساحل الحضرمي كله تحت سلطة حاكم واحد قوي موالي لبريطانيا بدلاً من التعامل مع أميرين يافعيين متنازعين[٢]، وأن بريطانيا كانت تثق بالجمعدار القعيطي، وتعتبره الحاكم في عدن الذي يستطيع أن يؤمن الوجود البريطاني في عدن، ويحمي طرق تجارتها إلى الهند، فضلاً عن مقدرته على التصدي للهجمات الكثيرية، وبذلك يبقى في حضرموت حاكمين أحدهما في الساحل والآخر في الداخل انطلاقاً من سياستها القائمة على مبدأ (فرق تسد)؛ ولأن وحدتها قد تشكل

(١) النوبان: قصة الإنجليز في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٢.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٢.

خطراً على المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وكانت بريطانيا على إدراك تام بقدرة القعيطي على حسم نزاعه مع الكسادي بمفرده لصالحه ولكنها كانت لا تريد أن يحصل ذلك من دون مساعدتها له لكي يبقى تحت نفوذها ويعترف بفضلها عليه.

إن انحياز بريطانيا إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأنه كانت لديه ممتلكات وإقطاعيات كبيرة في حيدر أباد بالهند وتستطيع بريطانيا الاستيلاء عليها في حالة تمرده على بريطانيا، كما أن بقاء الساحل الحضرمي بين إمارتين متنازعتين قد يتعرض للهجوم الكثيري والسيطرة عليه فتتعرض بذلك المصالح الاستعمارية البريطانية للخطر؛ بسبب ارتباط آل كثير بالدولة العثمانية، فضلاً عن رغبة بريطانيا في إيجاد حليف قوي لها في هذه المنطقة يساعدها في تصريف البضائع البريطانية في حضرموت.

أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها للمسؤولين البريطانيين في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٨١م بعدم استعمال القوة العسكرية للاستيلاء على مدينة المكلا وبروم حتى إصدار أوامر أخرى بهذا الشأن.

وفي السادس من أكتوبر أبلغ الجنرال «لوك» حكومته بأن القعيطي على أتم الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية بحرية وبرية ضد الكسادي من دون مساعدتها في ذلك[١].

وفي الثامن عشر والتاسع عشر من أكتوبر من نفس العام أبلغ المقيم السياسي حكومته بأنه استجابة لتوسلات النقيب الكسادي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٩.

وضعت السلطات العثمانية مدينة المكلا تحت إشراف السيد فضل بن علوي فردت على ذلك بأن أمرته بوضع بارجة حربية بريطانية في المكلا، وتجديد الحصار، ومنع أي شخص خاصة السيد فضل من النزول فيها[١].

بعثت حكومة الهند برقية إلى الجنرال «لوك» المقيم السياسي بعدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٨١م أمرته فيها بمساعدة الجمعدار القعيطي على إعادة الاستيلاء على بروم في الحال بدون استعمال القوة العسكرية إن أمكن ذلك، كما أمرته أيضاً بضرورة إرسال البوارج الحربية لاستمرار الحصار على أن يقتصر دورها بعد استيلاء القعيطي على بروم في محاربة القرصنة فقط، وأن يُسمح للجمعدار القعيطي بمواصلة هجومه على الإمارة الكسادية مع إجباره على تقديم التزام بخضوعه للحماية البريطانية[٢].

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر من نفس العام سافر الكابتن «هنتر» إلى مدينة المكلا لإبلاغ النقيب الكسادي بأن يضع نفسه تحت رحمة الحكومة البريطانية التي سوف تضمن له معاشاً شهرياً إن هو رضي بذلك، وفي حالة رفضه لهذا الطلب فإنه يعتبر عدواً من أعدائها، ولكن النقيب الكسادي رفض الاتفاقية، كما رفض أيضاً وضع إمارته تحت رحمة الحكومة البريطانية؛ لأنه يعتبرها السبب الأول والأخير في تحول مجريات النزاع لمصلحة الجمعدار القعيطي، وفي هذه الأثناء تقدم تجار مدينة المكلا وأعيانها بمذكرة إلى الكابتن

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٩.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P611.

«هنتر» يحتجون فيها على تصرفات الحكومة البريطانية المعادية للنقيب الكسادي معلنين ولاءهم ووقوفهم إلى جانبه في صراعه مع القعيطي[١].

تجاهلت الحكومة البريطانية احتجاج تجار وأعيان مدينة المكلا، وبدأت في تنفيذ مخططها لطرد النقيب الكسادي من إمارته وتسليمها للجمعدار القعيطي، حيث قامت بترحيل الرعايا البريطانيين من مدينة المكلا، كما توجه الكابتن «هنتر» إلى مدينة الشحر حيث طلب من القعيطي التوقيع على اتفاقيتين، نصت الأولى بأن يظل خاضعاً للحكومة البريطانية، ونصت الثانية بأن يتحمل ترتيبات النقيب الكسادي تحت أية ظروف[٢]

ثانياً: استخدام القوة العسكرية البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية:

فشلت كل المساعي البريطانية لإقناع النقيب الكسادي بالتنازل عن إمارته للجمعدار القعيطي، وباءت بعدها بالفشل كل مناوراتها لإرغام النقيب الكسادي بتسليم إمارته للقعيطي أو لبريطانيا على الرغم من الضغوطات التي مارستها عليه، فقد ظل النقيب الكسادي ثابتاً في موقفه ولم يتزحزح من مكانه، ولذلك قررت الحكومة البريطانية استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قرارها الخاص بإنهاء الإمارة الكسادية.

تحدث المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف بالتفصيل عن العمليات العسكرية التي اتخذتها السلطات البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية بحسب ما جاء في التقرير الذي قدمه القائد البريطاني «هلتن» الذي

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ١٤٢.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٠.

تولى القيام بتنفيذ تلك العمليات ضد النقيب الكسادي حيث ورد فيه ما يأتي:

في الساعة السادسة صباحاً من يوم الأحد بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٨٨١م وصلت البارجتان البريطانيتان (دراجون) و(العربي) إلى ميناء المكلا؛ لغرض فرض حصار تجاري على مدينة المكلا وبروم، وكان يوجد بميناء المكلا حينذاك ما يقارب من ثلاثين سفينة شراعية تجارية حيث صدرت لها الأوامر من القائد البريطاني بأخذ ما يلزم لها من زاد وماء وبتصفية حساباتها مع سلطات الميناء ومغادرة ميناء المكلا إلى أعالي البحار.

وفي يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر غادرت البارجة (العربي) ميناء المكلا إلى ميناء بروم لغرض فرض الحصار البحري عليه، وقبل شروق الشمس وضع قائد العمليات العسكرية زورقين أمام ميناء بروم لمنع السفن القادمة من جهة الغرب من دخول الميناء على أن يستمر عمل هذين الزورقين إلى ما بعد الغروب، كما وضع أيضاً زورقين آخرين أمام ميناء المكلا لمنع السفن القادمة من جهة الشرق من الاقتراب إلى منطقة العمليات العسكرية، وفي منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وصلت السفينة (داجمار) إلى ميناء المكلا قادمة من عدن، وكان على ظهرها الكابتن «هنتر».

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر صعد إلى ظهر البارجة (دراجون) اثنان من أقرباء الجمعدار القعيطي وسافرت بهما من ميناء المكلا إلى ميناء الشحر لغرض حث القعيطي على الاسراع باستكمال استعداداته العسكرية وليخبره بأن النقيب الكسادي قد فضل الحرب على

الاستسلام، وبأن بريطانيا قد وجهت الإنذارات إلى الرعايا البريطانيين المقيمين بمدينة المكلا بمغادرة المدينة والصعود مع عائلاتهم إلى السفن الحربية البريطانية لهذا الغرض[١].

وفي يوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر سافرت السفينة الهندية (داجمار) إلى مدينة الشحر وعلى ظهرها الكابتن «هنتر»، وكانت الاستعدادات العسكرية الكسادية في المكلا وبروم تسير على قدم وساق كحفر الخنادق، وعمليات التحصين بالمتاريس وأكياس الرمل، ونقل بعض المدافع من مواقعها القديمة إلى مواقع أخرى أكثر ملاءمة للمقاومة[٢]

وفي يوم الخميس ٢٧ أكتوبر استولت السفن الحربية البريطانية على سفينتين شراعيتين يملكها النقيب الكسادي إحداهما تسمى (درب الأمان)، والأخرى (فتح الخير).

وفي يوم الجمعة ٢٨ أكتوبر وردت معلومات من الشحر بأن الاستعدادات العسكرية تسير فيها على ما يرام، وأن القوة القعيطية سوف تتحرك من الشحر في مساء الأحد بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٨٨١م[٣]

وفي يوم الأحد ٣٠ أكتوبر ابتدأ قصف بروم بالمدافع حيث تم تدمير بعض الحصون فيها[٤]، وفي نفس اليوم غادرت ميناء المكلا (أربع عشرة) سفينة شراعية تجارية، ولحقت بها بعد الظهر (ثلاث

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٤، ١٤٥.
(٢) المرجع نفسه، ص١٤٥.
(٣) المرجع نفسه، ص١٤٥.
(٤) المرجع نفسه، ص١٤٦. الكندي: العدة المفيدة، المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٥.

عشرة) سفينة أخرى، كما استولت السفن البريطانية على سفينة شراعية ثالثة تابعة للنقيب الكسادي واسمها (الزاهر)، في حين ظلت سفن شراعية أخرى تابعة للنقيب راسية بالقرب من صخور (القالدة)[١] القريبة من ميناء المكلا.

وفي يوم الاثنين ٣١ أكتوبر قطرت السفن الحربية السفن الشراعية التابعة للكسادي إلى ميناء بروم، كما وصل في نفس اليوم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي على رأس قوة عسكرية تحملها ثلاث سفن شراعية، ويرافقها عدد من الزوارق لإنـزال الجنود إلى البر لكن المقدم محمد بن عبدالرب الناخبي قائد الحامية الكسادية في بروم رفض التسليم، كما رفض أيضاً الانصياع للنصائح بالرغم من أنه كان يعلم بأنه يواجه قوة تتفوق عليه كثيراً من الناحية العسكرية وأن مقاومته لها لن تجديه نفعاً.

وفي يوم الثلاثاء ١ نوفمبر بدأت القوات القعيطية وعددها (ألف وأربعمائة) مقاتل بالنـزول في بروم تحت قيادة عبدالحبيب بن عامر القعيطي، وكانت القوات الكسادية المرابطة في الحصون تطلق نيران مدافعها على السفن وعلى القوات القعيطية.

وكانت السفن البريطانية ترد على ذلك بإطلاق نيرانها على الحصون الكسادية، وكانت المعركة غير متكافئة حيث تمكن الجنود القعيطيون من احتلال بروم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً بعد نـزولهم إليها على دفعات تضم كل دفعة منها (٣٥٠) جندياً، أما

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٦، ١٤٧.

الحامية الكسادية في بروم فكان عدد أفرادها (١٠٠) جندي، ويحتلون مواقع استراتيجية هامة إلا أن السفن البريطانية كانت تطلق نيران مدافعها عليها فحالت بذلك دون قيامها بمهامها الدفاعية عن بروم[١].

سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد ياردات من السفن البريطانية، وبعضها تمر فوق تلك السفن البريطانية، ومنها ما يسقط بين الزوارق والسفن القعيطية، ولكن السفن البريطانية تمكنت من إسكات حصن كسادي به مدفع واحد حاول المتحصنون فيه إزالة المدفع من موقعه غير أن النار البريطانية منعتهم من ذلك، كما سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد عشرين ياردة من السفينة (داجمار) ومن السفينة الشراعية التي كان يستقلها الجمعدار عوض بن عمر القعيطي، وعندما تمكنت القوات القعيطية من احتلال أحد الحصون الكسادية وجدت به أربعة قتلى من حاشية الكسادي[٢] التابعين لحامية بروم، كما وجدت قتيلاً خامساً تحت أنقاض الثكنة التي تم منها إطلاق النار على الكومندار «هلتن» في شهر سبتمبر الماضي[٣]

وفي يوم الأربعاء ٢ نوفمبر ١٨٨١م قام الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بتفقد بروم، كما صدرت إليه الأوامر من القائد البريطاني بالتحرك إلى قرية فوَّة[٤]، أما الكابتن «هنتر» فقد عاد إلى عدن تاركاً

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٦، ١٤٧..

(٢) حاشية الكسادي هم العبيد المماليك الذين اشتراهم النقيب الكسادي وجندهم في جيشه.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص١٤٧.

(٤) تقع قرية فوَّة على الساحل بين مدينة المكلا وبروم.

للجمعدار القعيطي[١] مهمة مهاجمة النقيب الكسادي، وكلف الكومندار «هلتن» بتقديم الأمان واللجوء للنقيب الكسادي إذا ما طلب ذلك.

تجمعت القبائل المجاورة لمنطقة الصراع حول الجمعدار القعيطي بعد انتصاره في تلك الحرب على خصمه الكسادي، كما تحركت السفن البريطانية باتجاه الشرق وألقت مراسيها أمام قرية فوَّة حيث نزل إلى البر من إحدى السفن البريطانية أحد التراجمة المترجمين العرب[٢] حاملاً علماً بريطانيا[٣] وقد استسلم له ثلاثون رجلاً، بينما قاومت الحصون الكسادية بفوه بعض الوقت، لكن المدافعين فيها غادروها في الساعة العاشرة مساءً، كما قابل الكومندار «هلتن» عدداً من البدو زعموا أنهم من العكابرة فأخذهم معه حيث قدم لهم القهوة، ثم أرسلهم إلى بروم لمقابلة الجمعدار عوض القعيطي هناك[٤]

وفي يوم الخميس ٣ نوفمبر من نفس العام أصبحت الحصون الكسادية في فوَّة خالية من المدافعين، كما وصل إليها في نفس الوقت الجمعدار عوض القعيطي حيث استلم القرية من الإنجليز، وكان يرافقه في ذلك عبدالحبيب بن عامر القعيطي وأخوه محسن ومجموعة كبيرة

---

(١) كانت قوات الجمعدار القعيطي تتكون من (٢٠٠٠) جندي، بينما كانت القوات الكسادية تتكون من (٧٠٠) جندي فقط.

(٢) كان على ظهر سفينة القيادة البريطانية ثلاثة عرب يجيدون الترجمة هم علي عقوبي، وصالح جعفر، وعبدالله العزيبي.

(٣) إن رفع العلم البريطاني على السفن المهاجمة للممتلكات الكسادية يعتبر في رأي الباحث دليلاً قاطعاً على أن العمليات الحربية العسكرية كانت تجري تحت إمرة الحكومة البريطانية.

(٤) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٤٧.

من الجنود والبدو بلغ عددهم حوالي (ألفي) مقاتل، بعد ذلك توجهت السفن البريطانية والقعيطية صوب مدينة المكلا لمهاجمتها، ولكن النقيب الكسادي طلب من الكابتن «هنتر» إيقاف الزحف القعيطي على المكلا مبدياً استعداده لقبول الشروط البريطانية، ونتيجةً لذلك وافق قائد العمليات العسكرية على طلب النقيب الكسادي، وأمر الجمعدار القعيطي بالتوقف عن الزحف على بعد ميلين من مدينة المكلا[١]، وهنا يبدو واضحاً دور السلطات البريطانية في طرد القوات الكسادية من بروم وقرية فوَّة وتسليمها مباشرة الجمعدار القعيطي.

إن استسلام الكسادي ورضوخه للشروط البريطانية القعيطية يعود في رأي الباحث إلى العوامل الآتية:

١- لم يكن أمام النقيب الكسادي خيار غير الاستسلام وتسليم ما تبقى من إمارته بما فيها عاصمته مدينة المكلا للقعيطي حقناً للدماء وحفاظاً على الممتلكات الشخصية لأسرته وتجنباً للخراب والدمار.
٢- عدم قدرة النقيب الكسادي على مواجهة القوات البريطانية والقعيطية التي تتفوق على قواته من حيث العدد والعتاد.
٣- انحياز قبائل المناطق المحيطة بالمكلا إلى جانب الجمعدار القعيطي وإعلان ولائها له بعد استيلائه على بروم وعدم مشاركتها إلى جانب النقيب الكسادي في الدفاع عن مدينة المكلا إذا ما قرر المقاومة وصدّ العدوان البريطاني عليها.

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٤٧، ١٤٨. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، ص٩.

٤- لم يكن بمقدور النقيب الكسادي الاستعانة بأي قوة أخرى؛ لمساعدته في مقاومة الأطماع القعيطية في ممتلكاته، ولا سيما بعد قيام البريطانيين بتحذير آل كثير من تقديم المساعدة للنقيب الكسادي مقابل السماح لهم بالاستيراد والتصدير عبر مينائي المكلا والشحر، فضلاً عن عدم استعداد آل كثير للتضحية بهذا المكسب الذي طالما انتظروه طويلاً، فضلاً عن عدم استعدادهم حينذاك للدخول في مغامرة غير مضمونة النتائج.

٥- أن الدولة العثمانية المنعوتة حينذاك بـ(الرجل المريض) كانت غير قادرة على تقديم المساعدة للنقيب الكسادي بالرغم من ادعائها بتبعية حضرموت لسيادتها.

٦- تعرض مدينة المكلا ولا سيما بعد استيلاء الجمعدار القعيطي على بروم للحصار التجاري البحري من قبل البريطانيين، والبري من قبل القعيطي بحيث أصبحت معزولة حتى عن المناطق التي تزودها بالمواد الغذائية.

٧- قيام بريطانيا بإرغام رعاياها الهنود على مغادرة مدينة المكلا وتصفية حساباتهم فيها ملحقة بذلك أضراراً جسيمة بالاقتصاد الكسادي الذي يعتمد على إيرادات الميناء بدرجة رئيسية.

٨- انحياز بعض وجهاء يافع للجمعدار القعيطي[١] لا سيما بعد

---

(١) كان موقف وجهاء يافع إلى جانب الجمعدار القعيطي واضحاً في السابق عندما حاول الكسادي إرغام الجمعدار القعيطي للتوقيع على اتفاقية تقضي بتخليه عن مطالبته بالديون عندما نجح الكسادي في إخراج الجمعدار القعيطي من مدينة المكلا عقب المحاولة القعيطية الفاشلة للاستيلاء على المكلا في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.

سيطرته على بروم.

وانطلاقاً من تقرير «هلتن» يتبين للباحث أنه لم يعد أمام النقيب الكسادي سوى خيارين لا ثالث لهما، الخيار الأول هو المقاومة حتى الموت، وقد جرّب النقيب الكسادي هذا الخيار في بروم ولم يحقق النتائج المرجوة منه، فضلاً عن إدراك النقيب بأن نتائج هذا الخيار لن تكون في مصلحته ولا في مصلحة رعاياه سكان مدينة المكلا، أما الخيار الثاني فهو تسليم مدينة المكلا لخصمه الجمعدار القعيطي؛ تجنباً للخسائر المادية والبشرية، ولعله كان يأمل في موافقته على شروط التسليم أن يؤثر في نفوس صانعي السياسة البريطانية فيحدث تغير فيها أو على الأقل أن لا تكون شروط الاستسلام قاسية عليه وعلى إمارته.

وفي ٣ نوفمبر ١٨٨١م قدّم قائد العمليات العسكرية البريطانية إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي شروط التسليم وهي:

١- على النقيب الكسادي أن يسلم قائد العمليات البريطانية مدينة المكلا، وجميع الحصون الواقعة في المكلا والبقرين.
٢- ابتداءً من الغد لن يُرفع العلم الكسادي[١].

(١) لم يعثر الباحث على أية معلومات حول العلم الخاص بالإمارة الكسادية حيث لم تشر إليه المصادر والمراجع التي تم الاطلاع عليها، ويعتقد الباحث أن العلم للإمارة الكسادية هو نفسه العلم العربي الذي يتكون من قطعة قماش حمراء في زاويته اليسرى من الأعلى صورة هلال، وهو ما يميل إليه الباحث والمؤرخ عبدالرحمن عبدالكريم الملاحي انطلاقاً من أن ربابنة وسفن أهل الحامي كانوا يرفعونه على سفنهم.

٣- يمنع ذهاب أي شخص، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً إلى فوَّة، وكل من يخالف أمر المنع سوف تطلق عليه النار.

٤- على الجنود الكساديين الخروج من جميع التحصينات الواقعة خارج مدينة المكلا مع شروق شمس الغد، وعليهم جلب المدافع التي لديهم إلى القلعة (النوبة)[١] على الساحل الغربي، وأن توضع هذه المدافع خارج القلعة المذكورة وفوهاتها صوب قارة المكلا.

٥- على الحصون الواقعة على (قارة جبل الغار الأحمر)[٢] وعلى (المشراف) وتلك الحصون المؤدية إلى البقرين عليها كلها أن ترفع الأعلام البيضاء.

٦- إذا شاء الكسادي تسليم البلاد للقائد البريطاني فله ذلك، وسوف يمنع الجمعدار القعيطي من الاستيلاء على مدينة المكلا إلا بعد التسليم.

٧- تُعطى للجنود الكساديين مهلة ثمانية وأربعين ساعة لجلب مدافعهم إلى قلعة (النوبة).

٨- تعتبر السفن الكسادية التي استولت عليها السفن الحربية البريطانية غنائم حرب، وسوف يُسمح للنقيب الكسادي استخدامها لنقل أفراد عائلته.

٩- أن يسافر النقيب عمر بن صلاح الكسادي واثنان من أفراد أسرته إلى عدن على متن السفينة الحربية البريطانية (دراجون) على أن

---

(١) كانت قلعة (النوبة) تقع جنوب مسجد عمر بالمكلا.

(٢) يشرف جبل الغار الأحمر على خور المكلا من الجهة الغربية حالياً.

توفر لهم السلطات البريطانية الحماية اللازمة لذلك.

١٠- أن تتكفل السلطات البريطانية بدفع معاش شهري للنقيب عمر بن صلاح الكسادي، وأن يحظى بمعاملة حسنة من قبل السلطات البريطانية.

١١- سوف يتم تقديم خطة تفصيلية للطريقة التي بواسطتها يتم استلام مدينة المكلا من النقيب الكسادي فيما بعد[١].

إن جميع شروط التسليم - في رأي الباحث - كانت لمصلحة الجمعدار القعيطي، وأنها كانت قاسية على النقيب الكسادي؛ لأنها تستهدف إنهاء إمارته، وأن السلطات البريطانية هي التي فرضتها على النقيب الكسادي؛ لأنها كانت تملك القوة العسكرية القادرة على احتلال مدينة المكلا وطرد النقيب الكسادي منها في حالة رفضه لهذه الشروط، وتتحمل السلطات البريطانية من وجهة نظر الباحث المسؤولية الأولى في إنهاء الإمارة الكسادية واستيلاء الجمعدار القعيطي عليها، فالسلطات البريطانية هي التي قصفت قرية بروم بمدافعها، وكانت سفنها تحاصر مدينة المكلا، وهي التي قامت بتسليم قرية فوَّة للجمعدار القعيطي، ومن ذلك يتبين أن الجمعدار القعيطي كان يحارب النقيب الكسادي تحت راية بريطانيا، وقد يعتقد البعض بأن الغرض من اشتراط السلطات البريطانية بتسليم مدينة المكلا لها هو لمنع حصول أي احتكاكات بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، لكن الباحث يرى بأن بريطانيا أرادت من ذلك الانتقام من النقيب الكسادي الذي

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٨، ١٤٩.

ظل يرفض كل الاتفاقيات ومقترحات الحلول التي عرضتها عليه، كما أن اشتراط بريطانيا تسليم مدينة المكلا لها كان من أجل أن يكون لها فيما بعد الفضل في تسليمها للجمعدار القعيطي، فيعترف بفضلها وينصاع لتعليماتها وأوامرها.

وفي يوم الجمعة ٤ نوفمبر أعيدت ثلاث سفن كسادية من بروم إلى مدينة المكلا، وفي الساعة الثامنة صباحاً عقد اجتماع بين القائد البريطاني والنقيب الكسادي حضره سكرتير النقيب الشيخ مبارك باني، وفي الاجتماع طلب النقيب من القائد البريطاني السماح له بالسفر من مدينة المكلا إلى زنجبار، كما طلب منه أيضاً توقيعاً باستلامه المدافع والمؤن والذخيرة التي استولت عليها القوات القعيطية، ولكن القائد البريطاني رفض هذين المطلبين ومنح النقيب مهلة ثمانية أيام تبدأ من يوم السبت ١١ ذي الحجة ١٢٩٩هـ/الموافق ٥ نوفمبر ١٨٨١م ليكون خلالها هو وعائلته ومن معه مع أمتعتهم على ظهر السفن الراسية في ميناء المكلا.

بعد ذلك طلب النقيب الكسادي من القائد البريطاني ثلاث سفن إضافية لنقل أمتعته فوافق القائد البريطاني على ذلك، وأمر القعيطي بدفع أجرة هذه السفن الثلاث الإضافية، كما طلب النقيب الكسادي أيضاً بإعادة سفنه إليه، وبأن تقطرها السفن الحربية البريطانية إلى عدن، ويبدو أنه كانت لديه بعض الشكوك في مهاجمة الجمعدار القعيطي لسفنه ولذلك طلب لها الحماية، ووافق القائد البريطاني على ذلك الطلب، ثم أصدر القائد البريطاني أمراً يقضي بإخراج الجنود الكساديين من حصون المكلا والبقرين وحصن (ثمي)، وأن تحتل

القوات القعيطية الحصون الستة[١] التي تسيطر على مداخل مدينة المكلا من جهة البقرين، والبقاء فيها حتى مغادرة النقيب لمدينة المكلا[٢].

أصدر القائد البريطاني إلى النقيب أمراً بجلاء الوحدات الكسادية من الحرشيات وروكب وثلة في صباح يوم الثالث عشر من ذي الحجة الموافق السادس من نوفمبر.

وقد كتبت هذه الشروط في وثائق تم عرضها على عبدالحبيب بن عامر القعيطي قائد القوات القعيطية للمراجعة، وبعدها تمت التوقيعات عليها، وتم تسليم النقيب الوثائق الأصل، وسلمت نسخة منها للجمعدار عوض، وفي نفس اليوم شحنت أمتعة النقيب في السفن الكسادية[٣].

وفي يوم السبت ٥ نوفمبر نزل الجنود البريطانيون إلى المكلا، ولم يحضر النقيب الكسادي عند نزولهم؛ لأنه كان مشغولاً بإجلاء قواته من جميع الحصون طبقاً للاتفاق، واستولت القوات القعيطية التي بلغ عدد أفرادها حوالي (ألفين وأربعمائة) مقاتل على المراكز العسكرية المنصوص عليها في وثيقة التسليم، حيث مرت هذه القوات في طوابير

---

(١) الحصون الستة التي تسيطر على مداخل مدينة المكلا، وهي حصن النقع، حصن المنورة، حصن الغار الأحمر، حصن الشرج، حصن باحوش، حصن المشراف.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٩. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، المرجع السابق، ص٩.

(٣) السفن الكسادية التي نقلت فيها أمتعة النقيب الكسادي هي الزاهر، فتح الخير، درب الأمان.

تحت العلم البريطاني وتلقت التحية من ثلة من الجنود البريطانيين، كانت تؤدي التحية للعلم البريطاني حين مرور القوات القعيطية تحته[١].

وفي يوم السادس من نوفمبر استولت القوات القعيطية على روكب، والحرشيات، وثلة باعمر بسلام[٢]

وفي يوم الاثنين السابع من نوفمبر قابل القائد البريطاني عدداً من تجار المكلا وأعيانها ومقادمتها، وكان بينهم سبعة من مقادمة العساكر الكسادية حيث طلبوا الحماية من القائد البريطاني، وفي نفس اليوم مات جنديان بريطانيان متأثرين بمرض (الكوليرا) حيث جرى تكفينهما ورمي بجثتيهما في البحر، وانتشر مرض (الكوليرا) في مدينة المكلا.

وفي يوم الأربعاء التاسع من نوفمبر بدأ خدم النقيب الكسادي وأطفاله في الصعود على ظهر السفينة الشراعية، أما النساء فسوف يصعدن على ظهر السفينة بعد غروب الشمس[٣].

وفي يوم الخميس العاشر من نوفمبر سلم النقيب القلاع واحدة بعد الأخرى إلى الكومندار «هلتن» الذي قام بتسليمها إلى القوات

---

(١) إن مرور القوات القعيطية تحت العلم البريطاني وتأدية التحية من قبل الجنود البريطانيين للجنود القعيطيون من وجهة نظر الباحث يعتبر دليلاً على أن جميع العمليات التي جرت لإنهاء الإمارة الكسادية كانت تحت إشراف القوات البريطانية، وأن سيطرة الجمعدار القعيطي على مناطق الإمارة الكسادية كان تحت السيادة البريطانية، كما أنه يدلل على تبعية القوات القعيطية للقوات البريطانية.

(٢) في سبيل الحكم: المرجع السابق، ص١٤٩، ١٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٥٠.

Ingramš Doreen and Ingramš Leilã op̃ cit. v. 4. p611.

القعيطية، وفي نفس اليوم أصبحت مدينة المكلا في قبضة الجمعدار القعيطي، ومن على ظهر الباخرتين (عرب) و(دراجون) تلقى القائد البريطاني خبراً من النقيب بمغادرة جميع أتباعه مدينة المكلا وصعودهم على ظهر السفن، وعند طلوع النقيب على ظهر السفينة سلم سيفه إلى القائد البريطاني[١]، وتبعه في ذلك القائد عبدالحبيب بن علي الكسادي، وفي الساعة الثامنة مساءً أقلعت السفن بالنقيب وجماعته من شواطئ مدينة المكلا إلى ميناء عدن.

وفي مساء يوم السبت الثاني عشر من نوفمبر وصل النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى عدن، وفي اليوم الثاني دخلت بقية السفن وعددها (١٣) سفينة شراعية، وكان عدد الذين يرافقون النقيب الكسادي عند وصوله عدن (٢٨٠٠) شخصاً، فيهم عدد من الجنود الذين فضلوا الرحيل ومغادرة مدينة المكلا مع النقيب الكسادي[٢].

لم تسمح السلطات البريطانية في عدن لأحد من رعايا النقيب وحاشيته بالنزول في عدن إلا بعد اثنين وعشرين يوماً، كما رفضت طلباً للنقيب الكسادي بمقابلة حاكم عدن ولو لمدة خمس دقائق، ثم صعد الكابتن «هنتر» وصالح جعفر إلى ظهر السفينة الشراعية التي يستقلها النقيب وقدما إليه وثيقة بيع مدينة المكلا وبروم مكتوبة باللغة

---

(١) تسليم السيوف للقائد البريطاني يدل على أن استسلام النقيب الكسادي للإنجليز وليس للجمعدار القعيطي، وأن استسلامه كان لبريطانيا العظمى وليس للجمعدار القعيطي؛ لكي تعيده إلى عرشه مستقبلاً.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٠، ١٥١.
Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P611.

الإنجليزية للتوقيع عليها فرفض التوقيع عليها[١].

وفي رأي الباحث يدل هذا الرفض على إصرار النقيب الكسادي في استعادة إمارته، وأثبت للسلطات البريطانية بأنه لن يساوم ولن يتنازل أو يبيع بلاده مهما كانت الظروف المحيطة به ومهما كانت عواقب هذا الموقف، كما أن ذلك يدل أيضاً على أن النقيب الكسادي كان مرغماً في التوقيع على شروط التسليم تحت تهديد السلطات البريطانية ومحاصرة سفنها لبلاده وتهديدها بتدميرها.

وفي رسالة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨١م أبدى المقيم السياسي في عدن للنقيب الكسادي عدم اعتراضه على ذهابه إلى زنجبار شريطة أن يحصل على موافقة من الحكومة البريطانية ومن سلطات زنجبار على ذلك، وقد وافق سلطان زنجبار على استقبال النقيب عمر بن صلاح الكسادي وعائلته فقط، أما أتباع النقيب الكسادي فقد قررت الحكومة البريطانية توزيعهم على المناطق قليلة السكان من المناطق المجاورة لعدن أو تشغيلهم في صناعات مفيدة[٢]، وإعادة البعض منهم إلى مدينة المكلا، كما وجدت رسالة أخرى من المقيم السياسي تطالب بعدم السماح للنقيب الكسادي بالذهاب إلى زنجبار ولكي لا يشكل قوة كبيرة في زنجبار تعرقل تنفيذ السياسات البريطانية فيها[٣].

وبسبب عدم سماح السلطات البريطانية في عدن لبعض أتباع النقيب بالنـزول في عدن اتجه بعضهم إلى لحج وبلحاف ويافع، في حين عاد بعضهم إلى مدينة المكلا، أما النقيب الكسادي فقد غادر

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(2) Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P612, 614.

(3) Ibid, P615.

عدن في السابع من ديسمبر يرافقه (ألف) من أفراد أسرته وأتباعه متوجهاً إلى زنجبار بشرق إفريقيا[١]

وفي ٢٠ محرم عام ١٢٩٩هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٨١م تلقى مساعد المقيم السياسي بعدن صالح جعفر رسالة من النقيب الكسادي يخبره فيها بأنه لن يذهب إلى بلد السيد برغش، وأنه قد سمح لثلاثين من أتباعه بالذهاب إلى ثلة الجعفريين وإلى شقرة، وبأنه أبقى عبدالحبيب الكسادي وخمسة عشر رجلاً من أتباعه رفضوا الذهاب معه إلى زنجبار، وأنه سيتم توزيع بقية رجاله استجابة لرغبة الحكومة البريطانية[٢]

وصل النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى زنجبار في الثامن عشر من يناير عام ١٨٨٢م حيث استقبله سلطانها السيد برغش[٣] استقبالاً

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(2) Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P616, 617.

(٣) أشار ابن عبيداللاه السقاف إلى أن السلطان برغش حاكم زنجبار رفض استقبال النقيب عمر بن صلاح الكسادي بسبب حادثة حصلت في عهد الكساديين لبعض ملاحي زنجبار في سواحل مدينة المكلا إلا أن مستشاريه طلبوا منه السماح للنقيب بالنـزول فوافق على ذلك، ويرى الباحث بأن السلطات البريطانية هي التي تقف وراء ما ذكره ابن عبيداللاه من رفض سلطات زنجبار لاستقبال النقيب الكسادي وأتباعه؛ لأنها كانت تسعى إلى زرع اليأس في نفس النقيب الكسادي حتى لا يفكر في استعادة إمارته؛ ولأن هذا الرفض كان قبل مغادرة النقيب الكسادي لعدن وليس بعد ذلك بدليل أن سلطان زنجبار قد وافق في ١٥ نوفمبر عام ١٨٨١م على استقبال النقيب الكسادي مع أفراد عائلته فقط في زنجبار؛ لأنه كان يخاف على بلاده من أتباع النقيب الكسادي، كما أن السلطات البريطانية تخوفت من اتجاه النقيب الكسادي مع جميع أتباعه إلى زنجبار مما قد يعرقل تنفيذ السياسات البريطانية في زنجبار، لذلك سمحت له فيما بعد بالمغادرة إلى زنجبار. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٧٧.

كريماً، وقرر له مرتباً شهرياً قدره (ألف) ريال، وتفيد رسالة من حكومة الهند البريطانية إلى المقيم السياسي في عدن بتاريخ ٢٩ أبريل عام ١٨٨٢م بأن عبدالله بن عمر القعيطي قد دفع مبلغ (مائة ألف) دولار إلى المقيم السياسي هي نفقة إعالة النقيب عمر بن صلاح الكسادي في مكان إقامته[١]

وفي منفاه بذل النقيب عمر بن صلاح الكسادي محاولات عديدة لاستعادة إمارته فراسل بهذا الغرض آل كثير الذين أرسلوا وفداً منهم[٢] إلى سلطان لحج لتكوين جبهة موحدة لمساعدة الكسادي في العودة إلى حكم إمارته، إلا أن سلطان لحج رفض أن يشترك معهم في ذلك، وأشار عليهم بالذهاب إلى سلطان زنجبار، ونتيجة لذلك فشل الوفد في تحقيق المهمة وعاد إلى سيئون[٣]، ويعود سبب هذا الفشل في رأي الباحث إلى ارتباط حاكم زنجبار ولحج باتفاقيات مع السلطات البريطانية تمنعهم من إقامة أي علاقات مع أي دولة أخرى إلا بعد موافقة السلطات البريطانية التي هي المتسبب الرئيسي في إبعاد النقيب

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 4, p.626.

(٢) يتكون الوفد الكثيري الذي أرسل لمطالبة السلطات البريطانية بإعادة النقيب الكسادي إلى إمارته من عبود وعبدالله بن صالح، وعائض بن سالمين، وعيدروس بن صالح بن حسن بن صالح البحر، فذهبوا إلى سلطان لحج فضل ابن علي العبدلي الذي أكرم وفادتهم، ولكنه رفض الانضمام إليهم تخوفاً من اتخاذ السلطات البريطانية أي إجراءات عقابية ضده، ولعل السلطات البريطانية هي من أشار عليه بالرفض. السقاف: المصدر نفسه، ص٧٧.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٧٧.

الكسادي عن إمارته.

ظل النقيب عمر بن صلاح الكسادي من منفاه في زنجبار يطالب السلطات البريطانية بإعادته إلى إمارته، ففي رسالة بعث بها عام ١٣٠١هـ/ ٣١ مارس ١٨٨٣م إلى نائب الملكة بالهند أشار فيها إلى الظلم الذي لحق به من قرار الحكومة البريطانية بنفيه من بلاده وتسليمها للجمعدار القعيطي دون وجه حق، كما نفى فيها أنه طلب الحماية العثمانية التي اتخذتها السلطات البريطانية ذريعة لانحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي وإقصائه من إمارته باستخدام القوة العسكرية، وأشار أيضاً إلى المعاملة السيئة التي تعرض لها مع أتباعه من حاكم عدن، وفي نهاية رسالته طالب الحكومة البريطانية بإعادة النظر في قرارها وتحقيق العدالة البريطانية بإعادة إمارته إليه[١]

ويتبين للباحث من هذه الرسالة أن النقيب الكسادي لا يزال يعلق الآمال على الحكومة البريطانية في عودته إلى إمارته بالرغم من أنها كانت السبب الرئيسي في إزالته منها، وأن قيامه بتوجيه الرسالة مباشرة إلى نائب الملكة في الهند وليس إلى السلطات البريطانية في عدن أو إلى حكومة الهند البريطانية؛ لأنه يعتقد بأن القرارات التي صدرت ضده في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي هي من صنع المقيم السياسي في عدن وبعض أعوانه في حكومة الهند البريطانية، وليس من صنع نائب الملكة البريطانية في الهند، لعله يجد لديه آذاناً صاغية ترفع عنه الظلم

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨.

وتحقق له العدل بإعادته إلى حكم إمارته، ويبدو أن النقيب الكسادي لم يكن يدرك طبيعة السياسات الاستعمارية لتلك الدول التي تهتم بمصالحها الاستعمارية على حساب حرية الدول والشعوب الأخرى.

لم يتلق النقيب عمر بن صلاح الكسادي رداً من نائب الملكة في الهند على رسالته إلا أن سكرتير حكومة الهند البريطانية (قسم الشؤون السياسية الخارجية) بعث برسالة إلى المعتمد البريطاني في زنجبار مرفقاً بها نسخة من رسالة النقيب عمر الكسادي طالبه فيها بمقابلة النقيب الكسادي وتفهيمه باستحالة إعادة المكلا إليه، وأن عليه أن يتقبل مصيره، وأن يعيش على المبالغ الموضوعة باسمه لدى حاكم عدن، ومن المبالغ المستمرة في سندات حكومة عدن[١].

وقد أجاب المعتمد البريطاني في زنجبار على هذه الرسالة بخطاب في عام ١٣٠١هـ/ ٢١ يوليو ١٨٨٣م بأنه قد أبلغ النقيب عمر بن صلاح الكسادي بفحوى خطاب سكرتير حكومة الهند، وأن النقيب يرفض الموافقة على بيع بلاده، وأنه كان متفوقاً على الجمعدار القعيطي في القوة، كما رفض استلام المبلغ من القعيطي ثمناً لبلاده[٢]، وأوضح أيضاً بأن النقيب لم يقدم بلاده مختاراً ولم يفرط فيها، وبهذه الرسالة يسدل الستار على النزاع الكسادي - القعيطي الذي استغرق حوالي عشرة أعوام وحسم لصالح الجمعدار القعيطي بسبب الانحياز البريطاني الكامل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٢) ظل النقيب الكسادي يرفض استلام المبلغ حتى أغسطس ١٨٨٨م عندما وافق على استلامه، ولكنه لم يستلمه فعلياً بل تركه إلى أن جاء ورثته من بعده وتقاسموه بعد ذلك فيما بينهم. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٣.

نحوه، واستخدام القوة العسكرية البريطانية لتسوية النزاع، وإجبار النقيب الكسادي على التخلي عن إمارته للقعيطي والقبول بالعيش في المنفى بقية حياته، وبهذه الطريقة تمكنت بريطانيا من توحيد الساحل الحضرمي تحت السيادة القعيطية وخضوعها للحماية البريطانية[١].

وخلال عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م وجه النقيب عمر بن صلاح الكسادي عدة رسائل إلى حاكم عدن المقيم السياسي الجنرال «جيمس بلير» (James Blair) يطالبه فيها بإعادة النظر في قضيته، فأبلغه المقيم السياسي بأن الحكومة البريطانية قد قررت الأمر بعد دراسة شاملة، وأنه لا يستطيع التدخل في ذلك، وحث النقيب على تقبل الوضع، وأن يعمل الترتيبات لسحب المبلغ المودوع لمصاريفه.

وفي عام ١٣١٦هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٩٨م تلقت الحكومة البريطانية من المعتمد البريطاني في زنجبار برقية ينعي فيها وفاة النقيب عمر بن صلاح الكسادي[٢]، وبوفاة النقيب عمر بن صلاح الكسادي انتهت مطالبة الأسرة الكسادية بالعودة إلى حكم الإمارة الكسادية في حضرموت.

وقد حزن أهل المكلا حزناً شديداً على رحيل أميرهم النقيب الكسادي وظلوا فترة من الزمن يترقبون عودته ويدعون الله الاستجابة لهم قائلين:

يـــا الله يـــا مـــجـــيـــب شل القعيطي وهات النقيب.

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٤، ١٥٥.

الفصل السادس

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والعمرانية في الإمارة الكسادية

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الكسادية:

أولاً: الزراعة:

أ- التربة. ب- المحاصيل الزراعية. ج- نظام الري.
د- الأدوات الزراعية:
١-المحراث. ٢-القدوم. ٣-المغرفة. ٤-المنجل. ٥-الماهي. هـ- علاقات الإنتاج الزراعية.

ثانياً: الصناعات والحرف اليدوية:

أ- صناعة الغزل والنسيج (الحياكة). ب- صناعة مواد البناء.
ج- صناعة استخراج الزيوت. د- صناعة بناء السفن.
هـ- الدباغة والمصنوعات الجلدية. و - حرفة الصيد وتجفيف الأسماك.
ز- حرفة الصياغة. ح- حرفة الحدادة والنجارة.

ثالثاً: التجارة:

أ- الموانئ التجارية في الإمارة الكسادية:

١- ميناء المكلا. ٢- ميناء الحامي. ٣- ميناء شرمة. ٤- ميناء القرن. ٥- ميناء بروم .

ب- التجارة في الإمارة الكسادية: ١- تجارة الرقيق. ٢- الأسواق التجارية. ٣- العملة. ٤- النقل والمواصلات.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الإمارة الكسادية:

أولاً: التركيب الاجتماعي:

أ) السكان. ب) الفئات الاجتماعية في الإمارة الكسادية:

١- السادة العلويون. ٢- المشايخ. ٣- القبائل. ٤- الجنود.
٥- القرار. ٦- المساكين. ٧- الضعفاء. ٨- العبيد. ٩- الصبيان.
ج- التعليم. د- الصحة.

ثانياً: العادات الاجتماعية في الإمارة الكسادية:

أ- العادات القبلية:

١- اللوم والشوم. ٢- الوجه. ٣- العربون. ٤- الوثور .

ب- الرقصات الشعبية في الإمارة الكسادية:

١- رقصة الغية. ٢- رقصة الشبواني. ٣- رقصة الدحيفا .
٤- رقصة الدربوكا. ٥- رقصة الكاسر.

ج- الأغاني الشعبية في الإمارة الكسادية:

١- أغاني المشعال والكمبورة. ٢- أغاني التكوير .
٣- أغاني الطلوع إلى البحر. ٤- أغاني العودة من البحر .
٥- أغاني التجلوب. ٦- أغاني السناوة .

المبحث الثالث: المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية:

أولاً: التطور العمراني في مدينة المكلا .

ثانياً: التطور العمراني في قرية الحامي .

ثالثاً: أبرز المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية:

أ- المساجد. ب- القصور. ج- القلاع والحصون والأسوار.

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الكسادية

أولاً: الزراعة:

أ) التربة:

تعتبر أراضي الإمارة الكسادية من المناطق الوعرة القاحلة باستثناء وادي دوعن وبعض الواحات الصغيرة كالبقرين، والحرشيات، وثلة باعمر، وفوة، والديس الشرقية، والحامي[١].

وتسود التربة الرملية في المناطق الساحلية من الإمارة الكسادية، ولم تكن المياه فيها عذبة بالشكل المطلوب للزراعة والشرب[٢]، وفي وادي دوعن توجد التربة الغرينية الصالحة للزراعة، ولكن الأراضي الزراعية فيها محدودة نتيجة لضيق عرض الوادي، وكانت المساحات الزراعية في عهد الإمارة الكسادية محدودة ولم يتم استغلالها بالشكل المطلوب لتلبية حاجة سكان الإمارة من المواد الغذائية، حيث كانت الزراعة لا تفي إلا بربع حاجة السكان من المواد الغذائية مما دفعها إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج[٣].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢.

(٢) ثابت ويوسف: استخدام الأرض في حضرموت، المرجع السابق، ص٦.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢.
باوزير: أحمد عوض، حضرموت ما بين الحربين العالميتين (الواقع السياسي =

ب) المحاصيل الزراعية:

لم تختلف المحاصيل الزراعية في الإمارة الكسادية كثيراً عن غيرها من المحاصيل الزراعية في بقية مناطق حضرموت، ومن أشهر المحاصيل الزراعية التي كانت فيها هي التمور، والحبوب، والتمباك، والدخن، والأعلاف، والخضروات، والسمسم، ويزرع معظمها في فوَّة، والحامي، والديس الشرقية، ودوعن، وفي بقية ضواحي مدينة المكلا كالحرشيات، والبقرين، وثلة باعمر، والعيص(١).

ج) نظام الري:

اعتمدت الإمارة الكسادية في ري أراضيها الزراعية على مصادر مياه مختلفة منها مياه الأمطار والسيول التي كانت تتدفق من المرتفعات الجبلية إلى الأودية والواحات التابعة للإمارة الكسادية مثلها مثل بقية مناطق حضرموت، إلا أن المردود الإنتاجي من نظام الري لا يساوي الجهد المبذول في عملية الزراعة مقارنة بالأراضي الزراعية المروية بالمياه الجوفية ومياه المعايين والعيون(٢).

= والاجتماعي والاقتصادي والثقافي) بحث مقدم إلى الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية، كلية التربية، المكلا، ١٩٨٩ م، ص١٩.

(١) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٦٩. البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق ص١٩٩، ٢٠٠. باشعيب: محمد صالح، الصيق وجهود الأوائل، مجلة (خلفة) العدد (٣) مايو ٢٠٠٩م، ص١٠.

(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٨٩.

وتعتبر مياه العيون من مصادر الري الرئيسية للأراضي الزراعية في الإمارة الكسادية، كما أنها المصدر الرئيسي لمياه الشرب في المناطق الاستيطانية، ويطلق عليها في حضرموت بـ(المعايين) وأحياناً تسمى (الغيول)[١]، وتنتشر المعايين في الإمارة الكسادية في قرية الحامي وتنبع المعايين من الجبل الجيري الواقع في الشمال الشرقي للحامي[٢]وهي من المياه المعدنية التي يستفاد منها في معالجة بعض الأمراض، وفي ري الأراضي الزراعية حيث توجد في قرية الحامي العديد من المعايين منها معيان الروضة، ومعيان باحميد، وعين أبو سالم، وعين معيان علوي... إلخ، وكان معيان الروضة ملكاً للكساديين[٣].

كما يوجد في الديس الشرقية أيضاً عدد من المعايين منها معيان الصيق[٤]، وعين صويبر، وثوبان، وتتميز مياه المعايين في الديس الشرقية بأنها معدنية وترتفع فيها نسبة المواد الكبريتية مقارنة مع غيرها من المعايين في المناطق الأخرى، حيث يستفاد منها في علاج الأمراض الجلدية وري الأراضي الزراعية.

---

(١) المرجع السابق، ص٨٦.

(٢) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(٣) علي: علي حسن، والملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم، الصراع الحموي القعيطي، بحث مقدم إلى الندوة التاريخية حول المقاومة الشعبية بحضرموت، كلية التربية، المكلا، ١٩٨٩م، ص٥٥. باهارون: محمد علوي، شذرات من تاريخ الحامي، مجلة (الساعية)، العدد (١٢) يوليو ٢٠٠٩ م، ص١٢.

(٤) باشعيب: الصيق وجهود الأوائل، المرجع السابق، ص١٠.

أما الري بمياه الآبار الجوفية فيتم بإخراج المياه من الآبار بواسطة الإنسان والحيوان وتعرف هذه الطريقة في حضرموت بـ(السناوة)[١]، ويستعمل فيها دلوان من الجلد مربوطين بحبل يمر على عجلة خشبية يقوم الإنسان والحيوان بجر الحبل فيرتفع الدلو ويصب الماء في بركة صغيرة، ومنها يتوزع إلى الأرض عبر قنوات صغيرة، وتعتمد كمية المياه المستخرجة من الآبار على الجهد الذي يبذله الإنسان والحيوان في رفع الماء من البئر[٢].

د) الأدوات الزراعية:

كانت وسائل الإنتاج الزراعية بدائية وتعتمد على العمل اليدوي وعلى الحيوانات[٣] مثل الحمير والأبقار والجمال، وكانت الأدوات الزراعية المستخدمة في حراثة الأرض هي:

١- المحراث:

وهو أداة خشبية مثبت في رأسها أحياناً قطعة من الحديد تغرز عند الحراثة في الأرض بعد ربط المحراث بالحبال في جسم الحيوان الذي

---

(١) الصبان: عبدالقادر محمد، الفلاحون وعاداتهم المهنية، مطبوع بالإستنسل، سيئون، ١٩٨٣م، ص٣٠.

(٢) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤-١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٦٥. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٨١.

(٣) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٩١. إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٦٤.

غالباً ما يكون ثور أو جمل أو حمار، ثم يضع الفلاح قدميه فوق المحراث لغرزه في الأرض، ويعمل الحيوان على جر المحراث لشق التربة وقلبها من أجل وضع البذور تحتها.

٢- القدوم:

وهو عبارة عن قطعة من الحديد يقل وزنها عن الكيلو جرام قليلاً، ولها رأس مدبب، وفتحة في طرفها الآخر، يتم فيها تثبيت عود قوي من الخشب، ويستخدم القدوم في الحفر وتفتيت أكوام الطين، يطلق عليه في حضرموت أيضاً اسم (المزحاة) .

٣- المغرفة:

وتسمى (الجاروف) وهي أداة تستخدم لتسوية الأرض، وتتكون من عصا خشبية مركب في أحد طرفيها قطعة من الحديد مربعة أو مستطيلة الشكل، وهي أكبر من حجم القدوم .

٤- المنجل (الشريم):

وهو عبارة عن سكين صغير مقوسة ومسننة، ولها يد خشبية، وتستخدم غالباً في قطع غصون الأشجار والحشائش الأخرى التي من حولها في مواسم الحصاد[١] .

٥- الماهي:

وهو أداة مصنوعة من الخشب قاعدتها مستطيلة ويرتكز عليها

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص ٩١.

عمود من الخشب، وترتبط قاعدتها بحبل في طرفيها، ويستخدم الماهي لتسوية الأرض الزراعية وتقسيمها إلى مربعات أو مستطيلات تساعد في ريها بالمياه.

هـ) علاقات الإنتاج الزراعية:

كانت معظم الأراضي الزراعية الخصبة في الإمارة الكسادية ملكاً للفئات العليا في المجتمع ومنها الأسرة الكسادية والأسر الغنية والأرستقراطية الدينية وزعماء القبائل، وكان بعض الفلاحين يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي الزراعية.

ولا توجد إحصائيات عن حجم الملكية الخاصة بالأرض في تلك الفترة، ولكنها كانت ملكيات محدودة بحكم صغر مساحة الإمارة الكسادية وقلة الأراضي الزراعية فيها، ولذلك فإن من الصعوبة بمكان الحديث عن النظام الإقطاعي أو شبه الإقطاعي في الإمارة الكسادية.

وكانت علاقة الإنتاج الزراعية في أراضي الإمارة الكسادية تقوم على أساس نظام المحاصصة المعروف في حضرموت وغيرها من المناطق الأخرى، حيث كان مالك الأرض المعروف باسم (الطبين) يؤجر الأرض للفلاح مقابل تقسيم المحاصيل الزراعية بنسب معينة فيما بينهم تخضع للزيادة والنقصان تبعاً لخصوبة الأرض وموقعها ونظام الري فيها وقوة مالك الأرض نفسه، أما ملّاك الأراضي الزراعية الصغيرة فقد كانوا يعملون فيها مع أفراد أسرهم[١].

وكانت معظم الأراضي الزراعية في حضرموت الساحل تروى

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٥.

بمياه المعايين التي يستأجرها ملّاك الأرض ويؤجرونها للمزارعين بالثلث[١]، وهو نظام يعمل به أيضاً في المزارع الصغيرة التي تعتمد في الري على مياه المعايين الصغيرة، أما الأراضي الواسعة فتروى من المعايين الكبيرة مثل أراضي الحامي والديس الشرقية، ويكون نظام الري فيها بالفردة (سقي يوم أو ليلة) حسب تقدير دورات المعيان.

ويقدر الايجار بالنقد للسنة الزراعية من بداية نجم البلدة في السنة الجديدة، وتتم مواعيد إبرام العقد وإلغائه في نجم البلدة قبل شهر من انتهاء مدته[٢].

ويتعرض الفلاح في نظام المحاصصة للظلم والغبن؛ لأن مالك الأرض يحصل على النسبة الكبيرة من الإنتاج دون أن يبذل جهداً في عملية الإنتاج، كما أن ذلك لم يشجع الفلاحين على زيادة الإنتاج حيث ظل الإنتاج الزراعي ضعيفاً ولا يكفي لسد حاجة السكان من المحاصيل الزراعية.

ولم يكن نظام المحاصصة السبب الرئيسي في قلة الإنتاج الزراعي، بل كانت الضرائب تثقل كاهل الفلاحين كضريبة الشراحة، التي كانوا يدفعونها للقبائل في المناطق المختلفة من الإمارة الكسادية مقابل حراستهم للنخيل في وقت الخريف، وتقدر بنسبة من التمور لمن

---

(١) يتم تقاسم المحاصيل الزراعية على النحو الآتي: ثلث الإنتاج للمالك، وثلث للمزارع، وثلث لمن يقوم بتسميد الأرض، أما أشجار النخيل والأشجار الثابتة فريّها على المالك، ويتحصل المزارع مقابل العناية بها على الثمن أو الربع من المحصول.

(٢) البطاطي: إثبات ما ليس مثبوت، المرجع السابق، ص١٢.

لا يستطيع أن يحمي محصوله، وإلى جانبها أيضاً ضريبة الكيلة[١] مقابل حراسة محاصيل الحبوب[٢]، كما اتفق آل كساد أيضاً مع آل باحسن على مشاركة بيت علي في حماية المحاصيل الزراعية في الأراضي الكسادية مقابل حصولهم في يوم الحصاد على غذاء لمواشيهم ولكل منهم مع محفر وزيف زائد على الثمن المقرر عند البيع[٣].

ويرى الباحث أن ضرائب الحراسة على المحاصيل الزراعية نظاماً معمولاً به في جميع أرجاء حضرموت وليس في الإمارة الكسادية وحدها، وإن وجد اختلاف بينها حيث يعود ذلك إلى مقدار الثمن الذي تستلمه القبائل مقابل القيام بالحراسة فقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً، وقد يتغير نوع المدفوع العيني فبدلاً من الذرة قد يكون قمحاً أو تمراً، وقد أسهمت هذه الضرائب في تخلف الإنتاج الزراعي.

---

(١) فخذ بيت علي الذي يعد رئيس آل عمرو والحموم وهو الذي فرض نظام الكيلة على الأرض الزراعية في الإمارة الكسادية، ونظراً لبُعد سكن بيت علي عن هذه الأراضي قام بإشراك فخذ باحسن إلى جانبهم للقيام بحراسة تلك الأراضي الزراعية في الأراضي التابعة للإمارة الكسادية، وكانت الكيلة تدفع نقداً بمبلغ يتراوح بين (٤٠٠ - ٥٠٠) ريال يفرضها حكام آل كساد على ميسوري الحال من أهل البلاد، ويتم تسليمها لبيت علي، ثم رفَعَها سالم بن حسن الكسادي وجعلها (١٦١٦) مكيالاً من طعام الذرة من أراضي معيان الروضة، على أن تدفع في موسمي الصيف والشتاء، وقد استمر العمل بنظام الكيلة حتى عام ١٩٦٩م، علي حسن وعبد الرحمن الملاحي، الصراع الحمومي القعيطي، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٢) علي حسن وعبدالرحمن الملاحي: الصراع الحمومي القعيطي، المرجع السابق، ص٢٢٨. البطاطي: المرجع نفسه، ص١٢.

(٣) علي حسن وعبدالرحمن الملاحي: المرجع نفسه، ص١١٨.

ثانياً: الصناعات والحرف اليدوية:

رافقت الصناعة والحرف اليدوية البدائية المجتمع البشري في حضرموت عبر العصور التاريخية وتطورت خلالها، ولكنها حافظت على تفردها بالمهارة اليدوية المتوارثة في الأسر المحترفة لها، حيث مارستها بعض الفئات الاجتماعية منذ وضوح التقسيمات الاجتماعية للعمل(١).

وبلاد اليمن في مقدمة بلدان شبه الجزيرة العربية في الصناعة اليدوية ولا سيما في صناعة الخناجر، والسيوف، وبناء السفن(٢).

وقد اشتهرت الصناعات الحرفية في حضرموت بفنها الراقي ونقوشها المنمقة الموروثة عن الآباء والأجداد(٣).

كان النشاط الصناعي الحرفي متخلفاً ولا يلبي حاجة المجتمع، وكان سبباً في تدني مستوى الإنتاج، وكانت أغلب الصناعات والحرف في حضرموت تعتمد على المواد الخام الأولية المحلية والمستوردة، كما أن ازدهار بعض الصناعات والحرف ترافق مع ازدهارها حرف وصناعات أخرى، فصناعة السفن على سبيل المثال كانت تعتمد بدرجة

---

(١) العوبثاني: سالم مبارك، النشاط الصناعي في محافظة حضرموت. بحث مقدم إلى الندوة العلمية بعنوان «التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت» كلية التربية المكلا، مارس ١٩٨٧م، ص٢.

(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١١٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١١٢. الحبشي: محمد عمر، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، بيروت ١٩٦٨ م، ص٣٤١.

رئيسية على حرفتي النجارة والحدادة[١].

اشتهرت الإمارة الكسادية بصناعة القوارب والسفن الصغيرة، وصناعة الغزل والنسيج (الحياكة)، والدباغة والمصنوعات الجلدية، وصناعة استخراج الزيوت النباتية والحيوانية، وحرفة صيد الأسماك، وتربية الماشية، إلا أن النشاط الاقتصادي فيها كان يعتمد بدرجة رئيسية على الزراعة، والتجارة، والملاحة، وصيد الأسماك[٢].

ومن أشهر الصناعات اليدوية في الإمارة الكسادية:

أ) صناعة الغزل والنسيج (الحياكة):

اشتهرت حضرموت عبر التاريخ بصناعة الغزل والنسيج (الحياكة)، وصَدَّرَتْ أنواعاً من الأقمشة إلى بلدان شبه الجزيرة العربية[٣]، وكانت هذه الصناعة تعتمد في ذلك على الخيوط المستوردة من الهند[٤]، ولا تزال هذه الصناعات موجودة إلى اليوم في مدينتي شبام والشحر.

وفي عهد الإمارة الكسادية كانت صناعة الغزل والنسيج (الحياكة)

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ج١، ص١٣٦، ١٣٧. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١١٢.

(٢) مكنون: صادق عمر أحمد، أثر هارولد إنجرامز في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حضرموت (١٩٣٤- ١٩٤٤م) رسالة دكتوراه، الجامعة الماليزية، ٢٠٠٦ م، ص٣٠٢.

(٣) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١١٣.

(٤) المرجع نفسه، ص١١٣. سارجنت: أربي، حول مصادر التاريخ الحضرمي، جامعة الكويت، بدون تاريخ، ص١٣٩.

موجودة في حي الحارة بالمكلا، حيث كانت تمارس هذه المهنة أسرة آل بروق التي وفدت إلى مدينة المكلا من مدينة حبان بشبوة[١]، وقد ترافق ظهور حرفة أخرى مرتبطة بها هي صباغة الملابس بالنيلة ذات اللون الأزرق والمستخرجة من نبات (الأنديجو) (Endigo) المنتشر في منطقة تهامة، كما تستخدم النساء أيضاً هذه النيلة في دهن أجسادهن بديلاً عن الأصباغ المستوردة[٢].

وفي رأي الباحث لم يكن لصناعة الغزل والنسيج رواج كبير في عهد الإمارة الكسادية، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام آل كساد بصناعة الحياكة؛ لكي لا تحل هذه الملابس محل الملابس المستوردة من الخارج، لأن بعض أفراد الأسرة الكسادية كانوا يشتغلون بالتجارة، ومنها تجارة الملابس، كما أن الاستغناء عن استيراد الملابس من الخارج سيفقد الإمارة الكسادية جزءاً من دخلها الذي كانت تتحصل عليه من الرسوم الجمركية على هذه التجارة، فضلاً عن قلة وتكاليف الإنتاج الذي لم يسد حاجة السوق المحلية منها، ناهيك عن منافسة صناعة الحياكة لها في مدينة الشحر، التي كانت تشتهر بإنتاج أجود منسوجات الحياكة، كما أن المجتمع الحضرمي في تلك الفترة كان يحتقر مثل هذه المهن، ومن أشهر الأسر التي مارست مهنة الحياكة

---

(١) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص٢٦. الجيلاني: عبدالله حسين، باحث في تاريخ حضرموت، مقابلة شخصية مسجلة شريط رقم (١) بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠٠٧م.

(٢) الصائدي: أحمد قائد، المادة التاريخية في كتابات نيبور عن اليمن. الندوة العلمية حول (اليمن عبر التاريخ) جامعة عدن، ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩م، ص٨٠.

أسرة آل باموسى، وآل بروق، وآل دحيمان[١].

ب) صناعة مواد البناء:

تعتبر صناعة الطوب الطيني (اللبن) غير المحروق، والمعروف باسم (المدر)، وصناعة الجير الحي (النورة) من أقدم صناعات مواد البناء في حضرموت، حيث شيدت منها ناطحات سحاب في مدينة شبام بوادي حضرموت[٢].

ويصنع الطوب الطيني من الطين المخلوط بالماء ومخلفات القمح (التبل) وبعض روث الماشية، ثم يوضع في مربعات خشبية ذات أحجام محدودة على الأرض، ثم يتم رفع هذه المربعات ويترك الطين بضعة أيام تحت أشعة الشمس حتى يجف، يتم بعد ذلك نقله إلى مواقع البناء، ويمتاز هذا النوع من الطوب بأنه عازل جيد للحرارة[٣].

أما صناعة (النورة) فتتم عن طريق إحراق الحجر الجيري في درجة حرارة عالية في أفران خاصة تسمى محلياً بـ(الأكيار) ومفردها (كير)، وتستخدم جذوع النخيل وقوداً أساسياً في صناعة تحويل الحجر إلى (نورة)، وكانت (النورة) من العناصر الأساسية في البناء المعماري، فضلاً عن أنها تضفي جوانب جمالية على المنازل الحضرمية[٤]، حيث استخدمت في طلاء البيوت، والقلاع، والحصون، والمساجد،

(١) الجيلاني: مقابلة شخصية، المرجع السابق.
(٢) العوبثاني: النشاط الصناعي، المرجع السابق، ص٧.
(٣) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٨.
(٤) المرجع نفسه، ص١٢٨.

والقباب، من الداخل والخارج، ناهيك عن استخدامها كمادة مساعدة في ربط جدران البيوت والبنايات الحجرية ببعضها البعض .

وقد استخدم آل كساد هذه المواد في بناء مدنهم وحصونهم وقلاعهم وأسوارهم، ولا يزال البعض منها قائماً إلى يومنا هذا.

وكانت مواقع أكيار النورة تحت بيت (بحول) بمدينة المكلا على طول البحر باتجاه الغرب قبل بناء البيوت محلها، ويتراوح عددها ما بين أربعة إلى سبعة أكيار[١].

ج) صناعة استخراج الزيوت:

تستخرج الزيوت من حبوب السمسم في معاصر بدائية تعتمد على جهد الإنسان والجمل، وتتكون المعصرة من قطعة جذع شجرة بها حفرة مخروطية ومغروسة بإحكام في الأرض، ويوضع السمسم في جوف الجذع، ويقوم الجمل بتحريك ذراع خشبي قوي فوق فتحة الجذع بشكل رأسي بطحن (بعصر) حبوب السمسم مرات عديدة داخل فتحة الجذع فيخرج الزيت من حبوب السمسم (زيت المعصرة).

أما مخلفات حبوب السمسم فتسمى (تخ) وتستخدم غذاء للماشية[٢].

وقد كانت معاصر السمسم في عهد الإمارة الكسادية تقع مكان مسجد عمر بمدينة المكلا[٣] قبل بنائه، ويتميز (زيت المعصرة) بطعمه

---

(١) الجيلاني: مقابلة شخصية، المرجع السابق.
(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٨.
(٣) الجيلاني: مقابلة شخصية، المرجع السابق.

اللذيذ وخلوه من الشحوم؛ لأنه زيت نباتي.

وفي قرية الحامي كان يتم استخراج الزيت من السمك بطريقة بدائية داخل أحواض صغيرة بها أحجار يوضع عليها قطع السمك وتتعرض لحرارة الشمس فتذوب المواد الدهنية وينـزل الزيت ويتجمع في الأحواض الموضوعة تحت الأحجار فيترسب الدم ويبقى الزيت فوق الدم، حيث يتم بعد ذلك فصله عن الدم، ويوضع في براميل أو صفائح، وينقل إلى الأسواق للبيع(١).

د) صناعة بناء السفن:

كان ميناء المكلا محطة مهمة على طريق التجارة تتزود منه السفن بالمياه والمؤن، وكان يتم فيه أيضاً صيانة السفن وقوارب الصيد، وقد اهتم آل كساد بصناعة بناء السفن اهتماماً كبيراً؛ لأن عدداً من أفراد الأسرة الكسادية في المكلا والحامي والديس الشرقية كانوا ملّاحين وربابنة سفن وتجاراً يملكون أسطولاً تجارياً لنقل البضائع والمسافرين إلى بلدان المحيط الهندي والخليج العربي، كما أن موقع الإمارة الكسادية على بحر العرب وعلى الخط التجاري العالمي بين الشرق والغرب فرض عليها بناء أسطول بحري للدفاع عن أراضيها وحماية سفنها وسواحلها من عمليات القرصنة والغزو الخارجي.

وقد ازداد اهتمام الكساديين بصناعة بناء السفن في عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي، الذي استقدم أحد المتخصصين في صناعة السفن من مدينة الحديدة اليمنية على ساحل البحر الأحمر، ويدعى

(١) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٩٩.

(إبراهيم النجار) لتعليم عبيد الكسادي صناعة بناء السفن، كما سمح لمن يرغب من رعاياه من الحرفيين في النجارة بأن يتدربوا أيضاً على صناعة السفن على يد إبراهيم النجار، وقد كان ذلك في الفترة ما بين عامي (١٢٧٠- ١٢٨٥هـ/ ١٨٥٢- ١٨٦٨م)[١].

كان أهل المكلا قبل قدوم إبراهيم النجار إليها يستخدمون القوارب القديمة التي تتكون من ألواح خشبية تخاط مع بعضها بخيوط[٢]من الألياف من دون استعمال أي شيء آخر في تثبيتها، وكان بعضها صغير الحجم والبعض الآخر كبيراً، ويستخدم في تسيير القوارب الصغيرة الأشرعة، بينما تستعمل المجاديف في تسيير القوارب الكبيرة[٣].

وقد أنشأ آل كساد محطتين لصناعة السفن في المكلا أحدهما

---

(١) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٢) السفن المخيطة لصنع القوارب أو السفن المخيطة بوضع قاعدة المركب الخشبية على الأرض، ثم تثبت عليها ألواحاً أفقية على الجانبين وإلى بعضها البعض بخيوط من الليف، ثم تركب أضلاع القارب بطريقة اللصق، ومن ثم يتم تثقيب حافة اللوح عدة ثقوب بين كل منها مسافة مقدارها (٥ - ١٠) سم، وبعد ذلك يتم إجراء شقوق عمودية بين الألواح والخياطة في آن واحد، والحبال تتكون من ألياف جوز الهند، ويتم حشو الألياف بين الألواح أثناء عملية الخياطة في وقت واحد تفصلها مسافات في اتجاهين متعاكسين، ومن ثم تضاف أضلاع أخرى من الألواح يتم تثبيتها بخيوط من الحبال تمر في كل ثقب منها خيطان على كل جانب حتى تستكمل خياطة القارب كله. باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٤١.

(٣) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٢، ٥٣.

شرقي اللسان الأرضي على مقربة من الميناء وتسمى محطة (خصيغة)، والأخرى في طرف اللسان الأرضي قرب مقر الجمارك، وفيهما تم بناء أربع سفن شراعية للكسادي تحت إشراف إبراهيم النجار ومشاركة العبيد وأفراد من أسرة آل باطرفي، وهذه السفن هي: القنبوس، درب الأمان، الزاهر، فتح الخير.

وبمرور الزمن أخذت صناعة السفن والقوارب تتطور بعد اكتساب العاملين في ورشتي الكسادي الخبرة الكافية في ذلك، كما سعى بعض التجار لامتلاك سفن تجارية فصنع لهم آل باطرفي خارج ورشة الكسادي سفينة تسمى (الهلال)، كما سعى آل بو سبعة أيضاً إلى امتلاك سفينة تجارية فصنعت لهم أسرة آل بن ربيد سفينة (الصرك)[١].

كما توجد صناعة السفن والقوارب أيضاً في الحامي، والقرن بالديس الشرقية[٢]، ففي ميناء القرن كان يتم بناء وإصلاح السفن وترميم القوارب وتبديل العديد من أجزائها بما في ذلك صاري السفن (الدقل)، الذي يتم إصلاحه بعد جفافه من الماء، كما يتم في هذا الميناء أيضاً طلاء القوارب والسفن الشراعية بالزيت والشحم[٣].

ومن الأسر المشهورة بصناعة السفن والقوارب بما فيها

(١) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٣.
(٢) محروس: محمد عوض، مكانة أهل الديس في الملاحة والتجارة البحرية في ساحل حضرموت، مجلة (خلفة) العدد (٣) مايو ٢٠٠٩م، ص٢٠.
(٣) بحاح: محمد عوض، صناعة القوارب والسفن الشراعية في الديس الشرقية، مجلة (خلفة) العدد (٣) مايو ٢٠٠٩ م، ص٢٦.

(الزعيمة)[١] و(العبري)[٢] في عهد الإمارة الكسادية آل بازياد، وآل بن ربيد، والمحافيظ، وآل باطرفي[٣].

هـ) الدباغة والمصنوعات الجلدية:

اشتهرت حضرموت ومنها الإمارة الكسادية بدباغة الجلود ومعالجتها لتحويلها إلى مادة نافعة يستفيد منها الإنسان في جوانب عديدة من الحياة، وقد ساعد على ازدهار هذه الحرفة وجود مقوماتها من الإبل، والأغنام، والماعز، والأبقار، وبعض النباتات التي تستخدم ثمارها وأوراقها وإفرازاتها السائلة في عملية الدباغة، وأهم هذه النباتات شجرة القرض[٤]، وتتم عملية دباغة الجلود بوضعها في أحواض بها ماء لمدة يومين، بعدها تعبأ الجلود من الداخل بمسحوق

---

(١) الزعيمة: وهي نوع من السفن تصنع في المكلا، وهي ذات مقدمة منحنية ومؤخرتها مائلة إلى الخلف، ولها سطح صغير في المقدمة وآخر في المؤخرة، وللنوع الكبير من هذه السفن دقلان، وللصغير دقل واحد، ومؤخرة الزعيمة تشبه مؤخرة الزورق، وسكانها مثل سكانه. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق ص١٤٢.

(٢) العبري سفينة تتكون من قاعدة مستقيمة، ومقدمة طويلة ومنخفضة لا رأس لها وبارزة من جانبها، أما مؤخرتها فعالية تميل إلى الخلف، وسطحها عالٍ في المؤخرة، ولها سطح آخر في المقدمة، ويتم تصميم دقل العبري بحسب حجمه. الجعيدي: المرجع نفسه، ص١١٩. شهاب: حسن صالح، أضواء على تاريخ اليمن البحري، بيروت ١٩٨١م، ص٣٢٤.

(٣) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٣. محروس: مكانة أهل الديس في الملاحة، المرجع السابق، ص٢٠.

(٤) القرض شجرة لها ساق غليظ تشبه شجرة الجوز، ولها ثمر يُستخدم في دباغة الجلود.

أشجار القرض، ثم يتم تحريكها ونـزع الشعر منها، حيث تستمر هذه العملية لمدة أربعة أيام حتى تنظيفها تماماً من الشعر، ثم يتم بعد ذلك تغسيلها وتجفيفها تحت أشعة الشمس[١]، وبذلك تكون جاهزة للمصنوعات الجلدية، حيث تمكنت هذه المنتوجات من تلبية حاجة قطاعات واسعة من السكان بأسعارها المناسبة، وجودة صنعها، ومتانة مادتها، وملاءمتها لطبيعة الأرض الجافة والطينية والصخرية[٢].

وقد ازدهرت حرفة الدباغة والمنتوجات الجلدية في مدينة المكلا بازدياد عدد سكانها في عهد الإمارة الكسادية، حيث أقيم لهذا الغرض مجمع للدباغة في اللسان الأراضي بمدينة المكلا على مقربة من البحر، وقد اشتهرت عدد من الأسر بالعمل في هذه الحرفة مثل آل باجبير، وآل مقرم، وآل جوبان[٣]، ومن أشهر المنتجات الجلدية الأحذية، والأحزمة، والدلاء، وقرب الماء، ومسابت الرصاص[٤]، والكسع[٥]، والسقاء[٦]، كما أن المدابغ كانت تزود التجار بحاجتهم

(١) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٣٥. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١١٦.
(٢) العوبثاني: النشاط الصناعي، المرجع السابق، ص٦.
(٣) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٦.
(٤) مسابت الرصاص هي عبارة عن أحزمة بها فتحات صغيرة توضع فيها الأعيرة النارية.
(٥) الكسع ومفردها كسعة وهي عبارة عن شنطة صغيرة تحتوي على عدة جيوب يستخدمها البدوي لحفظ النقود.
(٦) السقاء عبارة عن كيس صغير من الجلد يستخدم لأغراض متعددة لحفظ اللبن أو الدقيق أو الصبر وغيرها من الأشياء ولا سيما أثناء الترحال.

من الجلود للمتاجرة بها في داخل الإمارة الكسادية وخارجها[١].

ويعود ازدهار حرفة الدباغة والمنتجات الجلدية - في رأي الباحث - في عهد الإمارة الكسادية إلى الأسباب الآتية:

١- توفر المواد الخام الأولية لهذه الحرفة في الإمارة الكسادية.
٢- حاجة الناس في الإمارة الكسادية للمنتجات الجلدية.
٣- جودة هذه المنتجات وملاءمتها للظروف الطبيعية في الإمارة الكسادية.
٤- عدم وجود منتجات جلدية مستوردة منافسة للمنتجات المحلية .

و) حرفة الصيد وتجفيف الأسماك:

بما أن معظم الأراضي التابعة للإمارة الكسادية تقع على الشريط الساحلي ويعتمد كثير من سكانها على الصيد في معيشتهم، فقد مارست مجموعة كبيرة من الناس عملية صيد الأسماك في المكلا، وبروم، وروكب، والحامي، والديس الشرقية[٢]، حيث تتميز سواحلها بوجود أنواع عديدة من الأسماك الجيدة أشهرها - بحسب التسميات المحلية لها - الثمد (التونة)، والزينوب، والشروي، والعيد، والطرناك (الديرك)، والتمكري، والغودة، والفرس، والعندق، والقناط، والصرع بمختلف أنواعها، وغيرها من الأنواع الأخرى[٣].

---

(١) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٦.
(٢) عبدالأمير: علي، الثروة السمكية في اليمن الديمقراطية، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٣م، ص٥٧.
(٣) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٩٨.

وكان الصيادون يستخدمون الشباك والصنارة في عملية صيد الأسماك، إلا أن علاقات الإنتاج لم تكن متكافئة؛ لأن ملّاك القوارب وسفن الصيد كانوا يقومون باستغلال الصيادين، كما أن التجار كانوا أيضاً يستغلونهم عند بيع إنتاجهم السمكي فيضطرون إلى بيعه بأسعار رخيصة خوفاً من تعرضه للتلف أو تعرضهم للبطالة، على الرغم من تمتعهم بحرية بيع إنتاجهم في السوق[١].

كما أن بعض القبائل القاطنة في مناطق الاصطياد البحري كانت تفرض أيضاً ضرائب وإتاوات على الصيادين، ومن أشهرها الكيلة وهي مبلغ من المال يحدد نقداً أو عيناً مقابل قيام هذه القبائل بحماية سكان مناطق الاصطياد، فالصيادون من روكب يدفعون الكيلة إلى قبيلة العوابثة، والصيادون في فوَّة وبروم يدفعونها إلى قبائل العكابرة وبني حسن، وفي حالة قيام الصيادين بالاصطياد خارج مناطق سكنهم كأن يصطاد صيادو بروم في الديس الشرقية أو الحامي أو العكس، فإنه يتم فرض ضريبة إضافية جديدة عليهم علاوة على ما يدفعونه لقبائل مناطقهم وتسمى (الخفر) و(الجدوح)[٢]، وهي من عوائد البادية في الديس الشرقية، ويقوم بتحصيلها بيت علي وباحسن والسباعي من قبيلة الحموم، حيث يتم تقسيمها بينهم بالتساوي شريطة حضور ممثليهم عند التقسيم، وكانت أبرز هذه الضرائب هي:

---

(١) الخضر: سالم عمر، الطابع الاقتصادي العفوي للانتفاضات القبلية م/ حضرموت. بحث مقدم إلى الندوة التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت، كلية التربية، المكلا ١٩٨٩م، ص١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٩.

١- ضريبة الخفارة: وهي مبلغ من المال يقدر بـ(خمسة) ريالات، ورطل (بُن) يُفرض على كل سفينة ترسو في ميناء القرن مقابل حماية البادية لها، كما يتحصل حارس السفينة على مصروفه اليومي الذي يعادل مصروف فرد من بحارة السفينة[١]، وكانت الضريبة على سفن الصيد في المكلا وروكب وبروم مبلغ ريال (واحد)، ورطل (بُن)، أما سفن الحامي والديس الشرقية فكانت معفية من الرسوم.

٢- ضريبة الجدوح: وهي ضريبة عينية يدفعها للقبائل كل قارب أو سفينة تقوم بالاصطياد في القرن، ومقدارها حوت (سمكة كبيرة) من الصيد في حالة الصيد الكثير، أما إذا كان الصيد قليلاً فيحصلون على ما يكفيهم لغذائهم في ذلك اليوم فقط[٢].

وفي رأي الباحث كانت هذه الضرائب نظاماً عاماً موجوداً في كل المناطق الساحلية في حضرموت وليس في الحامي والديس الشرقية والقرن فقط، وإن تعدد هذه الضرائب ساهم في تخلف الإنتاج وابتزاز الصيادين في الإمارة الكسادية، التي تركت القبائل في الحامي والديس الشرقية والقرن وشرمة تفرض تلك الضرائب على مواطنيها من أجل استمرارية ولاء هذه القبائل للإمارة الكسادية في هذه المناطق، التي تعد الموطن الذي تحرك منه آل كساد لإقامة إمارتهم في المكلا، كما أنه يوجد أيضاً أبناء عمومتهم حكاماً عليها، وكانوا لا يستطيعون الوصول إليها إلا عبر البحر، فضلاً عن تخوف آل كساد من تحالف

(١) المرجع السابق، ص١١٩.
(٢) المرجع نفسه، ص١١٩.

هذه القبائل مع السلطات المتعاقبة على الحكم في مدينة الشحر (آل بن بريك - آل كثير - القعيطي) فيتم محاصرتهم في المكلا وبروم وروكب، ناهيك عما كانت تتميز به قبائل هذه المناطق من شجاعة وقوة بأس وعدم الخضوع لسلطات الدول المختلفة.

أما عملية تجفيف الأسماك فإنها تتم تحت أشعة الشمس أو إدخالها في الأفران، كوسيلة لحفظها من التلف تمهيداً لاستهلاكها مستقبلاً أو للمتاجرة بها مع المناطق الأخرى.

ويتكون الفرن من حفرة صغيرة في الأرض بأبعاد متر في الطول، ونصف متر في العرض، ومحاط بالحجارة، ثم توقد النار في الحفرة وتوضع قطع السمك الكبيرة داخل الفرن بعد احتراق الخشب، بعد ذلك يتم إغلاق الفرن، وتترك قطع السمك بداخله حتى تنضج، ثم يتم إخراجها وتنقيتها من العظام والقشور، وتترك تحت الشمس لأيام تمهيداً لبيعها في الأسواق[١] أو لتصديرها إلى المناطق الداخلية في حضرموت.

أما سمك القرش فيتم تجفيفه بحرارة الشمس بعد رش الملح عليه، ويستخدم غذاء للإنسان، في حين تجفف الأسماك الصغيرة تحت أشعة الشمس أيضاً، وتستخدم سماداً في الزراعة وغذاء للجمال وبعض المواشي الأخرى، وكانت عملية تجفيف هذه الأسماك تتم في داخل مدينة المكلا[٢]، وكان يتم تجفيف الأسماك وخاصة سمك

(١) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٦٨.
(٢) المرجع نفسه، ص٦٨.

(كلب البحر) - الذي يتم إرساله إلى عدن وسواحل شرق إفريقيا- في قرية الحامي[١] .

ومثل هذه الأساليب في تجفيف الأسماك كانت تنتشر أيضاً في بروم وروكب والديس الشرقية، ولكن الإنتاج السمكي لم يكن بكميات كبيرة بسبب تخلف الوسائل المستخدمة في الاصطياد، وكثرة الضرائب على العاملين بتجفيف الأسماك، وكانت صعوبة المواصلات بين المناطق سبباً في عدم تسويق بعض الأسماك المجففة.

ز) حرفة الصياغة:

اعتمدت حرفة الصياغة في الإمارة الكسادية على معدن الفضة، التي يتم الحصول عليها بصهر الريال النمساوي (ماريا تريزا)[٢] وتحويله إلى حُلي تستخدمه النساء للزينة، ومن أشهر منتجات هذه الحرفة كانت الأساور، والخلاخيل، والأقراط، والخواتم، والأحزمة، وغيرها، وقد تخصصت في ممارسة هذه المهنة أسر معينة منها أسرة آل باحشوان، وأسرة آل حسان، وأسرة آل باقطيان، وأسرة آل العماري، وأسرة آل قوني[٣].

---

(١) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢) زبال: استطلاع عن مدينة المكلا، المرجع السابق، ص٨٤. العوبثاني: النشاط الصناعي، المرجع السابق، ص٩.

(٣) بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص١٢٧. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١١٨. باصالح: عوض عمر، (٧٠ عاماً) من سكان الحامي، مقابلة شخصية أجراها صالح أحمد الغرابي بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩ م.

وفي رأي الباحث لم تكن لحرفة الصياغة رواج كبير في عهد الإمارة الكسادية، ويعود ذلك إلى عدم توفر معدن الفضة في الإمارة الكسادية الذي تصنع منه الحلي، واعتماد هذه الحرفة على الريال النمساوي، الذي يتداوله الناس عملة في الإمارة الكسادية، فضلاً عن صعوبة الحياة المعيشية للسكان وقلة دخلهم، وعدم مقدرتهم على شراء منتجات الفضة، وصعوبة العمل في هذه المهنة؛ لأنها تحتاج إلى إتقان ومهارة عالية في صياغة الفضة.

ح) حرفة الحدادة والنجارة:

ظهرت حرفة الحدادة في الإمارة الكسادية لتلبية حاجة الملاحة البحرية وصيد الأسماك[١]، وهي من الحِرف التي رافقت في تطورها حِرفاً أخرى لتوفير متطلبات المجتمع الحضرمي[٢].

وتعد حرفة الحدادة في عهد الإمارة الكسادية من الحِرف التي تساهم في إنتاج أهم وسائل النقل البحري، وهي صناعة السفن، ففي عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي تم إنشاء مجمع للحدادة في مدينة المكلا متزامناً مع إنشاء محطة بناء السفن، حيث أقيم في شرقي اللسان الأرضي، فيما يسمى حينذاك بـ(حافة العبيد) على مقربة من محطة (خصيغة) لبناء السفن.

ومن أشهر الأسر التي تخصصت في ممارسة الحدادة والنجارة أسرة آل مقداد، وأسرة آل مزروع، وأسرة آل باعامر، وأسرة آل

(١) الجعيدي: المرجع السابق، ص١١٤.
(٢) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٣٧ - ١٣٩.

بازياد، وأسرة آل بن ربيد، وأسرة آل باطرفي، وأسرة المحافيظ[١].

ثالثاً: التجارة:

استفادت الإمارة الكسادية تجارياً من موقعها المطل على بحر العرب والمحيط الهندي، الذي كان ولا يزال حتى اليوم الخط الرئيسي للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، فمارس سكانها الملاحة والتجارة وصيد الأسماك مستفيدين في ذلك من خبراتهم الملاحية، ومعرفتهم بعلم الفلك، واتجاهات الرياح وأوقاتها، فضلاً عن إلمامهم الكبير بقواعد وأصول المعاملات التجارية.

ومن أشهر الأسر التي اشتغلت بالتجارة في الإمارة الكسادية أسرة آل بحول، وأسرة آل برقعان، وأسرة آل بلخير، وأسرة آل المقدي، وأسرة آل قرنح، وأسرة آل بصعر، وأسرة آل باجسير وغيرهم[٢].

وبازدهار التجارة في الإمارة الكسادية ظهرت فيها شريحة اجتماعية صغيرة تسمى (الدّلل)[٣] الذين كانوا يقومون بدور الوسيط ما بين البائعين والمشترين، ويقدمون أيضاً للبدو والتجار الذين يفدون إلى الأسواق خدمات أخرى، فكانوا يعقدون الصفقات التجارية مع تجار المدن ويرشدونهم إلى تقلبات الأسعار في الأسواق[٤].

---

(١) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٥٣، ٥٤.
(٢) الجيلاني وباصالح: مقابلات شخصية.
(٣) للمزيد من المعلومات عن الدلل ووظائفهم راجع كتاب بامطرف (المعلم عبدالحق)، ص٢١١ - ٢١٤.
(٤) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص٢١٢، ٢١٣.

أ) الموانئ التجارية في الإمارة الكسادية:

شهدت مدينة المكلا حاضرة الإمارة الكسادية حركة تجارية كبيرة، ولعل ذلك يعود إلى سيطرة الإمارة الكسادية على العديد من الموانئ الساحلية المهمة، والتي كان ينطلق منها مواطنو الإمارة الكسادية في التجارة والملاحة والصيد ومن أهم هذه الموانئ هي:

١- ميناء المكلا:

ويقع على ساحل بحر العرب المرتبط بالمحيط الهندي وعلى خط طول (١٠° و٤٩°)، وخط عرض (٣٢° و١٤°)[١]، وميناء المكلا جزء لا يتجزأ من خليج المكلا، وهو ميناء مكشوف ويقع بين خليج فوَّة ورأس مرباط، ويتكون خليج المكلا من الامتداد الأرضي المتوغل في البحر في شكل حاجز طبيعي للأمواج عرضه ٣٠٠ متر تقريباً، وطوله يزيد على نصف كيلو متر، وتنتصب أمام هذا الخليج سلسلتان جبليتان تساعدان على تقليل حدة الرياح والعواصف البحرية[٢].

كان ميناء الشحر يحتكر التجارة في حضرموت الساحل حتى قيام الإمارة الكسادية في المكلا، بعدها بدأت الشحر في فقدان هيمنتها على تجارة حضرموت أمام منافسة ميناء المكلا لها[٣] لما يتمتع به هذا الميناء من ميزات طبيعية، حيث كان يوفر الحماية للسفن وقوارب الصيد فترة اشتداد الرياح، فضلاً عن قربه من ميناء بروم الذي يظل

(١) ثابت ويوسف: استخدام الأرض في حضرموت، المرجع السابق، ص٤٣.
(٢) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١١٣.
(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٤.

صالحاً للملاحة حتى في موسم الرياح الجنوبية الغربية، التي تهب من المحيط الهندي على سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية، وكان العامل الحاسم في ازدهار ميناء المكلا هو تأسيس الإمارة الكسادية في مدينة المكلا وجعلها عاصمة لها ورواج التجارة فيها، حتى أصبحت الميناء الرئيسي الأول في حضرموت[١]، فقد اهتم الحكام الكساديون بتنظيم وتشجيع التجارة فيها، وتقديم الأراضي مجاناً للتجار، وتخفيض المكوس الجمركية على البضائع التجارية، وإقرار العدل والنظام فيها، فساعد ذلك على قدوم العديد من التجار إليها من مناطق الإمارة وخارجها مثل الهنود والصومال للاستقرار فيها، وبذلك أصبحت المكوس والضرائب التي كانت تحصل عليها الإمارة الكسادية من الحركة التجارية في ميناء المكلا المصدر الرئيسي للدخل في الإمارة، حيث يقدر دخلها الشهري من ميناء المكلا حينذاك بحوالي (عشرة آلاف) ريال نمساوي (ماريا تريزا)[٢]، وبازدهار التجارة في الميناء ازدهرت المدينة تجارياً وعمرانياً وتوسعت مساحتها وازداد أعداد سكانها باستمرار.

٢- ميناء الحامي:

ويقع في شرق ميناء الشحر على ساحل البحر العربي، وهو ميناء للصيد بدرجة رئيسية، كما كانت له أيضاً أهمية أخرى تتمثل في تزويد السفن التجارية بمياه الشرب عند مرورها به في طريقها إلى مينائي

(١) باحاج: موانئ اليمن وخليج عدن، المرجع السابق، ص١٠٢.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٨. باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٤٨، ١٤٩.

الشحر والمكلا.

وقد ورد ذكر هذا الميناء في سجلات ملاحي الخليج باسم (ممزر)[١]، وخلال مرور هذه السفن كان تجارها يتعرفون أيضاً على أسعار البضائع والسلع في مدينة الشحر فيُقيمون بها ثمن البضائع المحملة على تلك السفن، كما أن الميناء كان يستخدم أيضاً لرسو السفن قبل قدومها إلى الشحر، حيث كان التجار يبعثون مندوبين عنهم إلى ملّاك السفن في الشحر يخبرونهم بموعد قدوم السفن إلى ميناء الشحر وبأنواع البضائع التي تحملها[٢] .

وتشتهر قرية الحامي بالملاحين المهرة أكثر من شهرتها كميناء تجاري، حيث كان لملاحيها دور كبير في الملاحة عبر العصور، فقد كانوا يسيرون الخط التجاري القديم الشحر، والهند، والخليج، وشرق إفريقيا[٣]، وكانوا معروفين أيضاً بالمغامرات البحرية واشتهروا في حضرموت بأنهم أصحاب المهن الأربع (الملاحة - صيد الأسماك - الفلاحة - والتجارة) ومن أشهر ملاحي الحامي في عهد الإمارة الكسادية هم:

١- الملاح عوض بن أحمد بن عروة (١٢٦٢ - ١٣٣٣هـ/ ١٨٤٥ - ١٩١٤م).

---

(١) ممزر كلمة حضرمية مصدر للفعل (مزر) بمعنى استقى.

(٢) بامطرف: محمد عبدالقادر، الرفيق النافع على دروب منظومة الملاح باطايع، عدن، ١٣٩٢هـ، يوليو ١٩٧٢م، ص٦٩، ٧٠.

(٣) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم، التطور العمراني لمدينة الشحر عبر القرون. بحث غير منشور مكتبة المؤلف. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٠٥.

٢- الملاح عمر عبيد باصالح (١٢٨٠ - ١٣٦١هـ/ ١٨٦٣ - ١٩٤٢م).
٣- الملاح محمد عوض عيديد (١٢٨٢ - ١٣٥٨هـ/ ١٨٦٥ - ١٩٣٩م)[١].

من ذلك يتبين أن ميناء الحامي كان من موانئ الاصطياد التابعة للإمارة الكسادية، وأن حكام الحامي من الكساديين كانوا يحصلون على ضرائب من السفن المارة بهذا الميناء، كما أن السفن القادمة من بلاد المهرة ترد أيضاً إليه وهي في طريقها إلى ميناء عدن والخليج العربي ؛وذلك للتزود بالمياه، وأن وجود الملاحين المهرة في قرية الحامي جعل الراغبين في تعلم فن الملاحة يفدون إليها لهذا الغرض، كما كان يتم أيضاً في ميناء الحامي إصلاح وصيانة السفن والقوارب الواردة إليه.

٣- ميناء شرمة:

يقع ميناء شرمة إلى الشرق من مينائي الحامي والقرن، وهو لسان بحري صغير يمتد أمامه جبل في البحر[٢]، يمتد الجبل لمسافة كيلو متر في ساحل بحر العرب، ثم إلى رأس شرمة الذي تقع أمامه جزيرة (حجرة) الصغيرة الملاصقة بالرأس، ويقع خلفه سهل واسع ينحني نحو اليسار مكوناً خليج شرمة، وهو الآن مصيف وموقع للسلاحف، أما الجانب الشرقي من الرأس فيمتد إلى مدخل (جثمون) ثم إلى (رأس باغشوة).

(١) بامطرف: الشهداء السبعة، المرجع السابق، ص٥١.
(٢) بامطرف: الرفيق النافع، المرجع السابق، ص٦٨.

يطلق الأهالي على ميناء شرمة اسم (خلْفة)، وينسب إنشاؤه إلى جماعة من الهرامزة سكان الخليج العربي في القرن الحادي عشر الميلادي الموافق القرن الخامس للهجرة، وهو من الموانئ المهمة على شواطئ ساحل حضرموت.

وقد ظل هذا الميناء حتى القرن التاسع عشر الميلادي الموافق القرن الثالث عشر للهجرة ميناء لتجارة الترانـزيت، حيث كان يتم فيه تخزين البضائع[١] القادمة من الخليج العربي والهند؛ لأن السفن كانت لا تستطيع مواصلة رحلتها إلى عدن وشرق إفريقيا بسبب هبوب الرياح الجنوبية الغربية التي تبدأ في منتصف شهر أبريل، وتزداد في شهري يونيو ويوليو من كل عام[٢].

وعندما تهب الرياح المعاكسة كانت السفن القادمة من عدن وشرق إفريقيا في طريقها إلى الخليج العربي والهند تقوم بتخزين بضائعها في ميناء شرمة بحيث أصبح هذا الميناء منطقة التقاء، ومنطقة تخزين للسفن القادمة من جنوب شرق آسيا والهند والخليج العربي، وتلك القادمة من الشحر والمكلا وعدن وسواحل البحر الأحمر وشرق إفريقيا، حتى أصبح الميناء مركزاً مهماً للتبادل التجاري.

وكان الكساديون يتقاسمون عوائد الضرائب في ميناء شرمة مع بعض الأفخاذ الحمومية ومنها بيت غراب الذين كانوا يجبون ضرائب

---

(١) تم العثور على بعض المستودعات التي تستخدم لتخزين البضائع في ميناء شرمة.
(٢) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم، مقابلة شخصية مسجلة في شريط عن ميناء شرمة، بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٩م.

الاصطياد وضرائب رسوّ السفن في ميناء شرمة كضريبة (الجدوح)، و(الكيلة)، و(الخفارة)، وكان ملّاك السفن الكسادية في الديس الشرقية والحامي مَعْفُوِّين من دفع تلك الضرائب[١].

٤- ميناء القرن:

ويقع إلى الشرق من رأس شرمة مباشرة، وهو المنفذ البحري لمدينة الديس الشرقية[٢].

وتكمن أهميته في أنه كان أحد الموانئ الأساسية على الطريق التجاري إلى الهند والخليج وتلجأ إليه السفن لإصلاحها وصيانتها[٣]، كما أنه كان أيضاً ميناء لقوارب وسفن الاصطياد التي ترد إليه من موانئ مختلفة من ساحل حضرموت.

وبما أنه يقع بالقرب من شرمة فإن الباحث لا يستبعد أنه كان أيضاً يستخدم كميناء ترانـزيت وتبادل تجاري على غرار ميناء شرمة؛ لما عرف عن سكان الديس الشرقية من اهتمام بالملاحة البحرية، ولأنه من الموانئ الآمنة لرسوّ السفن.

وكان الكساديون في الديس الشرقية يستفيدون من الضرائب التي كانوا يفرضونها على السفن الراسية في الميناء والسفن المحملة

---

(١) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم، مقابلة شخصية مسجلة في شريط بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٩م عن ميناء شرمة. (المرجع السابق).

(٢) بامطرف: الرفيق النافع، المرجع السابق، ص٦٨.

(٣) بحاح: محمد عوض، صناعة القوارب والسفن في الديس الشرقية، مجلة خلفة العدد (٣) مايو ٢٠٠٩ م.

بالبضائع وسفن الاصطياد.

٥- ميناء بروم:

يقع هذا الميناء على بعد ثلاثين كيلو متراً تقريباً إلى الغرب من ميناء المكلا على ساحل بحر العرب، وعلى خط طول (٤٦° - ٥٨° - ٤٨°) ثمان وأربعين درجة، وثمان وخمسين دقيقة، وست وأربعين ثانية، وعلى خط عرض شمالي (٥٦° - ٢١° - ١٤°) أربع عشرة درجة، وإحدى وعشرين دقيقة، وست وخمسين ثانية[١].

وقرية بروم قديمة وهي من أعمال فوَّة قبل تأسيس مدينة المكلا، ويشتهر ميناء بروم بتوفير الحماية للسفن التي تلجأ إليه في موسم العواصف والرياح والأمواج الهائجة[٢].

ويعد ميناء بروم من الموانئ المهمة في الإمارة الكسادية لوقوعه على حدودها الغربية، ويعتبر الميناء الأهم في الدفاع عن مدينة المكلا من جهة الغرب، وفي حماية التجارة القادمة إليها من نفس الجهة، فضلاً عن قربه من مدينة المكلا، كما أنه في حالة سيطرة أي قوة سياسية أخرى على قرية بروم فإنها ستتمكن من فرض حصار عسكري أو اقتصادي على مدينة المكلا وإثارة المتاعب للإمارة الكسادية.

ب) التجارة في الإمارة الكسادية:

اعتمدت تجارة حضرموت في عهد الإمارة الكسادية على مينائي

---

(١) الحداد: الشامل في تاريخ حضرموت، المرجع السابق، ص٨٥.

(٢) السقاف: إدام القوت، مصدر سابق، ص١٠٥، ١٠٦. شنبل: أحمد عبدالله، تاريخ حضرموت، تحقيق محمد عبدالله الحبشي، صنعاء، ٢٠٠٣م، ص٢٥٧.

المكلا والشحر في عملية الاستيراد والتصدير، وكانت أهم الصادرات في عهد الإمارة الكسادية هي التبغ، والعسل، والأقمشة المصبوغة بالنيلة، والصمغ العربي، وزعانف السمك، والبلح، والجلود، والحجر الجيري[١]، وكان يرافق عملية التصدير خروج العديد من التجار معها للأغراض التجارية، أو للقيام بنشر الدعوة الإسلامية في البلدان التي تسافر إليها السفن[٢].

أما أهم السلع التجارية المستوردة إلى الإمارة الكسادية فكانت الحبوب، والسكر، والأرز، والقطن، والشاي، والحديد، والأخشاب، والزيوت، والأدوات المنزلية، والمنسوجات، وبعض المنتجات النباتية والحيوانية[٣].

وكان يقوم بعملية الاستيراد بعض التجار الهنود الذين كانوا يقيمون في الموانئ الحضرمية وبعض الأسر الحضرمية مثل أسرة آل باجسير، وأسرة آل بصعر، وأسرة آل بحول، وآل كساد[٤]، وتعتبر تجارة الرقيق من أهم الواردات إلى مدينة المكلا في تلك الفترة.

---

(١) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٢٧٣. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت. المرجع السابق، ص١٠٦. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٤.

(٣) البكري: حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٧٥. عكاشة: المرجع نفسه، ص١٤.

(٤) عكاشة: المرجع نفسه، ص٢٤. الجيلاني: مقابلة شخصية.

١- تجارة الرقيق:

كانت بريطانيا تشجع تجارة الرقيق في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين الموافق القرن الحادي والثاني عشر للهجرة، فقد نقلت السفن البريطانية (مليونين) من الإفريقيين من ساحل إفريقيا الغربي إلى (قارات العالم الجديد)، ولكن في القرن التاسع عشر الميلادي الموافق القرن الثالث عشر للهجرة تفجرت الثورة الصناعية، وأصبح الرق عائقاً في تطور النظام الرأسمالي الذي يعتمد على العامل الحر، وتعالت الصيحات المنادية بإلغاء تجارة الرقيق لكونها منافية للقيم الإنسانية، وانضمت الكنيسة والجماعات الإصلاحية إلى ذلك الركب المطالب بإلغاء تجارة الرقيق، وتشكلت لهذا الغرض في بريطانيا جمعية (محاربة الرق)، وأصدرت بريطانيا قراراً بإلغاء تجارة الرقيق في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م[١].

وفي عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م أعلنت بريطانيا إلغاء الرق من المستعمرات البريطانية[٢]، بقصد توفير الأيدي العاملة للعمل في المزارع والمصانع بالمستعمرات البريطانية من ناحية، وتوطيد النفوذ البريطاني في البحار من ناحية أخرى[٣]، ولغرض السيطرة على حركة الملاحة والتجارة البحرية في المحيط الهندي والبحار الشرقية لتتمكن بريطانيا من احتكار عملية نقل التجارة العالمية تحت شعار محاربة

(١) نقلاً عن مكنون، أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٤٩.
(٢) نقلاً عن مكنون، المرجع نفسه، ص٣٤٩.
(٣) العقاد: صلاح، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٨٢.

تجارة الرق من ناحية ثالثة[١].

اشتهرت مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية ومدينة الشحر بتجارة الرقيق في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر الميلادي الموافق القرن الثالث عشر الهجري لوقوعهما على ساحل بحر العرب، وعلى المحيط الهندي الطريق الرئيسي للتجارة العالمية قبل وبعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح.

وكانت مدينة المكلا في عهد الإمارة الكسادية مركزاً رئيسياً لتجارة وتجميع الرقيق المستورد من بلدان شرق إفريقيا وزنجبار[٢]، ومنها يتم بعد ذلك نقل الرقيق إلى شمال اليمن والحجاز والخليج العربي[٣]، ومما ساعد على ازدهار تجارة الرقيق في مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية حينذاك وجود التناحر القبلي في حضرموت، واندفاع الأمراء والحكام المحليين المتصارعين إلى زيادة أعداد قواتهم العسكرية بشراء العبيد[٤] وتجنيدهم للقتال في تلك الصراعات.

فعندما تأتي السفن المحلية بالرقيق من الجنسين إلى ميناء المكلا يتم إنـزالهم على أكوام من الرمل الأبيض في شرقي المكلا، وليس لهم من الملابس إلا ما يغطي عورتهم، ويظل هؤلاء العبيد في ذلك المكان المسمى (حافة العبيد)، حيث يقوم التجار والدّلالون (الوسطاء)

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٣. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٠.
(٢) عكاشة: المرجع نفسه، ص١٢٣.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، ص١٢٣.
(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٤.

بنقلهم إلى سوق النخاسة في المدينة كالأغنام في الصباح، ويعودون بهم إلى ذلك المكان في المساء[١].

بدأت بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في حضرموت منذ عهد المقيم السياسي البريطاني البريجادير «ويليام ماركوس كوجلان» (W. M. Coghlan)، الذي قام بزيارة رسمية إلى مدينتي الشحر والمكلا في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م حيث وجد تجارة الرقيق رائجة فيهما وبصفة خاصة في مدينة المكلا[٢]، وقد أبدى النقيب صلاح بن محمد الكسادي تخوفه من هذه الزيارة لتزامنها مع المحاولات البريطانية لمحاربة تجارة الرقيق في المنطقة إلا أن البريجادير «ويليام كوجلان» طمأن النقيب الكسادي موضحاً أن الغرض من هذه الزيارة هو إقامة علاقات صداقة بينهما[٣]، ولكنها في حقيقة الأمر كانت لغرض معرفة مدى حجم تجارة الرقيق في مدينة المكلا، وليست لمجرد الصداقة كما كان يزعم البريجادير «ويليام كوجلان»، كما أنها جاءت أيضاً بناءً على ما جاء في التقرير الذي أعده الكابتن «هينز»[٤] عن المنطقة في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م[٥].

---

(١) الملاحي: المذكرة التاريخية، المصدر السابق، ص٢٥٤، ٢٥٥. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٤٧.

(٢) عكاشة: المرجع السابق، ص١٢٣. مكنون: المرجع نفسه، ص٣٥٠.

(3) Ingrams: Droeen, and Ingrams, Leila, of. Cit,V. 3, P557.

(٤) أشار التقرير الذي أعده «هنز» إلى وجود (٧٠٠) فتاة نوبية تعرض في سوق العبيد بالمكلا للبيع بسعر يتراوح ما بين (٧ - ٢٥) جنيهاً، نقلاً عن مكنون: المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٥) مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٠.

ومن أجل تحقيق الأهداف والمصالح البريطانية في المنطقة عاد البريجادير «كوجلان» مرة أخرى إلى مدينتي المكلا والشحر في عام ١٢٨٠هـ/ ١٤ مايو ١٨٦٣م حيث تمكن في ذلك اليوم من إبرام اتفاقيتين الأولى مع الكسادي في المكلا، والثانية مع ابن بريك في الشحر، تعهدا فيهما بمنع تجارة واستيراد الرقيق إلى إمارتيهما، وقد وقّع النقيب صلاح بن محمد الكسادي بنفسه على هذه الاتفاقية التي نصت على البنود الآتية:

١- التزام النقيب صلاح بن محمد الكسادي بعدم استيراد الرقيق أو تصديره داخل أراضي الإمارة الكسادية .
٢- تعهد النقيب الكسادي بمنع رعاياه من ممارسة تجارة الرقيق .
٣- يوافق النقيب الكسادي على إعطاء السفن البريطانية حق تفتيش السفن الواردة إلى موانئ الإمارة الكسادية والخارجة منها ومصادرة ما بها من رقيق[١] .

وعلى الرغم من توقيع النقيب الكسادي والأمير ابن بريك هاتين المعاهدتين، فإن تجارة الرقيق لم تتوقف إلى مينائي المكلا والشحر، فقد لاحظت السلطات البريطانية المخولة بمحاربة تجارة الرقيق ومراقبة السفن العربية القادمة من شرق إفريقيا إلى الخليج العربي، أنها كانت تغير اتجاهها في البحر لتفريغ حمولتها من الرقيق في ميناء المكلا أو

(١) يوأيتشيسين: مجموعة معاهدات والتزامات، المرجع السابق، ص٢٠٠، بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٦٢، ١٦٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٦٤.

الشحر، ثم يسوقون العبيد سيراً على الأقدام حتى مسقط في عمان[١]، ويعود ذلك في رأي الباحث إلى عدم التزام النقيب صلاح بن محمد الكسادي بتنفيذ بنود هذه المعاهدة؛ لأن تجارة الرقيق كانت أحد مصادر الدخل للإمارة الكسادية، وأن النقيب لم يوقّع على هذه المعاهدة عن قناعة تامة بمبادئها الإنسانية التي اتخذتها بريطانيا سبباً لتغطية أهدافها الاستعمارية الحقيقية، وإنما بقصد المراوغة وخوفاً من قيام البريطانيين بفرض حصار اقتصادي على بلاده، وملاحقة السفن الكسادية في البحر، فضلاً عن أن النقيب الكسادي لا يستطيع الاستغناء عن تجارة الرقيق لحاجته الماسة للعبيد بتجنيدهم للقتال في قواته العسكرية في ظل الصراعات القبلية القائمة في حضرموت، ناهيك عن أن الاتفاقية كانت مفروضة عليه من بريطانيا ولا يستطيع رفضها أو الاعتراض عليها.

وباستمرار تجارة الرقيق في مينائي المكلا والشحر أرسلت بريطانيا في عام ١٢٩٠هـ/ ٧ أبريل ١٨٧٣م «هنري فرير» (Henry Frere) إلى مدينتي الشحر والمكلا لإجبار حاكميها على التقيد باتفاقية منع تجارة الرقيق، حيث تمكن في هذه الزيارة أيضاً من إبرام معاهدة أخرى مع النقيب صلاح بن محمد الكسادي، نصت بنودها أيضاً على تجديد اتفاقية عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م بشأن منع تجارة العبيد لتصبح ملزمة للنقيب الكسادي ولمن يعقبه في هذا المنصب[٢].

(١) العقاد: الاستعمار في الخليج الفارسي، المرجع السابق، ص١١٣. مكنون: المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٢) يوأيتشيسين: مجموعة معاهدات والتزامات، المرجع السابق، ص٢٠٢، بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٦٣، ١٦٤. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٠.

وفي رأي الباحث لا تختلف هذه المعاهدة في بنودها كثيراً عن المعاهدة السابقة سوى بإضافة بنود جديدة إليها هي التزام الكسادي ببنود معاهدة مايو ١٨٦٣م، وتعهده عن نفسه وعن خلفائه من بعده في الحكم بمحاربة وإلغاء تجارة الرقيق، والموافقة على إعطاء السفن البريطانية حق القيام بتفتيش ومصادرة السفن الكسادية التي تعمل بتجارة الرقيق.

وتعد بنود هذه المعاهدة بالطبع انتقاصاً للسيادة الكسادية على أراضيها، وتعكس حرص بريطانيا على استمرارية هذه المعاهدة لفترة طويلة لضمان استمرارية السيطرة البريطانية على البحار والطرق التجارية، لا سيما وأن المعاهدة غير مرتبطة بفترة زمنية محددة، فضلاً عن أنه لا يحق للنقيب الكسادي من الناحية القانونية أن يتعهد عن خلفائه من بعده، ناهيك عن أنه لن تكون للنقيب الكسادي سلطة على خلفائه في الحكم من بعده، وبذلك ضمنت بريطانيا لنفسها حق السيطرة والتدخل في شؤون الإمارة الكسادية مسبقاً، وعسى أن يمنع ذلك القوى الأجنبية الأخرى من التدخل في شؤون الإمارة الكسادية.

إن قيام النقيب صلاح بن محمد الكسادي بالتوقيع على هذه المعاهدة إنما جاء - كما يرى الباحث - تحت ضغوط التغيرات في الأوضاع السياسية على الساحة الحضرمية، ومنها إعلان سكان وادي دوعن التمرد على القوات الكسادية، وتصدع الجبهة اليافعية (الكسادية - القعيطية)، وظهور بوادر الخلاف بين الكسادي والقعيطي وانفراط عقد التحالف بينهما بعد فشل الحملة المشتركة للسيطرة على مدينة سيئون معقل الدولة الكثيرية، وظهور الأطماع القعيطية في الأملاك

الكسادية بما فيها المكلا عاصمة الإمارة الكسادية، ومن المحتمل أن النقيب الكسادي أراد بتوقيعه على هذه المعاهدة كسب ود بريطانيا لعلها تكون سنداً له في صراعه المحتمل مع الجمعدار القعيطي حاكم الشحر.

٢- الأسواق التجارية:

ارتبطت الأسواق التجارية الموسمية في حضرموت بزيارات بعض الأولياء والصالحين، فإلى جانب هدفها الأساسي في الاحتفاء بذكرى وفاة الولي، والحفاظ على المراتب الاجتماعية للسادة والمشايخ، فقد كانت أيضاً أسواقاً للتجارة والاتصال بين الناس في مجتمع تسوده النزاعات القبلية[١].

ومن الزيارات التي كانت تقام فيها الأسواق التجارية الموسمية في عهد الإمارة الكسادية زيارة الشيخ مزاحم في بروم، وزيارة السيد مكنون في الحامي، وزيارة السيد المحضار في الديس الشرقية، وزيارة هدون بدوعن... إلخ[٢].

أما الأسواق الرئيسية والدائمة في عهد الإمارة الكسادية فكانت توجد في مدينة المكلا العاصمة، كما توجد أيضاً أسواق صغيرة في الديس الشرقية، والحامي، وبروم، وروكب، حيث ينتشر فيها الدلل، وغالباً ما تجد للقبائل في هذه الأسواق ممثليها من هؤلاء الدلل الذين

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٠٠.

(٢) السقاف: إدام القوت، المرجع السابق، ص١٠٧، ٣٦١. باصالح: مقابلة شخصية، المرجع السابق.

يتولون مساعدة أفراد القبائل في بيع بضائعهم وشراء حاجاتهم من تلك الأسواق، وتخضع أسعار السلع في تلك الأسواق غالباً لقانون العرض والطلب، ولمتوسط الدخل لغالبية السكان(١)، ولم يكن للرسوم في أسواق المكلا نظام معلوم يتم تنفيذه على الجميع، وإنما كان يحددها السماسرة بحسب عرفهم(٢).

وكانت الأسواق التجارية في الإمارة الكسادية تستخدم موازين ومقاييس مختلفة في العملية التجارية، فالموازين المستخدمة كانت القفلة، والرطل، والفراسلة، والبهار، والقوصرة، والمعيار(٣)، أما المقاييس المستعملة فيها فكانت البنان، الشبر، والذراع، والوار(٤)،

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٠٠، ١٠١.
(٢) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ص١٣٦.
(٣) الموازين:
- القفلة: تعادل أربع آنات.
- الأوقية: تعادل الأوقية الإنجليزية.
- الرطل: يعادل الرطل الإنجليزي.
- الفراسلة: عشرون رطلاً.
- البهار: ٣٠٠ رطل إنجليزي.
- القوصرة: ١٨٠ رطلاً من التمر.
- المعيار: سلة تحمل من (٣٠- ٤٠) رطلاً من الوزيف (السمك الجاف).
(٤) المقاييس:
- البنان: يساوي عرض الإصبع.
- الشبر: والجمع أشبار، ما بين طرف الإبهام وطرف الخنصر ممتدين.
- الذراع: من طرف أصابع اليد إلى الكرسوع.
- الوار: ياردة واحدة.

في حين كانت السوائل تباع كقاعدة عامة بالرطل[١].

٣- العملة:

كانت العملة المتداولة في حضرموت ومنها الإمارة الكسادية هي الريال النمساوي (ماريا تريزا) المعروف في حضرموت باسم الريال الفرانصة (الفرنساوي)[٢]؛ لأن «نابليون بونابرت» هو الذي أدخله إلى البلاد العربية بعد احتلاله لمصر عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، في حين يرى آخرون بأن التجار الهولنديين هم الذين أدخلوا هذا النقد إلى جنوبي اليمن في نهاية القرن التاسع للهجرة/ القرن الخامس عشر الميلادي[٣].

وقد تم صك الريال النمساوي في نهاية عهد الملكة «ماريا تريزا» (١١٣٠- ١١٩٥هـ/ ١٧١٧- ١٧٨٠م)، ويعود صك القطع المتداولة من هذا الريال في حضرموت والإمارة الكسادية إلى عام ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م، وتحمل في جهة صورة الإمبراطورة «ماريا تريزا»، وفي الجهة الأخرى شعارات الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٤]، ويحتوي الريال على (٤,٣٣,١٣٦٣) وحدة وزن من الفضة تصل إلى ٢٨ جرام بدرجة نقاوة (٦,٥) حيث اعتمدت بلاد اليمن كلها في معاملاتها النقدية على هذا الريال[٥].

---

(١) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص١٧، ١٨.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٣.
(٣) الحبشي: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، المرجع السابق، ص٤٢٢. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٢٧٩.
(٤) الحبشي: المرجع نفسه، ص٤٢٣.
(٥) المقطري: عبدالعزيز أحمد سعيد حيدرة، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث، بيروت، ١٩٨٥م، ص٣٠.

ويعتبر الريال النمساوي العملة الأساسية المتداولة في الإمارة الكسادية والأرقام التي وردت في السجلات المالية والمعاهدات الموقعة بين الكساديين والحكام المحليين الآخرين كانت أيضاً بالريال النمساوي لثقتهم فيه، أما أسباب اكتساب الريال للثقة والقبول باستخدامه عملة رسمية في اليمن وحضرموت ومنها الإمارة الكسادية فهي ما يأتي:

١- المحتوى الفضي للريال، وهي صفة جعلته مفضلاً على غيره من العملات الأخرى، فضلاً عن صفاته المعدنية كاللمعان، وعدم تعرضه للصدى، أو التلف، وتناسق ودقة صناعته .

٢- عدم وجود وحدة نقدية أخرى تنال ثقة المواطنين والقبول باستخدامها[١]، ناهيك عن قدم التعامل بهذه العملة في حضرموت.

٣- احتفاظها في الغالب بقيمتها في كل الأوضاع والظروف تقريباً .

٤- إمكانية استخدامها نقداً وتحويلها إلى حلي عند الحاجة .

على الرغم من أن الريال النمساوي كان العملة الرئيسية المتداولة في الإمارة الكسادية، إلا أن النقيب صلاح بن محمد الكسادي قام بصك عملة معدنية خاصة بالإمارة الكسادية[٢]، بقصد تعزيز الاستقلال المالي للإمارة الكسادية، أسوة بما كان يفعله في السابق زعماء

(١) المقطري: النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث، المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) توجد قطع من هذه العملة اليوم في فرع الهيئة العامة للآثار والمتاحف في الوادي والصحراء (متحف سيئون).

حضرموت الذين صكوا لهم عملات محلية خاصة، من أمثال الحسين ابن عبدالرحمن بن سهل، والسلطان بدر أبو طويرق.

وكانت العملة الكسادية مصنوعة من البرونـز، وهي ذات حجمين يزن الأول (٣,٧) جرام، بينما يزن الثاني وهو الأقل في الحجم (١,٣) جرام، وكان شكلها مستديراً، ويوجد على وجهي العملة نقش لغصني شجرة، كُتب في وسطها على الوجه الأول اسم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، بينما كُتب في وسط الوجه الآخر سنة الصك وهو عام ١٢٧٦هـ، ومكان الإصدار وهو مدينة المكلا[١].

كان الغرض من صك العملة الكسادية في رأي الباحث هو أن تكون عملة محلية يتم تداولها كأجزاء للريال النمساوي[٢] من ناحية، ولتعزيز الاستقلال المالي للإمارة الكسادية من ناحية ثانية، ولعدم توفر الفضة اللازمة لطباعة العملة في الإمارة الكسادية من ناحية ثالثة، ثم اهتمامه بتسهيل عملية البيع والشراء بالأجزاء الصغيرة من العملة لعدم توفرها في الأسواق المحلية من ناحية رابعة.

٤- النقل والمواصلات:

اهتم الحضارم منذ القدم بشق الطرق البرية التقليدية للقوافل التجارية والمسافرين ومهدوها وشقوا البعض منها في الجبال، كما

(١) الهيئة العامة للآثار والمتاحف سيئون، توجد عملة النقيب صلاح داخل المتحف، ويوجد صورة لها في الملحق رقم (٢٦)، ص٤٥٤.

(٢) لم تشر المصادر والمراجع التي تم الاطلاع عليها إلى قيمة عملة النقيب الكسادي مقارنة بعملة الريال النمساوي، ولا مكان الصك، ويبدو أنها صُكت خارج حضرموت على غرار العملات الحضرمية الأخرى.

اهتموا بصيانتها، وحفروا الآبار، وأنشأوا المساجد، والاستراحات، والسقايات الخيرية، على طول تلك الطرق البرية[١]، وإدراكاً من الحكام الكساديين بأهمية تلك الطرق بعد توسيع سلطتهم في حضرموت جعلوا الطريق البري الذي كان يأتي عبر الساحل يمر في إطار سوق المكلا - بروم، الحرشيات، ثلة باعمر- بحيث أصبحت مدينة المكلا في دائرة هذه السوق، وتشكل الرافد الأساسي للإمارة الكسادية[٢]، وكانت وسيلة النقل للبضائع والمسافرين هي الجمال والحمير[٣].

ومن أشهر الطرق التي ارتبطت بها الإمارة الكسادية مع مناطق حضرموت المختلفة هي:

١- طريق المكلا - الحرشيات - رعفيت - رشنيت - المدحر -

(١) بامطرف: محمد عبدالقادر، الهجرة اليمنية، مجلة (الثقافة الجديدة)، العدد (٦ - ٧) للسنة الأولى، عدن، ١٩٧٧م، ص٦٢. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٠٧.

(٢) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٤٠.

(٣) الجِمال تُستخدم في الغالب لنقل البضائع والمؤن والمسافرين في المسافات الطويلة، أما الحمير فتستخدم للنقل في المسافات القصيرة، ويقوم بعملية النقل أصحاب الجمال (الجمّالة) الذين اتخذوا من عملية النقل حرفة اعتمدوا عليها في حياتهم المعيشية، حيث كان يوجد في المدن الرئيسية في حضرموت جمالة على أهبة الاستعداد للتحرك في حالة وجود المسافرين أو البضائع، وكانت توجد لهم محطات خاصة بهم، وكانت الرحلة من المكلا إلى مدن وادي حضرموت تستغرق أياماً بحسب الظروف وعدد جمال القافلة. الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٧. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٠٤.

غيل الحالكة - بطح باكيلي - هضبة حضرموت - عقبة شناص - وادي دوعن .

٢- طريق المكلا - ثلة - الصفير - الحس - الدهناء - جول عبيد - وادي دوعن - صيف - الهجرين - المشهد - حورة - القطن - شبام .

٣- طريق المكلا - فوَّة - الخربة - البهيش - كنينة - الصدارة .

٤- طريق المكلا - غيل باوزير - سفيلة - ساه - سيئون - شبام[١] .

إن استخدام الجمال والحمير في نقل البضائع والمسافرين من المكلا إلى دوعن ووادي حضرموت عبر الجبال والعقاب الكثيرة، جعل أصحاب الجمال لا يحملونها بمقدار طاقتها على الحمولة والنقل؛ لكي تتمكن من صعود الجبال والعقاب بسهولة ويسر، وتختصر الرحلة، وفي ذلك زيادة في قيمة أسعار السلع في المناطق المنقولة إليها.

كما أن انعدام الأمن في مختلف المناطق بحضرموت، ومنها المناطق التي تمر فيها القوافل والتجارة الكسادية بسبب الصراعات السياسية والقبلية، كان يوجد نظام لحماية القوافل والتجارة يسمى نظام (الخفارة)، وكان يقوم بهذه المهمة رجال القبائل[٢] الذين تمر الطرق

---

(١) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٧٣.

(٢) في طريق وادي دوعن الأيمن تتولى حراسة القوافل والمسافرين فخائذ المراشدة والخامعة من قبيلة سيبان، وفي طريق وادي دوعن الأيسر يقوم بهذه الحراسة فخذ الحالكة، وتختلف أجرة نقل البضائع باختلاف فصول السنة وقرب المسافة. إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٧٥.

والقوافل التجارية في أراضيهم[١].

أما الطرق البرية التي كانت تربط الإمارة الكسادية ببلدان شبه الجزيرة العربية، فكانت تنطلق من أراضي الإمارة الكسادية إلى مدينة شبام في وادي حضرموت، فقد كانت مدينة شبام محطة تجارية مهمة في حضرموت تنطلق منها القوافل التجارية إلى خارج حدود حضرموت[٢].

أما الطرق البحرية فتحتل تجارتها في المدن الساحلية أهمية خاصة، وبما أن معظم أراضي الإمارة الكسادية تقع على طول الشريط الساحلي الممتد من شرمة شرقاً إلى بروم غرباً، باستثناء مدينة الشحر وضواحيها التابعة للإمارة البريكية، ثم الدولة القعيطية فيما بعد، فإنها كانت تسيطر على أهم الموانئ التجارية الواقعة على الشريط الساحلي لحضرموت، وهي موانئ صالحة للملاحة طوال العام، وترد إليها السفن المحملة بالبضائع والمؤن من الخارج باستمرار، فقد كانت ترد إلى موانئ الإمارة الكسادية السفن القادمة من سواحل شرق إفريقيا[٣]، وموانئ البحر الأحمر، وعدن، وزنجبار، والخليج العربي[٤]، وصور، والمهرة[٥].

(١) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٩٩.
(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٠٨.
(٣) المرجع نفسه، ص١٠٩. شهاب: أضواء على تاريخ اليمن البحري، المرجع السابق، ص٢٤٤.
(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٤.
(٥) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٨٥.

وكانت وسائل النقل البحري للبضائع والمسافرين هي السفن الشراعية والسنابيك، فالسفن الشراعية كانت تستخدم في نقل البضائع الكبيرة والمسافرين بين الموانئ الكسادية وموانئ البلدان الأخرى، في حين كانت السنابيك تنقل البضائع والمسافرين إلى الموانئ القريبة، وكانت حمولتها قليلة؛ لأن حجمها صغير، وتعتمد في حركتها على الجهد البشري والمجاديف[١].

أما المراسلات والاتصالات بين أجزاء البلاد في الإمارة الكسادية وبين التجار في المناطق الأخرى ووكلائهم في المكلا فكانت تتم عن طريق نقل الرسائل المكتوبة والشفهية مع أصحاب القوافل التجارية[٢]، وتكليف أفراد معينين بنقلها يسمون (مُكْتَبِيْنَ)[٣].

وكان يوجد أيضاً في مدينة المكلا مجموعة من الهنود والصومال مع عائلاتهم يعملون وكلاء لتجارهم في الخارج؛ مما يدل على استيطان بعض الجاليات الهندية والصومالية فيها ومعظمهم من رعايا الحكومة البريطانية.

وفي رأي الباحث كان الحكام الكساديون يهتمون بالنقل والتجارة البحرية أكثر من اهتمامهم بالتجارة البرية، ولعل ذلك يعود إلى موقع الإمارة الكسادية المهم على ساحل بحر العرب، وامتلاك الإمارة

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٧، ١٢٨.

(٢) إنجرامس: حضرموت ١٩٣٤- ١٩٣٥م، المرجع السابق، ص٧٦.

(٣) المُكْتَبِيْنَ: مفردها مُكتب وهو الذي ينقل الرسائل المكتوبة والشفهية بين المناطق راجلاً ومختصراً للطريق.

الكسادية لعدد من السفن والموانئ الصالحة للملاحة البحرية، إلى جانب اشتغال مجموعة من الكساديين بالملاحة والتجارة، كما أن صناعة وسائل النقل البحري وصيانتها كانت تتم في موانئ الإمارة الكسادية، وتعد التجارة البحرية المصدر الأساسي من المال للإمارة الكسادية، والتي كانت تفرض رسوماً جمركية على سفن النقل المارة بالموانئ الكسادية، فضلاً عن أن النقل البحري كان يوفر احتياجات الإمارة الكسادية من البضائع والمؤن لا سيما وأن الإنتاج المحلي كان لا يكفي لسد حاجة سكان الإمارة الكسادية من المواد الضرورية.

المبحث الثاني

الأوضاع الاجتماعية في الإمارة الكسادية

أولاً: التركيب الاجتماعي في الإمارة الكسادية:

أ) السكان:

لا توجد إحصائيات ولا معلومات ولا بيانات عن السكان في الإمارة الكسادية، ولكن من الثابت انتقال مجموعات من الناس تدريجياً إلى مدينة المكلا عندما أصبحت عاصمة للإمارة الكسادية، ونمت فيها التجارة، وتوسع فيها العمران، حيث انتقلت إليها مجموعة من سكان المناطق المجاورة والقريبة منها، ومجموعات أخرى من الشحر، وغيل باوزير، ووادي حضرموت، وخاصة من وادي دوعن، ومن عدن، للاستفادة من التسهيلات التجارية التي كانت تقدمها الإمارة الكسادية، كما جاءت إليها أيضاً جاليات هندية وصومالية[١].

وبازدهار التجارة والملاحة والحرف والعمران، وتوفير الأمن والاستقرار، وإقامة العدل بين الناس، ازداد قدوم الناس إلى المدينة والاستقرار فيها، حيث قدّر الكابتن البريطاني «هينز» الذي زار مدينة المكلا عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م عدد سكانها بحوالي (٤٥٠٠) نسمة،

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، المرجع السابق، ص١٤٥. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٤٩، ٥٠. باحاج: موانئ اليمن وخليج عدن، المرجع السابق، ص٢١٩.

وهو نفس التقدير الذي أورده فيما بعد عبدالرحمن بن عبيداللاه السقاف عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م[١].

ب) الفئات الاجتماعية في الإمارة الكسادية:

تكون المجتمع الحضرمي من فئات اجتماعية عديدة يقف السادة العلويون، والمشايخ، والقبائل، بالتتابع في قمة تراتبها الاجتماعي، ثم تأتي بعدهم الفئات الدنيا المكونة من القرار، والمساكين، والضعفاء، والعبيد، والصبيان، حيث تؤدي كل فئة منها وظيفة اجتماعية محددة، ونتيجة لتخلف وجمود الواقع الاجتماعي والاقتصادي فكل فئة اجتماعية كانت تتحرك أفقياً في سلم اجتماعي محدد[٢]، وإن اتفقت مع الفئات الأخرى في بعض مظاهر الحياة العامة، وسبل كسب العيش[٣]؛ وذلك لأن العامل الحاسم في التمايز بين الناس هو العامل الوظيفي والسلالي.

فالفئات الدنيا التي ليست لها أنساب عريقة أو أن أنسابها غير معروفة قد ترتقي وقد تهبط في الهرم الاجتماعي، فعلى سبيل المثال قد يستطيع الفلاح (الضعيف) أن يرتقي إلى مرتبة المساكين، أو يحدث العكس؛ لأن الهبوط والارتقاء في السلم الاجتماعي عند هذه الفئات تحكمه الوظيفة الجديدة التي يشغلها الأفراد أو العائلات، وفي حالة نادرة جداً قد ينضم إلى هذه المراتب أفراد وأسر من المشايخ أو القبائل لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، أما السيد فيظل محتفظاً بمرتبته

(١) باحاج: موانئ اليمن وخليج عدن، المرجع السابق، ص ٣١٨.
(٢) انظر الملحق رقم (١٤) شكل يوضح تحرك الفئات الاجتماعية في السلم الاجتماعي بحضرموت، ص٤٤٢.
(٣) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٩٥.

الاجتماعية حتى ولو اضطر إلى امتهان حرفة معينة، أو إلى حمل السلاح والاستقرار في مناطق القبائل البدوية[١].

وكان التركيب الاجتماعي في الإمارة الكسادية جزءاً من التركيب الاجتماعي في حضرموت لامتدادها في أجزاء كبيرة منها، ويتكون التراتب الاجتماعي في الإمارة الكسادية على النحو الآتي:

١) السادة العلويون:

يقف السادة العلويون[٢] في قمة درجات المراتب الاجتماعية في الإمارة الكسادية، كما هو الحال في بقية المناطق الحضرمية، وكانوا من أكثر فئات المجتمع الحضرمي علماً وثقافة وتأثيراً ومالاً حصلوا على معظمه من هجرة بعضهم إلى الهند، وجنوب شرق آسيا، وجزر المحيط الهندي، وشرق إفريقيا، ويطلق على العالم والمسن والصالح منهم لقب (الحبيب)، وعلى زعيمهم لقب (المنصب)[٣].

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٢٥. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٢٠، ٣٢١.

(٢) العلويون: ينتسبون إلى جدهم علوي بن عبدالله بن المهاجر أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العريضي بن جعفر الصادق، ويرتفع نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي وصل إلى حضرموت من البصرة عام ٣١٨هـ/ ٩٣٠م برفقة ابنه عبدالله وحفيده بصري وجماعة من عائلته وأتباعه، حيث أقام أولاً في قرية الجبيل بوادي دوعن، ولم تطل به الإقامة هناك، فغادرها إلى الهجرين، ومنها إلى قارة بني جشير، ثم اتجه إلى الحسيسة، واستقر بها حتى وفاته عام ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م. انظر باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٥٦ - ٦٥.

(٣) باحنّان: جواهر تاريخ الأحقاف، المرجع السابق، ج ٢، ص٥٧، ٥٨. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٣٥.

وكان السادة يقومون بمهام دينية واجتماعية وسياسية عديدة في المجتمع، حيث مكنتهم من القيام بذلك عوامل عديدة أهمها ما يأتي:

١- انتسابهم إلى بيت الرسول محمد عليه الصلاة والسلام .
٢- اشتغالهم بالأمور الدينية وبالإشراف على مؤسساتها .
٣- قيامهم بمهام الإصلاح بين الناس، وبحل النزاعات القبلية، وإبرام الهدنة والصلح بين القبائل المتحاربة .
٤- قيام مناصب السادة بحماية اللاجئين إلى القرى التي يقيم فيها السادة، والمعروفة بـ(الحوط) ومفردها حوطة[١] .
٥. كانت بيوت مناصبهم مفتوحة دائماً للضيوف والنزلاء والزوار[٢] .

ومن أشهر أسر السادة العلويين في الإمارة الكسادية آل العيدروس، وآل الشيخ أبي بكر، وآل مكنون، وآل باهارون، وآل المقدي، وآل الحداد، وآل مولى الدويلة، وآل مشهور، وآل عيديد، وآل بن إسماعيل السقاف[٣].

لعب السادة العلويون من آل العيدروس دوراً للتوسط في حل النزاع الذي نشب بين الإمارة الكسادية والإمارة البريكية في عام

(١) الحوطة: مكان يختطه رجل صالح ويعتبر من لجأ ولاذ به أمن من أعدائه، وتكون في الغالب خاضعة لنفوذ السادة العلويين. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٣٥.
(٢) بن عقيل: عبدالعزيز جعفر، اللوحة العامة للتركيب الأثنوقبلي في حضرموت، مجلة (الثقافة)، العدد (٢١)، يناير فبراير ١٩٩٦م، ص١٤.
(٣) باصالح: مقابلة شخصية، المرجع السابق. الجيلاني: مقابلة شخصية، المرجع السابق. بحرق: صالح سعيد، مقابلات مع عدد من سكان الديس الشرقية بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٩م.

١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م عندما هاجمت القوات البريكية مدينة المكلا، وتم عقد صلح بين الإمارتين استمر إلى عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م، ثم نشبت الحرب مرة ثانية بين الإمارتين فتوسط العلويون مرة أخرى عن طريق طاهر بن الحسين العلوي الذي عقد صلحاً بينهما[١]، وعلى الرغم من قيام العلويين بهذا الدور إلا أن آل كساد عينوا مسؤولين وقضاة من غير العلويين، ولعل ذلك يعود إلى ارتباط العلويين الوثيق بالدولة الكثيرية، ولكن نقباء آل كساد كانوا يقدرون رجال العلم من العلويين.

ومن صفات العلويين في حضرموت والإمارة الكسادية أنهم لم يكونوا منغلقين على أنفسهم إلا في موضوع زواج بناتهم فقط، إذ لا يحق للعلوية الزواج بغير العلوي متمسكين بمبدأ الكفاءة في النسب[٢]، ولكنهم يبيحون لذكورهم ذلك، وقد لاحظ الرحالة الهولندي «فان در ميولين»[٣] أن العبيد، والخدم، والأطفال، والجنود، والمواطنين العاديين، يجتمعون في مجلس الأغنياء يأكلون معاً، ويشربون من نفس الإناء، ومن نفس القهوة، وفي نفس الفناجين، ويشاركون في نفس الحديث[٤].

(١) السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج ٢، ص١٥٨.
(٢) سارجنت: حول مصادر التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١١٥.
(٣) فان در ميولين رحالة هولندي قدم إلى حضرموت عام ١٩٣١م، وألف كتاباً احتوى وصفاً حول مدن حضرموت التي زارها، وقد كان سبب زيارته إلى حضرموت للتعرف على عادات الحضارم في موطنهم الأصلي، وهم الذين يسيطرون على الاقتصاد في بعض المستعمرات الهولندية، واستمرت زيارته لحضرموت ستة أسابيع تقريباً.
(٤) ميولين: دانيال، فان در، فيسمان، هـ. فون، حضرموت إزاحة النقاب عن بعض غموضها، ترجمة د. محمد سعيد القدال، عدن، ١٩٩٨م، ص ٨. الصبان: عادات وتقاليد بالأحقاف، ص٤٠.

٢) المشايخ:

يأتي المشايخ[١] بعد السادة في التراتب الاجتماعي، وكانوا معروفين بالتفقه في العلوم الدينية والتدريس، حيث لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ حضرموت السياسي والاجتماعي[٢]، وهؤلاء من غير شيوخ القبائل، ويرفع المشايخ أصولهم إلى رجال العلم والدين في حضرموت أو إلى النازحين من خارجها، وكثيراً ما يربط النازحون أنسابهم إلى الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم، أو إلى أقارب الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن المشايخ الذين يرفعون نسبهم إلى الصحابة آل العمودي المنسوبون إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وآل الخطيب المنسوبون إلى عباد بن بشر الأنصاري رضي الله عنه، وآل باوزير الذين ينتسبون إلى بني العباس، أما المشايخ القدماء فيفتخرون بانتمائهم إلى كندة مثل آل باحنان[٣]، وآل بافضل الذين ينتمون إلى قبيلة مذحج المشهورة[٤].

لقد كان المشايخ قبل قدوم المهاجر أحمد بن عيسى إلى حضرموت يحتلون المرتبة الأولى في التركيب الاجتماعي للمجتمع

---

(١) تعني لفظة شيخ كل من جاوز الخمسين عاماً وظهر عليه الشيب. ابن منظور: لسان العرب، المرجع السابق، ج٣، (مادة شيخ)، ص٥٠٩.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢١. بامطرف: المختصر في تاريخ حضرموت، المرجع السابق، ص١١٣.

(٣) باحنان: جواهر تاريخ الأحقاف، المرجع السابق، ص١٩. بامطرف: المرجع نفسه، ص١١٤.

(٤) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣١، ٣٢.

الحضرمي حتى ثلاثينيات القرن الرابع الهجري الموافق أربعينيات القرن العاشر الميلادي، بعدها تنحوا عن هذه الصدارة الاجتماعية للسادة العلويين تقديراً لنسبهم النبوي الشريف؛ ولذلك ظلت العلاقة طيبة بينهم، أما فيما يتعلق بعلاقة المشايخ بفئات المجتمع الأخرى فإن المشايخ أقل تزمتاً من العلويين من حيث التزاوج رجالاً ونساءً مع القبائل وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى[١].

وقد تمتع المشايخ بامتيازات من الحكام ورؤساء القبائل منها: الإعفاء من العوائد واعتبار قراهم مناطق مأمونة، كما قام بعضهم بمهمة خفر القوافل والمسافرين، ومن أشهر أسر المشايخ في أراضي الإمارة الكسادية هم آل باعباد، وآل باشراحيل، وآل بامخرمة، وآل المسجدي، وآل باعمر، وآل باوزير، وآل العمودي[٢].

٣) القبائل:

كان المجتمع الحضرمي قبلياً ومحكوماً بنظام قبلي عريق وثابت ومتعارف عليه، ويتولى رئاسة القبيلة[٣] أحد أفرادها يقال له (مقدّم) يتم بالترشيح، ثم التعيين في اجتماع تعقده القبيلة لذلك الغرض،

---

(١) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص١٩٦، ٢٢٥. بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص١٣٩.

(٢) بامطرف: المختصر في تاريخ حضرموت، المرجع السابق، ص١١٣، ١١٤.

(٣) القبيلة: لغة هم بنو أب واحد، وجمعها قبائل، وفي العرف القبائل هم حملة السلاح فكل من يحمل السلاح ويقاتل به يقال له (قبيلي)، وتطلق أيضاً على البادية الذين انتقلوا إلى حياة المثوى وهم يحملون السلاح. الصبان: عادات وتقاليد بالأحقاف، المرجع السابق، ص٣٩.

وغالباً ما كانت الزعامة القبلية بالتوارث أباً عن جد، وكان رئيس القبيلة في منطقته بمثابة الحاكم أو السلطان[١] ولا يتدخل في الحياة اليومية للأفراد، وإنما كان يمثل القبيلة في كل الأمور، ويقوم بقيادتها في الحروب، ويفصل في الخصومات التي تنشب بين أفرادها[٢].

وتأتي القبائل في المرتبة الثالثة من السلم الاجتماعي في الإمارة الكسادية كسائر أنحاء حضرموت، وكانوا يمثلون القوة الرئيسية في المجتمع بحكم الرابطة القبلية وامتلاكهم للسلاح، ولكنهم كانوا يستعينون بالسادة والمشايخ لحل النزاعات القبلية التي تنشب فيما بينهم.

وكانت نظرة القبائل لبعض الأعمال والمهن نظرة احتقار وازدراء، إذ لا يجوز في نظرهم أن يمارس القبلي الأعمال اليدوية وغيرها من الحرف[٣] على الرغم من اشتغال عدد من أفراد القبائل بالتجارة، والزراعة، وتربية الماشية، والقيام بحراسة وحماية القوافل التجارية والمسافرين وغيرها[٤].

ويحق لأفراد القبائل الزواج من الفئات الاجتماعية التي تأتي بعد القبائل في الترتيب الاجتماعي، إلا أن هذا الحق خاص بالذكور فقط

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢١.
(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٣.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٥. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٢. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٣٩، ٣٤٩.
(٤) عكاشة: المرجع نفسه، ص٢٤.

من دون النساء، إذ لا يحق لهن الزواج إلا من أفراد القبيلة أو من الفئات العليا كالسادة والمشايخ.

ومن أهم القبائل في الإمارة الكسادية هم العكابرة، وبنو حسن، والجوهيون، والحموم، وسيبان، والعديد من الأفخاذ اليافعية أبرزها الكسادي، اليزيدي، الحوثري، الكلدي، اليهري، السعدي، الطفي.

٤) الجنود:

ومعظمهم من قبيلة يافع التي ينتمي إليها حكام الإمارة الكسادية، كما يوجد مجموعة من عبيد الكسادي، ومن القبائل التابعة للإمارة الكسادية، وقد قُدر عددهم في الجيش النظامي للإمارة الكسادية في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م بحوالي (ألفين ومائتي) جندي، وكان ينضم إلى هذا العدد أيضاً في حالة تعرض الإمارة الكسادية للهجوم من مجموعات غير نظامية من قبائل المناطق المجاورة، وآخرون من أفخاذ قبيلة يافع كانوا يستلمون رواتب شهرية من الحكومة الكسادية[١]، وبما أنهم كانوا يدافعون عن الإمارة الكسادية وسكانها فإنهم يأتون في المرتبة الرابعة من السلم الاجتماعي في الإمارة.

وكان سلاح هؤلاء الجنود هي البنادق، والسيوف، والخناجر، وبعض المدافع العثمانية التي غنموها من الحملة الكثيرية العثمانية الفاشلة على مدينة الشحر في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م[٢].

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٨. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٢) باحسن: نشر النفحات المسكية، المصدر السابق، ج ٢، ص٢٠٤. عكاشة: المرجع نفسه، ص ٢١.

٥) القرار (القرويون):

والمقصود بهم سكان القرية أو المدينة المستقرون فيها منذ القدم تمييزاً لهم عن الوافدين الجدد إليها، ويندرج تحت مفهوم القرار التجار، ومعالمة البناء، والمدرسون، والكتبة[١]، وللتجار نفوذ قوي على الحكام والولاة والقضاة والموظفين؛ لأنهم يدفعون الضرائب والإتاوات للإمارة الكسادية، ومنها يحصل أيضاً حكامها على المعونات والقروض المالية[٢].

٦) المساكين:

يأتي المساكين بعد القرار في السلم الاجتماعي، وهم الحرفيون كالحدادين، والنجارين، والصاغة، وصائدي الأسماك، وعمّال الغزل والنسيج (الحياكة)، والدلل، والدباغين[٣]، وعمّال البناء، والحلّاقين، والطبّاخين، والمغنين، والحجامين وغيرهم، ويتزاوج أفراد هذه الفئة الاجتماعية فيما بينهم البين، ويتواجدون في المدن والقرى حيث يقدمون الكثير من الخدمات والسلع وغيرها للمجتمع.

٧) الضعفاء:

وتشمل هذه الفئة الاجتماعية الفلاحين الذين يعملون في أراضي ملّاك الأرض بنظام المحاصصة، كما تشمل أيضاً الفلاحين الذين يتملكون مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية، ويسمون بالضعفاء

---

(١) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص٢٢٥.
(٢) مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٧.
(٣) بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص٢٢٥.

لعدم قدرتهم على حماية أنفسهم بقوة السلاح[١]؛ لأن مزارعهم تقع خارج المدن ولا تتوفر فيها حماية الدولة في تلك الفترة.

٨) العبيد:

يرجع أصل العبيد إلى بقايا الأحباش في اليمن، أو من العبيد المجلوبين من سواحل شرق إفريقيا[٢] إلى حضرموت لتجنيدهم في الصراعات القبلية، وكانت تجارة الرقيق رائجة في مدينة المكلا[٣] بالرغم من اختفائها في أغلب بقاع العالم، وبذلك ظل العبيد يشكلون جزءاً من التركيب الاجتماعي في الإمارة الكسادية[٤].

وقد انحصر استخدام العبيد في الإمارة الكسادية كما هو في بقية نواحي حضرموت في الأعمال الآتية:

أ- جنوداً في جيوش الحكام، وكان الأهالي يطلقون على هؤلاء المجندين في حضرموت اسم (الحاشية) أو (المماليك)[٥].

ب- القيام بالحراسة والخدمة في البيوت ورعاية الماشية.

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٨. ردينوف: عادات وتقاليد حضرموت، المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٢) الجعيدي، المرجع نفسه، ص٣٨. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) عكاشة: المرجع نفسه، ص٢٥.

(٤) مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٤٧.

(٥) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٢٤.

ج- استخدامهم عمالاً في مستودعات الخزن العسكرية[١].

على الرغم من أن العبيد يقعون في أسفل السلم الاجتماعي في البلاد إلا أنهم يتميزون بالشجاعة[٢]، وكانوا يلاقون معاملة حسنة[٣] من أسيادهم، فلا يكلفونهم بما لا يطيقون، ويأكلون معهم ويشربون، وقد يتولى العبيد مناصب عليا في الإدارة والجيش لاعتماد الحكام عليهم في حفظ الأمن والاشتراك في الحروب[٤].

كانت العلاقة بين العبيد وملّاكهم قوية بحكم أهمية العبيد في المجتمع، كما أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل الأسر التي ينتمي إليها العبيد؛ لأن العديد منهم حملوا أسماء أسر ملّاكهم وأسيادهم، أو تغيرت أسماء أسرهم الحقيقية إلى أسماء أخرى، أو إلى أسماء من كلمتين الثانية منها كلمة (الله)، فضلاً عن أنهم لا ينتمون إلى أب واحد، أو منطقة واحدة في إفريقيا حين تم جلبهم منها، ناهيك عن أن

(1) Ingrams,Dooreen,and Ingrams Leila,OP,cit, V. 3. P557

(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٩. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٩.

(٣) لقد وصل الأمر ببعض ملاك وأسياد العبيد أنهم كانوا يقومون بخدمة العبيد إذا كبروا في السن أو أقعدهم المرض، فيوفرون لهم من يقوم بغسل ملابسهم، وكنس غرفهم، وتوفير محتاجاتهم، ولا سيما في حالة لا يوجد من يعيل هؤلاء العبيد، ويعود ذلك في رأي الباحث إلى التزام الحضارم بتعاليم الإسلام، وما يتمتعون به من صفات أخلاقية، كما أنه يندرج أيضاً في إطار رد الجميل إليهم بعد أن أفنوا أعمارهم في خدمة أسيادهم، ولا يزال بقايا هذه العلاقات قائمة بين العبيد وأسيادهم إلى اليوم.

(٤) الملاحي: المذكرة التاريخية، المصدر السابق، ص٢٥٥.

بعضهم ينسبون إلى البلدان التي جلبوا منها كـ(النوبة) في جنوب السودان.

٩) الصبيان:

ويطلق عليهم أيضاً (الأخدام)، وكانوا ولا يزالون يقعون في أسفل السلم الاجتماعي، وكان بعضهم يعمل في الزراعة بأجر عيني أو نقدي، والبعض الآخر يعملون كعمال خدمات، وينقسم الصبيان إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هم صبيان الجميع ويقومون بخدمة كل المنطقة أو القرية أو الجماعة في مقر سكنهم، والمجموعة الثانية هم صبيان العوائل أو الأسر الذين يقومون بخدمة إحدى العوائل من الفئات العليا في المجتمع مقابل منحهم إكراميات متنوعة وضمانات بالحماية وعدم المساس بهم[١].

ويظل أفراد هذه الفئة في مرتبتهم الاجتماعية المتدنية مهما تغيرت أوضاعهم الاقتصادية، خاصة وأن اختلاف المهن كان عاملاً في تعزيز الفوارق الاجتماعية أن اختلاف المهن كان عاملاً.

وفي رأي الدارس تشكل فئات القرار والمساكين والضعفاء في الأساس فئة واحدة، وهي الفئة المنتجة في المجتمع؛ ولذلك يوجد تداخل في أسماء العائلات المنتمية إلى هذه الفئات نتيجة لحركة الصعود والهبوط في درجات السلم الاجتماعي، لا سيما وأن تصنيف

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٣٩. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٣٥٩.

هذه الفئات الثلاث يعتمد على نوع الحرفة أو المهن التي تمارسها، فقد تجد أفراداً من عائلة كانوا ضمن فئة القرار، ثم أصبحوا في فئة الضعفاء أو المساكين، وقد يحدث العكس تماماً ولم يكن الهبوط إلى السلم الاجتماعي محصوراً في هذه الفئات الثلاث، بل كان موجوداً أيضاً بين القبائل والمشايخ الذين يمارسون المهن والحرف التي تمارسها فئات القرار والمساكين والضعفاء يعتبرون جزءاً من هذه الفئات الثلاث، فعلى سبيل المثال ينتسب آل باجبير وآل مرتع في الأصل إلى قبيلة كندة، ولكنهم ينتمون حرفياً إلى هذه الفئات الثلاث.

وكان من أسباب هبوط الفئات العليا إلى مراتب الفئات الدنيا الفقر والضعف الذي كان يحل بكثير من أفراد الفئات العليا، أما الفئة الوحيدة الثابتة في مرتبتها الاجتماعية العليا فكانت فئة السادة العلويين التي لم تتزحزح من موقعها في السلم الاجتماعي، بل وتمتعت بعلاقات جيدة مع كل الفئات الأخرى في المجتمع، كما أن الصبيان يبقون أيضاً على مرتبتهم الاجتماعية مهما بلغت درجة مستواهم الاقتصادي، كما ظل العبيد أيضاً في إطار فئتهم مهما تبوأوا من مناصب سياسية وعسكرية عليا في الإدارة والجيش.

ج) التعليم:

يقدم المؤرخ صلاح البكري في حديثه عن التعليم في حضرموت قبل الاستقلال صورة قاتمة عن الأوضاع فيها حيث كانت الجهالة ضاربة أطنابها في طول البلاد وعرضها وتنخر جسم الشعب، وتهدد كيانه وتدفعه إلى حياة أشد اسوداداً من ظلام الليل، وكان الحضرمي إذ ذاك يرنو إلى من حوله ببصر مشدوه وفم فاغر لا يكاد يميز بين خرافة

وحقيقة[١]، ومن ذلك يتبين أن الأوضاع التعليمية في حضرموت كانت سيئة قبل تلك الفترة، وأن الأوضاع التعليمية في عهد الإمارة الكسادية كانت أسوأ من ذلك بكثير، وذلك لوجود فارق زمني كبير مدة قرن من الزمن أو أكثر بين فترة الأوضاع التعليمية المزرية التي تحدث عنها المؤرخ صلاح البكري وبين فترة الأوضاع في عهد الإمارة الكسادية التي انتهت في عام ١٢٩٩هـ/ نوفمبر١٨٨١م .

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت توجد في الإمارة الكسادية بعض الكتاتيب[٢]، كما كان يتم التعليم أيضاً في بعض زوايا المساجد حيث يتعلم الأطفال مبادئ القراءة، والكتابة، والحساب، وتلاوة القرآن الكريم، ودراسة بعض الكتب الدينية الأخرى مثل التفسير والحديث والفقه والنحو وغيرها، ولم يكن التعليم متاحاً لكل فئات المجتمع فقد كان التعليم بين القبائل وفي الأرياف معدوماً، وكانت القبائل لا تحب التعليم لاعتقادها بأنه يزرع الخوف ويضعف القلب، وكان السادة والمشايخ أكثر الفئات الاجتماعية اهتماماً بالتعليم في حضرموت[٣]

(١) حضرموت وعدن، المرجع السابق، ص١٨٣.

(٢) الكتاتيب: هي مؤسسة تعليمية تعادل في مستواها الأدنى التعليم الابتدائي، وارتبطت بالمجتمع الإسلامي، وكانت منتشرة في معظم مناطق حضرموت إلا أنها ليست كلها في مستوى واحد، فتكثر في مناطق وتندر في أخرى، ذلك حسب المستوى الحضاري لهذه المناطق، وتسمى في حضرموت باسم (المعلامة) أو (العُلمة)، المرجع نفسه، ص٦٥.

(٣) باوزير: سعيد عوض، الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٦١م، ص٨٩. بامطرف: المعلم عبدالحق، المرجع السابق، ص٢٢١.

ومنها الإمارة الكسادية لارتباط مصالحهم به، أما بقية فئات المجتمع الأخرى فتتلقى التعليم من حلقات الدرس والخطب والمواعظ في المساجد من الواعظين والمرشدين[١].

أما تعليم المرأة فكان يقتصر على تعريفها بالواجبات الدينية من صلاة وصوم، وما يتعلق بشؤون الحيض والنفاس والطهارة، وتتلقى ذلك التعليم عن طريق أمها أو أبيها أو أحد أقاربها، بالإضافة إلى ما تسمعه من بعض النساء الأخريات في تلك الحدود الضيقة من المعلومات بهذا الشأن، وبشكل عام كان أهل حضرموت ينظرون إلى تعليم المرأة بأنه ليس حقاً لها بل يعتبرونه من الأمور القبيحة في تلك الفترة[٢].

كان الهدف من التعليم هو تعريف الناس بأمور العبادات والواجبات الدينية، وتهذيب النفس وتطهيرها من أدران الشر، والحث على مكارم الأخلاق، وإسداء النصح للناس، ونشر مبادئ الدين الإسلامي، ولم يكن للدراسة فترة زمنية محددة ولا برامج أو مناهج يستفيد منها الطلاب والمدرسون وإنما كان ذلك متروكاً للطرق التقليدية الموروثة[٣].

وقد أشار المؤرخ الحضرمي أحمد عبدالقادر الملاحي إلى

---

(١) باوزير: الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩. الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٤٤٦.

(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٧٢.

(٣) باوزير: الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٩١ - ٩٥.

الأوضاع التعليمية في عهد الإمارة الكسادية بقوله: «لم يكن في عهد الأمراء الكساديين في المكلا معهد علمي يذكر سوى ما يقال له علمة[١]»[٢].

ويرى الباحث أن التعليم في عهد الإمارة الكسادية لم يشهد تطوراً كبيراً، وأنه كان يمثل انعكاساً لحالة التعليم المتخلفة في كل أرجاء حضرموت، إلا أن نقباء آل كساد كانوا يقدّرون علماء الشريعة الإسلامية ويستشيرونهم في شؤون الإمارة، ويعتبر ما أورده الملاحي دليلاً على وجود بعض المؤسسات التعليمية مثل الكتاتيب (العلمة)[٣]، وكان التعليم فيها يتم بالطرق التقليدية المتعارف عليها في حضرموت، والتي كانت تعمل في كثير من الكتاتيب المنتشرة في أرجائها المختلفة.

كما أسهمت المساجد أيضاً في توعية سكان الإمارة الكسادية من خلال خطب الوعظ والإرشاد وحلقات الدرس التي يقيمها الواعظون والمرشدون والأئمة في المساجد المختلفة ومنها مسجد الروضة، مسجد النور، مسجد بازرارة، جامع البلاد وغيرها من المساجد المنتشرة في الإمارة الكسادية، ويُرجع الباحث عدم اهتمام آل كساد

---

(١) عُلْمة: محل معين من بيت المعلم يتعلم فيه الصبيان، يتعلمون الحروف الهجائية، والقراءة، والكتابة، وقراءة القرآن بواسطة المصحف بأجرة محددة.

(٢) المذكرة التاريخية، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٣) لم يعثر الباحث على أسماء الكتاتيب (المعلامة) في عهد الإمارة الكسادية، ولعل ذلك يعود في تقديره إلى أن الكتاتيب لا تستمر طويلاً بل تنتهي بمجرد وفاة صاحبها، كما أن المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها لم تشر إلى ذلك.

بإقامة الأربطة الدينية إلى عدم استقرار الأوضاع في الإمارة الكسادية، وتركيز اهتمام حكامها بالتجارة والملاحة البحرية بحكم اشتغالهم بها واعتماد إيرادات الإمارة الكسادية عليها.

د) الصحة:

انتشرت في عهد الإمارة الكسادية بعض الأمراض منها الرمد، والجدري، وأمراض العيون خاصة (التراكوما)، بالإضافة إلى أمراض الروماتيزم للمفاصل، و(النيديفو)[١]، وأمراض القرحة، ومرض الجذام في دوعن وغيرها من الأمراض الأخرى[٢].

ولم توجد مستشفيات، أو مراكز صحية، أو حتى أطباء وأدوية في الإمارة، وقد ظل هذا الحال قائماً في البلاد حتى بعد زوال الإمارة الكسادية لأكثر من ستة عقود من الزمان .

ولذلك كان الناس يستخدمون الأساليب التقليدية والأعشاب المحلية في علاج العديد من الأمراض، حيث اكتسبوا بعض الخبرات في هذا المجال، فقد كانوا يعالجون المواطنين باستخدام الأعشاب المحلية مثل شجرة (الحرمل) التي تستخدم لعلاج آلام الركبة، وشجرة (القُطُبْ) بعد غليها بالماء وتستخدم لعلاج الرواسب، ونبات (الشمار) ويستخدم لعلاج انتفاخ البطن، و(الصبر) ويستخدم لعلاج البثور وقتل

---

(١) النيَّديُفو: مرض يبتدئ بضروب شديدة وكفت في الأعضاء، مع حمّى شديدة مطبقة، وتمكث شدته بالإنسان نحو ثلاثة أيام، ثم يهون بعد ذلك.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج ٢، ص٣٢١. مكنون: أثر هارولد إنجرامز، المرجع السابق، ص٤٣٧.

الديدان والبكتيريا في المعدة[١].

كما كانوا يستخدمون أيضاً الكي بالنار[٢] لمعالجة الأورام، والحجامة[٣] لمعالجة أمراض المفاصل والرأس والفالج (الشلل)، ونبات (الضويلة) في علاج عسر الهضم (الحالب) وغيرها من الأمراض الأخرى، كما كانوا يستخدمون أيضاً الدهانات والكمودات في علاج أمراض الريح[٤]، كما استفاد سكان الإمارة الكسادية من المياه المعدنية الموجودة في بعض معاييننها في علاج بعض الأمراض كالبثور، والجروح السرطانية المزمنة، والإمساك، والسكري[٥] وغيرها من الأمراض الأخرى.

وهناك أمراض أخرى يدّعي السحرة بأنهم يعالجونها باستخدام

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٧. الصبان: عادات وتقاليد بالأحقاف، المرجع السابق، ص١٦٨.

(٢) الكي: يحدث بوضع قضيب معدني في النار حتى ترتفع درجة حرارته، ثم يوضع في مكان الألم أو الورم في الجسم، ولا تزال هذه الطريقة تُستخدم إلى اليوم في علاج مرض (عِرق النساء)، و(القصر)، والألم في العمود الفقري.

(٣) الحجامة: ويقوم بها الحجّامون الذين يقومون بإحداث عدة خدوش صغيرة في جسم الإنسان ليسيل منها الدم، وغالباً ما تكون الخدوش في الظهر، أو أعلى الرقبة من الخلف، أو في الرجل، وتُستخدم الحجامة لمعالجة مرض ضغط الدم أو الدوار، وبحسب الاعتقاد السائد يعتبر الدم النازف فاسداً، أو زائداً على حاجة الجسم.

(٤) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٨.

(٥) باهارون: شذرات من تاريخ الحامي، المرجع السابق، ص١٢.

الجن والشياطين مثل (الكفحة)، والحالات النفسية، والكساح أو الشلل[١]، وقد ساعد على ذلك تدني الوعي وانتشار الجهل، ولا يزال هذا الأسلوب متبعاً عند البعض إلى اليوم في حضرموت على الرغم من وجود المستشفيات، وغالباً ما يقوم بالعلاج السحرة والمشعوذون، ويتم بإعطاء المريض بعض الحروز والتمائم والتعويذات، وهي نصائح شفهية أو مكتوبة يضعها المريض في مكان معين من بيته أو جسمه، ويحتوي هذا النوع على الكثير من الوصفات العلاجية الغريبة، والتي قد تُولد قناعة لدى المريض تؤدي أحياناً إلى شفائه من المرض[٢]، ولكن كانت توجد أيضاً طريقة أخرى لعلاج هذه الأمراض وتتم بقراءة الآيات القرآنية على المريض، وبعض الأذكار والأدعية الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وتكون لوجه الله في الغالب[٣].

وفي رأي الباحث لم تشهد الأوضاع الصحية أي تطور في عهد الإمارة الكسادية التي لم تهتم بذلك، وهي تمثل أيضاً انعكاساً للأوضاع التعليمية السيئة في الإمارة الكسادية، ولذلك اعتمد سكانها على الطرق التقليدية في علاج أمراضهم المختلفة مستفيدين في ذلك من الخبرات السابقة لهم في هذا المجال، كما أن استخدام أسلوب العلاج عند المشعوذين الذين كانوا يستفيدون من المرضى مالياً يعود

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٨. الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٩٩.

(٢) الجعيدي: المرجع نفسه، ص٥٨.

(٣) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٩٩.

إلى جهل المواطنين بتعاليم الشريعة الإسلامية، وكان السحرة والمشعوذون المستفيدين من ذلك في ابتزاز المرضى مالياً.

ثانياً: العادات الاجتماعية في الإمارة الكسادية:

أ) العادات القبلية:

ترتبط العادات الاجتماعية في اليمن بالسلم المراتبي للمجتمع، فهناك عادات اجتماعية مشتركة بين معظم الفئات الاجتماعية، وأخرى عادات خاصة بكل فئة اجتماعية تلتزم بها وتحافظ عليها، ويعود تنوع العادات الاجتماعية إلى تنوع الظروف الطبيعية في البلاد[١].

إن دراسة العادات الاجتماعية تساعد في التعرف على واقع السكان ونفسياتهم واتجاهاتهم وتاريخهم[٢]، ولأن الإمارة الكسادية كانت تحتل جزءاً كبيراً من حضرموت الساحل، فإن كثيراً من العادات القبلية والرقصات والأغاني الشعبية السائدة حين ذاك في المجتمع الحضرمي كانت منتشرة فيها، وأهم هذه العادات هي:

١- اللوم والشؤم:

وهي تقاليد قبلية مرعية بين القبائل، وفيها نوع من الشهامة والاحترام المتبادل، فإذا ارتكب أحد أفراد القبيلة عملاً واعتبرته من وجهة نظرها عملاً شائناً فإن العار واللوم يلحق بالقبيلة كلها، ولا يمكن أن يتم غسله إلا بالدم، فاللوم يقع على القبيلة إذا قام أحد

(١) الحوالي: اليمن الخضراء مهد الحضارة، المرجع السابق، ص٣٦.
(٢) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤١.

أفرادها بواحد من الأفعال الآتية:

أ- إذا قام فرد من القبيلة بحماية شخص آخر فإنه يصير تحت حمايته، ولا يجوز التعدي عليه؛ لأن التعدي يعتبر عملاً شائناً من وجهة نظر القبيلة ولا يغسله إلا الدم.

ب- إذا كان القبيلي موجوداً في قبيلة أخرى وصادف هجوماً عليها فإنه يتعين عليه أن يقاتل معها حتى مغيب الشمس.

ج- إذا حضر القبيلي مجلساً فلا يمكن لقبيلي آخر أن يعتدي على من دونه؛ لأنه يعتبر لوم وشؤم على الحاضر في المكان لا يغسله إلا الدم إذا لم يدافع عن المعتدى عليه.

د- إذا عاب القبيلي فيمن أبدى لهم بوجهه، فإن اللوم يلحق القبيلة ولا يرفع ذلك إلا الوفاء وإعادة ما أخذه، وإذا كان العيب جريمة قتل فإن قبيلته مُلزمة بتسليمه أو قتله أو نبذه وطرده من القبيلة[١].

٢- الوجه:

وهي عادة الغرض منها كان حماية شخص معين أو طريق، ويقوم فيها أحد أفراد القبيلة برفع سبابته ويضعها على جبينه أمام الموعود بالحماية قائلاً:(في وجهي)، أو (بديت لك بوجهي)، أو (شليت لك بوجهي)، وبذلك يصبح القبيلي وقبيلته حامين لما وعدوا به، ولا

(١) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٤٤. الصبان: عبدالقادر محمد، لمحة من تاريخ البادية، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط ٢، ٢٠٠٦م، ص٥٦، ٥٧.

يمكن لهم التفريط في ذلك[١].

٣- العربون:

وهي عادة ممارسة التحكيم بين القبائل والأفراد، فإذا وقع نـزاع بين طرفين ورضي الطرفان بالتحكيم لحل هذا النـزاع فإن كل طرف منهما يقدم سلاحاً للمحكم الوسيط بينهما كضمان على استعدادهما لقبول قرار التحكيم، ولا يعاد العربون لصاحبه في حالة رفضه لقرار التحكيم؛ لأنه يعني عدم القبول بالصلح[٢].

٤- الوثور:

وهي جمع وثر، وهي قطعة الأديم التي كان يكتب عليها، وهي الحجة التي يكتبونها في أمورهم المهمة من تحالف وحماية، والغالب في الوثور أنها تبرمها القبيلة كلها ويمضي عليها رؤساء الأفخاذ كل عن فخذه[٣].

وإلى جانب هذه العادات القبلية هناك عادات أخرى سيئة كعادة الثأر، وأخرى حسنة كالكرم والشجاعة، ومعظم هذه العادات تمارسها القبائل في المناطق التي تكون فيها الحكومة غائبة عنها، وفي عهد الإمارة الكسادية نجدها موجودة خارج مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية حيث لا يوجد الحكام والقضاة والجيش الذي يفرض الأمن والنظام.

---

(١) الصبان: لمحة من تاريخ البادية، المرجع السابق، ص ٥٠.
(٢) الشاطري: أدوار التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص٣٤٥.
(٣) الصبان: لمحة من تاريخ البادية، المرجع السابق، ص٥٠، ٥١.

ب) الرقصات الشعبية في الإمارة الكسادية:

تعدّ الرقصات الشعبية في حضرموت جزءاً من العادات الاجتماعية، وقد تمت ممارستها منذ القدم لارتباطها بحياة الإنسان، والإمارة الكسادية كغيرها من سائر أنحاء حضرموت مارس سكانها الكثير من الرقصات الشعبية حيث لا يزال سكان حضرموت يمارسون هذه الرقصات الشعبية إلى اليوم منها:

١- رقصة الغية:

ويقوم بها الرجال في صفين متقابلين، وبإيقاع وغناء ورقص بالأكف، وتدخل الراقصة (البدوية) بثوب مزركش وخلاخل وأساور إلى وسط الصفين، ويقابلها الراقص ويمشي إلى الخلف تحت إيقاع الطبول والراقصة تتبعه ويكرر ذلك الراقصون الآخرون[١].

٢- رقصة الشبواني:

وهي رقصة الحرب والسلم وهي مسيرة العدة (فرقة الطبول)، وتبدأ الرقصة عقب حفظ مقطع من الشعر وترديده، وفيها يقف الرجال في صفين متقابلين تتوسطهم العدة، ويتماسك اللاعبون بأيديهم، ويغنون على إيقاع الفرقة، ثم يثبون إلى الساحة تارة، ويعودون إلى مواقعهم في الخلف تارة أخرى، بحركة رياضية خاصة لا يتقنها إلا الراقصون المتمرسون[٢]، وتمارس هذه الرقصة في المكلا، والحامي،

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤٥، ٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٦. السقاف: جعفر محمد، لمحات من الأغاني والرقصات الشعبية في حضرموت، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ، ص١٠.

والديس الشرقية، وروكب، وبروم .

٣- رقصة الدحيفا:

وهي رقصة جماعية تخصص فيها دائرة للراقصين، ويصحب الرقص غناء جماعي على إيقاع يُدعى (الهبيش)[١]، وتمارس في وادي دوعن.

٤- رقصة الدربوكا:

وهي رقصة يقوم بها الصيادون على ساحل البحر وفي مناسبات خاصة، فيصفق اللاعبون جلوساً على ركبهم في دائرة واسعة، تجلس في مقدمتها الفرقة المكونة من عازف (سمسمية)، وثلاثة إيقاعات مختلفة (دنابق)، اثنين ملزمين بإيقاع التمسيك، بينما تكون مهمة الثالث هي التخريط، وهي عملية تلوين الإيقاع حيث يقوم عازف السمسمية بالغناء شعراً، بينما يرقص الجميع بأكفهم[٢]، وتمارس هذه الرقصة في كل مناطق حضرموت الساحل.

٥- رقصة الكاسر:

ويقوم بها ملاحو السفن الذين يمخرون عباب البحر ويسافرون بسفنهم الشراعية في رحلات تجارية طويلة، وهي رقصة جماعية معبرة تضرب فيها الدفوف وهي الطيران، والمراويس، والصاجات، تحت نغم السمسمية[٣]، كما تمارس هذه الرقصة في مناطق حضرموت الساحل.

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص ٤٦.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٦.
(٣) المرجع نفسه، ص٤٦.

ج) الأغاني الشعبية في الإمارة الكسادية:

١- أغاني المشعال والكمبورة:

وهي رقصة يمارسها الرجال والنساء[١]، وارتبطت بعودة الملاحين والبحارة والمسافرين، وتكون في العشر الأوائل من شهر ذي الحجة في كل عام، في الديس الشرقية والحامي، وقد اندثر المظهر التراثي الأقدم للمشعال[٢] كمجسم للتعبير عن فولة (نجاة أو سلامة الملاحين) من الموت[٣] .

٢- أغاني التكوير:

التكوير يعني دفع الزوارق إلى مياه البحر إيذاناً ببداية العمل، ويتخلل أداءه غناء صوتي يختتم بتخميسة (اللحن) الختامي الذي يردده البحارة وهو (شيله... يا شيله)[٤] .

٣- أغاني الطلوع إلى البحر:

وتُغنى على إيقاع الصوت الذي يحدث بانتظام عند استخدام المجاديف لتحريك القوارب فوق سطح البحر خلال عملية التجديف، فيبدأ الصيادون بعبارة: (هيله الله شي)، ثم يردد أحدهم أبيات مسجعة

(١) كان للأطفال والشباب والنساء مشاعيلهم وكنابيرهم، إلا أنه تم إيقاف كمبورة النساء بعد عام ١٩٩٤م.

(٢) حل محل المشعال مجسم السفينة الحربية والقلعة، وذلك تعبيراً عن قوة المواجهة مع القراصنة وتخليداً لذكرى تلك المواجهات.

(٣) محروس: مكانة أهل الديس في الملاحة والتجارة البحرية، المرجع السابق، ص٢١.

(٤) الجوهي: إمارة آل بن بريك في الشحر، المرجع السابق، ص٧٣.

تناسب ذلك النغم، أما أغنية (هيله لقدوم) فتُغنى عند توجههم داخل البحر إلى جهة معينة، تليها أغنية (هلي يا نوش) أو (هيلا نونيش) وتُغنى عند تعمقهم داخل غبة البحر استعداداً للصيد[١]، وتُستخدم هذه الأغاني في كل المناطق الساحلية بالإمارة الكسادية.

٤- أغاني العودة من البحر:

وتُغنى عند عودة الصيادين من البحر إلى البر حيث تغني مجموعة منهم (هيلى على البر)، وتغني المجموعة الثانية (هيلي يروينا)[٢] .

٥- أغاني التجلوب:

وتُغنى باجتماع النساء في الأمسيات أمام أحد البيوت في الحامي والديس الشرقية، وهو نوع من الابتهال بعودة المسافر الذي طالت غيبته[٣] .

٦- أغاني السناوة:

وهي من أغاني الفلاحين الشعبية في تمرير الوقت، ويقوم بها الفلاحون أثناء سحب الماء من الآبار بواسطة الدلو[٤]، ولا تنتشر هذه الأغاني كثيراً في أرياف حضرموت الساحل لاعتمادها في عملية الري على المعايين، ولكنها تُغنى في فوَّة، ووادي دوعن، وبعض القرى

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤٧.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٧.
(٣) محروس: مكانة أهل الديس في الملاحة والتجارة البحرية، المرجع السابق، ص٢١.
(٤) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤٧، ٤٨.

المحيطة بمدينة المكلا كالحرشيات وثلة والبقرين من أراضي الإمارة الكسادية، وهناك أيضاً أغاني خاصة بالتأبير (تلقيح النخيل)، وأخرى خاصة بالحصاد، وصناعة الجير، إلى جانب أغاني العمل الحرفي المختلفة، والأغاني التي تمارسها المرأة أثناء تأدية أعمالها في المنزل، فضلاً عن التوشيحات الدينية، وأغاني الدان الشعبي[١].

ويلاحظ الباحث أن الرقصات والأغاني الشعبية المنتشرة في الإمارة الكسادية تتشابه في أغلبها مع رقصات وأغاني سكان بقية مناطق حضرموت الساحل، ولعل ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

أ- الترابط الأسري بين سكان المدن والقرى الساحلية .
ب- أن سكان المناطق الساحلية غير الكسادية يمارسون نفس المهن التي يمارسها سكان المناطق الساحلية في الإمارة الكسادية .
ج- التشابه في الطبيعة الجغرافية لهذه المناطق الساحلية .
د- تشابه عادات وتقاليد سكان هذه المناطق.

كما أنه لا يمكن أيضاً أن نغفل دور التواصل الثقافي مع بلدان شرق إفريقيا والهند والخليج العربي عن طريق التجارة والملاحة البحرية، حيث أدى ذلك إلى إحداث بعض التأثير على إيقاعات الرقصات والأغاني الحضرمية، بل إن بعض الرقصات الحضرمية مأخوذة من تلك البلدان، وكان للمهاجرين الحضارم دور أيضاً في نقل بعض الرقصات والأغاني إلى البلدان التي استقروا فيها.

---

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٨.

المبحث الثالث

المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية

أولاً: التطور العمراني في مدينة المكلا:

اهتم الكساديون بتطوير مدينة المكلا من الناحية العمرانية، فعملوا على منح الأراضي السكنية للمواطنين لإقامة مساكن لهم عليها بدون مقابل[١]، وبذلك شهدت مدينة المكلا عاصمة الإمارة في بداية النصف الثاني للقرن الثالث عشر الهجري الموافق القرن التاسع عشر الميلادي توسعاً عمرانياً[٢] بعد أن كانت مساكنها قبل قيام الإمارة الكسادية فيها تتكون من أكواخ للصيادين، ففي أواخر عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي حدثت نهضة عمرانية في مدينة المكلا التي كان عمرانها محصوراً في منطقة اللسان الأرضي امتد فيها العمران من اللسان الأرضي باتجاه الشريطين الساحليين الواقعين على جانبي اللسان، وبخاصة الشريط الساحلي الغربي لاتساعه مقارنة بالشريط الساحلي الشرقي الضيق، غير أن التوسع الذي شهدته المكلا خلال تلك الفترة لم يكن يمتد لأكثر من كيلو مترين في الناحية الغربية من قصر النقيب الكسادي الواقع في ذلك اللسان، حيث أُقيم في نهاية العمران سور صغير ذو بوابة يمتد بعرض الشريط الساحلي من ساحل البحر جنوباً إلى أسفل الجبل شمالاً لحماية المدينة من الناحية الغربية[٣].

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي، ج١، المرجع السابق، ص١١٧.
(٢) انظر خريطة التوسع العمراني في عهد آل كساد في الملحق رقم (١٩)، ص٤٤٧.
(٣) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٤٠، ٤٩.

ويشير المؤرخ سعيد عوض باوزير في حديثه عن التطور العمراني في مدينة المكلا قائلاً: «وهكذا أصبحت المكلا الميناء الثاني بعد الشحر من حيث الأهمية وقوة التجارة، وطفق الناس الذين فضلوا الإقامة بها يبنون بيوتهم محترمة ومرتفعة، تتكون من عدة طبقات... إلخ»[١]، وقد بنيت هذه البيوت بالحجر والنورة، أو من الطين (اللبن)، وتصل في ارتفاعها إلى أربعة وخمسة طوابق، ولا يزال بعضها قائماً إلى اليوم.

وفي عهد الإمارة الكسادية تم بناء حارتين[٢] الأولى هي حارة (البلاد)[٣] في منطقة اللسان البري الذي يمتد في البحر من الشمال إلى

(١) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٢) انظر خريطة مدينة المكلا بين عامي ١٨٤٠- ١٩٤٠م الملحق رقم (٢٠)، ص٤٤٨.

(٣) تنقسم حارة البلاد إلى ثلاثة أقسام هي: البلاد وتقع على طرف اللسان البري بمحاذاة البحر وتمتد من الناحية الشمالية حتى سور مقبرة يعقوب، ويسكنها في الغالب عائلات ذات أصول هندية، ومجموعة من الصيادين، والتجار، والبحارة. والقسم الثاني من البلاد هو الوسط وسمي بذلك؛ لأنه يتوسط الأقسام الثلاثة، وتبدأ حدوده من حيث تنتهي حدود القسم الأول (البلاد)، وأغلب سكانه من الصيادين الذي يمارسون مهنة صيد الأسماك. أما القسم الأخير فيُعرف بـ(حافة العبيد) وهي المنطقة التي كانت تتم فيها عملية بيع الرقيق، وتقع بجوار مسجد (الغالبي) الواقع على الطرف الشرقي في هذه الحافة والمواجهة لمنطقة خلف، حيث كان ينزل الرقيق فيها، وقد سميت بـ(فرضة الحطب)؛ لأن السفن التي تجلب الأخشاب من إفريقيا ترسو فيها أيضاً، وهناك من قسّم حارة البلاد إلى خمسة أقسام وهي حافة الهنود، وحافة بازرارة، وحافة النوبة، وحافة الوسط، وحافة العبيد، وفي رأي الباحث يعد التقسيم الأول هو الأقرب إلى الصواب.

الجنوب، حيث يحدها من الجنوب والشرق البحر، ومن الغرب البحر والميناء القديم لمدينة المكلا (الفرضة)، ومن الشمال دار كندر مروراً بالسيلة[١] والجابية[٢]حتى مكان مقهى الجيب اليوم.

وأما الحارة الثانية التي بنيت في عهد الكساديين فهي حي (الحارة)[٣] والتي يحدها من الشمال الجبل (قارة المكلا)، ومن الجنوب البحر ومنطقة السيلة والجابية ومكان مقهى الجيب اليوم، ويحدها من جهة الشرق صخرة كبيرة كان يتم دائماً طلاؤها بالجير الأبيض، وهي تقع بالقرب من بيت كندر وبيت الهدار وبيت باصالح، أما حدها الغربي فهو السور القديم للمكلا وبتحديد أدق ضريح علوية الذي لا يزال موجوداً إلى اليوم تحت مسجد عمر بالمكلا، وكان سكانها من الصيادين والتجار المنقولين من مناطق وادي حضرموت وخاصة من دوعن، بالإضافة إلى عدد من الأسر اليافعية[٤] .

ثانياً: التطور العمراني في قرية الحامي:

اهتم الكساديون أيضاً بعمران قرية الحامي الواقعة على شاطئ

(١) مسيال مياه الأمطار الممتدة من حافة العبيد حتى الجابية، ولا تزال تعرف بهذا الاسم حتى اليوم.
(٢) الجابية: وهي مقر دوار الدلة اليوم.
(٣) سميت الحارة بهذا الاسم؛ لأن هذه المنطقة قبل أن تصبح آهلة بالسكان كان يوجد بها مكان للحياكة يسمى (حرة آل بروق) الذين كانوا ينسجون الملابس في هذا المكان المسمى (الحرة)، وكانت تبعد بعض الشيء عن حارة البلاد ولم يمتد إليها العمران، وكان الناس يذهبون إليها في فترة العصر لتمضية الوقت، ومع مرور الزمن تم استبدال كلمة الحرة بالحارة على طريق التخفيف.
(٤) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص٢٥، ٢٦.

البحر حيث كان يصعب على الإنسان في السابق رؤيتها من البحر، وتعرف بالبلاد الفوقية، ويعود الاهتمام الكسادي بالحامي باعتبارها منطقة الاستقرار الأولى للأسرة الكسادية بعد قدومها من يافع وقبل استيلائها على مدينة المكلا وتكوين الإمارة الكسادية فيها، كما يوجد بقرية الحامي أيضاً مجموعة من الكساديين حيث كان بعضهم نواباً على قرية الحامي والديس الشرقية من قِبل الدولة الكثيرية، وقد استأثروا بحكمها بعد ضعفها، ثم استولوا عليها نهائياً بعد سقوط هذه الدولة في عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م، وقد قام الكساديون في الحامي ببناء العديد من المنشآت والبيوت والمساكن المجاورة لمسجد الجامع .

ومن مميزات المباني الساحلية في قرية الحامي أنها كانت متلاصقة مع بعضها البعض، وشوارعها طويلة بحيث يمكن للمرء الانتقال من مسكن إلى آخر دون المرور بالشارع، وارتبطت منازلها المتلاصقة بفتحات صغيرة في جدرانها يتبادل السكان والجيران عبرها المنافع المختلفة[١]، وقد استوطنها الأهالي في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م تقريباً بعد نـزوح الأهالي من البلاد الفوقية (عطار) التي تبعد عنها بمسافة كيلو مترين ونصف تقريباً[٢].

ثالثاً: أبرز المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية:

ومن أهم المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية هي المساجد

(١) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم، نبذة تاريخية عن مدينة الحامي، مكتبة المؤلف، ص٢.

(٢) باهارون: شذرات من تاريخ الحامي، المرجع السابق، ص٢. والملاحي: المرجع نفسه، ص٢.

والقصور والقلاع والحصون والأسوار .

أ- المساجد:

١- مسجد الروضة: وقد قام ببنائه في عام **١٢٥٠**هـ/ **١٨٣٤**م أبو علامة وهو السيد عمر بن علي بن الشيخ بن أحمد بن علي بن الشيخ أبي بكر بن سالم المتوفى في مدينة شبام عام **١٢٧٨**هـ/ **١٨٦١**م، وقد ساعده في ذلك الأهالي بالعمل والأموال، كما ساهم في بنائه أيضاً أصحاب السفن من عُمان[١]، وكان المسجد يقع على البحر مقابل ميناء المكلا القديم، ولا يزال قائماً في مكانه بالرغم من تغيير معظم المعالم المحيطة به .

٢- مسجد نور البلاد: ويقع على شاطئ البحر بالقرب من ميناء المكلا القديم من الناحية الجنوبية، وتاريخ بنائه غير معروف، ولكن بنائه في عهد الإمارة الكسادية .

٣- مسجد بازرارة: ويقع في الطرف الجنوبي القريب من البحر في حي البلاد، وهو مسجد صغير يأتي مباشرة بعد مسجد نور البلاد من الناحية الشرقية، وقد بُني في بداية عهد الإمارة الكسادية، ويقال أن الإمامة فيه كانت لأسرة باحاتم[٢]، ويعد أول مسجد يقام في المكلا في عهد الإمارة الكسادية، وهو صغير جداً إذ لا تزيد مساحته عن **١٠٠** متر مربع تقريباً .

---

(١) السقاف: إدام القوت، المصدر السابق، ص١٣٥. الحداد: الشامل في تاريخ حضرموت، المرجع السابق، ص٨٦.

(٢) مقابلة شخصية مع أحمد باداؤود شيخ مسن (٨٠ عاماً) بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ م.

٤- مسجد الجامع بقرية الحامي: وقد قام ببنائه سالم أحمد بن عبدالرحمن الكسادي عام ١١١٣هـ/ ١٧٠١م، وحفر له عيناً من الماء عرفت بـ(عين أبي سالم)، وأوقفها على المسجد[١]، ويقع المسجد عند مدخل قرية الحامي[٢].

ب- القصور:

وأشهرها القصر الكسادي المعروف بـ(حصن الكسادي) في مدينة المكلا بالقرب من الميناء القديم مقابل الركن الجنوبي الغربي لمقبرة يعقوب، وقد بنيت إلى جانبه بعض المباني العامة للإمارة الكسادية وبعض المساكن الشخصية[٣]، ويتكون القصر[٤] من أربعة طوابق، وسطح مرتفع، وكان مبنياً من الحجر[٥]، ومطلي من الخارج كله بالنورة.

كما قام الكسادي أيضاً في عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م ببناء قصر آخر قريب منه عرف باسم (بيت السعادة)، وكان أول من نـزل ضيفاً على الإمارة الكسادية فيه هو السلطان عوض بن عمر القعيطي عندما جاء معزياً بوفاة النقيب صلاح بن محمد الكسادي في عام ١٨٧٣م[٦].

---

(١) الملاحي: نبذة تاريخية عن مدينة الحامي، المرجع السابق، ص٢.
(٢) انظر صورة لمسجد الجامع في الملحق رقم (٢٣)، ص٤٥١.
(٣) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٤) انظر صورة لقصر آل كساد في الملحق رقم (٢٢)، ص٤٥٠.
(٥) تقف مكان القصر اليوم مدرسة ابن خلدون للتعليم الأساسي.
(٦) التميمي: أحمد سعيد، المكلا سندريلا البحر والفرح، ٢٠٠٦ م، ص٢٣.

ج- القلاع والحصون:

بنى الكساديون عدداً من القلاع الدفاعية في مدينة المكلا، منها أربع قلاع فوق الجبل المطل على المدينة للمراقبة والدفاع عنها من الهجمات البحرية، وقد بنيت بشكل مستطيل، ولها تخطيط عمراني واحد، وهي مبنية من الحجر والملاط والقصارة، وطليت بالنورة البيضاء، وفي كل قلعة منها توجد بوابة واحدة تتصل بدرج الدور الأول الذي توجد فيه فتحات صغيرة تسمح بإدخال البندقية وبالرؤية لمشاهدة الهدف الذي يرصده المراقب(١)، كما قام الكساديون أيضاً ببناء ست قلاع صغيرة في قرية الحامي(٢) على السلسلة الجبلية(٣).

أما الأسوار فقد بنى الكساديون سوراً حول مدينة المكلا من الحجر البازلتي الأسود والنورة، بطول ١٥٠ متراً، وعرض متر واحد، وبارتفاع يزيد عن ٥ أمتار، ويمتد من الجنوب إلى الشمال، وكانت بدايته من مقر (النوبة) في النقطة المحاذية للبحر مباشرة، ويمتد شمالاً باتجاه الجبل ماراً ببيت (بن زيد) الذي يقع بالقرب من المكتبة السلطانية حالياً، وتتوسط السور بناية مستطيلة بنفس طوله وارتفاعه، وتقع في جوانبها أبراج الحراسة، ويوجد في الوسط باب خشبي ذو درفتين (السدة)(٤).

---

(١) باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٣٤.
(٢) جميع هذه القلاع الست اندثرت ولم يعد لها أثر.
(٣) الملاحي: نبذة تاريخية عن مدينة الحامي، المرجع السابق، ص١.
(٤) الخنبشي: حارات المكلا، المرجع السابق، ص٢٨. باوزير: موانئ ساحل حضرموت، المرجع السابق، ص١٢٣. الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية، المرجع السابق، ص٤٩.

كما بنى الكساديون عدداً من الحصون الدفاعية في مدينة المكلا وخارجها لصد الهجمات الخارجية على الإمارة الكسادية، ومن أشهر هذه الحصون هي:

- **حصن الغويزي**[١]:

ويقع في المدخل الشمالي لمدينة المكلا، وقد تم بناؤه في عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م على صخرة تطل على الطريق المؤدية إلى المدينة، وهو حصن دفاعي أولي في صد الغارات على مدينة المكلا من جهة الشمال، ويتكون الحصن من طابقين، يوجد في الطابق الأول عدد من الحجرات، وعلى جدرانه الخارجية نوافذ في جميع الاتجاهات، أما الطابق الثاني فيتميز بنوافذه الواسعة، ويحاط سطح الحصن بحاجز يصل ارتفاعه إلى ١,٥متر، وتحيط بالحصن قناتان للمياه من الجهتين الجنوبية والغربية منه مبنيتان من الأحجار والقضقاض، ويوجد على مقربة من الحصن صهريج يحفظ المياه[٢].

- **حصن الكساديين في الديس الشرقية:**

بنى الكساديون هذا الحصن في الديس الشرقية، ولكنه تهدم، ويقع هذا الحصن في السوق القديمة لمدينة الديس اليوم بالقرب من

---

(١) الغويزي: يقال بأنه ينسب إلى أحد الحراس في الماضي ويُدعى سعيد الغويزي الذي عمل فترة زمنية طويلة في الحراسة به عندما كان الوادي عامراً بالزراعة قبل ٣٠٠ عام، ويقابل حصن الغويزي في الجهة الأخرى حصن القفل.

(٢) القلم: صحيفة اقتصادية وثقافية وإخبارية مستقلة، العدد (٢١) يناير ٢٠٠٩م، ص٧. التميمي: المكلا سندريلا البحر والفرح، المرجع السابق، ص٣٤، ٣٥.

سوق السمك حيث أقيمت في موقعه دكاكين تجارية[١].

- **حصن خازوق:**

ويقع على تل مرتفع في الجهة الشمالية على طريق مجرى وادي سديد إلى منطقة الحرشيات[٢]، وعند زيارة الباحث لموقع الحصن لاحظ أن هذا الحصن يسيطر على مساحة واسعة من هذه المنطقة وعلى الطريق المؤدي إلى مدينة المكلا بحيث يمكن مراقبة كل الداخلين إليها والخارجين منها، ولم يعد الحصن قائماً اليوم إذ لم يبق في الموقع سوى آثاره[٣]، وقد بُني الحصن من مادة اللبن، وبجانبه سور يبعد عنه بضعة أمتار، وحول هذا الحصن دارت معركة بين القوات الكسادية والقوات الكثيرية عندما حاولت الأخيرة الاستيلاء على مدينة المكلا عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، وفي هذه المعركة قال الشاعر الشعبي عمر باعطوة الذي كان يصاحب القوات اليافعية في الدفاع عن الحصن وعن المكلا قصيدة منها قوله المشهور:

على خازوق باروتنا بَيَّت وظلَّا ونفقنا البضاعة وسلمنا المكلا[٤]

ومن الحصون الأخرى التي بناها الكساديون في مدينة المكلا[٥]

---

(١) الحوثري: سعيد عبدالرب، مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٩م في مدينة الديس الشرقية.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص١٧٣.
(٣) انظر الملحق رقم (٢٤) وهي صورة لبقايا آثار حصن خازوق، ص٤٥٢.
(٤) باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المرجع السابق، ص١٧٧.
(٥) بعض هذه الحصون اندثرت ولم يعد لها أثر اليوم، ولكنها كانت موجودة إلى عهد قريب.

الحصن الواقع على جبل الغار الأحمر[١]، وحصن المشراف، والحصون الخمسة الواقعة على الطريق المؤدية إلى البقرين[٢].

❀ ❀ ❀

(١) جبل الغار الأحمر يقع على وادي العيقة من الناحية الغربية.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٨.

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة تاريخاً علمياً متكاملاً لأول إمارة يافعية نشأت في حضرموت الساحل ودامت فترة حكمها قرابة قرن وثمانية عقود من الزمان، وصمدت في مواجهة كل القوى المحلية التي حاولت القضاء عليها طمعاً في الاستيلاء على ممتلكاتها، حتى تدخلت بريطانيا العظمى عسكرياً في النـزاع الكسادي - القعيطي، وقامت بمساعدة حليفها الجمعدار القعيطي في إنهاء الإمارة الكسادية في نوفمبر ١٨٨١م وضمها إلى أملاكه بعد تعهده بالتبعية لبريطانيا وضمان حماية مصالحها في المنطقة.

إن بداية تاريخ الوجود اليافعي في حضرموت يعود إلى عهد الملك الحميري (سيف بن ذي يزن) الذي حكم اليمن عام ٥٦٧م، ثم إلى فترة الصراع الكثيري - الإمامي على حضرموت في عهد الدولة القاسمية اليمنية، عندما جلبت الدولة الكثيرية إلى حضرموت أعداداً كبيرة من الأفخاذ اليافعية من مناطقها في جبال يافع للعمل جنوداً أو حاميات عسكرية في ممتلكات السلطنة الكثيرية، وعندما ضعفت السلطنة الكثيرية سيطرت هذه الحاميات على السلطة في المناطق التي كانت تقوم بدور الحاميات العسكرية فيها، وأصبحت تشكل القوة الرئيسية في معظم تلك المناطق، ثم فصلتها عن الدولة الكثيرية وأقامت لها فيها كيانات سياسية منها الإمارة الكسادية.

تعدّ الإمارة الكسادية أول إمارة يافعية نشأت في حضرموت، وقد

أنشأتها الأسرة الكسادية التي كانت تقوم بمهام الحامية العسكرية التابعة للدولة الكثيرية في قريتي الحامي والديس الشرقية الواقعتين إلى الشرق من مدينة الشحر، وقد اختار الكساديون المكلا مكاناً لإقامة إمارتهم فيها؛ لأنها تتمتع بحماية طبيعية، وخصائص جغرافية وملاحية، وموقع متميز على طريق التجارة العالمية، وبذلك يعود الفضل للكساديين في تحويل المكلا من خيصة لأكواخ وقوارب الصيادين إلى مدينة وعاصمة للإمارة الكسادية حتى غدت فيما بعد العاصمة والميناء الرئيس لكل أرجاء حضرموت.

إن علاقات الإمارة الكسادية بالقوى السياسية والقبلية الحاكمة في حضرموت لم تكن على وتيرة واحدة فعلاقاتها بالإمارة البريكية اليافعية في مدينة الشحر كانت تقوم في الغالب على أساس التعاون وحسن الجوار بينهما، بينما اتسمت علاقاتها بالدولة القعيطية اليافعية بالتحالف ضد الدولة الكثيرية تارة، وبالتناحر بينهما على السلطة والنفوذ في المنطقة تارة أخرى، وذلك عقب فشلهما في القضاء على الدولة الكثيرية في سيئون وبروز الأطماع القعيطية في الممتلكات الكسادية.

تكشف هذه الدراسة طبيعة السياسة البريطانية ودسائسها ومكائدها وتبريراتها في حماية مصالحها الاستعمارية في المنطقة، وأنها لا تتورع حتى في إزالة نظم سياسية محلية إذا اقتضت مصالحها السياسية والتجارية القيام بذلك، وكانت نهاية الإمارة الكسادية في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م مثالاً على ذلك، حيث كانت تلك النهاية نتاج مؤامرة بريطانية - قعيطية عليها، وبتدخل عسكري بريطاني مباشر لصالح

الجمعدار القعيطي حاكم الشحر الموالي لبريطانيا والأكثر استعداداً لتنفيذ سياستها الاستعمارية في المنطقة.

اعتمدت الإمارة الكسادية في إيراداتها بدرجة رئيسية على الضرائب والتجارة ومنها تجارة العبيد غير الإنسانية التي كانت رائجة في المكلا عاصمة الإمارة الكسادية التي غدت أكبر سوق للنخاسة في شبه الجزيرة العربية حينذاك.

في عهد الإمارة الكسادية حصلت في المكلا بعض التطورات النسبية في الإدارة والتجارة والعمران وازدياد في عدد السكان، كما تحولت إليها تجارة مدينة الشحر بفضل السياسة الكسادية الرشيدة القائمة على العدل وتوفير الحماية والأمن والاستقرار، حتى أصبحت المكلا تستقطب القادمين إليها من حضرموت الداخل، بل وحتى من الخارج حيث جاءت إليها جاليات أجنبية استقرت فيها وأصبح الكثيرون من أفرادها جزءاً من سكانها.

حرص الباحث في إعداد هذه الدراسة على عرض الاختلافات في آراء وتحليلات بعض المؤرخين والباحثين في الاهتمام بإبراز رأيه في ذلك بالتحليل والمناقشة والتقويم، قابلاً بعض الآراء والتحليلات ورادا بعضها الآخر مهتماً بتبيان المسوغات العلمية في ذلك.

بعد عودة العثمانيين إلى شمال اليمن عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م وقيام بريطانيا بتحديد مناطق نفوذها في النواحي السبع المحيطة بعدن عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م برزت بشكل واضح أهمية موقع الإمارة الكسادية في حماية الوجود البريطاني في عدن، وفي حماية المصالح البريطانية في

البحر العربي والمحيط الهندي، فعملت منذ عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م على دعم الأطماع القعيطية في ابتلاع ممتلكات الإمارة الكسادية على طريق إخضاع سواحل حضرموت بأكملها للنفوذ البريطاني، ثم فرضت على الجمعدار القعيطي حاكم مدينة الشحر بعد مساعدته في الاستيلاء على أملاك الإمارة الكسادية التوقيع على معاهدة حماية في عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، وبذلك خضعت سواحل حضرموت بأكملها للنفوذ البريطاني حتى رحيل بريطانيا من جنوب اليمن نهائياً عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

الملاحق

الملحق رقم (١)

رسالة من النقيب صلاح بن محمد الكسادي
إلى الجمعدار القعيطي بالهند

من المكلا إلى حيدر أباد الدكن

تاريخ ١ شعبان ١٢٨٣هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٨٦٦م، إلى الجمعدار عوض والجمعدار صالح ابني عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي.

بعد التحية:

نحرر لكم هذه الرسالة وكنّا قد تلقينا رسالتكم المؤرخة في ١٧ رجب وقد أحطنا علماً بمحتوياتها.

لا ريب أنكم قد علمتم بأخبارنا، إلا أننا كنا قد أرسلنا لكم أربع رسائل أوضحنا فيها ما وجب رفعه إليكم من ذلك أننا ذكرنا لكم وضعنا الجنود في قرية الحرشيات حينما علمنا بأن الكثيري عازم على غزونا.

وفي فجر يوم الأربعاء ٢٠ رجب ١٢٨٣هـ الموافق ٥ ديسمبر ١٨٦٦م هجم آل كثير على الحرشيات، وحدثت مناوشة بسيطة بينهم وبين حامية هذه القرية بقيادة الولد عمر بن سالم الكسادي، وبعد ذلك عقد اتفاق بين الولد عمر وآل كثير، ونكث الكثيريون العهد، وألقوا القبض على الولد عمر وعلى أربعة من العبيد من رجال الحامية، ثم ذبح آل كثير العبيد الأربعة وزجوا بعمر بن سالم في السجن.

وفي ظهر يوم السبت ٢٣ رجب ١٢٨٣هـ الموافق ٨/ ١٢/ ١٨٦٦م

هجم آل كثير على البقرين ودارت بيننا وبينهم معركة حامية الوطيس بالسلاح الأبيض تكبد الجانبان فيها خسائر فادحة، واستمرت المعركة إلى صباح يوم الأحد، وهزم الكثيري وولي الأدبار إلى غيل باوزير ومنها إلى الشحر مع من بقي من جنوده، والكثيري يهدد بأنه سيعاود الكرة على المكلا.

ذكرتم في رسالتكم أنكم حينما بلغكم نبأ سقوط الشحر في يد الكثيري، ونظراً لما علمتم عن أطماعه، أمرتم يافع بالقدوم إلينا تحت إمرة واحد من إخوتكم؛ لأن العدو مسيطر وطموحه في ازدياد.. لقد أحسنتم.

فعليكم أيها الإخوة التحلي بالشجاعة والوصول إلينا بسرعة.. إننا نأمل أن تكونوا الآن في طريقكم إلينا؛ لأن الموقف لا يحتمل التأخير والناس والقبائل يقفون الآن إلى جانب الكثيري، بعد أن سقطت الشحر في يده، إنه الخوف والطمع، كما تعلمون.

وذكرتم أن الوالد علي بن ناجي بن بريك كتب إليكم ذاكراً أن محادثة جرت بينه وبين الحكومة البريطانية لمساندته، هذا الخبر لا أساس له من الصحة... صحيح، أنه اتصل بالحكومة البريطانية وعرض عليها الشحر، بيد أن الحكومة البريطانية لم تقبل منه ذلك العرض وهو الآن في أحور.

إن بريطانيا لا تساند أحداً، ولا ينبغي لنا أن نتوقع منها أي نجدة، بقية الأخبار سوف تعلمونها منا شفوياً.. فحذار من التأخير... اليوم يوم شجاعة، وذلك ما هو معروف عنكم، حذار أن تلتفتوا إلى

أقاويل الناس وإشاعاتهم.

السرعة، السرعة، السرعة، حذار من التأخير.

عليكم أن تولوا الموقف كل اهتمام.

هذه الرسالة نبعث بها إليكم بيد الوالد جابر بن سعيد وهو سوف ينقل إليكم ما فيه الكفاية، والسلام.

إمضاء:

النقيب صلاح بن محمد الكسادي[١]

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٣٤ - ٣٦.

الملحق رقم (٢)

الاتفاقية الأولى بين صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي سنة ١٢٨٣هـ

الاتفاقية الآتية:

في يوم الخميس الرابع والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ٧ فبراير ١٨٦٧م حصل التحالف بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي أصالة عن نفسه ونيابة عن قبيلته من جهة، وبين الجمعدار عوض بن عمر القعيطي أصالة عن نفسه ونيابة عن إخوته وجميع أفراد قبيلته من جهة أخرى، وذلك ليساعد كل منهما الآخر في تحقيق العدالة، وتأييد الشريعة الإسلامية، ودعم الشؤون الدينية وأحوال الرعية، وأقسم المتحالفان بالله العظيم أنهما يد واحدة وأن أراضيهما وبلادهما واحدة، وعدوهما وصديقهما واحد.

وتعاهدا على القيام مشتركين ضد غالب بن محسن الكثيري وقبيلته وبلاده الواقعة في حضرموت، وعلى العمل يداً واحدة بشن حملة عسكرية على الشحر ثم على وادي حضرموت، واتفقا أن يكون رأيهما موحداً، وأن تكون المصاريف التي تنفق في هذا السبيل مناصفة بينهما، ولكي يقوما بالحملة العسكرية على الشحر وسيئون وتريم وغيرها من ممتلكات الكثيري، فإن على كل واحد منهما تقديم خمسين ألف ريال، مجموع ذلك مائة ألف ريال تسلم إلى وكلاء النقيب والقعيطي، وعلى هؤلاء الوكلاء ضبط حسابات مرتبات الجنود والزاد والعتاد الحربي وغير ذلك من مستلزمات الحرب، وإذا كتب الله للشحر وحضرموت السقوط في أيديهما في الحال كان بها وإذا لم يكتب الله

ذلك استمرت الحرب ونفذت النقود قبل الاستيلاء على الشحر وحضرموت، فإن على النقيب أن يقدم خمسين ألف ريال أخرى، وعلى القعيطي أن يقدم خمسين ألف ريال أخرى ليوفر مائة ألف ريال توضع في أيدي الوكلاء الذين لهم التصرف في هذه المبالغ تحت إرشادات النقيب والقعيطي، على أن يكون الاتفاق لنفس الغرض الذي أنفقت فيه المائة ألف الأولى، فإذا تم الاستيلاء على الشحر فإنها تصبح ملكاً من ممتلكات الجمعدار الحاج عمر بن عوض القعيطي، وليس للنقيب صلاح أي حق أو جزء فيها أو في الجهات المتعلقة بها، وتعتبر ناصفة النقيب من النقود المنصرفة في الاستيلاء على الشحر مساعدة من النقيب للقعيطي؛ لأن الشحر هي خط الدفاع عن المكلا ضد أعدائهما.

واتفق المتحالفان على أنهما أخوان وصديقان، وأن بلدانهما واحدة فالشحر كالمكلا والمكلا كالشحر، وعدوهما واحد، وصديقهما واحد.

وعلى النقيب صلاح بن محمد والجمعدار عوض بن عمر مرافقة الحملة العسكرية، وعمل كل ما في طاقتهما لطرد العدو من الشحر، ولإرسال ما يلزم إرساله من زاد وعتاد وغيرهما إلى الشحر، إما بالنقل على ظهور الجمال ووسائل النقل الأخرى، وعلى الجمعدار عوض القيام ببقية الواجبات اللازمة.

وبعد الاستيلاء على الشحر، فإن على النقيب صلاح تولي قيادة الحملة العسكرية ضد الكثيري في حضرموت، على أن يرافق النقيب صلاح الجمعدار عوض أو أحد أخويه، وهما محمد بن عمر وعبدالله

بن عمر، والكل مسؤولون أمام الله من وقوع أي خداع أو مكر أو غدر أو خيانة، وهم جميعهم إخوة.

وللنقيب صلاح إرسال وكيل عنه إلى أخوي الجمعدار عوض، وهما محمد وعبدالله المذكوران (المقيمان بالقطن) ليشرف على حسابات مصروفات الحرب التي تشن ضد الكثيري في الداخل للحيلولة دون إرسال المساعدة إلى الشحر من آل كثير المقيمين في حضرموت، وعلى وكيل محمد بن عمر وأخيه عبدالله بن عمر آل القعيطي ووكيل النقيب صلاح مسك دفاتر حسابات المصاريف التي يتم صرفها في الداخل.

وإذا تعذر على النقيب صلاح إرسال وكيل عنه إلى الداخل، فإن وكيل محمد وعبدالله ابني عمر بن عوض القعيطي كافٍ، وبعد الاستيلاء على الشحر فإن على النقيب صلاح الذهاب إلى حضرموت بنفسه، كما أن عليه «أيضاً» أن لا يسمح بدخول أو قبول أي شخص في المكلا، عن طريق البحر أو البر، يعمل ضد الجمعدار عوض أو ضد مصالح الشحر أو حضرموت، وكذلك فإن على الجمعدار عوض أن لا يسمح بدخول أو قبول أي شخص في الشحر، عن طريق البحر أو البر، يعمل ضد النقيب صلاح أو ضد مصالح المكلا أو متعلقاتها.

وعلى الطرفين المتحالفين ضم الأيادي في وجه العدو، وإذا حصل خطأ من النقيب صلاح بن محمد الكسادي على بدوي أو رعوي قعيطي، أو إذا حصل خطأ من الجمعدار عوض على بدوي أو رعوي كسادي، فإن على الطرفين حسم النزاع بما توجبه العدالة، وإذا قام النقيب على أحد بدون حق فإن على القعيطي الامتناع من مساعدته في

ذلك، وإذا قام الجمعدار على أحد فإن على الكسادي الامتناع من مساعدته في ذلك، وإذا رست سفينة قعيطية في ميناء المكلا في أي وقت من الأوقات، فإن النقيب يأخذ عليها رسوم ميناء، أما إذا رست سفينة من سفن الرعايا القعيطية في أيام الشمال (الرياح الموسمية) في ميناء بروم، فإن للنقيب أن يفرض عليها ستة ريالات.

ولن يفرض النقيب رسوماً على البضائع المحملة في السفن الراسية في ميناء بروم أو ميناء المكلا، مهما طالت مدة رسوها، إذا لم تنزل تلك البضائع إلى البر، وإذا نزلت فله فرض عشور عليها بما جرت به العادة، أما بضائع القعيطي، أو بضائع قبائله النازلة في ميناء المكلا فلن يأخذ النقيب رسوماً، وذلك حسب العادة الجارية، وعلى القعيطي تطبيق نفس المعاملة فيما يخص بضائع النقيب، وبضائع قبائله وسفنه وسفن رعاياه في الشحر.

واتفق الطرفان المتحالفان أن شرمة تابعة للشحر، وإذا رست في شرمه سفينة من سفن النقيب، أو من سفن أقاربه، أو أتت إليها للترميم، فلن يأخذ القعيطي رسوماً على تلك السفينة، وإذا تم الاستيلاء على تريم وسيئون وغيرهما من الممتلكات الكثيرية، فهذه تقسم بالتساوي بين المتحالفين، وكل ما يكون بها من حصون وديار وإيرادات وغير ذلك، وما يصرف في سبيل ذلك من مال، فإنه مناصفة بين الحليفين.

وللنقيب وللجمعدار التصرف في البلدان التي يتم الاستيلاء عليها بالرأي المشترك وطبقاً لما يتفقان عليه سواء كان بالبيع، أو بالحكم الثنائي، أو بتسليمها كهبة إلى أي شخص أو جهة.

وعلى المتعاقدين القيام بما يريانه مناسباً لنجاح حملة الشحر العسكرية، واتفق الطرفان على أن تكون مناصفة بينهما كل مصاريف جلب السفن الشراعية والبخارية، ومرتبات الجنود المجلوبين عن طريق عدن أو شقرة أو غيرهما من الموانئ، والمجلوبين من حضرموت الداخل، وإذا تعرضت سفينة شراعية أو بخارية للتلف أو الضرر فإن إصلاح مثل تلك السفينة تكون تكاليفه مناصفة بين المتعاقدين.

واتفق الطرفان المتحالفان على تنفيذ هذه الاتفاقية اعتباراً من شهر شوال ١٢٨٣هـ/ ١٤ فبراير ١٨٦٧م، وإذا غاب أحد المتعاقدين قام الحاضر منهما مقام الغائب، وأصبح ما يفعله بنظره وكأنه أبرم بمصادقة الطرف الغائب.

أما الديون الموضحة في أي رسالة أو وثيقة على النقيب المغفور له محمد بن عبدالحبيب الكسادي، وذلك ما قد صار دفعه له على يد محمد بشهر، أو الماس بن عمر، أو الشيخ علي باوجيه، نيابة عن عمر بن عوض القعيطي فهي لاغية، إكراماً للنقيب صلاح بن محمد الكسادي كمساعدة، وقد التزم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بهذا الشرط أصالة عن نفسه ونيابة عن إخوته الغائبين، أما الديون التي للقعيطي على النقيب بصفة رهون في بيوت، أو أراضي، أو نخيل، فهذه تبقى على ما هي عليه.

وقبل الطرفان المتعاقدان هذه الشروط كلها برضاً واختيار، والله على ذلك رقيب وشهيد، وكان الاتفاق بين الطرفين المتحالفين بنية حسنة وقلب صاف من أجل العمل بالعدل واجتناب الظلم، وإذا مات

أحد الطرفين المتعاقدين، فإن على ورثته الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية وتنفيذها.

كتب ذلك:

عمر بن سالم قيسان برضا الطرفين المتعاقدين.

الإمضاء: النقيب صلاح بن محمد الكسادي

الإمضاء: الجمعدار عوض بن عمر القعيطي

الشهود: النقيب عمر بن صلاح الكسادي

جابر بن سعيد بن علي النقيب القعيطي

سليمان بن عوض بن شرف[١]

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٤٢ - ٤٥.

الملحق رقم (٣)

في يوم الخميس السادس من جمادى الأولى ١٢٨٤هـ سبتمبر ١٨٦٧م حصل الاتفاق بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي على القيام مشتركين ضد العدو بن عبدالله الكثيري في سيئون وتريم وغيرهما، وطرده إن شاء الله من هذه المدن.

وأقسم الطرفان على التعاون فيما بينهما بالأمانة والعدل في حربهما ضد آل كثير بحضرموت، وعلى أن يتولى كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض شخصياً قيادة الحملة ضد سيئون وتريم، وعلى أن يرصد لهذه الحرب مائة وعشرين ألف ريال، يدفع كل طرف منهما ستين ألف ريال، وإذا كتب الله النصر لهما أو إذا لا سمح الله وفشلت الحملة فإن ستين ألف ريال تكون على حساب النقيب وستين ألف ريال على حساب الجمعدار، وإذا استطاع النقيب دفع شيء من النقود خلال أيام الحملة العسكرية فيسدد ذلك من حسابه والمتبقي عليه دفعه بعد إنهاء العمليات العسكرية أقساطاً سنوية مبلغ كل قسط ألفان من الريالات.

وعلى كل طرف من المتعاقدين عمل كل ما في طاقته بجعل الحملة ناجحة، وإذا أتت من يافع أو من أي شخص آخر مساعدة مالية في الحملة العسكرية المعنية فإن تلك المساعدة تضم لصالح الطرفين المتعاقدين من مجموع المبلغ المعتمد السالف الذكر، وقدره مائة

وعشرون ألف ريال.

كتب ذلك:

سالم بن عمر قيسان برضا الطرفين المتعاقدين.

الإمضاء: النقيب صلاح بن محمد الكسادي

الإمضاء: الجمعدار عوض بن عمر القعيطي

الشهود: سليمان بن عوض بن شريف

سالم بن علي بن حسين هرهرة

النقيب عمر بن صلاح الكسادي

الأمير محمد بن عمر القعيطي[١]

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٧٢.

الملحق رقم (٤)

في يوم الأربعاء الثالث من رجب ١٢٩٠هـ الموافق السابع من سبتمبر ١٨٧٢م اشترى الكرام عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي، وأصبحوا يمتلكون نصف بندر المكلا بجميع تحصيناته، ونصف بندر بروم، من النقيب عمر وأخيه النقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي بمبلغ مائتين وأربعين ألف ريال، خصم من هذا المبلغ مائة وستون ألف ريال، وهي الدين الذي على والدهما النقيب صلاح الكسادي، ودفع لهما المتبقي من الثمن وقدره ثمانون ألف ريال، إن مجموع الثمن مائتان وأربعون ألف ريال، ونصف ذلك المجموع مائة وعشرون ألف ريال، وقد باع كل من النقيب عمر والنقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح نصف بندر المكلا ونصف بندر بروم كما سبق ذكره بكل ما اشتمل عليه النصفان المذكوران من حقوق داخلية وخارجية، وأصبح البيع ثابتاً لمن ذكرت أسماؤهم وهم عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي، وبهذا البيع سقطت جميع الديون التي لآل القعيطي على المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي، ولم يبق منها في ذمته شيء، وأية مطالبة بتلك الديون بعد اليوم تعتبر لاغية.

وتقرر بين الطرفين أن يكون النقيب عمر حاكماً على المكلا، على أن يحكم بالعدل طبقاً للشريعة الإسلامية، وأن يجلب النفع ويمنع الضرر، وأن لا يجور على الرعية أو غيرهم وإذا حصلت خلافات بين البحرة (صيادي الأسماك) فعليه صرفهم إلى مقادمتهم، أما فيما يتعلق بالقضايا الشرعية فهذه مردها إلى القضاء الإسلامي، وعلى خيرالله تابع

(مملوك) المرحوم النقيب صلاح مزاولة جميع قضايا السوق، وعلى النقيب عمر بن صلاح مزاولة جميع القضايا الصغرى بالعدل والإنصاف، أما القضايا ذات الأهمية (الكبرى) فعلى النقيب عمر مشاورة أي واحد من أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي فيها، وإذا كانوا كلهم متغيبين فإن عليه مشاورة وكلائهم، وليس للنقيب عمر إبرام أي شيء من مثل تلك القضايا الهامة بدون هذه المشاورة، كما أن ليس له أن يراسل الدولة العثمانية أو حكامها، أو الحكومة البريطانية أو حكامها، أو أية دولة أخرى بدون مشاورة القعطة أو وكلائهم، وليس للنقيب عمر مقابلة أي ممن ذكر من الدول أو الحكام بدون حضور القعطة أو وكلائهم.

واتفق الطرفان أن رأيهما واحد وصوتهما واحد، وليس للنقيب عمر حق التصرف في أي شيء بدون هذه المشاورات، وإذا جار النقيب عمر على أي شخص فإن على القعطة أو وكلائهم أن ينصحوه، فإذا لم يمتثل لنصيحتهم منعوا تصرفه غير المستند إلى الحق، وللطرف القعيطي الحق في وضع حاميته في نصف الحصون الموجودة بالمكلا، كما أن له الحق في وضع جنوده في الدار المسمى (الدار النجدي) الواقع بالقرب من القلعة البحرية، وفي القلعة الشرقية، وفي الحصون الكائنة خارج المكلا، وهي حصون البقرين وثمي، وللنقيب عمر وضع جنوده في حصون النقع والديس، أما بقية الحصون فهي مناصفة بينهم، وللقعيطي الحق في وضع حامية في بندر بروم تأكيداً للنصف الذي يمتلكه فيها، وعلى النقيب عمر أن يعطي القعطة داراً مناسبة يسكنون فيها، ولهم أن يبنوا ديارا لكتبتهم الذين يعملون في الجمارك والسدة

ويضبطون حسابات الصادر والوارد.

أما الإيرادات العائدة من المصادر الأخرى، فهي مناصفة بين الطرفين، وللقعيطي حق السكن في الدار المعروفة بدار النقيب عبدالله الكسادي لمدة سنة إلى أن يبني القعيطي داراً لسكناه، جرت هذه الاتفاقية - اتفاقية البيع - برضى الطرفين واختيارهما بدون إجبار أو إكراه، وقد استلم النقيب عمر والنقيب محمد ثمن البيع، وأذن الطرفان المتعاقدان لمن يشهد عليهما، والله خير الشاهدين.

الإمضاء: النقيب عمر بن صلاح الكسادي

الإمضاء: النقيب محمد بن صلاح الكسادي

الإمضاء: عوض بن عمر القعيطي عن نفسه وعن أخويه عبدالله وصالح

الشهود: سالم بن عمر شماخ

بوبك بن حسين بن هرهرة

وكيل حاجي بهاي لالجي

عمر بن سالم قيسان

أحمد بن صالح المساوى

داتو بهاي دوساني

سالم بن عوض الكسادي

عبدالله بن أحمد باعيس

حاج قاسم صرام

عمر بن سالم الكسادي

سالم عبدالله الجهوري

عبدالله بن شاهر

عبدالله سعيد الكسادي

عبدالحبيب بن علي الكسادي[١]

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٢ - ٩٤.

الملحق رقم (٥)

اتفاقية التعاون

في يوم الأربعاء الثالث من شهر رجب عام ١٢٩٠هـ الموافق السابع من شهر سبتمبر ١٨٧٢م اتفق الكرام عبدالله وصالح وعوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي من جهة والنقيب عمر والنقيب محمد ابني المرحوم صلاح بن محمد الكسادي من جهة أخرى، على أن يتعاونوا ويطيعوا الشريعة الإسلامية، وأقسموا بالله العلي العظيم على الوفاء لبعضهم البعض وعلى جلب النفع ومنع الضر، صديقهم واحد وعدوهم واحد، والمكلا مناصفة بين القعيطي والكسادي، والمكلا والشحر واحدة، وكذلك حضرموت الداخل وحضرموت الساحل، عدو القعيطي عدو للنقيب وعدو النقيب عدو للقعيطي وليس لأعدائهم ملجأ في بلدانهم، وللقعيطي الحق في المصالحة مع أعدائه إذا أراد ذلك.

وإذا كان للقعيطي حق فله المطالبة به والحصول عليه إلا إذا كان ذلك الحق قد تلف أو احترق، واتفق الطرفان على أن القعيطي هو الأب وأن النقيب الابن، وأن على النقيب الطاعة لأوامر القعيطي، والطرفان شيء واحد يجلب كل منهما الخير لصاحبه ويبعد عنه الشر، وليس للنقيب عمر عقد صداقة مع الكثيري أو العولقي، والاتفاقية التي أبرمت بين المرحوم النقيب صلاح وعوض بن عمر القعيطي سارية المفعول على النقيب عمر إلا فيما يتعلق بالدراهم المذكورة في تلك الاتفاقية؛ لأن تلك الدراهم قد صار تسديدها ببيع نصف المكلا ونصف بروم حسب الاتفاقية المختصة بذلك العقد، كان ذلك برضا

الطرفين واختيارهما من غير إجبار أو إكراه، والله خير الشاهدين.

«الإمضاءات متعاقدين وشهوداً، كما في اتفاقية المناصفة»

نحن الموقعين نوافق على ما جاء في هذه الاتفاقية، وعلينا القيام ضد المخالف لما صار الاتفاق عليه، وكل من يطلبنا إلى جانبه فإن عليه تحمل مصاريفنا حسب العادة الجارية.

«إمضاءات ثلاثين من مشايخ ومقادمة يافع العليا»[1]

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص٩٤، ٩٥.

الملحق رقم (٦)

معاهدة إلغاء الرقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين..

الغرض من عقد هذه المعاهدة هو أنه بالنظر إلى الدوافع الإنسانية وإلى الرغبة في اقتفاء المبادئ التي سارت عليها الحكومة البريطانية العظمى، فقد استمعنا إلى مقترحات صديقنا المخلص البريجادير ويليام ماركوس كوجلان حاكم عدن بأن نعاهده على إلغاء ومنع توريد وتصدير الرقيق من أو إلى أي جزء من منطقتنا، أو إلى أي مكان في إفريقيا أو آسيا أو غيرهما.

وبناءً عليه، أنا الموقع اسمي وختمي على هذه الوثيقة أعلن بكل قداسة أمام الله والناس أنني قررت أن أمنع بكل وسيلة أستطيعها صادر ووارد الرقيق، وأنني لن أصدر أو أستورد أي رقيق، ولن أسمح لرعيتي بذلك، وأية سفينة تابعة لرعيتي توجد حاملة رقيق سوف يلقى القبض عليها وتصادر من قبلي أو من قبل أية سفينة تابعة لحكومة صاحبة الجلالة ملكة إنجلترا، وسوف يطلق سراح الرقيق.

هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول بانتهاء عام واحد من هذا التاريخ، والسلام.

إمضاء: صلاح بن محمد الكسادي حاكم المكلا

إمضاء: و. م. كوجلان المقيم السياسي بعدن

حرر في المكلا ١٤ مايو ١٨٦٣م الموافق ٢٥ ذي القعدة ١٢٧٩هـ

الشهود: عمر بن سالم قيسان

هـ. رسام مساعد المقيم السياسي

- ملحوظة:

أبرم علي ناجي بن بريك حاكم الشحر معاهدة مماثلة، في التاريخ نفسه[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٦٤.

الملحق رقم (٧)

التزام أبرمه جمعدار الشحر لإلغاء وارد وصادر الرقيق إلى ومن ميناء الشحر ومتعلقاتها عام ١٨٧٣م.

في هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر ١٨٧٣م الموافق لليوم السادس والعشرين من رمضان ١٢٩٠هـ أنا عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر، أعاهد الحكومة الإنجليزية بأن ألغي وأمنع وارد وصادر الرقيق إلى ومن ميناء الشحر وجميع متعلقاتها ومن هذه المناطق إلى أي مكان في إفريقيا أو آسيا أو غيرهما، وبما أن صاحب السعادة السيد هنري بارتل فرير المندوب الخاص لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بين لي أهمية وفوائد الالتزام إلى الأبد بنصوص المعاهدة التي كان قد أبرمها علي ناجي حاكم الشحر مع البريجادير ويليام ماركوس كوجلان بتاريخ ١٤ مايو ١٨٦٣م الموافق ٢٥ ذي القعدة ١٢٧٩هـ أنا عبدالله بن عمر القعيطي وأخواي عوض وصالح عن أنفسنا وعن ورثتنا وخلفائنا نعرب هنا عن تأييدنا والتزامنا بنصوص تلك المعاهدة.

إمضاء: عبدالله بن عمر القعيطي

عوض بن عمر القعيطي

شاهد: سلطان نور أحمد بيادر

إمضاء: البريجادير جنرال شنايدر

المقيم السياسي بعدن.

شاهد: برايدو: مساعد المقيم السياسي بعدن.

صادر إقرار هذه المعاهدة من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام للهند في مدينة كالكتا في اليوم الحادي عشر من فبراير ١٨٧٤م.

إمضاء: اتشيسون: سكرتير حكومة الهند (إدارة الخارجية)

ملاحظة: أبرم النقيب عمر بن صلاح الكسادي حاكم المكلا التزاماً مماثلاً في نفس التاريخ فيما يخص المعاهدة التي كان قد أبرمها والده النقيب صلاح[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٦٥.

الملحق رقم (٨)

عدن - المكلا - رقم (٧٠) - ١٨٨٢م - رقم (٧٠)

اتفاقية بين الحكومة البريطانية، ممثلة بالبريجادير جنرال جيمس بلير، في. سي. المقيم السياسي بعدن من جهة، وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر من جهة أخرى - ١٨٨٢م.

اعترافاً بالمساعدة التي قدمتها الحكومة البريطانية لتمكين عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وأخيه عوض بن عمر في أكتوبر ١٨٨١م من احتلال مينائي بروم والمكلا والأراضي التي يحتلها النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وتقديراً لما تقدمه الحكومة البريطانية من وقت لآخر، ونظراً لأن الحكومة البريطانية قد وافقت على دفع مبلغ ثلاثمائة وستين ريالاً لعبدالله بن عمر ولأخيه عوض بن عمر وورثتهم وخلفائهم:

المادة (١): يشهد الحاضرون أن الطرفين اتفقا وتعاهدا على النحو التالي:

يلزم المذكور عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي نفسه وأخاه وورثتهم وخلفاءهم أن لا يبيعوا أو يرهنوا أو يتصرفوا بأي شكل آخر في ممتلكاتهم في الشحر والمكلا وبروم وكل الأراضي الواقعة على الشريط الساحلي الحضرمي العربي أو أي جزء من هذه الممتلكات والأراضي لأي شخص أو دولة أجنبية سوى الحكومة البريطانية، كما يعترفون بالولاء لبريطانيا، وألا يفرضوا تفوقهم وقوتهم دون الموافقة

الصريحة من الحكومة البريطانية .

المادة (٢): بما أن ملكية الأراضي التي كانت للنقيب عمر بن صلاح الكسادي في المكلا قد انتقلت إلى ملكية عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، فإن عبدالله بن عمر المذكور قد دفع ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف ريال) للمقيم السياسي بعدن لإعالة النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وبصرف ذلك المبلغ حسب تقدير المقيم السياسي بعدن نيابة عن النقيب المذكور عمر بن صلاح الكسادي.

المادة (٣): يوافق عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، عن نفسه وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما، أن يلتزم بنصيحة الحكومة البريطانية، وأن يمتثلا لآرائهما في كل الأمور المرتبطة بمشايخ القبائل المجاورة والدول الأجنبية.

المادة (٤): طالما ظل عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخوه وورثتهما وخلفاؤهما مخلصين لبنود هذا الاتفاق، فستدفع الحكومة البريطانية للمذكور عبدالله بن عمر وأخيه وورثتهما وخلفائهما مخصصاً سنوياً يساوي ثلاثمائة وستين ريالاً، ابتداءً من أول أبريل القادم.

حررت هذه الاتفاقية في المكلا، في التاسع والعشرين من شهر مايو **١٨٨٢**م الموافق الثاني عشر من شهر رجب **١٢٩٩**هـ.

عبدالله بن عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي

جمعدار المكلا والشحر

جيمس بلير، بريجادير جنرال المقيم السياسي بعدن

الشهود:

سي. دبليو. إتش. سيلي

صالح محمد/ ريبون

نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند

تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند في سملا، في السادس والعشرين من شهر يوليو من عام ١٨٨٢م

سي. جرانت

سكرتير حكومة الهند. دائرة الشؤون الخارجية[١].

(١) سي. يو أيتشيسن: مجموعة معاهدات وسندات، المرجع السابق، ص٢٠٥ - ٢٠٧.

الملحق رقم (٩)

رسالة التزام بإلغاء تجارة الرقيق من قبل نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي، ٨ صفر سنة ١٢٩٩هـ - ٧ أبريل ١٨٧٣م[1]

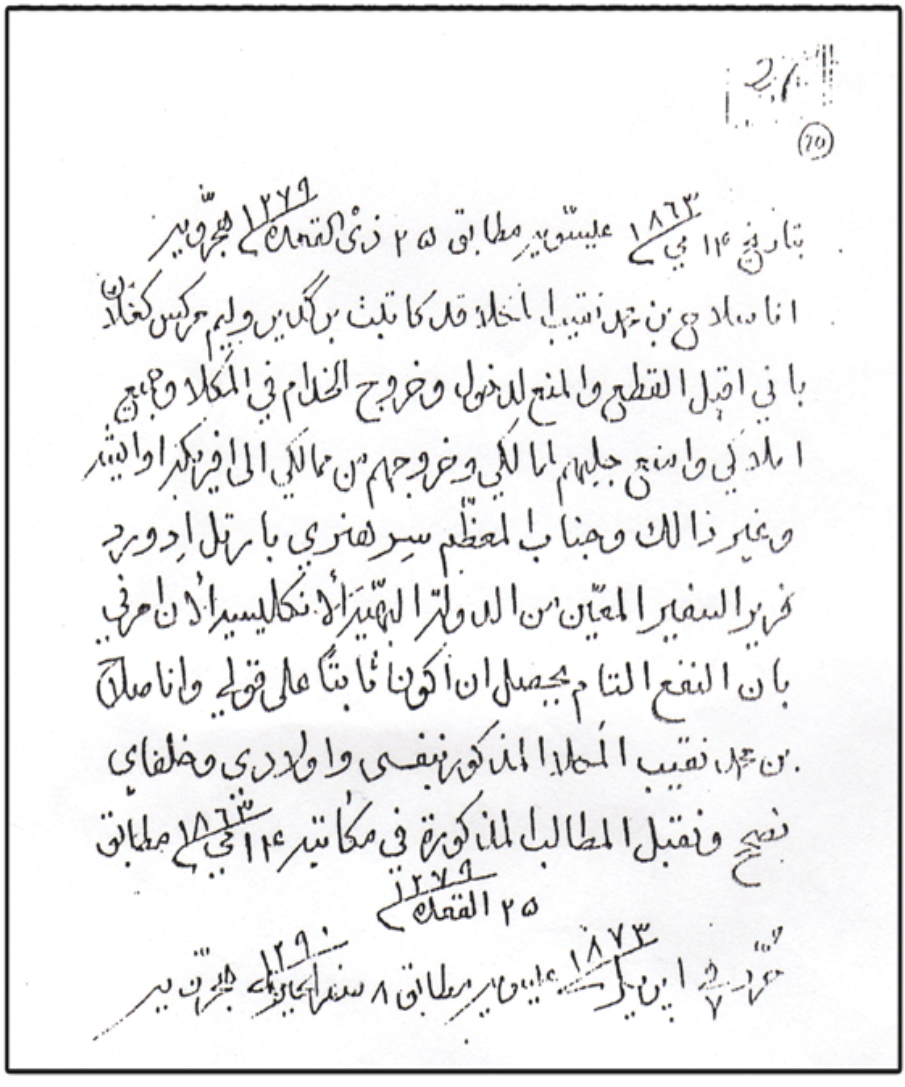

(1) Ingrams, Doreen, and ingrams, Leila, op, cit. V. 4. P648.

الملحق رقم (١٠)

رسالة من النقيب عمر بن صلاح الكسادي الى والي عدن[1]

(1) Ingrams, Doreen, and ingrams, Leila, op, cit. P571.

الملحق رقم (١١)

رسالة من النقيب عمر بن صلاح الكسادى إلى والى عدن[1]

(1) Ingrams, Doreen, and ingrams, Leila, op, cit. P571.

الملحق رقم (١٢)[١]

مشجرة نسب قبيلة يافع

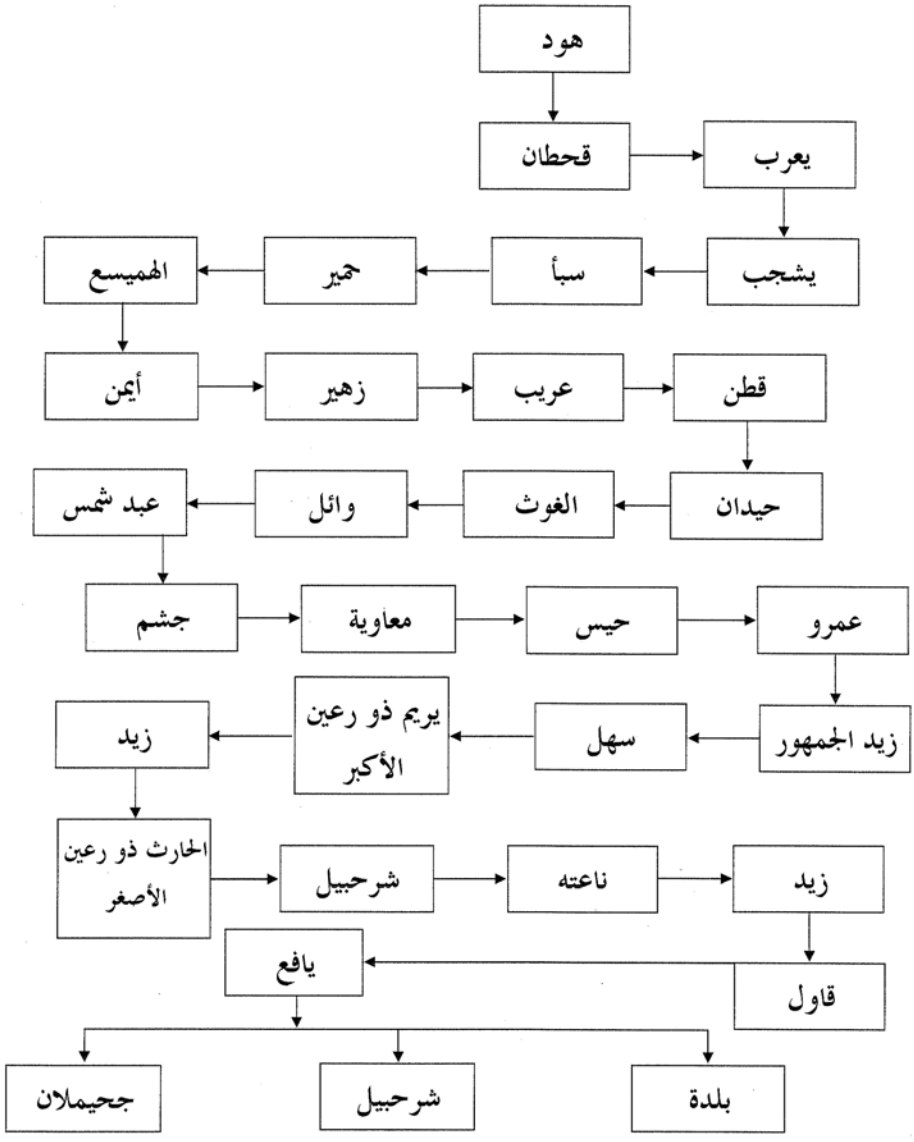

(١) الناخبي: رحلة إلى يافع، المرجع السابق، ص٢١٩.

الملحق رقم (١٣)

الأسرة الكسادية الحاكمة المعروفة إلى نهاية القرن التاسع عشر[١]

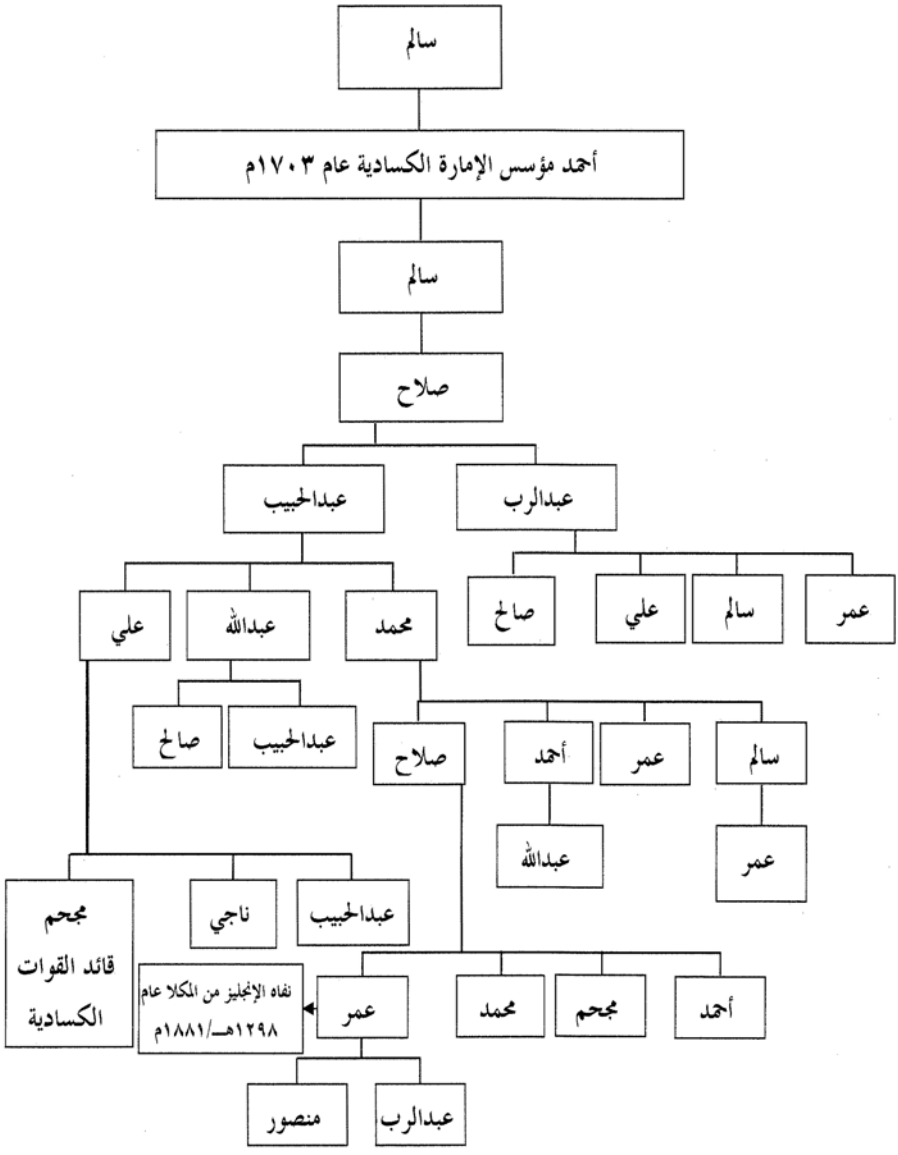

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٦٨.

الملحق رقم (١٤)

يوضح الهبوط والارتقاء في المراتبيات المختلفة

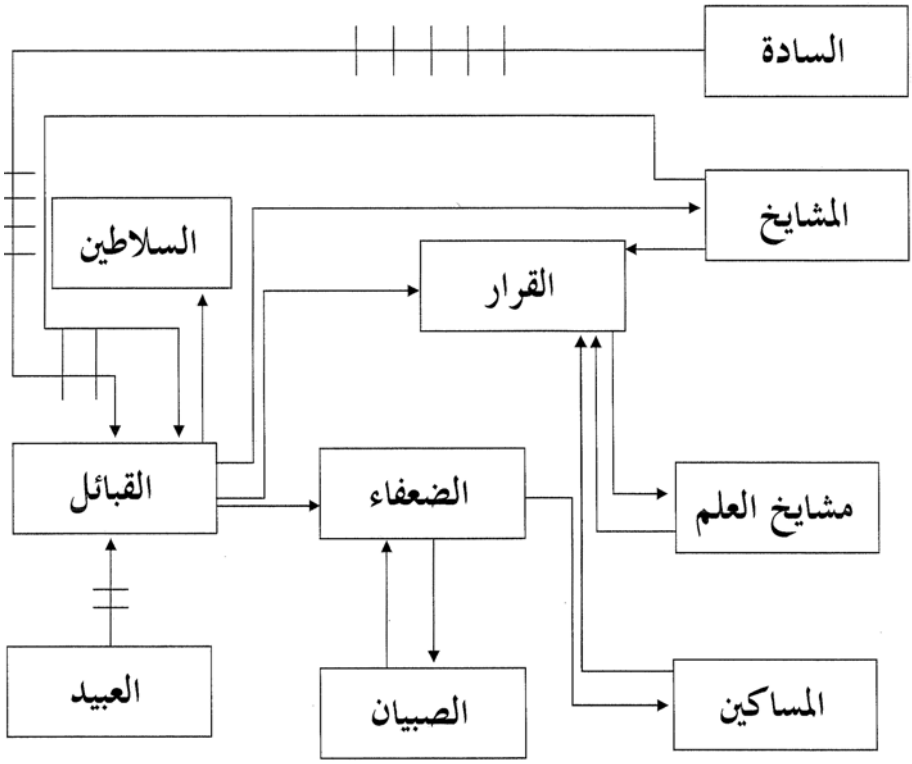

المفتاح :-

⟶ إمكانية الانتقال إلى مراتبية عليا.

⟶ إمكانية الانتقال إلى نمط أحد المراتبيات مع الاحتفاظ بالانتماء الأصلي.

⟶ إمكانية الانتقال إلى أحد المراتبيات الدنيا[١]

(١) الجعيدي: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٠.

الملحق رقم (١٥)

خريطة توضح مناطق نفوذ الإمارة الكسادية

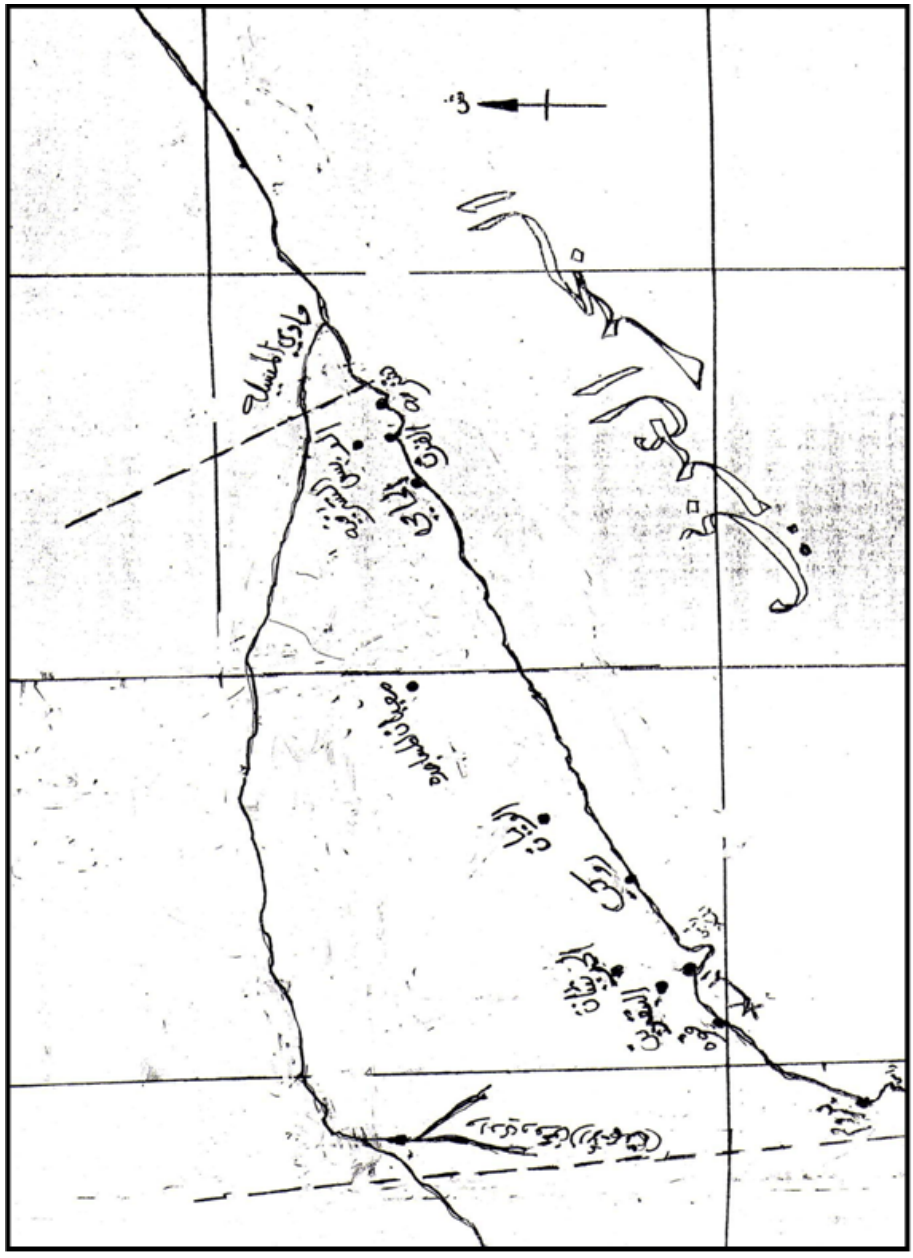

الملحق رقم (١٦)

خريطة توضح اتجاه الحملة القاسمية إلى وادي حضرموت[١]

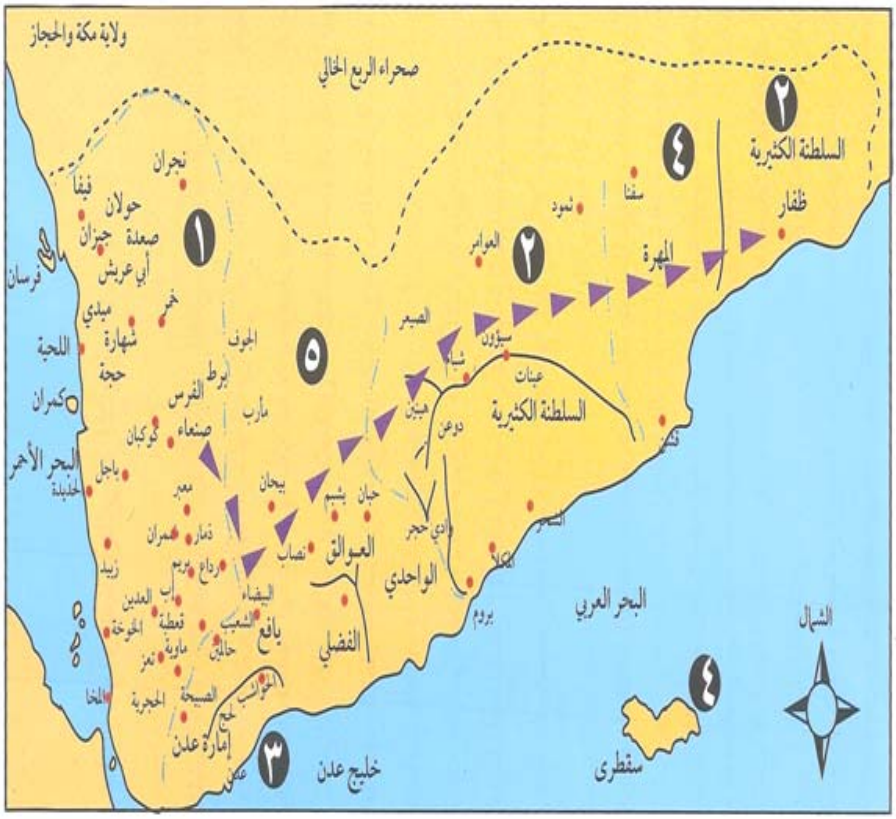

(١) المشهور: الطرف الأحور، المرجع السابق، ص١٠٥.

الملحق رقم (١٧)

خريطة توضح خط سير الحملة الكسادية القعيطية إلى مدينة سيئون وتريم[١]

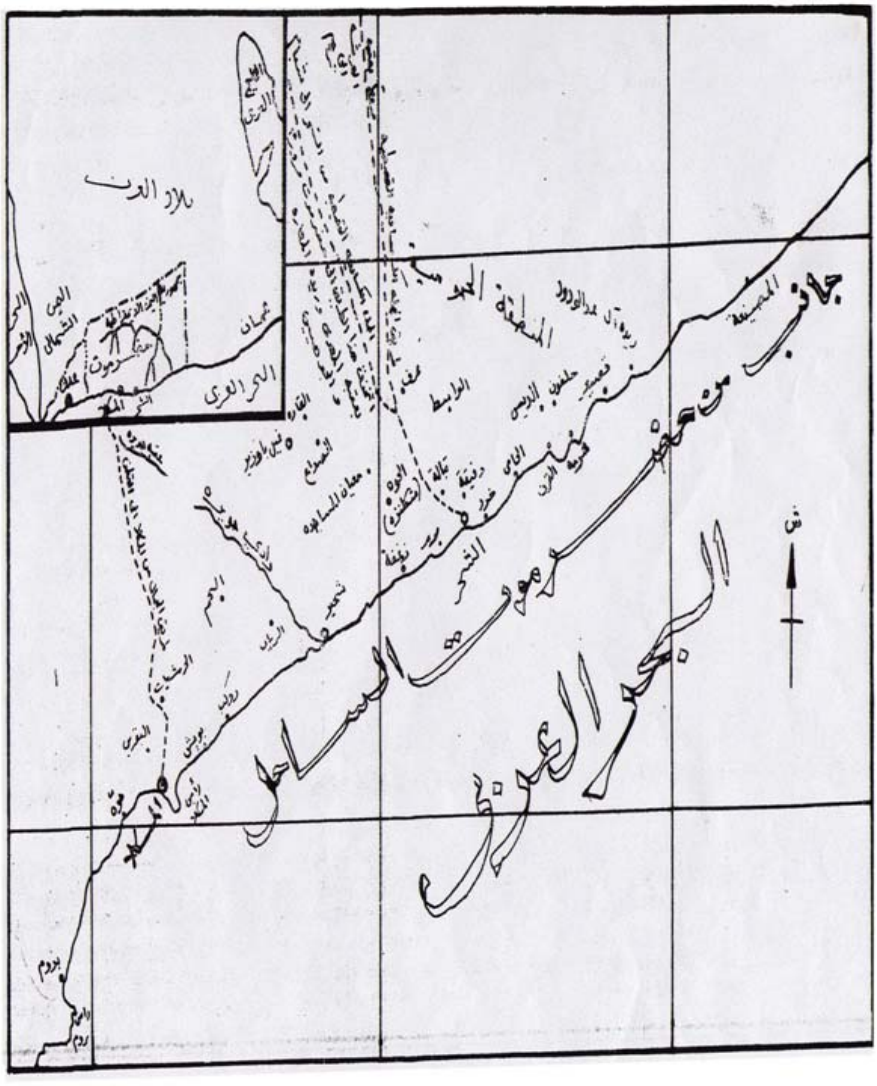

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٧٦.

الملحق رقم (١٨)

رسم توضيحي لخط سير الحملة العسكرية المشتركة للقوات الكسادية والقعيطية على مدينة الشحر لاستعادتها من القوات الكثيرية التي احتلتها عام ١٨٦٦م[١]

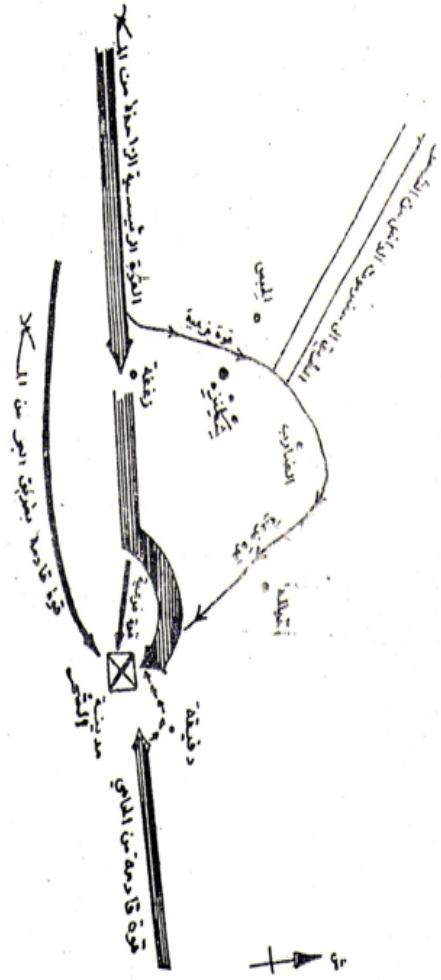

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٧٩.

الملحق رقم (١٩)

خريطة تطور عمران المكلا خلال عهد الإمارة الكسادية[١]

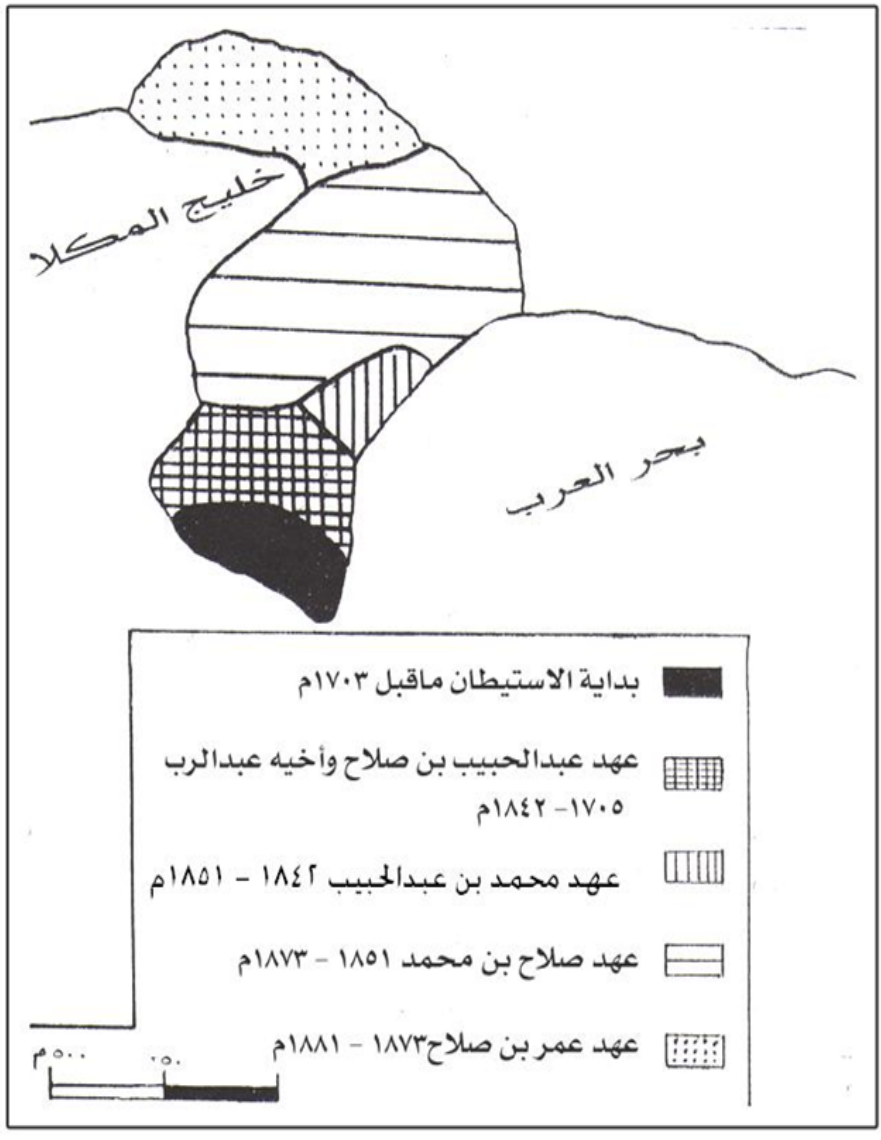

(١) الخضر وبن بدر: المكلا عروس البحر، المرجع السابق، ص٧٣.

الملحق رقم (٢٠)

خريطة مدينة المكلا ١٨٤٠- ١٩٤٥م[١]

(١) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم.

الملحق رقم (٢١)

خريطة مدينة الحامي ١٨٤٠- ١٩٤٥م[1]

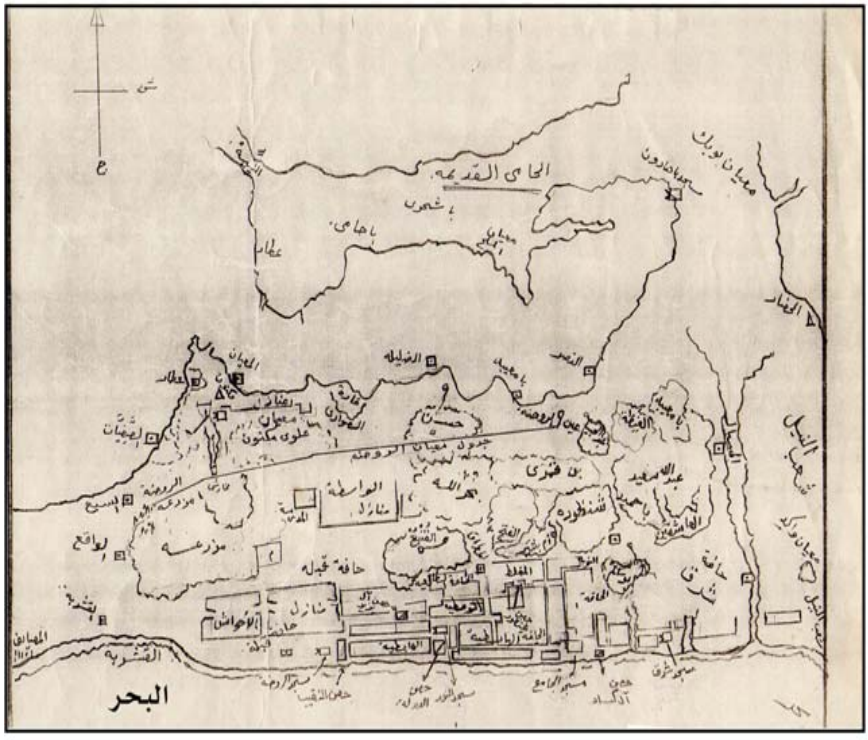

(١) الملاحي: عبدالرحمن عبدالكريم.

الملحق رقم (٢٢)

صورة توضح قصر آل كساد بالمكلا المعروف بحصن الكسادي

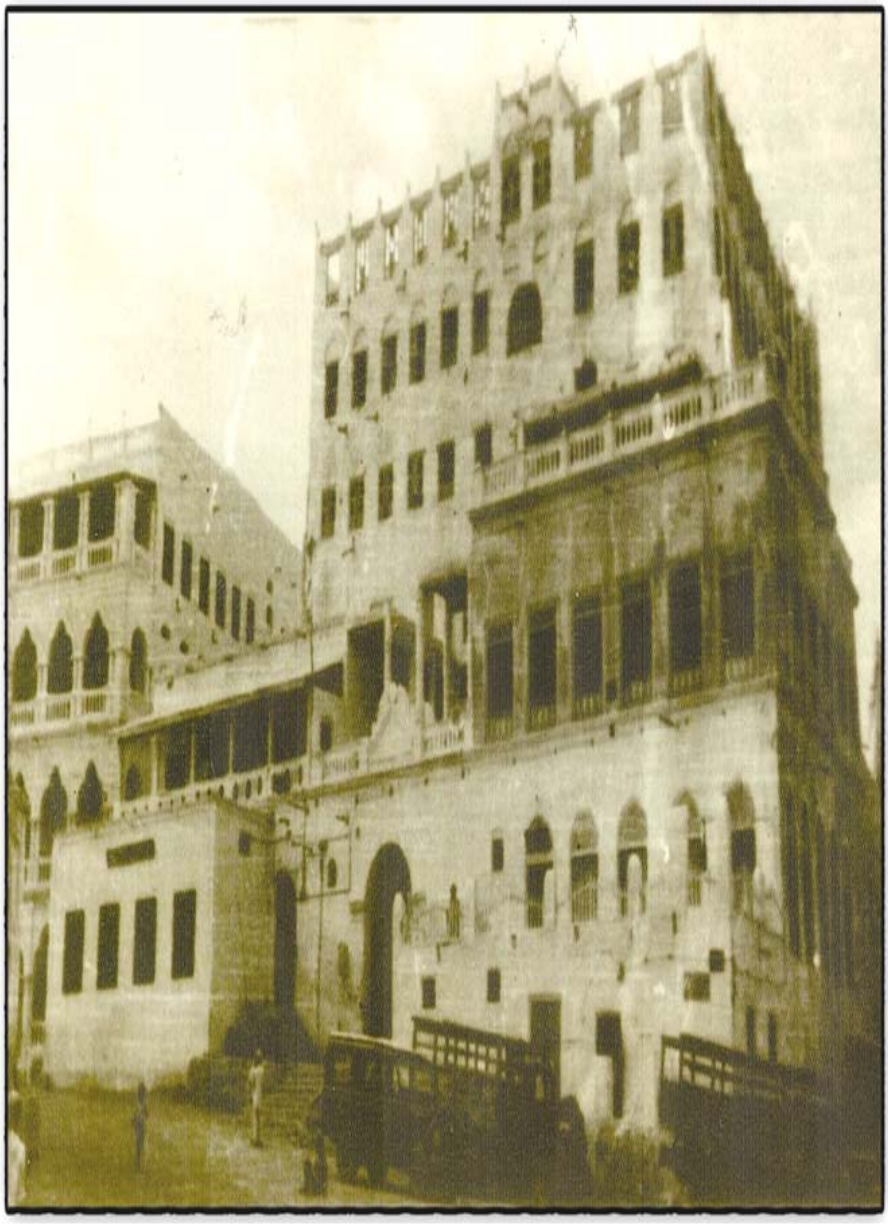

الملحق رقم (٢٣)

مسجد الجامع بقرية الحامي الذي بناه آل كساد[١]

(١) الكسادي: عادل أحمد.

الملحق رقم (٢٤)

صورة لحصن الغويزي أحد الحصون الدفاعية عن مدينة المكلا عاصمة الإمارة الكسادية

الملحق رقم (٢٥)

صورة توضح بقايا آثار حصن خازوق بالحرشيات

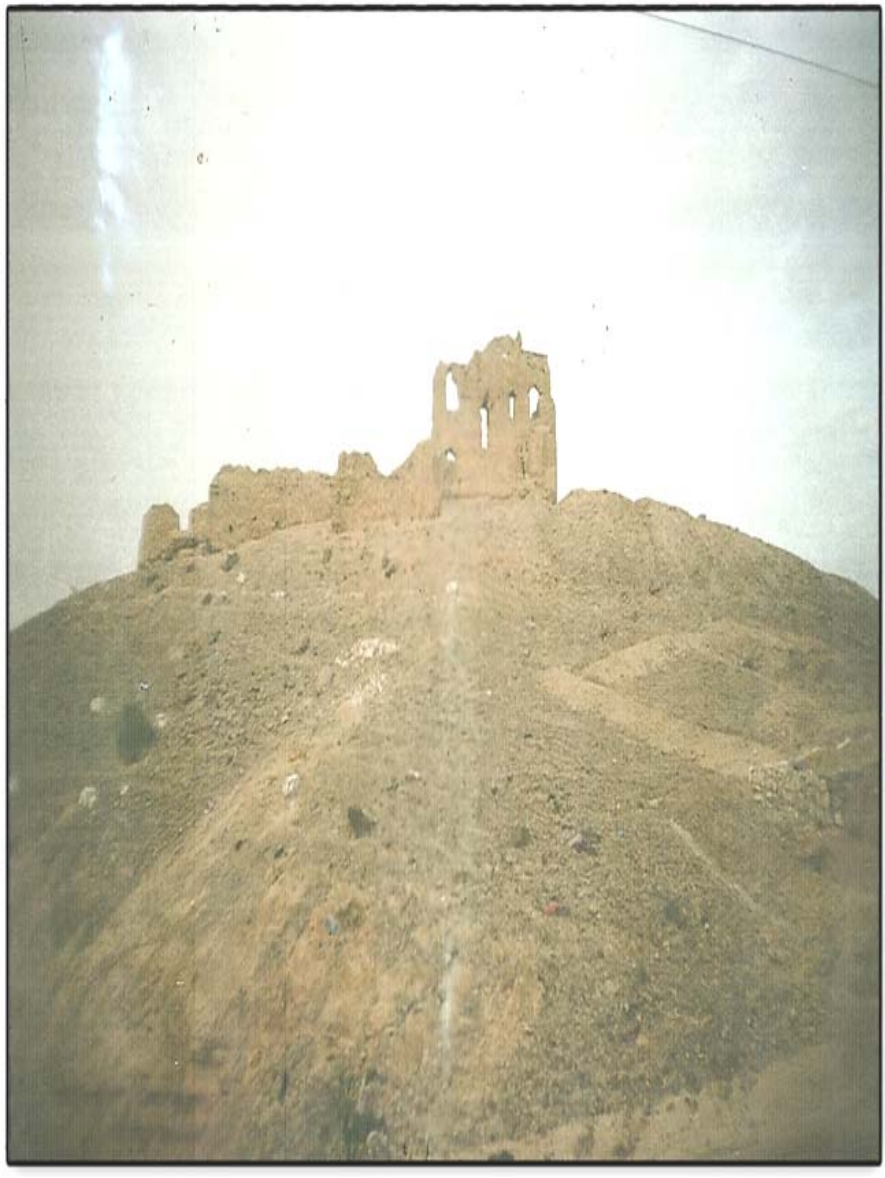

الملحق رقم (٢٦)

صورة العملة التي صكها النقيب صلاح بن محمد الكسادي[١]

(١) متحف سيئون.

الملحق رقم (٢٧)

صورة المدافع الذي استخدمها الكساديون في حملتهم على وادي دوعن[١]

(١) توجد هذه المدافع في بيت منصب بضة عبدالله بن مطهر العمودي.

الملحق رقم (٢٨)

صورة لمسجد الروضة بالمكلا

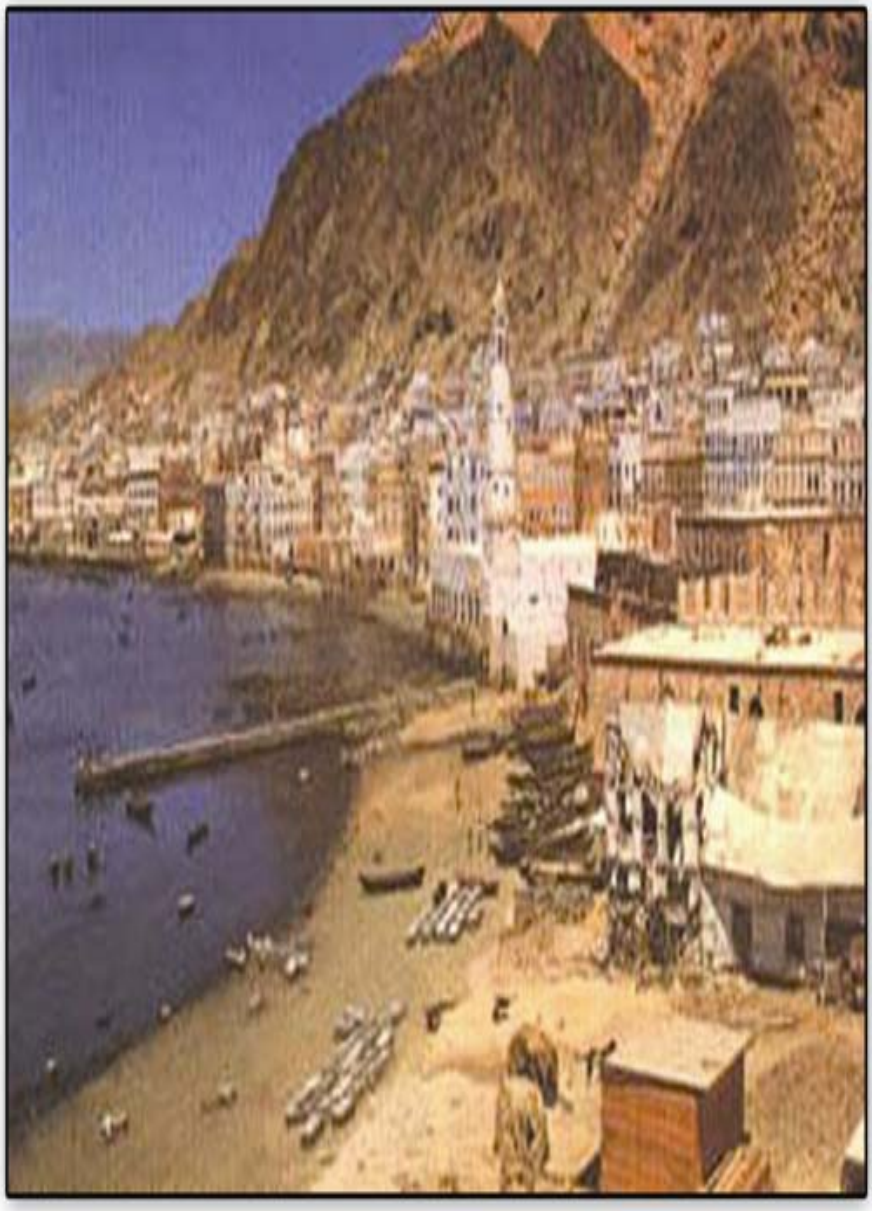

الملحق رقم (٢٩)

صورة توضح موقع ميناء المكلا

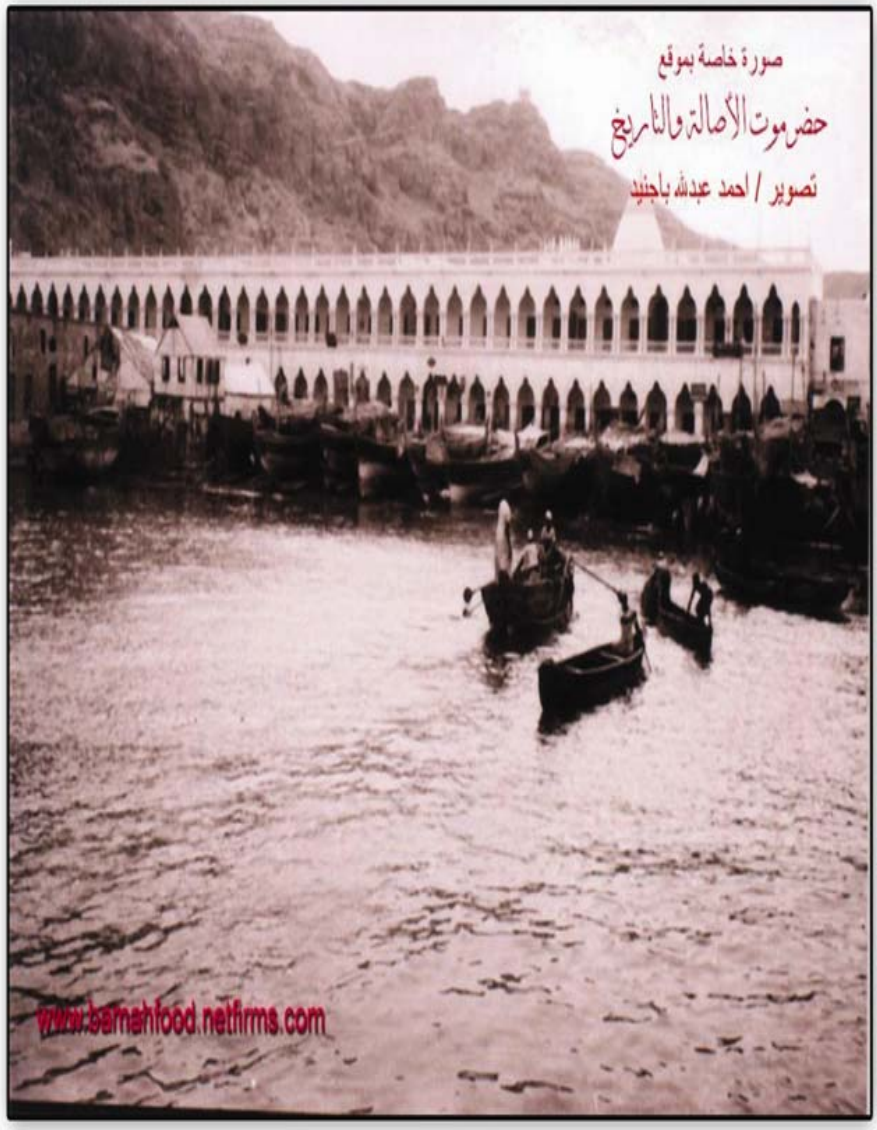

الملحق رقم (٣٠)

صورة حديثة لمسجد بازرارة بمدينة المكلا

الملحق رقم (٣١)

سدة بوابة المكلا التي بناها الكسادي مع السور[١]

(١) بامتيرف: وقفات وشواهد من تاريخ مدينة روكب، المرجع السابق، ص١٢٢.

الملحق رقم (٣٢)

مدينة المكلا في عهد آل كساد[١]

(١) بامتيرف: وقفات وشواهد من تاريخ مدينة روكب، المرجع السابق، ص١٢١ .

قائمة المصادر والمراجع

- **أولاً: المصادر:**

أ) القرآن الكريم .

ب) الآثار:

١- البقايا الأثرية لحصن خازوق في الحرشيات.
٢- حصن الغويزي في المدخل الشمالي لمدينة المكلا .
٣- عملة النقيب صلاح بن محمد الكسادي، الهيئة العامة للآثار والمتاحف، متحف سيئون .
٤- القلاع الدفاعية عن الجبل المطل على مدينة المكلا .

ج) الوثائق غير المنشورة:

١- اتفاق بين أبوة الشناظير والنقيب صلاح بن محمد الكسادي، وثيقة رقم (١٦) المركز الوطني للوثائق، سيئون.
٢- رسالة من نقيب المكلا الكسادي إلى سكان وادي دوعن، بتاريخ ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م توجد لدى الشيخ عبدالله بن مطهر العمودي منصب بضة بدوعن.

د) الوثائق المنشورة:

١- اتفاقية تحالف بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي ضد آل كثير في سيئون وتريم ٦ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/ سبتمبر ١٨٦٧م .
٢- اتفاقية تحالف بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي

وعوض بن عمر القعيطي ضد آل كثير ٢٤ رمضان ١٢٨٣هـ/ ٧ فبراير ١٨٦٧م.

٣- اتفاقية التعاون بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عبدالله وصالح وعوض أبناء عمر بن عوض القعيطي ٣ رجب ١٢٩٠هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٣م .

٤- اتفاقية مناصفة المكلا وبروم بين النقيب الكسادي والقعيطي، حُررت في ٣ رجب ١٢٩٠هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٧٠م.

٥- رسالة من نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي إلى الجمعدار عوض والجمعدار صالح ابني عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي في حيدر أباد تاريخ ١ شعبان ١٢٨٣هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٦٦م.

٦- رسالة من نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي إلى المقيم السياسي البريطاني بعدن «لوك» ١٧ مارس ١٨٨١م.

٧- رسالة من نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي إلى المقيم السياسي بعدن بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨١م.

٨- معاهدة إلغاء الرقيق بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والمقيم السياسي البريطاني بعدن وليم جمس كوجلان حررت في٢٥ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/ ١٤ مايو ١٨٦٣م.

هـ) المخطوطات غير المحققة:

١- باحسن، عبدالله بن محمد بن أبي بكر جمل الليل: نشر النفحات المسكية في أخبار الشحر المحمية. الجزء الثاني، مخطوط رقم (٢٢٠١) مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم.

٢- السقاف، عبدالرحمن بن عبيداللاه: بضائع التابوت في نتف من تاريخ حضرموت. الجزء الثاني، نسخة مصورة.
٣- طاهر بن حسين، مكاتبات، مخطوط رقم (١٨٩٢) مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم.
٤- الملاحي، أحمد عبدالرحمن: المذكرة التاريخية، مخطوط لدى ورثة المؤلف في غيل باوزير .
٥- النواخذة القدامى مع السفن التي كانوا فيها أهل الحامي، فرقة اليمن للفنون البحرية والشعبية، حضرموت، الحامي، مخطوط.

و) المخطوطات المحققة:

١- باعلوي، محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي: عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر. تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، مكتبة تريم الحديثة، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
٢- السقاف، عبدالرحمن بن عبيداللاه: إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت. تحقيق: محمد أبوبكر عبدالله باذيب ومحمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٣- شنبل، أحمد عبدالله: تاريخ حضرموت المعروف بتاريخ شنبل. تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
٤- العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج

وعدن. تحقيق: أبو حسان خالد أبا زيد الأذرعي، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

٥- الكندي، سالم بن محمد بن سالم ابن حميد: تاريخ حضرموت المسمى العدة المفيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة. تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

٦- الناخبي، عبدالله بن أحمد بن محسن: القول المختار فيما لآل العمودي من آثار. تحقيق: محمد بن أبي بكر باذيب، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان، الأردن، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- **ثانياً: المراجع:**

١- أباظة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩- ١٩١٨م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢- إنجرامس، دبليو إتش: حضرموت ١٩٣٤-١٩٣٥م. تعريب: د. سعيد عبدالخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣- أيتشيسن، سي - يو - بي - إس: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها جنوب اليمن. ترجمة: أحمد زين عيدروس وسعيد عبدالخير النوبان، المجلد الحادي عشر، دار الهمداني، عدن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

٤- باحنّان، محمد علي بن عوض: جواهر تاريخ الأحقاف. الجزء الثاني، مطبعة فجالة القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م .
٥- باوزير، أحمد عوض: شهداء القصر. دار الهمداني، عدن، بدون تاريخ .
٦- بامؤمن، كرامة مبارك سليمان: الفكر والمجتمع في حضرموت. الطبعة الأولى، الجمهورية اليمنية، بدون تاريخ .
٧- بامتيرف، عمر خميس سالم: وقفات وشواهد من تاريخ مدينة روكب ساحل حضرموت. مطبعة وحدين الحديثة، المكلا.
٨- بامزعب، محمد علي سعيد: قبيلة بلْعُبَيد، دراسة تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية (١٨٦٩- ١٩٦٧م). دار تريم للدراسات والنشر، حضرموت، تريم، ٢٠٠٧م.
٩- بامطرف، محمد عبدالقادر: الجامع، جامع شمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن. الجزء الأول والثاني، دار الهمداني، عدن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
١٠- بامطرف، محمد عبدالقادر: الرفيق النافع على دروب منظومة الملاح باطائع. مطبعة السلام، عدن، جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ/ يوليو ١٩٧٢م.
١١- بامطرف، محمد عبدالقادر: الشهداء السبعة. الطبعة الثانية، دار الهمداني، عدن ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م .
١٢- بامطرف، محمد عبدالقادر: المختصر في تاريخ حضرموت العام. دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا، ١٤٢٢هـ/

٢٠٠١م .
١٣- بامطرف، محمد عبدالقادر: المعلم عبدالحق. الطبعة الثانية، دار الهمداني، عدن، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
١٤- بامطرف، محمد عبدالقادر: في سبيل الحكم. الطبعة الثانية، دار الهمداني، عدن، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
١٥- باوزير، سعيد عوض: صفحات من التاريخ الحضرمي. مكتبة الثقافة، عدن، بدون تاريخ.
١٦- باوزير، سعيد عوض: الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي. دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .
١٧- باوزير، سعيد عوض: معالم تاريخ الجزيرة العربية. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .
١٨- باوزير، خالد سالم: موانئ ساحل حضرموت، دراسة أثنو أثرية. الطبعة الأولى، مطابع دار الشمال، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
١٩- بن بريك، أحمد محمد: اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر. جامعة عدن، ودار الثقافة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
٢٠- البطاطي، عبدالخالق بن عبدالله بن صالح: إثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت. الطبعة الأولى، دار البلاد، جدة، ١٤٠٩هـ/ يناير ١٩٨٩م.
٢١- البكري، صلاح عبدالقادر: تاريخ حضرموت السياسي. دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٢- البكري، صلاح عبدالقادر: حضرموت وعدن وإمارات

الجنوب العربي. مكتبة الإرشاد جدة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٢٣- البكري، صلاح عبدالقادر: في شرق اليمن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٢٤- التميمي، أحمد سعيد: المكلا سندريلا البحر والفرح ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .

٢٥- الجعيدي، عبدالله سعيد سليمان: الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت ١٩١٨-١٩٤٥م. جامعة عدن، ودار الثقافة العربية، الشارقة، الإمارت العربية المتحدة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٦- الحامد، صالح بن علي: تاريخ حضرموت. الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

٢٧- الحبشي، محمد عمر: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٨- الحداد، علوي بن طاهر بن عبدالله بن طه: الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها. دار تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٩- الحوالي، محمد علي الأكوع: اليمن الخضراء مهد الحضارة. إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

٣٠- الخضر، سالم عمر. وبن بدر. عبده عبدالله: المكلا عروس

البحر الحضرمية. مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

٣١- الخنبشي، سالم أحمد: حارات المكلا. دار حضرموت للدارسات والنشر، المكلا، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

٣٢- بن دغر، أحمد عبيد: حضرموت والاستعمار البريطاني ١٩٤٧- ١٩٦٧م. الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

٣٣- رودينوف، ميخائيل: عادات وتقاليد حضرموت الغربية. ترجمة: د. علي صالح الخلاقي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٤- زيدان، جرجي: تاريخ العرب قبل الإسلام. منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، بدون تاريخ.

٣٥- سارجنت، روبرت: حول مصادر التاريخ الحضرمي. ترجمة: د. سعيد عبدالخير النوبان، مطبعة جامعة الكويت، بدون تاريخ.

٣٦- سالم، السيد عبدالعزيز: دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ.

٣٧- السقاف، جعفر محمد: لمحات من الأغاني والرقصات الشعبية في حضرموت. دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ .

٣٨- المقطري، عبدالعزيز أحمد سعيد حيدرة: النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث. بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .

٣٩- الشاطري، محمد بن أحمد: أدوار التاريخ الحضرمي. جزءان، الطبعة الثالثة، دار المهاجر، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .
٤٠- شرف الدين، أحمد حسين: دراسات في أنساب القبائل اليمنية. الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .
٤١- شهاب، حسن صالح: أضواء على تاريخ اليمن البحري. الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
٤٢- شهاب، حسن صالح: يافع في عهد سلطان آل عفيف وهرهرة. الطبعة الأولى، مركز الشرعبي للطباعة، عدن، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
٤٣- بن شيخان، سامي محمد: نفحات وعبير من تاريخ غيل باوزير. الطبعة الثانية، جدة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٤٤- الصبان، عبدالقادر محمد: تعريفات تاريخية عن وادي حضرموت. سيئون، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
٤٥- الصبان، عبدالقادر محمد: عادات وتقاليد بالأحقاف. مطبوع بالإستنسل، سيئون ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.
٤٦- الصبان، عبدالقادر محمد: الفلاحون وعاداتهم المهنية. مطبوع بالإستنسل، سيئون، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م .
٤٧- الصبان، عبدالقادر محمد: لمحة من تاريخ البادية. دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
٤٨- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير: مختصر تفسير الطبري

المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: محمد علي الصابوني، وصالح أحمد رضا، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٩- طه، جاد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ١٧٩٨-١٩٦٣م. الطبعة الثانية، دار الفكر، القاهرة، بدون تاريخ.

٥٠- العامري، عبدالحكيم صالح عبدالله: السلطان بدر بن عبدالله بن جعفر الكثيري. دار تريم للدراسات والنشر، حضرموت، تريم، ٢٠٠٦م.

٥١- عبدالأمير، علي: الثروة السمكية في اليمن الديمقراطية الشعبية. دار الهمداني، عدن، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م .

٥٢- عبدالغني، عبدالعزيز، وإبراهيم: بريطانيا وإمارتا الساحل العماني. منشورات مركز دراسات الخليج، بغداد، ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م.

٥٣- بن عقيل، بدر: أشعار وأحداث حضرموت ١٣٨٦هـ / ١٩١٣م. مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والنشر، حضرموت، المكلا، ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م .

٥٤- عكاشة، محمد عبدالكريم: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩- ١٩١٨م. دار ابن رشد، عمّان، الأردن، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .

٥٥- العلوي، محمد بن هاشم: رحلة إلى الثغرين الشحر والمكلا. دار تريم للدراسات والنشر، حضرموت، تريم، ٢٠٠٩م .

٥٦- العقاد، صلاح: الاستعمار في الخليج الفارسي. القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .
٥٧- الفقي، عصام الدين عبدالرؤوف: اليمن في ظل الإسلام منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٥٨- فيلبس، وندل: تاريخ عمان. ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي، عمان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٥٩- قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٦٠- القعيطي، غالب بن عوض: تأملات عن تاريخ حضرموت قبل الإسلام وفي فجره مع مسح عام عن هجرة ونتائج علاقات الحضارمة عبر الأزمنة بشعوب جنوب وشرق آسيا. مكتبة كنوز المعرفة، جدة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
٦١- الكاف، سقاف علي: حضرموت عبر أربعة عشر قرن. مكتبة أسامة، بيروت١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .
٦٢- ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي: تفسير القرآن العظيم. المجلد الثالث، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٦٣- الكثيري، خالد حسين عمر بن بدر: آل كثير أصولهم وفروعهم. مطبعة الأحقاف الحديثة سيئون، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م .
٦٤- لقمان، حمزة علي: تاريخ القبائل اليمنية. الجزء الأول، دار

الكلمة، صنعاء، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .
٦٥- المشهور، أبي بكر العدني بن علي أبي بكر: الطرف الأحور في تاريخ مخلاف أحور. مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث، عدن، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٦- مقبل، سيف علي: وحدة اليمن تاريخياً. الطبعة الأولى، دار الحقائق، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٦٧- المقحفي، إبراهيم أحمد: معجم البلدان والقبائل اليمنية. دار الكلمة، صنعاء، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .
٦٨- ميولن، دانيال فان در. وفيسمان. فون: حضرموت إزاحة النقاب عن بعض غموضها. ترجمة: د. محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
٦٩- الناخبي، عبدالله بن أحمد بن محسن: حضرموت فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب أو شذور من مناجم الأحقاف. دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٧٠- الناخبي، عبدالله بن أحمد بن محسن: رحلة إلى يافع أو يافع في أدوار التاريخ. الطبعة الأولى، شركة دار العلم للطباعة والنشر، جدة، السعودية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
٧١- الناخبي، عبدالله بن أحمد بن محسن: الكوكب اللامع فيما أهمل من تاريخ يافع. دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٧٢- بن هاشم، محمد: الدولة الكثيرية. دار تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .

٧٣- بن همام، خالد عبدالملك حسين: ملخص عن تاريخ يافع حضرموت. الطبعة الأولى، حضرموت، المكلا، ١٤٢٩هـ/ مايو ٢٠٠٨م .
٧٤- اليزيدي، ثابت صالح: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت ١٨٤٥- ١٩١٩م. جامعة عدن، ودار الثقافة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- **ثالثاً: الرسائل العلمية:**

١- باحاج، عبدالله سعيد: موانئ اليمن وخليج عدن دراسة جغرافية. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة التونسية، تونس، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٢- جروان، عدنان أحمد سالم: مدينة غيل باوزير، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٣- الجعيدي، عبدالله سعيد سليمان: السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت (٨١٤- ١١٤٣هـ/ ١٤١١-١٧٣٠م). أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، العراق، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٤- الجوهي، خالد حسن: إمارة آل بن بريك في الشحر (١١٦٥- ١٢٨٣هـ/ ١٧٥١- ١٨٦٦م). رسالة ماجستير، كلية التربية المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، المكلا، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥- مكنون، صادق عمر أحمد: أثر هارولد إنجرامز في الحياة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حضرموت (١٩٣٤- ١٩٤٤م). أطروحة دكتوراه، الجامعة الماليزية، بانجي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦- اليزيدي، ثابت صالح عبداللاه: التطورات السياسية في حضرموت (١٩٣٧- ١٩٦١م). أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

• **رابعاً: الموسوعات والمعاجم:**

١- الحموي، شهاب الدين ابن عبدالله ياقوت بن عبدالله: معجم البلدان. المجلد الرابع، دار التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢- الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس. تحقيق: عبدالستار أحمد فرج، سلسلة التراث العربي رقم (٦)، الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

٣- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب. الجزء الرابع عشر، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٤- الموسوعة اليمنية. المجلد الرابع (ك - ي)، مؤسسة العفيف الثقافية، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

• **خامساً: البحوث والندوات العلمية:**

١- باوزير، أحمد عوض: حضرموت ما بين الحربين العالميتين الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. بحث

مقدم إلى الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت، كلية التربية المكلا، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٢- ثابت، عبدالرقيب. ويوسف. عبدالحكيم محمد: استخدام الأرض في محافظة حضرموت. بحث مقدم إلى الندوة العلمية كلية التربية، المكلا، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م .

٣- الخضر، سالم عمر: الطابع الاقتصادي العفوي للانتفاضات القبلية في محافظة حضرموت. بحث مقدم إلى الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت، كلية التربية المكلا، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٤- الصائدي، أحمد قائد: المادة التاريخية في كتابات نيبور عن اليمن. الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ، عدن، ١٤١٠هـ/ ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩م.

٥- علي، علي حسن. والملاحي. عبدالرحمن عبدالكريم: الصراع الحمومي القعيطي. بحث مقدم إلى الندوة التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت، كلية التربية المكلا، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م .

٦- العوبثاني، سالم مبارك: النشاط الصناعي في محافظة حضرموت. بحث مقدم إلى الندوة العلمية بعنوان (التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت)، كلية التربية المكلا، ١٤٠٨هـ/ مارس ١٩٨٧م .

٧- الملاحي، عبدالرحمن عبدالكريم: التطور العمراني لمدينة الشحر عبر القرون. بحث غير منشور بحوزة المؤلف.

• **سادساً: الدوريات (المجلات والصحف):**

١- باشعيب، محمد صالح: الصيق وجهود الأوائل. مجلة (خلفة)، الديس الشرقية، جمعية التراث والآثار، حضرموت، العدد (٣) مايو ٢٠٠٩م .
٢- بامطرف، محمد عبدالقادر: الهجرة اليمنية. مجلة (الثقافة الجديدة)، عدن، العددان (٦ -٧) يوليو ١٩٧٧م.
٣- باهارون، محمد علوي: شذرات من تاريخ الحامي. مجلة (الساعية)، الحامي، جمعية التراث بالحامي، حضرموت، العدد (١٢) يوليو ٢٠٠٩م.
٤- بحاح، محمد عوض: صناعة القوارب والسفن الشراعية في الديس الشرقية. مجلة (خلفة)، الديس الشرقية، جمعية التراث والآثار، حضرموت، العدد (٣) مايو ٢٠٠٩م.
٥- زبال، سليم: استطلاع عن مدينة المكلا عاصمة حضرموت ومفتاح جنوب الجزيرة العربية. مجلة (العربي)، الكويت، العدد (٧٩) يونيو ١٩٦٥م.
٦- السقاف، عبدالله: مجلة (النهضة الحضرمية)، مصر، العدد (الثامن) ربيع ثاني ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م.
٧- صحيفة (القلم)، اقتصادية - ثقافية - إخبارية - مستقلة، حضرموت، العدد (٢١) يناير ٢٠٠٩م .
٨- عراسي، شفيقة: الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن وأثرها في تغلغل النفوذ الأجنبي ١٥٠٠-١٨٠٠م. مجلة (سبأ)، جامعة عدن، العدد (الرابع) أكتوبر ١٩٨٨م.

٩- بن عقيل، عبدالعزيز جعفر: اللوحة العامة للتركيب الأثنو قبلي في حضرموت. مجلة (الثقافة)، العدد (٢١) يناير - فبراير ١٩٩٦م .
١٠- محروس، محمد عوض: مكانة أهل الديس في الملاحة والتجارة البحرية في ساحل حضرموت. مجلة (خلفة)، الديس الشرقية، جمعية التراث والآثار، حضرموت، العدد (٣) مايو ٢٠٠٩م.
١١- النوبان، سعيد عبدالخير: قصة الإنجليز في حضرموت. مجلة (اليمن) بحوث ودراسات، مركز الدراسات اليمنية، جامعة عدن، العدد (الأول) يناير - يونيو ١٩٨٨م.

- **سابعاً: المقابلات:**

١- باصالح، عوض عمر: مقابلة حول الفئات الاجتماعية في قرية الحامي. أجراها صالح أحمد الغرابي، بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩م .
٢- باداود، أحمد: مقابلة شخصية بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠٠٩م.
٣- بحرق، صالح سعيد: مقابلات مع عدد من سكان الديس الحامي بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٩م.
٤- الجيلاني، عبدالله حسين: مقابلة مسجلة في شريط رقم (١) بتاريخ ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧م.
٥- الحوثري، سعيد عبدالرب: مقابلة شخصية بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٩م.
٦- الشرفي، علي صالح: أحد ملاك محلات المعطارة في

مدينة المكلا. بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

٧- الملاحي، عبدالرحمن عبدالكريم: باحث في التاريخ، مقابلة تاريخية حول ميناء شرمة. مسجلة في شريط رقم (٢) بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٩م.

خ ثامناً: المراجع الأجنبية:

Ingrams, Doreen and Leila Ingrams (ed) Records of Yemen 1798 - 1960 (England 1993) Volume 3-4.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ٩
شكر وتقدير ١١
المقدمة ١٣

الفصل الأول

الوجود اليافعي في حضرموت ٢١
- **المبحث الأول: قبيلة يافع وموطنها وأهم مدنها وقراها: ٢٣**
أولاً: قبيلة يافع: ٢٣
ثانياً: موطن قبيلة يافع: ٢٨
ثالثاً: أهم المدن والقرى اليافعية: ٣٠
- **المبحث الثاني: الوجود اليافعي في حضرموت: ٣٣**
أولاً: أسباب القدوم اليافعي إلى حضرموت: ٣٣
ثانياً: بداية الوجود اليافعي في حضرموت: ٣٤
ثالثاً: الأفخاذ اليافعية التي استقرت في حضرموت: ٤١
- **المبحث الثالث: الصراع الإمامي - اليافعي على حضرموت وسيطرة الأفخاذ اليافعية عليها: ٤٤**
أولاً: سيطرة الدولة القاسمية الزيدية على حضرموت: ٤٤
ثانياً: الصراع القاسمي - اليافعي وأثره على حضرموت: ٤٨
ثالثاً: ازدياد النفوذ اليافعي في حضرموت وأثره عليها: ٥٠

رابعاً: تصدي السلطان عمر بن جعفر الكثيري وابنه للنفوذ
اليافعي في حضرموت: ٥٦
خامساً: سيطرة الأفخاذ اليافعية على حضرموت: ٦٦

الفصل الثاني

تأسيس ونشوء الإمارة الكسادية في المكلا ٦٩
- **المبحث الأول: مدينة المكلا:** ٧١
أولاً: تسمية المكلا: ٧١
ثانياً: موقع المكلا: ٧٣
ثالثاً: المكلا قبل استيلاء الكسادي عليها: ٧٤
رابعاً: استيلاء الكسادي على المكلا وتأسيس الإمارة الكسادية فيها: ... ٨٠
- **المبحث الثاني: الاهتمام الكسادي بالمكلا:** ٨٨
أولاً: الإجراءات الكسادية لإقرار الأمن وتنظيم السلطة السياسية
في المكلا: ٩٠
ثانياً: الاهتمام الكسادي بتنظيم موارد الإمارة الكسادية: ٩٣
ثالثاً: الاهتمام الكسادي بحماية المكلا وعمرانها: ٩٥
- **المبحث الثالث: دور أبرز الأمراء الكساديين في تأسيس وبناء**
الإمارة الكسادية: ٩٧
أولاً: عهد النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي: ٩٩
ثانياً: عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي: ١٠١
ثالثاً: عهد النقيب صلاح بن محمد الكسادي: ١٠٣
رابعاً: عهد النقيب عمر بن صلاح الكسادي: ١١٠

الفصل الثالث

علاقة الإمارة الكسادية بالقوى السياسية والقبلية الحاكمة في حضرموت ١١٥

● **المبحث الأول: علاقة الإمارة الكسادية بإمارات الساحل في حضرموت:** ١١٧.
أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة البريكية اليافعية في
مدينة الشحر: ١١٧
أ- التحالف اليافعي (الكسادي - البريكي) لصد الهجوم
الكثيري على مدينة الشحر في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م: ١١٧.
ب) النـزاع الكسادي - البريكي: ١٢٥
ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالإمارة العولقية في الصداع: ١٣٥
أ) تأسيس الإمارة العولقية وعلاقتها بالإمارة الكسادية: ..١٣٥
ب) التحالف (الكسادي - العولقي - الكثيري) ضد
الجمعدار القعيطي: ١٣٨
● **المبحث الثاني: علاقة الإمارة الكسادية بالقوى الحاكمة في حضرموت الداخل:** ١٤٧
أولاً: علاقة الإمارة الكسادية بمشيخة آل العمودي في
وادي دوعن: ١٤٧
ثانياً: علاقة الإمارة الكسادية بالدولة الكثيرية: ١٥٣
أ) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) لانتزاع مدينة
الشحر وإنهاء الوجود الكثيري فيها: ١٥٩
ب) التحالف اليافعي (الكسادي - القعيطي) للسيطرة على
مدينتي سيئون وتريم: ١٧٥

الفصل الرابع

النـزاع الكسادي - القعيطي والتدخل البريطاني في ذلك ١٩١
● **المبحث الأول: موقف الكسادي من التطلعات القعيطية في أملاك الإمارة الكسادية:** ١٩٣

أولاً: بدايات النـزاع الكسادي - القعيطي: ١٩٣
ثانياً: أسباب النـزاع الكسادي - القعيطي: ٢٠١
أ) المحاولات القعيطية للإضرار بالمصالح الكسادية: ...٢٠١
ب) المحاولات القعيطية لتفجير النـزاع مع الكسادي: ٢٠٣
ثالثاً: أسباب النـزاع من جهة النظر القعيطية: ٢٠٦
المبحث الثاني: ٢١٠
أولاً: الاهتمام البريطاني بحضرموت الساحل: ٢١٠
ثانياً: التدخل البريطاني في النـزاع الكسادي - القعيطي: ٢١٤

الفصل الخامس

تفاقم النـزاع الكسادي - القعيطي والموقف البريطاني من ذلك ٢٣٩
المبحث الأول: ٢٤١
أولاً: تفاقم النـزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء القعيطي على بروم: ..٢٤١
ثانياً: الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي: ٢٥١
المبحث الثاني: التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء
الإمارة الكسادية: ٢٧٥
أولاً: الضغوط البريطانية على الإمارة الكسادية: ٢٧٥
ثانياً: استخدام القوة العسكرية البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية: ٢٩٧

الفصل السادس

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والعمرانية في
الإمارة الكسادية ٣١٩
المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الكسادية: ٣٢١
أولاً: الزراعة: ٣٢١
أ) التربة: ٣٢١

ب) المحاصيل الزراعية: ٣٢٢
ج) نظام الري: ٣٢٢
د) الأدوات الزراعية: ٣٢٤
١- المحراث: ٣٢٤
٢- القدوم: ٣٢٥
٣- المغرفة: ٣٢٥
٤- المنجل (الشريم): ٣٢٥
٥- الماهي: ٣٢٥
هـ) علاقات الإنتاج الزراعية: ٣٢٦
ثانياً: الصناعات والحرف اليدوية: ٣٢٩
أ) صناعة الغزل والنسيج (الحياكة): ٣٣٠
ب) صناعة مواد البناء: ٣٣٢
ج) صناعة استخراج الزيوت: ٣٣٣
د) صناعة بناء السفن: ٣٣٤
هـ) الدباغة والمصنوعات الجلدية: ٣٣٧
و) حرفة الصيد وتجفيف الأسماك: ٣٣٩
ز) حرفة الصياغة: ٣٤٣
ح) حرفة الحدادة والنجارة: ٣٤٤
ثالثاً: التجارة: ٣٤٥
أ) الموانئ التجارية في الإمارة الكسادية: ٣٤٦
١. ميناء المكلا: ٣٤٦
٢. ميناء الحامي: ٣٤٧
٣. ميناء شرمة: ٣٤٩

٤. ميناء القرن: ٣٥١
٥. ميناء بروم: ٣٥٢
ب) التجارة في الإمارة الكسادية: ٣٥٢
١- تجارة الرقيق: ٣٥٤
٢- الأسواق التجارية: ٣٦٠
٣- العملة: ٣٦٢
٤- النقل والمواصلات: ٣٦٤
المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الإمارة الكسادية: ٣٧٠
أولاً: التركيب الاجتماعي في الإمارة الكسادية: ٣٧٠
أ) السكان: ٣٧٠
ب) الفئات الاجتماعية في الإمارة الكسادية: ٣٧١
١- السادة العلويون: ٣٧٢
٢- المشايخ: ٣٧٥
٣- القبائل: ٣٧٦
٤- الجنود: ٣٧٨
٥- القرار (القرويون): ٣٧٩
٦- المساكين: ٣٧٩
٧- الضعفاء: ٣٧٩
٨- العبيد: ٣٨٠
٩- الصبيان: ٣٨٢
ج) التعليم: ٣٨٣
د) الصحة: ٣٨٧
ثانياً: العادات الاجتماعية في الإمارة الكسادية: ٣٩٠

أ) العادات القبلية: ٣٩٠
١- اللوم والشؤم: ٣٩٠
٢- الوجه: ٣٩١
٣- العربون: ٣٩٢
٤- الوثور: ٣٩٢
ب) الرقصات الشعبية في الإمارة الكسادية: ٣٩٣
١- رقصة الغية: ٣٩٣
٢- رقصة الشبواني: ٣٩٣
٣- رقصة الدحيفا: ٣٩٤
٤- رقصة الدربوكا: ٣٩٤
٥- رقصة الكاسر: ٣٩٤
ج) الأغاني الشعبية في الإمارة الكسادية: ٣٩٥
١- أغاني المشعال والكمبورة: ٣٩٥
٢- أغاني التكوير: ٣٩٥
٣- أغاني الطلوع إلى البحر: ٣٩٥
٤- أغاني العودة من البحر: ٣٩٦
٥- أغاني التجلوب: ٣٩٦
٦- أغاني السناوة: ٣٩٦
المبحث الثالث: المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية: ٣٩٨
أولاً: التطور العمراني في مدينة المكلا: ٣٩٨
ثانياً: التطور العمراني في قرية الحامي: ٤٠٠
ثالثاً: أبرز المظاهر العمرانية في الإمارة الكسادية: ٤٠١
أ- المساجد: ٤٠٢

ب- القصور: ٤٠٣
ج- القلاع والحصون: ٤٠٤
الخاتمة ٤٠٩
الملاحق ٤١٣
قائمة المصادر والمراجع ٤٦٣
فهرس المحتويات ٤٨١